من الأقوال إلى الأفعال

تحقيق المساواة والشمول

التقرير الرئيسي — أيلول/سبتمبر 2021

PATHFINDERS
من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة

جامعة نيويورك
مركز التعاون الدولي
CIC

الأمم المتحدة
الاسكوا

المجلس الاستشاري

ماجا فيستاد	وزيرة الدولة للصحة والشؤون الاجتماعية، مملكة السويد
سوهارسو مونورفا	وزير التخطيط الإنمائي الوطني/رئيس بابناس، جمهورية إندونيسيا، بدعم من: – فيفي يولاسواتي، نائبة، مستشارة أولى، وزارة التخطيط الإنمائي الوطني – دياني سادياواتي، نائبة، مستشارة أولى، وزارة التخطيط الإنمائي الوطني – بامبانج ويدينتو، موظف خاص لنائب الرئيس
مروان العباسي	محافظ البنك المركزي، الجمهورية التونسية
هام سانغ ووك	نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية، وزارة الخارجية، جمهورية كوريا
جينا ويلسون	نائبة وزيرة التنوع والشمول والشباب، ومساعدة أولى لنائبة الوزير، التراث الكندي
رودريغو ألبرتو كارازو	الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، جمهورية كوستاريكا
مارثا دلغادو بيرالتا	وكيلة وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان، جمهورية المكسيك
فرانسيس مصطفى كاي-كاي	وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، جمهورية سيراليون
أليسيا بارسينا	الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
غابرييلا بوشر	المديرة التنفيذية، منظمة أوكسفام
رومينا بوواريني	مديرة مركز الرفاه والشمول والاستدامة وتكافؤ الفرص، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
سانجاي برادان	الرئيس التنفيذي، شراكة من أجل حكومات منفتحة
ويني بيانيما	المديرة التنفيذية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
كارولينا سانشيز بارامو	مديرة أولى، الفقر والإنصاف، البنك الدولي

الأعضاء السابقون

أنيكا سودر	وزيرة الدولة السابقة للشؤون الخارجية، مملكة السويد (2014-2019)
سيدة الونيسي	وزيرة سابقة للتشغيل والتكوين المهني، الجمهورية التونسية (2018-2019)

هذا العمل مرخص بموجب الرخصة الدولية 4.0 لمنظمة المشاع الإبداعي (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0. وتجيز هذه الرخصة نسخ هذا العمل وتوزيعه ونقله وتكييفه، بما في ذلك لأغراض تجارية، طالما يتم إسناده إلى مرجعه وذكر أي تغييرات قد أُدخلت عليه.
مجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، "من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والشمول"، (نيويورك: مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، 2021)، متاح على الموقع: www.sdg16.plus.

الفن التصويري للغلاف: تياغو باربا؛ الصور من Rawpixel وDepositphotos.

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة: فريق من قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا.

21-00729

كلمة شكر وتقدير إلى شركاء برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء

هذا التقرير صادر عن برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، وهو مبادرة تنفذها مجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. ومع أن نتائج التقرير مستقلة وتمثل استنتاجات المؤلفين، فقد تم إعداد التقرير من خلال عملية تشاورية واسعة شملت مساهمات من الدول الأعضاء والشركاء المؤسسيين والأعضاء السابقين والحاليين في المجلس الاستشاري. وقدمت حكومتا السويد وكندا ومؤسسات المجتمع المفتوح الدعم لإجراء البحوث واستطلاعات الرأي، وساهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البحوث، وكان للبنك الدولي أيضاً مساهمة من خلال الدعم الذي قدمه الصندوق الاستئماني لأهداف التنمية المستدامة. وقد استضافت حكومات إندونيسيا وتونس والمكسيك الزيارات القُطرية واجتماعات المجلس الاستشاري.

وشكر خاص للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تعاونها مع مجموعة باثفايندرز في مراجعة التقرير وترجمته من اللغة الإنكليزية إلى العربية.

الهيئات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء الشريكة

الفعاليات التشاورية

- المعتَكف الرفيع المستوى بشأن عدم المساواة والإقصاء، أيار/مايو 2019
- بناء الزخم من أجل برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، تموز/يوليو 2019
- مستقبل العقد الاجتماعي، حزيران/يونيو 2020
- اجتماع طاولة مستديرة: تشارك المنافع الاقتصادية: الحماية الاجتماعية بوصفها أداة للبناء، تموز/يوليو 2020 (بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
- فعالية رفيعة المستوى: "تحدي العمر: ضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا في مجال الصحة لمكافحة جائحة كوفيد-19"، مع كوستاريكا ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومجموعة باثفايندرز، أيلول/سبتمبر 2020
- "إحذروا الفجوة" – فهم عدم المساواة والإقصاء في المناطق الحضرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (بالتعاون مع البنك الدولي)
- قيادة جهود مكافحة الفساد: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة وما بعدها، آذار/مارس 2021 (بالتعاون مع شراكة من أجل حكومات منفتحة)
- عدم المساواة في الأجور والعدالة الاجتماعية، آذار/مارس 2021 (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)
- اجتماع طاولة مستديرة بشأن السياسات في إطار برنامج التحدي الكبير: الإصلاحات المالية الداعمة لعمليات التعافي المنصف والشامل للجميع، أيار/مايو 2021 (بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة أوكسفام)
- اجتماع طاولة مستديرة بشأن السياسات: النُهُج الداعمة للمساواة والشاملة للجميع في مجال الاتصال الرقمي، أيار/مايو 2021
- اجتماع طاولة مستديرة بشأن السياسات: تجديد العقود الاجتماعية، حزيران/يونيو 2021
- اجتماع طاولة مستديرة بشأن السياسات: التنمية الحضرية الشاملة لمعالجة أوجه عدم المساواة المكانية، حزيران/يونيو 2021

التقارير التي تم التكليف بإعدادها

أعدّ هذا التقرير فريقٌ أساسي في مركز التعاون الدولي، الذي يستضيف أمانة مجموعة باثفايندرز، وذلك بقيادة فايزة شاهين، وبتوجيهات من ليف توريس وسارة كليف. وقد ضمّ الفريق ألكسندر بوساكوف، وأفنر كوهين، وأماندا لينهارت، ونينديرموا نويل، وبولا سيفيلا نونيز، وبول فون شامييه.

وكان من بين المساهمين في التقارير التي تم التكليف بإعدادها خوسبو أغراوال، وآدم ألميدا، ولورا بيلي، وجيانباولو بايوتشي، وإليزابيث ديفيد باريت، وبابلو دي غريف، وريكاردو فوينتس-نيفا، وإيان غولدين، وسكوت غوغنهايم، وأستريد هاس، ويوكيهيكو هامادا، وجيني كلوغمان، وباتريك لامسون هول، وأماندا لينهارت، وإيرين ماكاندلس، وتارا مؤيد، وماثيو مور، وديفيد موسكيرا، وماسانا ندينغا كانغا، وإيفا نيتزر، ونانجالا نيابولا، ومايكل أوروا، وروث بيرسون، وبولا سيفيلا نونيز، وسنجاي ريدي، وشيلاغ ستيوارت، وليف توريس، وسيفاموهان فالوفان، وبول فون شامييه، وأتيا واريس.

- Moayed, Tara, "Recognizing Communities: Local Level Responses to the Pathfinder's Grand Challenge Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, May 2019.
- Evans, Alex, "Rebuilding Common Ground: An Agenda for 21st Century Democratic Health and Resilience, Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, June 2019.
- Klugman, Jeni, "What's Good for Women and Girls can be Good for Men and Boys, Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, June 2019.
- von Chamier, Paul, "Creating political space for fiscal compromises: How to build consensus around progressive taxation and spending, Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, June 2019.
- Martin, Niel, Andrés Irarrazaval, and William Matheson, "Recognition – An OECD Perspective Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, July 2019.
- Varghese, Robin, "The Graduation Approach and Universal Basic Income Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, July 2019.
- Githongo, John, "Beneficial Ownership: The Global State of Play 2019 Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," July 2019 (with additional research by Salma Mwangola).
- Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Inequality and Exclusion Challenge Paper," NYU Center on International Cooperation, 2019.
- Teles, Steven, Professor of Political Science, Johns Hopkins University Senior Fellow, Niskanen Center, "Housing, Rent Seeking and Inequality," 2019.
- Klugman, Jeni and Matthew Moore, "COVID-19 Has a Postcode: How urban housing and spatial inequality are shaping the COVID-19 crisis," NYU Center on International Cooperation, December 11, 2020.
- Goldin, Ian, "The Just Transition in Energy," NYU Center on International Cooperation, December 18, 2020.

- Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, “Flagship Policies to Combat Inequality and Exclusion (Consultation Draft),” NYU Center on International Cooperation, January 12, 2021.
- Goldin, Ian, “Technology and the Future of Work,” NYU Center on International Cooperation, January 18, 2020.
- Moayed, Tara, “Recognizing Communities: Local Level Responses to the Pathfinders Grand Challenges,” NYU Center on International Cooperation, February 22, 2021.
- von Chamier, Paul, “Inequality, Lockdown, and COVID-19: Unequal Societies Struggle to Contain the Virus,” NYU Center on International Cooperation, April 13, 2021.
- Fuentes-Nieva, Ricardo, “The Way We Voluntarily Pay Taxes,” NYU Center on International Cooperation, April 30, 2021.
- Waris, Attiya “Solidarity Taxes in the Context of Economic Recovery Following the COVID-19 Pandemic,” NYU Center on International Cooperation, May 2021.
- Klugman, Jeni and Matthew Moore, “Introducing the Mind-the-Gap-Index: A tool to understand urban spatial inequality,” NYU Center on International Cooperation, May 6, 2021.
- Agrawal, Khushbu and Yukihiko Hamada, “Reforming Political Finance for More Diversity in Political Office,” NYU Center on International Cooperation, May 26, 2021.
- Bailey, Laura E. and Nanjala Nyabola, “Digital Equity as an Enabling Platform for Equality and Inclusion,” NYU Center on International Cooperation, June 9, 2021.
- Tørres, Liv, “Social Dialogue as a Tool to Fight Inequality & Recover After a Pandemic,” July 6, 2021.
- Lenhardt, Amanda, “Inclusive COVID-19 Relief Finance,” NYU Center on International Cooperation, July 7, 2021.
- Reddy, Sanjay, “Shared Capital Initiatives – for Redistribution and Recognition,” NYU Center on International Cooperation, July 21, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/93-redistribution-and-recognition%80%shared-capital-initiatives-%E2.
- McCandless, Erin, “Social Contracts: A Pathway for More Inclusive Societies,” NYU Center on International Cooperation, August 10, 2021.
- Bailey, Laura E., “Co-Design: States Partnering with Communities as Agents of Change: Local Level Responses to the Pathfinders Grand Challenge,” NYU Center on International Cooperation, August 2021. (يصدر قريباً).
- Tørres, Liv, “A Civil or Uncivil Civil Society,”,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Goldin, Ian, “Employment Transitions,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Goldin, Ian, “Essential Workers,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Goldin, Ian, “Social Contracts: Embracing a Just Technological and Energy Transition,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).

- Nyabola, Nanjala, “Towards a Social Contract for Tomorrow,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- de Greiff, Pablo, “The Applicability of Transitional Justice in Pre-conflict Contexts,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Moayed, Tara, Scott Guggenheim, and Paul von Chamier, “From Regressive Subsidies to Progressive Redistribution: The Role of Redistribution and Recognition in Energy Subsidy Reform,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Pearson, Ruth and Eva Neitzert, “Learning from COVID-19: How to make care central to economic policy around the world,” UK Women’s Budget Group, September 2021. (يصدر قريباً).
- Ndinga-Kanga, Masana, “How to tackle prejudice series case study 1: Racism, Xenophobia and Misogyny: Policy lessons from South Africa,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Mosquera, David M., “How to tackle prejudice series case study 2: Tackling structural racism: Learning from social mobilization in Colombia,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Valluvan, Sivamohan, “How to tackle prejudice series case study 3: The rise of nationalism: Lessons from Europe,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Baiocchi, Gianpaolo, “Viable Non-Market Tools for Affordable Housing,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Haas, Astrid, “Can we Do Informal Housing Better?,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Almeida, Adam and Sevilla, Paula, “Tackling the Housing Crisis: Reviewing Cases in North America and Europe,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Lamson-Hall, Patrick, “Urban Expansion and Affordable Densities,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Orwa, Michael and Sevilla, Paula, “The Road towards Inclusive Societies: the Power of Young People,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- David-Barrett, Elizabeth, “State Capture and Inequality,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).
- Stewart, Sheelagh, “People-Centered Justice Approaches to Addressing Inequality and Exclusion,” NYU Center on International Cooperation, September 2021. (يصدر قريباً).

جميع التقارير متاحة للتنزيل على الموقع الإلكتروني التالي: www.sdg16.plus/inequality.

المحتويات

لمحة عامة 1

1 مقدمة 23

2 الرأي العام بشأن عدم المساواة والإقصاء 28

3 الثغرات والاتجاهات 40

4 ما أهمية عدم المساواة والإقصاء؟ 60

5 ما الخطأ الذي حصل؟ 76

6 صياغة عقد اجتماعي جديد 83

7 تقديم حزمة سياسات 94

8 السياسات التي تحقق أثراً واضحاً 104

9 السياسات التي تعزز التضامن 137

10 السياسات التي تضمن المصداقية والثقة 163

11 كيف تُدفَع التكاليف؟ 182

12 استنتاجات وتوصيات 203

الحواشي 209

الأطر

الإطار -1 ما هو مستوى عدم المساواة المفرط؟ 44

الإطار -2 جائحة كوفيد-19 وعدم المساواة: مخاطر التعافي غير المتكافئ في عالم غير متساوٍ 45

الإطار -3 ثقافات الامتياز وثقافات التضامن 47

الإطار -4 المرأة في العمل غير النظامي وجائحة كوفيد-19: بعض الأفكار استناداً إلى دراسة أعدّتها شبكة "المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم" بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على العاملين في القطاع غير النظامي 54

الإطار -5 زواج الأطفال في بنغلاديش 57

الإطار -6 أثر عدم المساواة في المنطقة العربية 70

الإطار -7 عدم المساواة والإقصاء والثقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 81

الإطار -8 الاتفاق الكوري الجديد 86

الإطار -9 العقد الاجتماعي والثقة الدولية والعدالة في توزيع اللقاحات 88

الإطار -10 إحداث تغيير واضح في ظل حيز مالي محدود 107

الإطار -11 التغلب على الأوبئة يقتضي مكافحة عدم المساواة 111

الإطار -12 التجارب والتحديات في التركيز على المساواة والشمول في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 125

الإطار -13 السياسات الرامية إلى إحداث أثر واضح على حياة الشعوب في المكسيك 135

الإطار -14 الجمع بين الخدمات الاجتماعية الشاملة والموجهة والمجتمعية وآليات الحماية الاجتماعية 141

الإطار -15 كندا: المصالحة الوطنية مع الشعوب الأصلية 147

الإطار -16 الشرطة والعرق 153

الإطار -17 تحقيق المساواة والشمول من خلال الإنفاق على التعافي من جائحة كوفيد-19 159

الإطار -18 مكافحة الاستيلاء على الدولة في جنوب أفريقيا 165

الإطار -19 معالجة التأثير العسكري على السياسة 166

الإطار -20 استخدام فضيحة فساد محددة لإطلاق إصلاحات على نطاق أوسع لمكافحة الفساد والاستيلاء 167

الإطار -21 إعادة بناء الثقة 171

الإطار -22 التمويل العام الموجه نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كوريا الجنوبية 175

الإطار -23 تمويل الشباب والنساء والأقليات الإثنية في كولومبيا 175

الإطار -24 التوصل إلى حل وسط في التمويل. كيف نسدد الكلفة؟ إدارة مخاطر الكوارث والسياسات الدولية لعملية تمويل التنمية 191

الإطار -25 إصلاح نظامنا العالمي للضريبة على الشركات 198

أطر السياسات

إطار السياسات ألف - تقديم اللقاحات والمشاعات الصحية العالمية الجديدة 111

إطار السياسات باء - توسيع نطاق سياسات الحماية الاجتماعية 114

إطار السياسات جيم - رفع أجور العاملين الأساسيين وضمان حقوقهم 116

إطار السياسات دال - زيادة فرص الحصول على مساكن ميسورة الكلفة 120

إطار السياسات هاء - تعزيز الاتصال الرقمي 124

إطار السياسات واو - تحويل أعمال الرعاية 128

إطار السياسات زاي - توفير الوظائف الخضراء وإعادة بناء المهارات 133

إطار السياسات حاء - بناء الوحدة من خلال المصالحة والملكية المجتمعية والتعويضات 145

إطار السياسات طاء - معالجة الفجوة بين الأجيال من خلال إدماج الشباب 150

إطار السياسات ياء - إنشاء نظم قضائية محورها الناس 151

إطار السياسات كاف - إصلاح الشرطة 154

إطار السياسات لام - منع الفساد 167

إطار السياسات ميم - إصلاح التمويل السياسي 176

إطار السياسات نون - تمثيل الشباب 177

إطار السياسات سين - توسيع الفضاء المدني وحمايته 179

إطار السياسات عين - معالجة أزمة الديون 189

إطار السياسات فاء - المخصصات الجديدة لحقوق السحب الخاصة 193

إطار السياسات صاد - العدالة الضريبية 199

الجداول

الجدول -1 تحقيق مفهوم بانكاسيلا باعتباره بروتوكولاً للتصدي لجائحة كوفيد-19 والاستعداد لبناء مجتمع أكثر أماناً وإنتاجيةً (الوضع الطبيعي الجديد) 90

الجدول -2 السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة والشمول 96

الجدول -3 البلدان العشرة الأولى التي شهدت أكبر انخفاض في عدم المساواة حسب مقاييس مختلفة 101

الجدول -4 السياسات التي تحقق تغييراً واضحاً 108

الجدول -5 نظام مقتبس عن لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرصد أثر الاستثمارات العامة على عدم المساواة 158

لمحة عامة

في الأشهر الثمانية عشر الماضية، شهد عالمنا انقسامات تتناقض بشدة مع رؤية المساواة والشمول التي تطمح إليها أهداف التنمية المستدامة. فكيف يُعقل أن يكون عدد هائل من الفقراء والأقليات المستبعدة قد لاقوا حتفهم في المدن من نيويورك إلى نيودلهي، في حين نجا آخرون لأنهم استطاعوا حماية أنفسهم في المنزل أو الحصول على الرعاية الطبية الخاصة؟ وكيف يُعقل أن يكون لدينا 120 مليون شخص إضافي يعانون من الفقر المدقع[1] و75 مليون شخص عاطل عن العمل حديثاً[2]، ومع ذلك ارتفعت ثروة أصحاب المليارات في العالم من 5 إلى 13 تريليون دولار أمريكي خلال الجائحة[3]؟ وكيف يُعقل أن تكون بعض البلدان قد أمّنت إمدادات وافرة من اللقاحات لدرجة أن صلاحيتها توشك أن تنتهي في ظل معدلات الاستخدام الحالية، في حين أن مجتمعات أخرى تتوسل الحصول ليس على لقاحات فحسب، بل حتى على معدات طبية أساسية؟

وتبدو هذه الانقسامات الصارخة أكثر قساوةً بمجرد الإدراك بأنه يمكن تجنبها. فعدم المساواة والإقصاء ليسا قدراً محتماً أو حتى جزءاً لا مفر منه من النمو والتنمية. وعلى الرغم من تزايد عدم المساواة على المستوى العالمي، فقد اتخذ 46 في المائة من البلدان قرارات أدت إلى بعض التحسن في السنوات الثلاثين الماضية. على سبيل المثال، شهدت أيرلندا وبوتسوانا[4,5] فترات من النمو السريع ولكن هذا النمو كان شاملاً للغاية.

يتناول هذا التقرير الرئيسي الذي أعدّه برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، التابع لمجموعة باثفايندرز (Pathfinders)، حلولاً تستند إلى التجارب الأخيرة والطويلة الأجل. وهو تتويجٌ لعدة سنوات من البحوث والجهود التي قامت بها شراكة فريدة من الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأوكسفام، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، إلى جانب العديد من الشركاء الآخرين والخبراء الدوليين.

يتضمن التقرير ثلاث رسائل رئيسية:

- يطالب الناس في جميع أنحاء العالم بأشكال جديدة من العقود الاجتماعية من أجل شفاء عالم منقسم. وتُظهر استطلاعات الرأي قلقاً شديداً بشأن الانقسامات المجتمعية وتوافقاً في الآراء حول ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجتها على نحو يمنح القوة والاحترام.

- اعتمدت البلدان والمجتمعات المحلية التي أحرزت تقدماً مطرداً نحو مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة نهجاً ثلاثي الأبعاد بوجه عام: فقد حققت **نتائج واضحة** تُحدث فرقاً ملموساً في الحياة اليومية للناس، في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والسكن والأجور؛ وتمكّنت من **بناء التضامن** من خلال عمليات الكشف عن الحقيقة، وإصلاح الشرطة ونظام العدالة، وتمكين المجتمع المحلي، على سبيل المثال؛ وضَمِنت المصداقية وسعَت إلى تجنب الانتكاسات من خلال مكافحة الفساد وتوسيع نطاق السلطة السياسية، فضلاً عن زيادة التمويل العام اللازم لوضع السياسات.

- إن السياسات الدولية عنصرٌ هام يكمّل الإجراءات الوطنية والمحلية. وفي الوقت الحاضر، تتمثل الأولويات العالمية الثلاث الأكثر إلحاحاً في التوزيع المنصف للقاحات، وإمكانية الحصول على التمويل، ووضع المعايير والاتفاقات الضريبية التي تحفّز أولئك الذين استفادوا أكثر من غيرهم من النمو على المساهمة في جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 وتجنب أزمة المناخ.

ما الجديد في هذا التقرير[6]؟

- يعرض إحصاءات رئيسية توضح كيف أن الحد من عدم المساواة والإقصاء **يصبّ في مصلحة الجميع**، من خلال ضمان نمو أكثر استقراراً، واحتواء الجائحة، ومعالجة أزمة المناخ، وتحقيق الاستقرار السياسي.

- يربط النواحي الاقتصادية والاجتماعية لعدم المساواة بالشؤون المدنية والسياسية، بما في ذلك الروابط بين الاستيلاء على الدولة وعدم المساواة، وفوائد الحفاظ على الحيز المدني.

- يحلل "**كيفية العمل**" في إطار صنع السياسات العملية انطلاقاً من الجدوى السياسية والعملية. ويقدم وصفاً لأكثر من عشرين مجالاً من مجالات السياسات التي يمكن تكييفها مع ظروف كل بلد، وترتكز على استطلاعات الرأي والبحوث والمشاورات مع المجتمع المدني والحكومة.

- يولي اهتماماً لأوجه عدم المساواة القائمة على أساس الدخل والهوية، بما في ذلك نوع الجنس والعرق والانتماء الإثني: فالتحيز هدفٌ تتصدى له الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق، وليس فقط آليات الحماية القانونية.

- يوضح **العلاقة بين السياسات الوطنية والدولية** في مكافحة عدم المساواة والإقصاء.

الإصغاء إلى مخاوف الناس

الإصغاء هو أداةٌ حاسمة في صنع السياسات الجيدة. ولكي نفهم آراء الناس في البلدان الشريكة لنا، وشواغلهم بشأن أوجه عدم المساواة، وأولويات السياسات بالنسبة لهم، ورغبتهم في التغيير، أجرينا استطلاعاً للرأي العام في ثمانية بلدان[7]. ومن النتائج اللافتة في الاستطلاع قوة مشاعر الشعوب تجاه الانقسامات في مجتمعاتها (الشكلان 1 و2). وفي جميع البلدان التي شملها الاستطلاع باستثناء أوروغواي (بفارق ضئيل، 49 في المائة)، شعرت الأغلبية المطلقة من المجيبين بأنه لا تُتخّذ الكثير من الإجراءات لمعالجة الانقسامات.

وقدمت الشعوب تصنيفاً متنوعاً للانقسامات حسبما أظهرته مجموعات التركيز، كالانقسامات بين الفقراء والأغنياء، والانقسامات على أساس الانتماء الإثني والأصل القومي، والانقسامات بين الريف أو البلدات الصغيرة والمناطق الحضرية، وبين الشباب وكبار السن، وبين مؤيدي العلم والمناهضين للقاح. والقاسم المشترك بين هذه التصنيفات هو الخوف من تصاعد التوتر بين الفئات المختلفة.

الشكل 1 – تصور الانقسامات الإقصائية

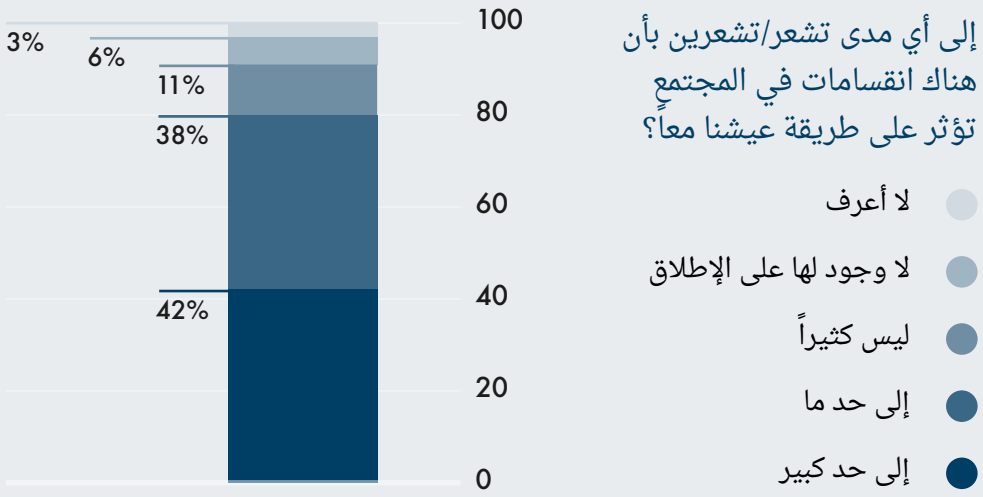

الشكل 2 – الشمول السياسي: الجهود المبذولة للتغلب على الانقسام

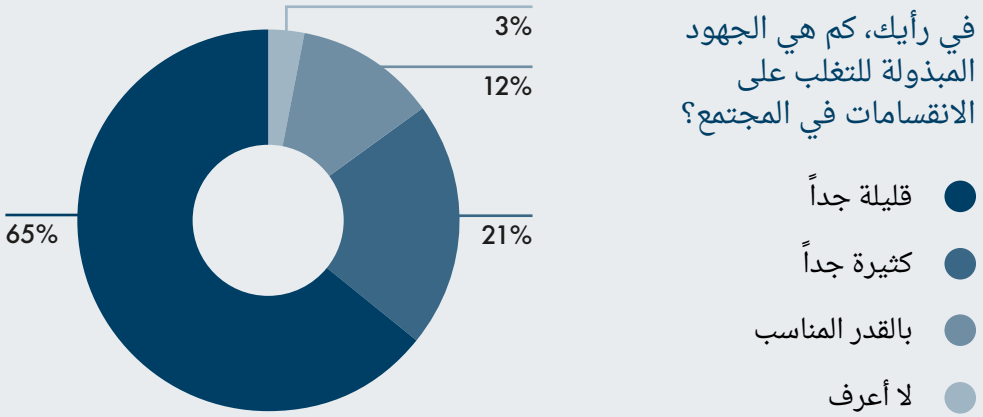

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

وتُظهر نتائج استطلاعات الرأي تصورات متعلقة بامتيازات الانتماء الطبقي أو الحضري أو الإثني أو العرقي. فقد اعتبر 67 في المائة من الناس في جميع البلدان التي شملها المسح أن الولادة في أسرة منخفضة الدخل تساوي الولادة مع إعاقة. وفي المرتبة الثانية، شعرت نسب متساوية تقريباً في جميع البلدان التي شملها المسح بأن الولادة في منطقة ريفية أو ضمن مجموعة إثنية معينة أو في أسرة جاءت إلى البلد مؤخراً تضع الأطفال في موقف مجحف للغاية. وبما أن هذا السؤال يتعلق بحرمان الطفل عند الولادة، فإنه لا يستكشف الانقسامات بين الأجيال، ولكنّ هذه الانقسامات واضحة في البحوث الأوسع نطاقاً[8].

الشكل 3 – زيادة احتمال الفقر في حال الانتماء إلى المجموعة الإثنية أو العرقية الأكثر عرضة للتهميش مقارنة بالمجموعة الأوفر حظاً

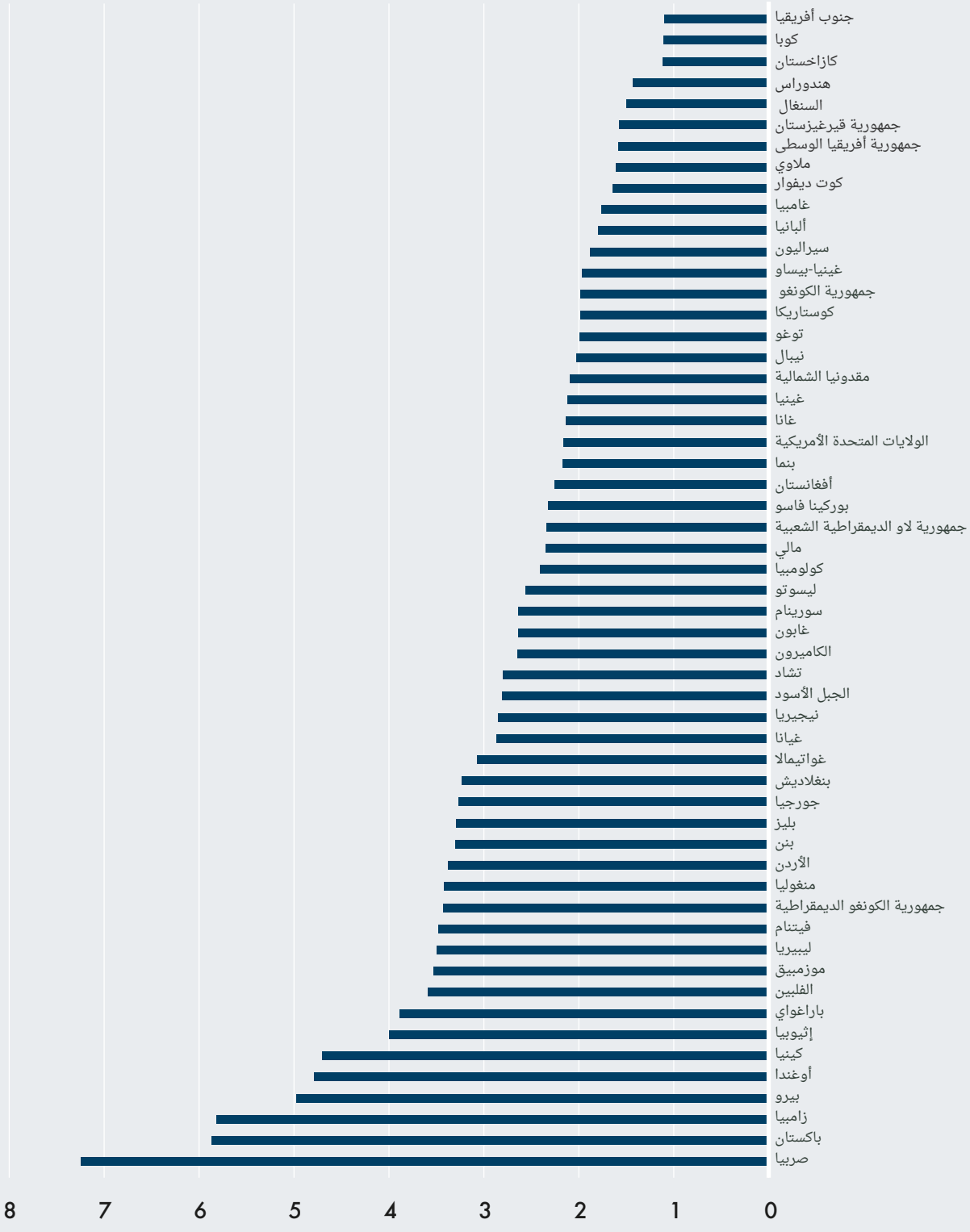

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي بالاستناد إلى المسوح الديمغرافية والصحية وبيانات الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية. "Demographic and Health Surveys (various) [Datasets]," ICF, 2004-2017، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. Rockville, Maryland: ICF [Distributor]; "Survey of consumer finances (SCF) 2019," U.S. Federal Reserve Board, 2020, www.federalreserve.gov/econres/scfindex.htm.

كان توزيع سكان كل بلد حسب الانتماء الإثني أو العرقي أو حسب اللغة المحكيّة. وتباين عدد الفئات حسب البلد وارتبط بكيفية جمع البيانات عنها أو كيفية فهم الاختلافات بينها تاريخياً في كل بلد. والجدير بالذكر أن الاحتمال يحسَب بما يتماشى مع نسبة هؤلاء السكان في أدنى وأعلى الشرائح الخمسية من حيث الثروة. ولذلك، تنخفض النسبة في البلدان التي تنتمي فيها الفئات المهمشة تاريخياً إلى الطبقة الوسطى أيضاً، كما هو الحال في جنوب أفريقيا.

وتتطابق التصورات مع الواقع في ما يتعلق بمعظم هذه المسائل التي تتوفر بشأنها بيانات موثقة. وقد تم توثيق انخفاض الحراك الاجتماعي للأسر المنخفضة الدخل توثيقاً جيداً على الصعيد العالمي[9]، إلى جانب التأخر في إحراز التقدم بالنسبة لفقراء الريف والبلدات الصغيرة[10]. وهذا ما يؤكده العمل الذي قام به برانكو ميلانوفيتش بشأن تأخر النمو لأسر الطبقة العاملة والطبقة الوسطى في البلدان المرتفعة الدخل في العقود الثلاثة الماضية، بما في ذلك بعد كساد عام 2008[11]. ويبين تحليل مركز التعاون الدولي أن الفئات الإثنية المهمشة أكثر عرضة لأن تكون في الخمس الأفقر من السكان في مجموعة واسعة من البلدان (الشكل 3)[12]. على سبيل المثال، في باكستان، من المرجح أن تكون الفئة الناطقة بلغة الماروايري أكثر عرضة بست مرات تقريباً لأن تكون في الخمس الأدنى من الثروة بالمقارنة مع الفئة الأكثر ثراءً الناطقة باللغة البنجابية. وفي المتوسط عموماً، في 55 بلداً تتوفر بشأنها بيانات، فإن الأشخاص المنتمين إلى الفئات الإثنية أو العرقية أو اللغوية الأكثر حرماناً يُرجح بأكثر من ثلاث مرات تقريباً أن يكونوا من بين أفقر الأسر المعيشية قياساً إلى حجمهم السكاني.

وقد اعتبر المجيبون/المجيبات في المسح أن نوع الجنس يمثل عائقاً كبيراً إلا أنه احتل مرتبة أدنى من الدخل أو الانتماء الإثني. ومع ذلك، يبين الشكل 4 التقدم البطيء المحرز لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات التي تُعَد أحد مراكز سلطة صنع القرار[13]. وأثارت مجموعات التركيز أيضاً الانقسامات بين الرجال والنساء بشأن مسألة المساواة بين الجنسين، حيث ذكر الرجال في بعض الفئات أن الكثير من العمل قد أُنجز لصالح النساء، في حين أشارت النساء والفتيات إلى أن التقدم بطيء للغاية. وكانت هذه النقطة واضحة أيضاً في استطلاع الرأي، حيث كانت المرأة أكثر ميلاً من الرجل للاعتقاد أن كونها أنثى يعطيها فرصاً أقل في الحياة (42 في المائة مقابل 34 في المائة).

وفي تحليلنا لما يدفع إلى أوجه عدم المساواة الفعلية والتصورات المتعلقة بالانقسامات، يبدو أن حلقة مفرغة قد تسارعت بعد الثمانينات. ووفقاً لمؤلفين مختلفين – بما في ذلك ما ورد في الكتب الأخيرة التي وضعها مارتن ساندبو[14] ومنوش شفيق[15] – يعود هذا الوضع إلى تراجع في اقتصاديات الانتماء وإلى انهيار العقد الاجتماعي. ويتجلى ذلك في السرديات التي تبرر العمل الاقتصادي القائم على المصلحة الذاتية، وسيطرة الأثرياء المتزايدة على صنع السياسات، وتأثير إزالة الضوابط التنظيمية المالية، وتراجع سلطة القوى العاملة أو أشكال أخرى من التنظيم الشعبي، وتوسّع الفجوات الإنمائية بين الأثرياء وسائر السكان. وقد عزز السياسيون في العديد من البلدان المنافسة الملحوظة بين الأغلبية العاملة والطبقة الوسطى والأقليات، وبين الرجال والنساء. وأدى ذلك إلى وضع مزيد من السياسات التي تفاقم عدم المساواة والإقصاء، بدلاً من بناء تحالفات تقوم على المصالح المشتركة بين هذه الفئات.

ومما لا شك فيه أن التأثيرات المتباينة لجائحة كوفيد-19 داخل البلدان وفي ما بينها قد أثرت على هذا المزيج. وقبل مرور بعض الوقت، لن تكون لدينا بيانات قاطعة عن أثر الجائحة على مظاهر عدم المساواة المتفشية أو على رفاه الفئات المحرومة، ولكننا نعلم أن العديد من الأشخاص يعانون من أوجه عدم المساواة هذه[16]، ويعتبرون أن الجائحة قد كشفتها (الشكل 5)[17].

الشكل 4 – التقدم المتوقع نحو المساواة في التمثيل السياسي بين الرجل والمرأة على الصعيد العالمي

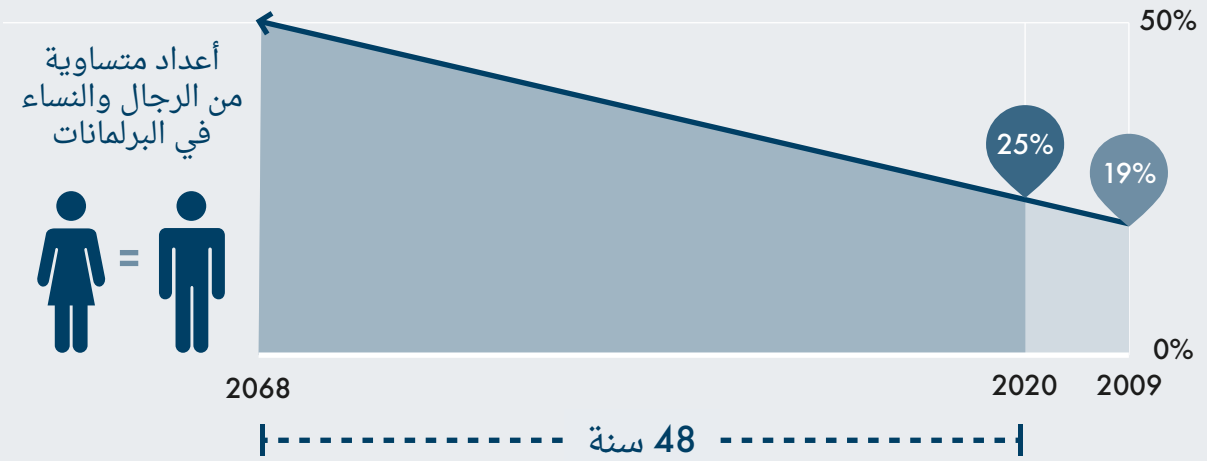

المصدر: International IDEA," The Global State of Democracy: Addressing the Ills, Reviving the Promise," International IDEA, 2019, https://doi.org/10.31752/idea.2019.31.

الشكل 5 – التصورات العالمية لعدم المساواة في سياق جائحة كوفيد-19

النسبة المئوية للذين يوافقون

لقد جعلتني الجائحة أدرك مدى اتساع الفجوة في هذا البلد بين الأغنياء والطبقة العاملة، وضرورة اتخاذ إجراءات لتوزيع ثروة بلدنا وازدهاره بمزيد من الإنصاف

64%

من لديه قدر أقل من العلم والمال والموارد يرزح بشكل غير عادل تحت ثقل معظم أشكال المعاناة وخطر المرض والحاجة إلى التضحية بسبب الجائحة

67%

المصدر: Edelman 2020/05-Edelman, "Edelman Barometer 2020," Edelman, 2020, www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2020 Trust Barometer Spring Update.pdf.

الشكل 6 – تصور الانقسامات الإقصائية

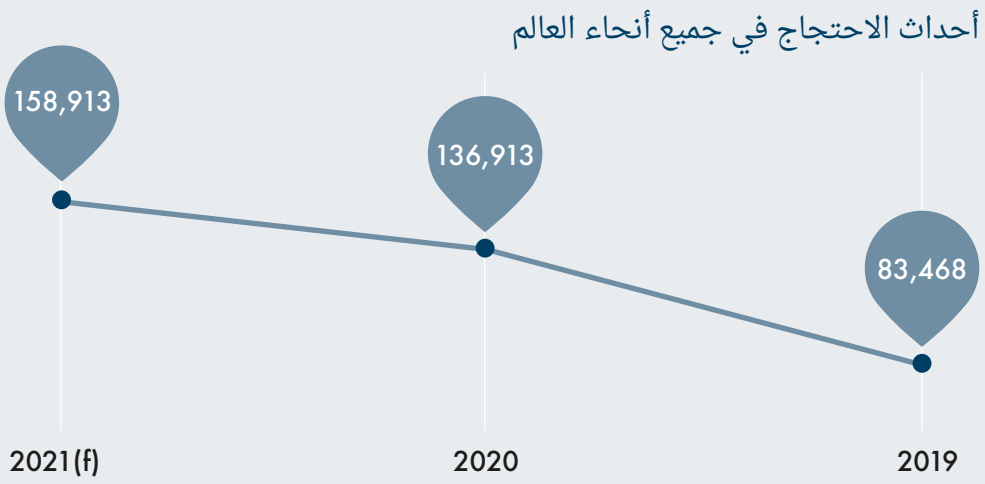

المصدر: تقديرات مركز التعاون الدولي باستخدام البيانات العالمية لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED).

ولم تنتهِ الجائحة بعد. ولا يزال نشر اللقاح غير متكافئ إلى حد كبير، وكذلك الحصول على السيولة المالية، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى الاستنتاج أن خطوط الصدع آخذة في الاتساع في الاقتصاد العالمي[18]. وقد استنتج مركز التعاون الدولي أن عدد البلدان المعرضة للخضوع لإجراءات صارمة من أجل تصحيح أوضاع المالية العامة فيها سيفوق 100 بلد بحلول منتصف عشرينات القرن الحادي والعشرين، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة[19]. وقد تزايدت الاحتجاجات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا على الصعيد العالمي[20] على الرغم من مخاطر المشاركة في تلك الاحتجاجات خلال الجائحة (الشكل 6). وفي حين أن بعض أشكال الاحتجاج هي محفزات إيجابية للتصدي لعدم المساواة، فإن أشكالاً أخرى يمكن أن تكون سلبية[21]. ويبدو أن تزايد الاحتجاجات وتنوعها – من المطالبة بالإصلاح الضريبي ورفع الأجور والحماية الاجتماعية إلى مناهضة اللقاح والإغلاق – يشيران إلى انهيار العقد الاجتماعي. وهذا مزيج قوي يمكن أن يجعل الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي إن لم يكن هناك نُهج بديلة على مستوى السياسات.

نحن بحاجة إلى سردٍ جديد: الحد من عدم المساواة والإقصاء هو في مصلحة الجميع باستثناء من هم في القمة

إن إعادة تحديد السرد السياسي جزءٌ من الحل. وقد ساعدت جائحة كوفيد-19 على إظهار العيوب العميقة في الشعارات والنظريات التي كان لها دورٌ في حفز عدم المساواة على الصعيد العالمي، مثل مقولة رونالد ريغان "الحكومة ليست الحل لمشكلتنا بل هي المشكلة"[22]، ومقولة مارغريت تاتشر "لا يوجد ما يُسمّى بالمجتمع"[23]. والسرديات مهمة في السياسة والاقتصاد[24].

وتؤيد البحوث حقيقة أن كل شخص يستفيد في الواقع من المجتمعات القوية والشاملة للجميع. وتبين البحوث التي أجرتها مؤخراً مجموعة باثفايندرز التابعة لمركز التعاون الدولي في إطار برنامج التحدي الكبير أن المجتمعات الأكثر مساواةً كان أداؤها أفضل في احتواء الجائحة: فالبلد الذي سجّل 10 نقاط أعلى من متوسط عدم المساواة حسب معامل جيني، شهد ارتفاعاً في عدد الإصابات بنسبة حوالي 300 في المائة بعد واحد وعشرين أسبوعاً من الجائحة[25]. **وهذا أمر مهم: في ما يتعلق بتوفير سلع الصحة العامة، فإن المجتمعات الأكثر مساواةً وشمولاً قادرة على تقديمها بشكل أفضل.**

ويتيح المزيد من المساواة أيضاً تحقيق المزيد من النمو وجعل النمو أكثر استدامةً: وفقاً لحسابات صندوق النقد الدولي، عندما تتجاوز البلدان 27 نقطة حسب معامل جيني (وهو معدل منخفض وأقل بكثير من المتوسط العالمي الحالي البالغ نحو 38 نقطة)، تبدأ البلدان باختبار فجوة في النمو[26]، وتكون فترات نموها أقصر (بمعدل 1.4 سنة في المتوسط لكل نقطة إضافية من معامل جيني)[27].

ويؤثر الإقصاء القائم على أساس الهوية أيضاً على النمو الاقتصادي. فحسب تقديرات ماكينزي، يمكن إضافة 12 تريليون دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2025 من خلال النهوض بالمساواة بين المرأة والرجل (على سبيل المقارنة، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي يبلغ حوالي 85 تريليون دولار أمريكي)[28]، وذلك إذا افترضنا ببساطة أن المرأة ينبغي أن تكسب بالقدر نفسه كالرجل، وهي قادرة على ذلك إن لم تواجه التمييز والتحيز. والإقصاء القائم على أساس الهوية الإثنية والدينية والثقافية له أيضاً آثار ضارة. ويحد التحيز الاجتماعي من الحراك الاجتماعي والاقتصادي (الشكل 7)، مما يعمق الفقر المتوارث عبر الأجيال ويحد من النمو على صعيد المجتمع.

الشكل 7 – ارتباط الإقصاء الاجتماعي بالتقدم المحدود من جيل لآخر

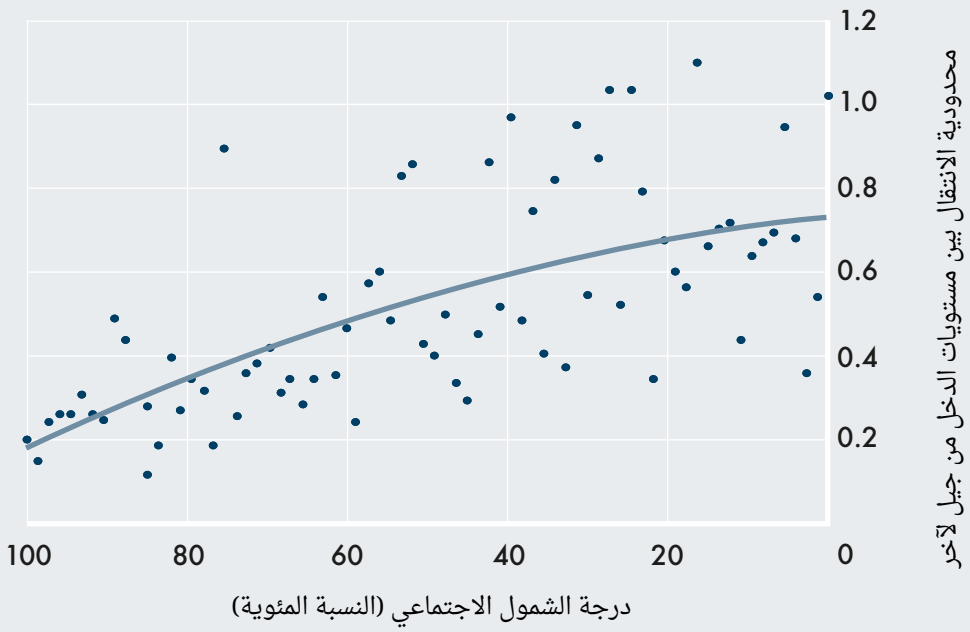

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي؛ البيانات: The World Bank 2015 Fair Progress Report. (تقيس البيانات الانتقال بين مستويات الدخل من جيل لآخر لكل بلد من خلال مقارنة دخل المجيبين في سن الأربعين مع دخل ذويهم عندما كانوا في العمر نفسه. وهي تشمل أفواج الأشخاص المولودين في السبعينات والثمانينات)؛ مؤشر الإقصاء حسب الفئة الاجتماعية (معكوس) لعام 2015 التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) من مجموعة البيانات 11.1.

وعلى المدى الطويل، قد يؤدي أيضاً عدم المساواة والإقصاء إلى تقييد قدرتنا على التصدي لتغيُّر المناخ. وتتعدد أوجه عدم المساواة الناجمة عن تغيُّر المناخ، بدءاً بالسكان الأصليين في منطقة الأنديز الذين يشهدون نضوباً في إمداداتهم المائية التاريخية، وصولاً إلى الرعاة الرحل في منطقة الساحل الذين يُطردون من مناطقهم التقليدية. وهناك أيضاً نظرية جيدة (تدعمها أمثلةٌ ملموسة) تفيد بأن عدم المساواة يسهم في تغيُّر المناخ وهو ليس مجرد أثر له. وقد تبين أن الاستيلاء على الدولة – سواء من خلال الضغوط التي تمارسها الشركات ضد الأنظمة، أو الاحتكارات الراسخة، أو سيطرة مجموعة من اللاعبين العرقيين والسياسيين والعسكريين[29] – يفسر الإخفاق في العمل بشأن المناخ[30]. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للعقد الاجتماعي القائم على قاعدة واسعة أن يساعد على إحراز التقدم بشأن تغيُّر المناخ، كما هو الحال، على سبيل المثال، في كوستاريكا، البلد المداري الوحيد في العالم الذي أوقف عملية إزالة الغابات[31].

وأخيراً، فإن أوجه عدم المساواة والإقصاء لها تأثير على احتمال نشوب النزاع. وتشير البحوث إلى أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة في التعليم بين الإثنيات والأديان معرضة مرتين أكثر لخطر نشوب نزاع عنيف فيها مقارنة بالبلدان التي يكون فيها التعليم موزعاً على نحو أكثر إنصافاً بين الفئات[32]، ويرتبط إقصاء الفئات الإثنية عن السلطة السياسية ارتباطاً أقوى بخطر نشوب النزاع[33]. وتُعتبر المكانة المتدنية للمرأة بالنسبة للرجل، ولا سيما ما تعانيه من عنف منزلي، مؤشراً جيداً على ميل البلد عموماً إلى العنف[34]. وحتى في العديد من البلدان التي لا يشكل فيها النزاع الأهلي المباشر خطراً على المدى القصير، يؤدي عدم المساواة والإقصاء إلى انعدام الأمن الشخصي[35].

وتُبين هذه الآثار جميعها أن عدم المساواة والإقصاء يؤثران ليس على الفقراء والمهمشين فحسب، بل علينا جميعاً: فالجائحة والمناخ والنزاع العنيف هي علل عامة لا يمكن لأحد تجنبها تماماً، بما في ذلك من هم الأوفر حظاً. ومع ذلك، فإن من هم في القمة من حيث الثروة والدخل والامتياز يمكن أن يمثلوا عائقاً كبيراً أمام التغيير الحقيقي. هذا هو الجزء الأول من السرد الجديد الذي نحتاجه: من يعرقل السياسات الأكثر شمولاً يعمل ضد المصلحة المشتركة. ويتعين على جميع المواطنين المساهمة في تحقيق هذه الفوائد، بمن فيهم أولئك الذين استفادوا من النمو في العقود الثلاثة الماضية[36].

والجزء الثاني من السرد الذي نحتاجه يأتي من إجراء بحوث[37] بشأن البلدان التي أحرزت تقدماً، وإثبات أن النجاح ممكن. وأظهرت قاعدة بيانات مجموعة باثفايندرز التي تضم 113 بلداً أنه بين عامي 1990 و2021، شهد 46 في المائة من البلدان تحسينات خلال أحد هذه العقود على الأقل، وذلك في الناتج المحلي الإجمالي الذي ذهبت حصةٌ منه إلى أفقر 90 في المائة من أصحاب الدخل وفي معامل جيني. غير أن 42 في المائة من هذه البلدان شهدت انتكاسات لاحقة في تقدمها. وكانت الأرجنتين ورواندا من البلدان القليلة التي شهدت تقدماً مستمراً. وقد تبين أن ثلاثة أنواع من الإجراءات كانت حاسمة بالنسبة للبلدان التي حققت نجاحاً في الحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء: برامج واضحة للغاية؛ ومبادرات بناء التضامن؛ وسياسات تضمن المصداقية وتمنع الانتكاس (الشكل 8). وتستند هذه البرامج والمبادرات والسياسات إلى إجراءات تساعد على بناء الدعم السياسي والاستفادة من الآثار الواسعة النطاق.

الشكل 8 – نَهجُ سياسات للتصدي لعدم المساواة والإقصاء

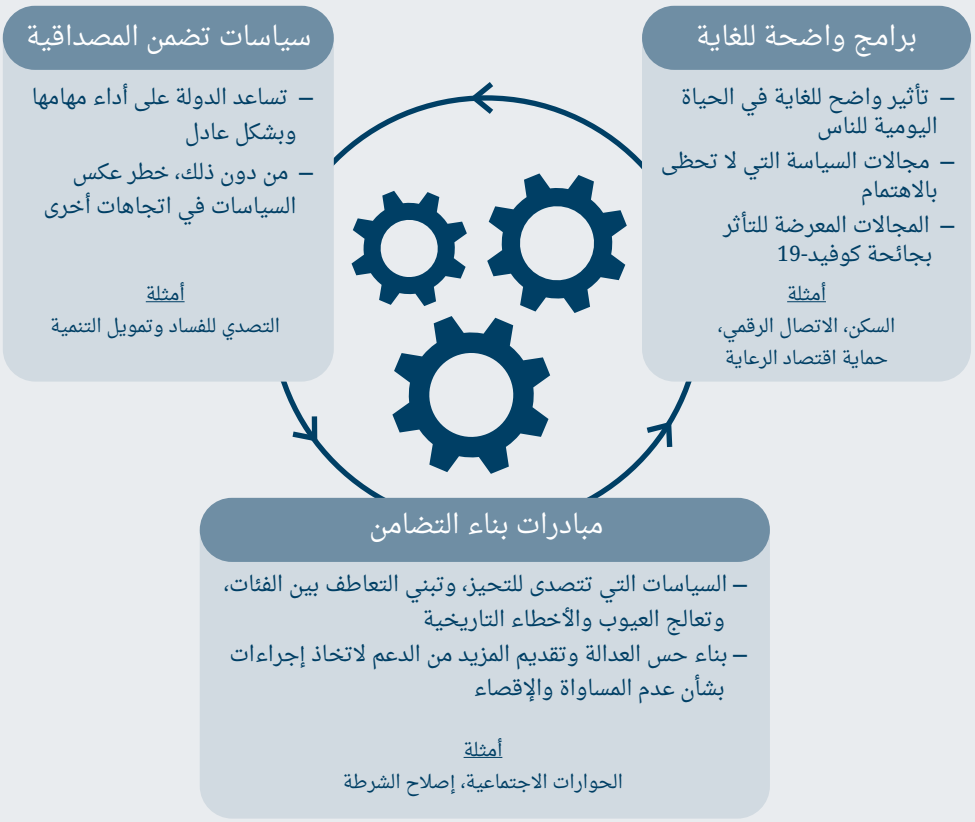

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك؛ البيانات: مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) (الإقصاء الاجتماعي)؛ The World Bank Fair Progress Report.

إذاً، يبدأ السرد بالقول إن النجاح ممكن. ويعود النجاح بالفائدة على الجميع، من حيث الحراك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، ومنع الأوبئة والنزاعات، ومكافحة تغيُّر المناخ (مع الحاجة إلى مزيد من الأدلة المبدئية). وأولئك الذين يعرقلون السياسات الأكثر شمولاً لا يعملون من أجل المصلحة المشتركة. وقد لاقى السرد التالي حول هذه المسألة أصداءً إيجابية في مجموعات التركيز القُطرية:

> **"بغض النظر عن المكان الذي نأتي منه أو عن خلفيتنا الثقافية، فإن معظمنا يعمل بجدّ من أجل عائلاتنا، ولكن اليوم في بلدنا هناك بعض الأشخاص الأقوياء – بعض السياسيين، وعدد قليل من الأفراد الأثرياء للغاية – الذين يستخدمون سلطتهم لصالح أنفسهم. نحن بحاجة إلى سياسات تعيد توزيع الثروة وإلى المزيد من المساواة، وعلينا التصدي للفساد في قمة المجتمع".**

وإننا نعرف الكثير عن السياسات التي تنجح: عليها أن تُظهر نتائج واضحة تُحدِث فرقاً في الحياة اليومية للناس، وتبني التضامن، وتضمن المصداقية التي تمنع الانتكاسات. وينبغي أن تكون الإجراءات محلية ووطنية ودولية.

"كيفية العمل" للحد من عدم المساواة والإقصاء: نتائج واضحة، وبناء التضامن، وضمان المصداقية

تُظهر النتائج المتعلقة بالسياسات العملية التي تنجح، أي تلك التي تحدد "كيفية العمل" للحد من عدم المساواة والإقصاء، أن هناك حاجة إلى مجموعة من العوامل التي يمكن تكييفها مع ظروف كل بلد وتنطوي على بعض التقدم في كلٍّ من المجموعات الثلاث من النتائج الملموسة. فالبلدان التي أحرزت تقدماً في مجال المصداقية (مثلاً من خلال تنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد) ولكنها لم تحقق نتائج واضحة، كثيراً ما فشلت في الحفاظ على الزخم. والبلدان التي حققت نتائج واضحة، ولكنها لم تبنِ هذه النتائج على تغييرٍ يساعد في بناء التضامن أو لم تضمن المصداقية، كثيراً ما واجهت انتكاسات.

فعلى سبيل المثال، اتخذت سيراليون بعد حربها الأهلية الوحشية في عام 2002 الإجراءات التالية: (1) تنفيذ سياسات حققت فوائدَ ملموسة للسكان[38] في مجالات الصحة والتعليم والوصول إلى العدالة؛ (2) إجراء عمليات واسعة النطاق للكشف عن الحقيقة وتحقيق المصالحة من أجل الحد من الاستقطاب وبناء التضامن؛ (3) إصلاح الشرطة ونظام العدالة[39]؛ (4) إجراء تحسينات مستمرة في تدابير مكافحة الفساد، وإن كان ذلك على نطاق صغير[40]. ونتيجة لذلك، نجحت في التخفيف من تفشي فيروس الإيبولا المدمّر فضلاً عن التغلّب على آثار جائحة كوفيد-19 بنجاح نسبي. أما البرازيل، فقد أحرزت تقدماً مثيراً للإعجاب في وضع سياسات واضحة للحد من عدم المساواة (وقد انعكس ذلك في نتائجها حسب معامل جيني) ولكنها فشلت في بناء التضامن واتخاذ تدابير مكافحة الفساد اللازمة لمواصلة التقدم.

النتائج الواضحة

يمكن أن تشمل الإجراءات الملموسة والواضحة التعليم والصحة، والحماية الاجتماعية، والحصول على السكن، والاتصال الرقمي، وزيادة الأجور الحقيقية والوظائف، وتحسين الحماية في اقتصاد الرعاية والمهن الأساسية الأخرى[41]،[42]. وتُظهر استطلاعات الرأي بعض النتائج المثيرة للاهتمام (الشكل 9). ففي حين أن التعليم والصحة يشكلان أولوية مطلقة يكون الناس مستعدين لدفع ضرائب أعلى من أجلها، فإن الناس في البلدان التي شملها المسح شعروا أيضاً أن أداء حكوماتهم في هذين المجالين كان جيداً قبل الجائحة. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بالقول إن الناس على استعداد أيضاً لدفع المزيد من الضرائب من أجل السلامة العامة والسكن الميسور الكلفة ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض، ولكنهم يعتقدون أنه تم إحراز تقدم أقل بكثير في هذه المجالات.

الشكل 9 – الفجوات بين المجالات التي يعتقد الناس أن أداء الحكومة جيد فيها والمجالات التي يرغبون في دفع المزيد من الضرائب من أجلها

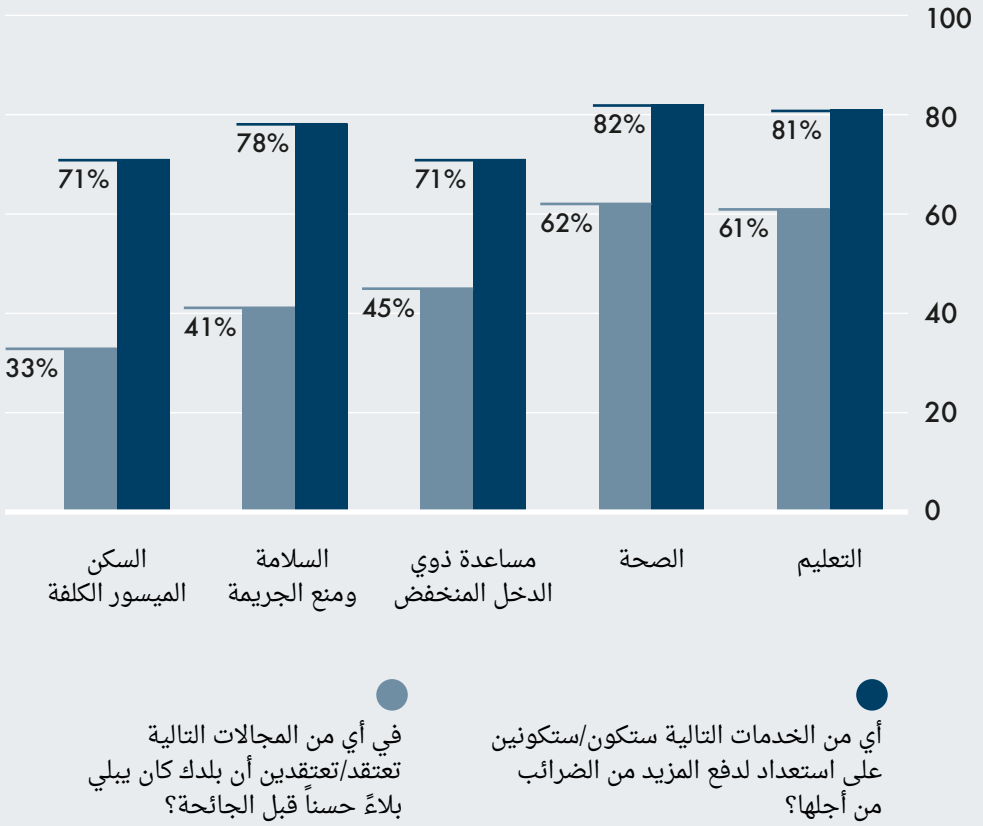

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

وإلى جانب تحديد القطاعات التي لا تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام والتي تقدم خدمات شاملة في مجال السكن والسلامة ومنع الجريمة، تشير أبحاثنا ومشاوراتنا إلى بعض الاستنتاجات بشأن مسألة إنمائية قائمة منذ فترة طويلة وتُعنى بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية الموجهة إلى فئات محددة مقابل تلك التي تشمل الجميع. وفي ما يتعلق بترتيب الإصلاحات حسب الأولوية، يجد غوغنهايم وآخرون أن برامج الحماية الاجتماعية التي هي إما شاملة أو واسعة النطاق تحقق نجاحاً أكبر في الحفاظ على الزخم السياسي في الإصلاحات مثل إلغاء إعانات الكهرباء التنازلية[43]. وتُظهر مشاوراتنا القُطرية أنه يمكن تحقيق هذه الناحية المتعلقة بالحفاظ على الدعم السياسي الواسع النطاق بطرق مختلفة: من خلال إعطاء الأولوية للبرامج الواسعة النطاق، التي تستهدف الجميع بدلاً من التوجه إلى فئات محددة، أو كما هو الحال في إندونيسيا، الجمع بين الإصلاحات الشاملة مثل التأمين الصحي وتلك التي تستهدف المجتمعات المحلية والأسر بشكل أضيق[44].

12

وتثبت النتائج التي توصلنا إليها أيضاً أنه من الأفضل بشكل عام اختيار برامج اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق في القطاعات التي تعود بالنفع على الفقراء والطبقة الوسطى التي تعيش في أوضاع هشة والمجتمعات المهمشة، بدلاً من استهداف الأسر على أساس الهوية، وذلك لأنه يمكن تحقيق الفوائد الملموسة نفسها من دون إثارة ردود فعل عنيفة.

ومن الأمثلة على ذلك التخطيط الحضري واستخدام الأراضي: فالإقصاء عن فرص السكن الحضري هو مشكلة بالنسبة لفقراء الحضر الذين يعيشون في أوضاع هشة، والطبقة الوسطى، وأولئك الراغبين في الهجرة من المناطق الريفية. كما أنه يسبب في معظم البلدان الحرمان للأسر التي ترأسها نساء وللأقليات الإثنية والعرقية والدينية، ويمكن أن يكون مصدر توتر بسبب قرب الأحياء الغنية والفقيرة[45]. ويمكن ملاحظة دينامية مماثلة في تعويض العاملين الأساسيين[46]: فالإقصاء يعود بالنفع على السكان الحضريين الذين يعيشون في أوضاع هشة، والعاملين في القطاع غير النظامي، والعاملين الريفيين من خلال التحويلات المالية، والنساء، والأقليات الإثنية أو الطبقية، والعاملين المهاجرين الذين يسهمون في حصة كبيرة من الخدمات الأساسية للقطاعين النظامي وغير النظامي في العديد من البلدان. وبالمثل، يمكن أن تؤدي إجراءات الحماية الاجتماعية والميل الأخير في الاتصال الرقمي[47] إلى نتائج قوية للأقليات المحرومة، بما في ذلك سكان الريف، وأن تستفيد منها أيضاً الأغلبية الإثنية والعرقية ضمن فئات الفقراء والطبقة الوسطى.

وتضطلع طبيعة الشراكات بين الحكومات والفئات المجتمعية والمجتمع المدني بدور أيضاً في النجاح الواضح للبرامج. فقد أحرزت أوروغواي تقدماً كبيراً في دعم الحصول على السكن من خلال إنشاء تعاونيات واسعة النطاق ونُظم للمساعدة المتبادلة تقوم على شراكات مع المجتمع المحلي[48]، وهي البلد الوحيد من بين بلدان الاستطلاع، الذي عبّرت فيه الأغلبية عن رضاها إزاء التقدم المحرز في مجال السكن. وهناك مثال آخر عن بلد شهد شراكة ناجحة في بناء التحالفات من أجل التغيير وهو المكسيك التي وضعت تشريعاً جديداً بشأن الحد الأدنى للأجور في عام 2020. وقد حصل ذلك من خلال مجموعة ضغوط مارسها إصلاحيون حكوميون وبرلمانيون ونقابات عمالية ومنظمات غير حكومية[49].

وتتوفر أدوات عملية لدعم الحكومات في تحقيق نتائج واضحة تبني الثقة، من بينها مؤشر الفجوة (أخذ الفجوة في الاعتبار) (Mind the Gap Index) الذي وضعته مجموعة باثفايندرز وتم تجريبه في جاكرتا ومدينة مكسيكو وأديس أبابا[50]. ويتتبع هذا المؤشر الفجوات بين أوجه عدم المساواة الكامنة والاستجابات الحكومية على المستوى المحلي: مثلاً، هل تحصل المناطق ذات المستوى التعليمي الأدنى على أعلى استثمار للفرد في التعليم؟ وهل استجابة الشرطة هي الأسرع في المناطق التي تشهد أعلى نسبة من الجرائم؟

والتوقيت مهم لتنفيذ البرامج الواضحة بنجاح لأن التأخير يقوّض الثقة. وقد أظهرت الجائحة أن الإجراءات السريعة ممكنة لرقمنة الحماية الاجتماعية أو توفير المنافع للعاملين في القطاع غير النظامي[51]. والتوقيت حاسمٌ أيضاً لتحقيق النتيجة الواضحة الأولى التي يتناولها هذا التقرير، وهي التوزيع المنصف للقاحات على الصعيد العالمي. وسيتطلب التعجيل ببدء تنفيذ برامج التلقيح على المستوى العالمي والوطني اتخاذ إجراءات وطنية ودولية سريعة. ومع أن بعض البلدان تواجه أيضاً حواجز بسبب التردد في أخذ اللقاح على مستوى الطلب، فإن القيود الرئيسية تكمن في العرض. وكما هو موضح في الرسالة القوية التي وجهها ألفارادو، رئيس كوستاريكا (الإطار 1)، يلزم اتخاذ إجراءات دولية جريئة للتغلب على ذلك.

الإطار 1 – العقد الاجتماعي والثقة الدولية والعدالة في توزيع اللقاحات

كارلوس ألفارادو

رئيس كوستاريكا

"لا أحد آمِنٌ حتى يصبح الجميع في أمان" هي مقولة ترددت على مسامعنا في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهي تستحق التكرار. فالجائحة لا تعرف حدوداً ولا يمكن التصدي لها إلا ببذل جهود غير مسبوقة لتعزيز التضامن العالمي والتعاون الدولي.

وفي المراحل الأولى من الجائحة، أدركنا أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو إعطاء الأولوية لصحة الجميع على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وسرعان ما وسّعت حكومة كوستاريكا نظام الضمان الاجتماعي، وزادت قدرات المستشفيات، ووفرت إمكانية الحصول على اختبارات كوفيد-19 وعلاجه. وأُطلق برنامج "بونو بروتيخير" (Bono Proteger) لتقديم إعانات مؤقتة إلى الأشخاص المتضررين. وتماشياً مع رأينا بأن بناء التضامن الاجتماعي أساسيٌ لمعالجة العديد من القضايا، نفذنا مشروع "كوستاريكا تعمل وتعتني بنفسها" حيث خفّضنا التنقل وساعات العمل بدلاً من إغلاق البلد بشكل صارم. ونتيجة لذلك، شهدنا واحداً من أدنى معدلات الوفيات في المنطقة مع أن تحدياتنا كانت عميقة، وترافقت مع قيود مالية كبيرة، وانقسامات مجتمعية، والحاجة إلى الحوار الوطني.

ولن تستطيع جهودنا الوطنية حماية صحة مواطنينا وسبل عيشهم بفعالية إلا إذا دعمها التعاون الدولي في إنتاج اللقاحات وتوزيعها. وفي مرحلة مبكرة من الجائحة، قدنا مبادرة "تجمّع الوصول إلى التكنولوجيا المتعلقة بجائحة كوفيد-19" (C-TAP) بهدف إتاحة التبادل المفتوح والتعاوني للمعرفة بشأن البيانات والملكية الفكرية للأدوات الصحية القائمة والجديدة لمكافحة كوفيد-19 بما في ذلك تطوير اللقاحات.

وتعتبر كوستاريكا أننا مسؤولون تجاه مستقبلنا وتجاه بعضنا البعض. ولعل التزامنا تجاه كوكب الأرض بتخفيض الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 ووضع حد لإزالة الغابات يتطلب أيضاً أن نتعاون مع المجتمع الدولي في تأمين المنافع العامة العالمية، مثل لقاحات كوفيد-19. وتشكل النزعة القومية في توزيع اللقاح تهديداً للقدرة العالمية على التغلب على جائحة كوفيد-19، وتقوّض المحاولات الوطنية لتأمين العقد الاجتماعي، وتسبّب توتراً على المستوى الدولي. وإذا عملنا الآن على نحو جماعي، فإن منعتنا ستمتد إلى ما بعد الاستجابة لأزمة كوفيد-19، مما سيمكّننا من مواجهة الجوائح في المستقبل، ومكافحة تغيُّر المناخ، وتأمين مستقبل الأجيال الجديدة.

سياسات بناء التضامن

تتمثل المجموعة الثانية من السياسات الهامة للحد من عدم المساواة على نحو مستمر بمرور الوقت في السياسات التي **تبني التضامن الطويل الأجل**. ويمكن أن يشمل ذلك الحوارات الوطنية، وعمليات الكشف عن الحقيقة، وتوحيد القيادة (الإطار 1)، والتعليم، وسُبل الوصول إلى العدالة التي محورها الناس[52]، ووضع البرامج بالتشارك مع المستوى المحلي والمجتمعي[53]،[54].

ويمكن التعلم من تجربة البلدان الخارجة من النزاع في وضع نُهج للحوار الاجتماعي في المجتمعات المستقطبة اليوم[55]. وقد كانت الحوارات الوطنية وعمليات الكشف عن الحقيقة التي تستعرض الأحداث السابقة من سوء المعاملة وترسّخ المعرفة المشتركة، سمةً رئيسية لعمليات الانتقال الناجحة بعد انتهاء النزاع[56]. ويمكن تكييفها مع إرث العنصرية الهيكلية وحتى مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التجارية التي أدت إلى تدهور المجتمعات المحلية، مثل الدعوات إلى تقديم تعويضات في أزمة المواد الأفيونية في الولايات المتحدة.

ولكي تكسب هذه الحوارات المخصصة لبناء التضامن مصداقيةً أمام الناس، عليها أن تأتي باتفاقات عملية وملموسة[57]. وإلى جانب الحكومات، تظل المؤسسات التجارية والنقابات العمالية جهات شريكة رئيسية لتحقيق نتائج عملية[58]، مع أنه ينبغي توخّي الحذر في العديد من البلدان لضمان أن تمثل هذه العمليات المرأة والمهمشين وأن تدمج الشباب والعاطلين عن العمل. ويمكن دعم الحوارات بأدوات تحليلية فعالة، مثل أدوات معهد الالتزام بالإنصاف ومؤشر الفجوة المشار إليه سابقاً، وهي أدوات يمكن أن تستند إليها الحوارات في البلديات بشأن الخدمات[59].

والتعليم أداةٌ أخرى مفيدة على المدى الطويل لبناء الوحدة. وتُظهر الأمثلة المستقاة من برامج التعليم في ألمانيا أن إدراج آلية الكشف عن الحقيقة بشأن الذاكرة التاريخية في المناهج التعليمية منذ مرحلة التعليم المبكر وصولاً إلى الجامعة يمكن أن يساعد في نشر ثقافة الشمول والتعاطف مع نضالات الأقليات والمجتمعات الدخيلة[60].

ويمكن لإصلاح الشرطة ونظام العدالة أن يؤدي دوراً هاماً في بناء التضامن، وتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية والدولة، وتحسين الثقة في المعاملة المتساوية للجميع بموجب القانون. وسيشمل ذلك في بعض الحالات المساءلة عن سوء المعاملة والتركيز على عدم التمييز في القانون والممارسة، بما في ذلك الإصلاح الدستوري أو القانوني. وفي حالات أخرى، قد تكون النُهج على مستوى المجتمع المحلي أكثر أهمية لبناء التضامن والثقة. فقد حققت أعمال الشرطة المجتمعية نجاحات حتى في أصعب الظروف[61]. ويمكن لإصلاحات الشرطة التي تركز على الشرطة المجتمعية أن تبني التضامن، وأن تستفيد منها فئات الأغلبية والأقليات على حد سواء[62]. ويمكن لنُهج العدالة التي محورها الناس أن تساعد أيضاً في بناء التضامن والثقة من خلال إعطاء الأولوية لستّ مشاكل تُعَدّ الأكثر تأثيراً على حياة الناس "العاديين"، وهي المال أو الديون، والأراضي والسكن، ومبادرات التصدي للجرائم والعنف، والعمل، والحصول على الخدمات، وقضايا الأسرة، ويمكن تكييف هذه النُهج مع ظروف البلد[63].

وأخيراً، فإن عملية بناء التضامن لا تحصل من أعلى إلى أسفل فحسب، بل من القاعدة إلى القمة أيضاً. ويُعَدّ تمكين الفئات والمجتمعات المحلية من تحديد أوجه عدم المساواة على المستوى المحلي والتصدي لها جزءاً حاسماً من القبول المجتمعي الأوسع ومن النتائج الواضحة والفعالة. وقد أثمرت النُهج القائمة على تمكين المجتمع المحلي وإشراكه في وضع البرامج[64] نتائجَ إنمائية أفضل من النُهج التقليدية المطبقة من أعلى إلى أسفل[65].

ويمكنها أيضاً زيادة الثقة ليس بين المواطنين والدولة فحسب بل على المستوى الأفقي بين الهويات المختلفة أيضاً[66]: ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، كان لهذه النُهج دورٌ في زيادة الثقة بين الفئات حيثما كان النزاع الطائفي محتدماً[67]،[68].

ضمان المصداقية

يبين تحليلنا أنه في حين نجح أكثر من خمسين بلداً في الحد من عدم المساواة والإقصاء في العقود الثلاثة الماضية، فإن 42 في المائة من هذه البلدان شهدت انتكاسات لاحقة في التقدم الذي أحرزته. ولذلك، لا ينبغي أن نركز فحسب على كيفية وضع سياسات تناسب الظروف الوطنية والمحلية والشروع في تنفيذها، بل علينا أيضاً التفكير بكيفية ضمان مصداقية التنفيذ ومنع حدوث انتكاسات.

وإن أحد العوامل الرئيسية التي ترتبط بالانتكاسات والفشل في الإصلاح هو الفساد والاستيلاء على الدولة، ولا سيما من أعلى مستوياتها. ويُعَدّ الاستيلاء على الدولة عمليةً تتحكم فيها مجموعات المصالح الضيقة في توزيع أصول الدولة ومواردها، مما يؤثر على القوانين والسياسات ويؤدي إلى تنفيذها لصالح تلك المجموعات[69]. وهو يتجاوز الفساد وقد يكون قانونياً في بعض الولايات القضائية، ولكنه لا يصبّ في المصلحة العامة. ويستثني الاستيلاء دوماً تقريباً النساء والأقليات المحرومة بقدر ما يستبعد الفقراء عموماً[70]. فعلى سبيل المثال، تُعزى بعض النواحي من عجز جنوب أفريقيا عن الحد من عدم المساواة، بعد التقدم الأولي الذي أحرزته في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، إلى الاستيلاء على الدولة. وقد كان الرئيس سيريل رامافوسا شخصياً في طليعة من تنبهوا لعملية الاستيلاء على الدولة وقاموا بمحاربتها، بما في ذلك الدفع باتجاه الإصلاحات من خلال إقالة مسؤولين في حزبه وإجراء التحقيقات معهم بتهمة الفساد؛ وإصلاح نظام المشتريات[71]؛ ودعم اللجنة القضائية للتحقيق في مزاعم الاستيلاء على الدولة، المعروفة باسم لجنة زوندو[72].

ويمكن اتخاذ إجراءات لمنع الفساد والاستيلاء على الدولة من خلال عدد من الآليات: اعتماد الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية والمعايير التي تمنع استخدام الموارد الحكومية في الحملات الانتخابية؛ وتشجيع التوظيف المفتوح والتنافسي في الخدمة المدنية؛ ومنع تبادل المناصب بين القطاع العكسري والخدمة المدنية أو الوظائف المزدوجة للعسكريين؛ واعتماد إجراءات التعاقد المفتوحة؛ ووضع سجلات الملكية النفعية[73].

ويمكن استكمال الجهود الوطنية بإجراءات دولية، مثل تبادل المعلومات بين الولايات القضائية والتعاون بشأن استرداد الأصول[74]. ويمكن أن يساعد وضع المعايير الدولية وتبادل أفضل الممارسات أيضاً في دعم الإصلاحيين الوطنيين، كما تبين منظمة شراكة من أجل حكومات منفتحة[75].

ويبرز إجراءٌ هام آخر لمنع الانتكاس وهو توسيع نطاق النفوذ السياسي للمهمشين وإعلاء صوتهم. ويمكن توسيع التمويل العام[76] للمرشحين السياسيين من الفئات المهمشة بكلفة منخفضة نسبياً (الشكل 10). والتمويل العام الموجه إلى نوع الجنس هو الأكثر شيوعاً، ولكن يمكن توسيع نطاقه بسهولة ليشمل الفئات المحرومة على أساس الانتماء العرقي أو الإثني أو الميل الجنسي[77].

الشكل 10 – البلدان التي تقدم تمويلاً عاماً موجهاً إلى نوع الجنس وتمويلاً عاماً لأغراض أخرى

70%

من البلدان تقدم
تمويلاً عاماً مباشراً
إلى الأحزاب السياسية

في المقابل، تقدم

17%

فقط من البلدان
تمويلاً عاماً موجهاً
إلى نوع الجنس
لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

المصدر: قاعدة بيانات التمويل السياسي، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. جُمعَت البيانات بين عامي 2016 و2019.

والمجال الأخير الحاسم لضمان المصداقية ومنع الانتكاس هو الحفاظ على الحيز المدني. ويمكن أن ينظر الإصلاحيون الحكوميون بسهولة إلى المنظمات الجماهيرية وجهود التعبئة التي يقودها الشباب على أنها مصدر إزعاج أو تهديد. ولكن سجل البلدان التي نجحت في الحد من عدم المساواة والإقصاء يبين أن الإصلاحيين الحكوميين بحاجة إلى ضغوط مضادة من المجتمع المدني لمواصلة الإصلاحات. ومن غير المرجح أن يختفي الاحتجاج الشعبي إذا تم تقييد الحيز المدني، بل سيؤدي ذلك إلى تأجيج المظالم، وترسيخ الإقصاء، والتشجيع على اعتماد أشكال أخرى من المعارضة تنطوي على مزيد من العنف. وقد أظهرت منظمات المجتمع المدني الديمقراطية والقوية على مر التاريخ أنها تسهم في تحقيق النمو، وإرساء الديمقراطية، ووضع المواثيق الاجتماعية البناءة[78].

كيف تُدفَع التكاليف؟

تتوقف النواحي العملية للسياسات على التكاليف ومصادر التمويل. وتُعَدّ تكاليف بعض السياسات المحددة أعلاه قليلة نسبياً، مثل عمليات الكشف عن الحقيقة والحوارات الوطنية، على سبيل المثال. أما البعض الآخر من السياسات، فكلفته أعلى مثل الكلفة العالمية لسد الفجوة التمويلية لتغطية الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تبلغ 792.6 مليار دولار أمريكي على الصعيد العالمي[79].

وحيثما تكون هناك حاجة إلى موارد عامة إضافية، يمكن اتخاذ عدد من التدابير المختلفة. الأول هو القضاء على المجالات التي تؤدي فيها السياسات المالية الحالية إلى تفاقم عدم المساواة، كما هو الحال في العديد من البلدان، وفقاً لمعهد الالتزام بالإنصاف[80]. ويتمثل النهج الأساسي الذي يساعد على دفع تكاليف السياسات المؤيدة للإنصاف في تحليل من يدفع ومن يستفيد، والإعلان عن ذلك، وزيادة الضغط الشعبي للحد من الثغرات في الامتثال الضريبي والإعفاءات وإعادة توجيه الإنفاق إلى الفقراء والطبقة الوسطى.

ويتمثل النهج التكميلي في أن يقوم الأفراد والشركات الذين استفادوا أكثر من غيرهم من النمو الاقتصادي في السنوات الثلاثين الماضية – بما في ذلك خلال الجائحة – بزيادة مساهمتهم. وقد لاحظ صندوق النقد الدولي نطاق وفائدة النظر في ضرائب التضامن للمساعدة في تمويل التعافي من جائحة كوفيد-19 من خلال فرض ضرائب إضافية على الدخل الشخصي وعلى الأرباح الزائدة داخل الشركات، فضلاً عن الاتفاقات الدولية بشأن الضرائب[81]. وتشير أبحاثنا إلى أن هذه التدابير لا ينبغي أن تكون مؤقتة بالقدر الذي يوصي به الصندوق. ومع ذلك، ينبغي أن تكون شفافة بشأن ما تُدفَع الأموال لأجله، وأن توضح ما إذا كانت ضرائب الدخل والثروة الجديدة مؤقتة أو دائمة، وأن تحدد مدة هذه الضرائب، والعوامل التي تحدد هذه المدة[82].

ولا تحتاج جميع مبادرات الإنفاق الداعمة للإنصاف إلى أن تُموَّل بالكامل من الموارد العامة. وقد وجدت دراسة أجرتها شركة ماكينزي أن الفجوة العالمية في السكن الميسور الكلفة في المدن تبلغ حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[83]. هذا مبلغ كبير إلا أنه يمكن تأمين جزء منه من خلال تحفيز الشركات والتعاونيات[84]، كما هو الحال في أوروغواي وهولندا. ويُعَدّ السكن وإصلاح اقتصاد الرعاية استثمارين يعودان بمنافع ممتازة إذ تشير نتائج بلدان مختارة أن استثمار 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في خدمات الرعاية العامة، على سبيل المثال، يؤدي إلى توفير العدد نفسه تقريباً من الوظائف للرجال مثل استثمار المبلغ نفسه في صناعات البناء، وإلى توفير ما يصل إلى أربعة أضعاف عدد الوظائف للنساء[85].

وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى المزيد من الصكوك لسد الفجوة في الحصول على التمويل التجاري بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والكثير من بلدان العالم. ولا بد من تنفيذ التخصيص الحالي لحقوق السحب الخاصة تنفيذاً سريعاً وإعادة تخصيص هذه الحقوق بوضوح لصالح البلدان المنخفضة الدخل. ويُعَدّ تسريع تجديد موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أداةً عملية جيدة، ويساعد قبول المساهمين في هذه المصارف (أي الحكومات) بالمخاطر الأعلى المرتبطة بتصنيف AA في الإفراج عن المزيد من الأموال لعدد أكبر من البلدان[86]. ولا بد من تفعيل الإطار المشترك لخفض الديون الذي بدأته مجموعة العشرين على نحو أسرع وأكثر منهجية. ويمكن تعزيز الاتفاق الأخير بشأن الضرائب الدولية لإزالة الإعفاءات الخاصة بقطاعات معينة[87].

وهناك أيضاً أدوات جديدة مطروحة تستحق الاهتمام. وقد اقترح زوكمان استخدام سجلات الأصول العالمية على أساس تجريبي من أجل زيادة استرداد الضرائب على الصعيد العالمي والحد من الفساد[88]. واقترح بليث ولونيرغان الاقتراض لصناديق الثروة السيادية الجديدة التي يتم امتلاكها واستثمارها لصالح 80 في المائة من السكان الذين يملكون القليل من الأصول في معظم البلدان، والتفاوض مع شركات التكنولوجيا على أرباح تعكس القيمة الكبيرة لبياناتنا الشخصية بالنسبة لهذه الشركات في الاقتصاد الرقمي[89].

وفي ما يلي جميع السياسات المحددة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث أي البرامج الواضحة للغاية، ومبادرات بناء التضامن، والسياسات التي تضمن المصداقية من أجل منع حدوث انتكاسات (الجدول 1).

الجدول 1 – السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة والشمول

برامج واضحة للغاية	مبادرات بناء التضامن	سياسات تضمن المصداقية
المشاعات الصحية العالمية، والحصول على التكنولوجيا الطبية واللقاحات	تطبيق أدوات ما بعد النزاع على المجتمعات المستقطبة، بما في ذلك الكشف عن الحقيقة	عملية مفتوحة وتنافسية للتوظيف والتعاقد على جميع المستويات الحكومية
الحماية الاجتماعية الشاملة والموجهة إلى فئات محددة والمجتمعية	اعتماد السرديات الإيجابية عن التنوع والهجرة والاعتراف بالتاريخ المتعدد الثقافات من خلال التعليم	الملكية النفعية الشفافة واستخدام سجلات الأصول العالمية على أساس تجريبي
تعويض أعلى للعاملين الأساسيين	إدماج الشباب	الإجراءات الدولية لمكافحة الفساد: استرداد الأصول، والمعايير المتعلقة بالملكية، والشفافية التعاقدية
زيادة إمكانية الحصول على مساكن ميسورة الكلفة	إصلاح العدالة التي محورها الناس	إصلاح تمويل الأحزاب وزيادة التمثيل السياسي للمرأة والفئات المهمشة
زيادة الحماية في اقتصاد الرعاية	تحقيق التنمية المركزة على المجتمع المحلي ووضع السياسات بالتشارك مع المجتمع المحلي	زيادة الحيز المدني وتعزيز الشراكات بين المجتمع المدني والإصلاحيين السياسيين
تسريع الاتصال الرقمي	مؤشرات الإنفاق لصالح الفقراء والطبقة الوسطى للتعافي من كوفيد-19	ضمان وظائف الصحافة الحرة
توفير فرص العمل الخضراء والتدريب على المهارات	مؤشر الفجوة لقياس عدم المساواة والإقصاء على المستوى المحلي	تمويل التنمية: حقوق السحب الخاصة، وتخفيف عبء الديون، واتفاقات الضرائب الدولية، وزيادة تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (يمكن الاطلاع على القسم "كيف تُدفَع التكاليف؟" أدناه)

كيف تُدفَع التكاليف؟

— تعبئة الموارد المحلية من خلال بناء القاعدة الضريبية، وفرض ضرائب التضامن، والحد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة القدرة على التفتيش والتحصيل

— تخفيف عبء الديون وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط

— اتخاذ إجراءات عالمية بشأن التهرب من الضريبة وتجنبها، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة

استنتاجات وتوصيات

خلاصة القول، يحتوي هذا التقرير على عشرة استنتاجات وتوصيات رئيسية:

ثلاثة استنتاجات رئيسية:

- النجاح ممكن: شهد أكثر من خمسين بلداً تحسناً في عدم المساواة في مرحلة ما خلال العقود الثلاثة الماضية.

- يعود النجاح بالفائدة على الجميع، من حيث الحراك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، ومنع الأوبئة والنزاعات، ومكافحة تغيُّر المناخ (مع الحاجة إلى مزيد من الأدلة المبدئية). وأولئك الذين يعرقلون السياسات الأكثر شمولاً لا يعملون من أجل المصلحة المشتركة.

- يتطلب النجاح مزيجاً من النُهج الوطنية والدولية. ويُعالَج عدم المساواة والإقصاء باعتبارهما قضية وطنية، ولكنّ الجهود الوطنية وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح في هذا اليوم وفي هذا العصر. فنحن بحاجة إلى جهود دولية تدعم الجهود الوطنية في تلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً، وهي الحصول على اللقاحات والتقنيات الطبية، والسيولة والتمويل، والتعاون في مكافحة الفساد.

ثلاث توصيات للقادة الوطنيين وشركائهم:

- اتخاذ التدابير التي تهدف إلى تحقيق تحسينات واضحة للناس، بما في ذلك المجالات التي غالباً ما لا تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام مثل الحصول على السكن والسلامة ومنع الجريمة، فضلاً عن الحماية الاجتماعية الواسعة النطاق وتعويضات العاملين الأساسيين والعاملين في اقتصاد الرعاية وحمايتهم.

- الاستثمار في آليات لتعزيز التضامن على المدى الطويل من خلال الحوار وآليات الكشف عن الحقيقة، وإصلاح الشرطة ونظام العدالة، وتمكين المجتمع المحلي وإشراكه في وضع السياسات، والقيام باستثمارات في التعليم من أجل تنمية المهارات ولأسباب مدنية على حد سواء.

- ضمان المصداقية والثقة ومنع الانتكاسات من خلال اتخاذ تدابير مكافحة الفساد، وتوسيع نطاق شغل المناصب السياسية، وحماية الحيز المدني. ولا بد أيضاً من فهم الحاجة إلى إجراءات تمنع مخاطر الانتكاس اللاحقة حتى عندما تتمتع الحكومات بولاية وقدرات قوية.

أربع توصيات للدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء الآخرين معاً:

- التوسع الفوري في إمدادات اللقاحات وتمويلها، فضلاً عن إمكانية الحصول على التقنيات الطبية الأخرى.

- الموافقة فوراً على آليات جديدة وعلى تخفيف عبء الديون للبلدان البالغ عددها أكثر من 100 بلد والخاضعة لقيود مالية تهدد تعافيها من كوفيد-19.

- تعزيز الآليات الدولية لإجراءات مكافحة الفساد، بما في ذلك التعاون بين الولايات القضائية، ودعم الملكية النفعية والتعاقد المفتوح.

- لمزيد من التحسين: (1) رصد الالتزامات الدولية والوطنية على السواء، والبحث في الصلة بينها؛ (2) تحسين البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في خفض أوجه عدم المساواة والإقصاء، سواء كانت عامة أو قائمة على أساس الهوية.

لدينا فترة زمنية قصيرة لإحداث هذا الفرق. وتشير جميع الدلائل إلى أننا سندخل خريف عام 2021 في عالم منقسم بين من لديه الموارد اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19 ومن يفتقر إليها، مما سيؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الكامنة وظهورها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، رأينا بالفعل كيف يبدو التعافي غير المتكافئ: فهو يزيد من الإقصاء المادي ومن انعدام الثقة وعدم الاستقرار السياسي. ونحن مدينون لبعضنا البعض بالعمل على نحو أفضل هذه المرة.

"العامل والمزارع اللذان يعملان بجدّ كل يوم من أجلكم حتى تتمكنوا من إيجاد الطعام. أولئك الذين يستيقظون في وقت مبكر كل يوم، ويستقلّون الحافلة، ويذهبون إلى العمل. بفضل هؤلاء، ينبض البلد بالحياة وليس بفضل من يشغلون المناصب العليا ويركبون سيارة مرسيدس كل يوم."

تونس، أنثى، عمرها بين 25 و40 عاماً

1

مقدمة

فيما ينهض العالم من الآثار المدمّرة لجائحة كوفيد-19 التي أودت بحياة أكثر من أربعة ملايين شخص في العالم[90]، بدأت محاولات العودة إلى الوضع الطبيعي القديم. وقد أدى هذا الوضع "الطبيعي" نفسه إلى غياب خدمات الحماية الاجتماعية الأساسية والصحة والتعليم في مناطق شاسعة في العالم، وإلى تحقيق نموٍ استفاد منه الأثرياء في الغالب وليس الفقراء والطبقة الوسطى. ونجمت عن هذا الوضع أيضاً أوجهٌ راسخة من عدم المساواة بين الجنسين والتمييز العرقي والإقصاء الإثني، فضلاً عن تزايد الآثار الوخيمة للكارثة المناخية. وقد مهّد هذا الوضع "الطبيعي" لمنظومةٍ أدت إلى جائحة عالمية ارتفعت على إثرها ثروة أصحاب المليارات إلى معدلات غير مسبوقة في حين أُلقي بعشرات الملايين في براثن الفقر والمشقة[91]، وحُرم عددٌ كبير من بلدان الجنوب من إمكانية الحصول على اللقاحات.

ا

وينبغي أن تكون جائحة كوفيد-19 منعطفاً يحثّنا أخيراً على إحداث تغييرات جريئة من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية. وتتيح لنا الجائحة فرصةً لنجعل جميع أفراد المجتمع – بغض النظر عن دخلهم أو هويتهم – يشعرون بالانتماء وبأن حقوقهم معترف بها، ولنقدّر العاملين الأساسيين الذين بدونهم لا نستطيع أن نعمل، ولنوثّق الروابط المتأصلة بيننا.

والخبر السار هو أن مستويات عدم المساواة والإقصاء التي نواجهها غير حتمية. فجميع أنواع عدم المساواة، سواء كانت قائمة على الدخل أو الثروة أو الانتماء إلى فئات معينة، هي نتاج قرارات بشرية. وبالتالي، يمكن حلّها. إلا أننا لا نستطيع التغيير إذا كنا لا نعرف كيف يبدو هذا التغيير. ولهذا التقرير ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1. عرض الأسباب التي تدعو إلى التصدي لعدم المساواة والإقصاء، بما في ذلك الرابط المتأصل بين أوجه عدم المساواة الاقتصادية وتلك القائمة على أساس الهوية والعلل الاجتماعية والسياسية الأخرى مثل عدم الاستقرار السياسي وأزمة المناخ. ونظراً لتعدد دوافع عدم المساواة اليوم، فهذا يعني أيضاً أننا سنحتاج إلى سياسات إعادة التوزيع التي تعيد تشكيل الظروف المادية، وسياسات الاعتراف التي تعزز احترام الإنسان وكرامته.

2. وصف السياسات الوطنية التي تنجح على عدة مستويات، بما في ذلك في المجالات التقليدية كالإصلاح الضريبي، وكذلك في مجال التصدي للمشاكل التي أبرزتها جائحة كوفيد-19 مثل الأزمة العالمية للسكن الميسور الكلفة، وأعمال الرعاية التي تقوم بها النساء على نحو أساسي لقاء أجر منخفض أو من دون أجر، والاتصال الرقمي. وفي هذا السياق، نحلل أيضاً العوامل التي تنجح تحديداً في ردم الهوة التاريخية بين الفئات والعقبات التي تحول دون التغيير مثل الاستيلاء على الدولة والفساد.

وهذه ليست مجرد مجموعة من الأفكار الفنية بل تحليل لسياسات عدم المساواة والإقصاء، بما في ذلك التسلسل الأفضل للسياسات الرامية إلى إشراك عامة الناس، واستراتيجيات التواصل، والمزيج الأفضل من السياسات التي تتيح وضع عقد اجتماعي جديد.

3. تقديم أفكار بشأن السياسات الدولية اللازمة لدعم تجديد العقود الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك تلك المعنية بالوصول العادل إلى التكنولوجيا الطبية، وتمويل التنمية، والتعاون الدولي بشأن الفساد والاستيلاء على الدولة.

وعندما وقّعت الدول الأعضاء على أهداف التنمية المستدامة، كان عام 2030 يبدو بعيد المنال. والآن، في عام 2021، الساعة تدق. وقد مرّت ست سنوات صعبة بالفعل، وأدت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير إلى إبطاء أو عكس التقدم المحدود المحرز في الفترة 2016-2019[92]. ولم يبقَ سوى أقل من عشر سنوات لتحقيق الأهداف التي حددتها العملية غير المسبوقة لأهداف التنمية المستدامة. ويوفر هذا التقرير إطاراً يمكن أن تكيّفه المجتمعات المختلفة لإحراز تقدم في المقاصد المعنية بعدم المساواة والإقصاء في جميع أهداف التنمية المستدامة (الشكل 1). وهو يبني جسراً بين ما يقال عن "إعادة البناء على نحو أفضل" وما يُفعَل في الواقع: جسرٌ بين إطلاق الوعود وإحراز التقدم.

كيف نحدد أوجه عدم المساواة في هذا التقرير؟

إن عدم المساواة والإقصاء ظاهرتان اجتماعيتان واقتصاديتان يمكن فهمهما بطرق مختلفة. ولطالما كان عدم المساواة في الدخل محور التركيز الرئيسي للباحثين والسياسيين، ويمكن قياسه بسهولة من خلال معامل جيني. غير أنه يمكن أيضاً قياس عدم المساواة بالاستناد إلى عدة معايير منها الثروة المتراكمة، وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وفرص الحراك الاجتماعي، وجودة البُنى الأساسية المتاحة (بما في ذلك الاتصال الرقمي). ويمكن قياس كلٍّ من هذه النواحي بطرق متنوعة، بما في ذلك عدم المساواة في الدخل. وتشمل بعض الأمثلة على النسب البديلة لمعامل جيني نسبة بالما (وهي دخل أغنى 10 في المائة مقسوم على دخل أفقر 40 في المائة في المجتمع) أو حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يملكها أغنى 10 في المائة في المجتمع. ويمكن فهم الإقصاء على نطاق واسع أيضاً. وفي هذا التقرير، نستخدم مؤشر "الإقصاء السياسي حسب الفئة الاجتماعية" الذي وضعه مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem). وقد تشمل عمليات القياس البديلة إمكانية حصول الفئات الاجتماعية على الخدمات العامة، وعداء الشرطة تجاه مجموعة لها هوية معينة، ومستويات الثقة تجاه الفئات الاجتماعية المحرومة، والعديد من الطرق الأخرى.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل جميع هذه الأبعاد المختلفة وتحديد كيفية تأثيرها على المجتمعات وكيف يمكن معالجتها بفعالية من خلال إجراءات على مستوى السياسات. وتحقيقاً لذلك، استُخدمَت عبارة "عدم المساواة" أو "أوجه عدم المساواة" في الفصول التالية للتعبير عن هذا النطاق الكامل.

الشكل 1 — مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تشملها مبادرة التحدي الكبير لمجموعة باثفايندرز

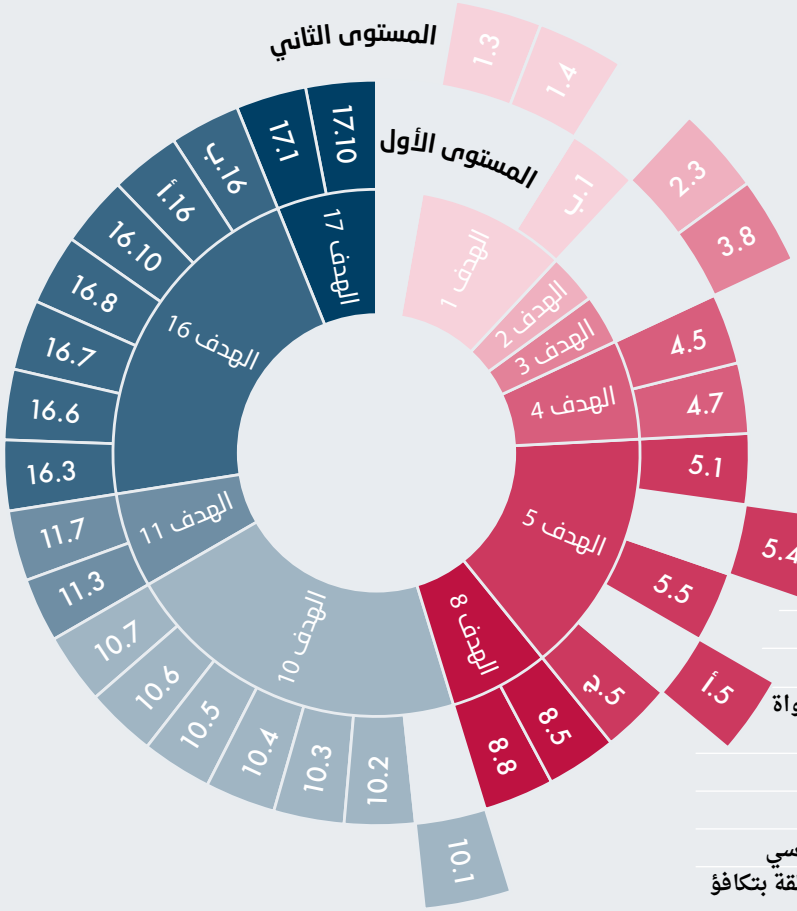

المستوى الأول
مقاصد مجموعة باثفايندرز

1.ب	المؤسسات والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر
5.4	المساواة في الحصول على التعليم
7.4	تعزيز المواطنة العالمية
5.1	التمييز ضد النساء والفتيات
5.5	مشاركة المرأة ودورها القيادي
5.ج	السياسات والتشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين
8.5	تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة
8.8	أماكن العمل الآمنة وحقوق العمل
10.2	الشمول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
10.3	القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بتكافؤ الفرص
10.4	السياسات المتعلقة بتحقيق قدر أكبر من المساواة
10.5	تنظيم المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية ورصدها
10.6	تمثيل البلدان المنخفضة الدخل في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية
10.7	سياسات الهجرة
11.3	المؤسسات والسياسات المتعلقة بالتوسع الحضري الشامل للجميع
11.7	أماكن عامة آمنة
16.3	تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.
16.6	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
16.7	اتخاذ القرارات على نحو شامل للجميع وتشاركي
16.8	المشاركة في الحوكمة العالمية
16.10	كفالة وصول الناس إلى المعلومات
16.أ	المؤسسات والسياسات الرامية إلى منع العنف
16.ب	القوانين والسياسات غير التمييزية
17.1	المؤسسات والسياسات المتعلقة بتحصيل الضرائب
17.10	نظام تجاري منصف

المستوى الثاني
الروابط مع مقاصد أخرى من أهداف التنمية المستدامة

1.3	نُظُم الحماية الاجتماعية للجميع
1.4	حقوق متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية
2.3	المساواة في الحصول على الأراضي والموارد والمعارف وفرص الوصول إلى السوق
3.8	التغطية الصحية الشاملة
5.4	الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها
5.أ	تخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية
10.1	تحقيق نمو الدخل والحفاظ عليه

المصدر: مركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك.

"تقول أمي دوماً لماذا يستمعون إلى هؤلاء الناس وليس إلينا؟"

تونس، ذكر، عمره 52 عاماً، عامل يدوي

2

الرأي العام بشأن عدم المساواة والإقصاء

يلخّص هذا الفصل النتائج المستخلصة من استطلاع عالمي للرأي ومن مقابلات ميدانية أُجريَت لبحث الآراء العامة والشواغل بشأن أوجه عدم المساواة. ومن بين العناوين الرئيسية لنتائج هذا الاستطلاع المخاوف الكبيرة والعالمية بشأن الانقسامات في المجتمع، والغضب بسبب الفساد، والرغبة في اتخاذ إجراءات بشأن قضايا متعددة - بما في ذلك الحصول على السكن الميسور الكلفة وتحسين نظام العدالة. وتُظهر أوجه التشابه بين البلدان في أجوبة استطلاع الرأي بوضوح أن مشكلة عدم المساواة لا تعاني منها حصراً البلدان الغنية أو البلدان الفقيرة، وأن التصدي لها أصبح الآن ضرورةً عالمية. وقد أبرزت الجائحة بوضوح رغبة إنسانية طويلة الأمد في العيش في مجتمع عادل. ويمكن لهذا السياق الجديد أن يوفر للحكومات الزخم اللازم لتنفيذ سياسات تدعم الإنصاف وتدعو إلى تعافٍ اقتصادي شامل للجميع.

وتمثل المشاورة العامة أداةً حاسمة لوضع السياسات على نحو فعال. وقد أجرت مجموعة باثفايندرز استطلاعاً عالمياً للرأي من أجل فهم آراء الناس في البلدان الشريكة، وشواغلهم بشأن أوجه عدم المساواة، ورغبتهم في التغيير. وفي الفترة بين 4 حزيران/يونيو و23 تموز/يوليو 2021، قامت مجموعة باثفايندرز وشركة كانتار لاستطلاعات الرأي السياسية بمسح آراء أكثر من 17,000 مجيب (فوق سن الثامنة عشرة) في ثمانية بلدان تمثل مناطق متنوعة في العالم ومستويات دخل متفاوتة، وهي أوروغواي، وتونس، وجمهورية كوريا، والسويد، وسيراليون، وكندا، وكوستاريكا، والمكسيك. وفي آب/أغسطس 2021 بعد الاستطلاع، نُظّمَت مقابلات معمّقة ومجموعات تركيز شارك فيها أكثر من 60 مشاركاً في أربعة من هذه البلدان: تونس وسيراليون وكندا وكوستاريكا. وأتاحت هذه العملية التعمّق في آراء المجيبين بعد ثمانية عشر شهراً من الانتشار العالمي لجائحة كوفيد-19، من أجل التعرّف على تصوراتهم العامة بشأن التداعيات المستمرة للجائحة، والطرق التي يريدون أن تتّبعها حكوماتهم للمضي قدماً.

2.1 هل يشعر الناس بالقلق إزاء تزايد عدم المساواة والإقصاء؟

باختصار، نعم، يشعرون بالقلق وإلى حد كبير جداً. ويعتقد حوالي نصف الذين شملهم الاستطلاع (48 في المائة) أن عدم المساواة سيتزايد في أعقاب الجائحة، في حين يعتقد 18 في المائة فقط أن الوضع سيتحسن. وتتشارك جميع المجتمعات التي تم تحليلها

هذه النظرة المتشائمة بغض النظر عن المنطقة التي تنتمي إليها أو حالتها الإنمائية. وفي الوقت نفسه، تشهد جميع البلدان على نحو متسق انقساماً داخل مجتمعاتها حسب المستوى العلمي للمجيبين. فمن لديهم مستوى علمي أعلى هم أكثر ميلاً للقول إن أوجه عدم المساواة ستتفاقم (54 في المائة) مقارنة بمن لديهم مستوى علمي أدنى (41 في المائة) في جميع البلدان.

الشكل 2 — نظرة متشائمة بشأن ديناميات عدم المساواة في سياق ما بعد الجائحة

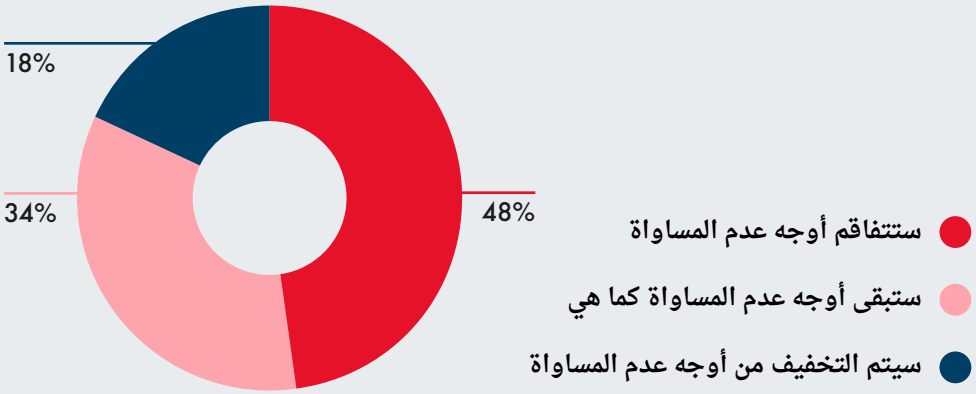

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

2.2 ما هي آثار عدم المساواة والإقصاء التي تشغل الناس أكثر من غيرها؟

من بين مختلف الآثار السلبية المحتملة لعدم المساواة والإقصاء، يلفت ثلاثة منها الانتباه بوجه خاص:

- دور الفقر والإعاقة والولادة في منطقة ريفية في التأثير على النتائج التي يحققها الأطفال في حياتهم.
- عدم مساءلة الأغنياء الذين يمتنعون عن دفع الضرائب.
- التوترات بين الفئات الاجتماعية، التي تهدد بتقويض الوئام في البلد.

وعندما سئل معظم المجيبين والمجيبات عن الظروف التي تحدّ من فرص النجاح في حياة الطفل، ذكروا ولادة الطفل مع إعاقة وولادته في أسرة منخفضة الدخل. والجدير بالذكر أن نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى أي من هذين الظرفين هي نفسها تماماً (67 في المائة)، مما

يضع الفقر على قدم المساواة مع الإعاقة من حيث الأهمية. ويعتبر المجيبون أيضاً أن الولادة في منطقة ريفية تعيق النجاح. ولهذا العامل دورٌ كبير بالنسبة للمجيبين ولا سيما في تونس (65 في المائة)، والمكسيك (60 في المائة)، وكوستاريكا (55 في المائة)، ولكنّه قليل الأهمية بالنسبة للبلدين المرتفعَي الدخل في الاستطلاع: جمهورية كوريا وكندا. وقد تم تأييد هذه النقطة في المقابلات النوعية، حيث تحدث المجيبون في تونس بإسهاب عن المشقة الإضافية التي يواجهها سكان المناطق الريفية.

" هذا يعيدنا دوماً إلى الانقسام بين من يملكون الموارد اللازمة ومن يفتقرون إليها، على سبيل المثال، إذا كنتُ مقيماً في المدينة، فهذا أمرٌ مختلف عمّا لو كنتُ مقيماً في الريف حيث معظم وسائل الراحة غير متاحة."

تونس، أنثى،
عمرها بين 18 و24 عاماً، طالبة

وما يلفت انتباه الرأي العام أيضاً هو الإفلات من العقاب لدى الأثرياء، حسب تصورات المجيبين. ويقول 83 في المائة من المجيبين إنهم منزعجون من امتناع بعض الأثرياء عن دفع حصة كبيرة من الضرائب، ويعتقد 82 في المائة أن بعض الأثرياء يجدون سبيلاً لتجنب دفع ضرائبهم المستحقة، و80 في المائة مقتنعون بأن الشركات الكبرى لا تخضع حالياً لضرائب كافية. وبشكل عام، فإن 76 في المائة من المجيبين منزعجون بسبب قلة الشفافية في النظام الضريبي، و65 في المائة منزعجون من قيمة الضرائب التي يدفعونها. ويبدو أن هذا الشعور السلبي لدى المجيبين هو في الغالب حيال الأغنياء والشركات، حيث تزعم نسبة أقل بكثير من المجيبين (41 في المائة) أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض لا يدفعون نصيبهم من الضرائب.

الشكل 3 – التصورات بشأن الانقسامات الإقصائية

إلى أي مدى تشعر/تشعرين بأن هناك انقسامات في المجتمع تؤثر على طريقة عيشنا معاً؟

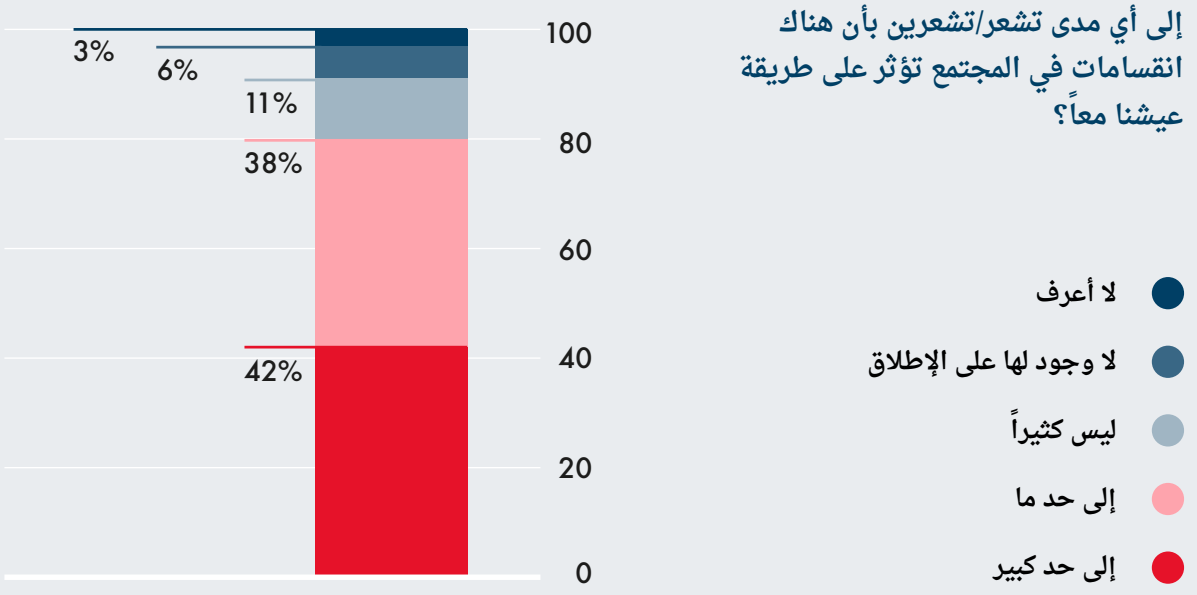

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

الشكل 4 – التصورات بشأن التوترات المجتمعية

ما مدى التوتر الذي يُحدثه الانقسام في المجتمع برأيك؟

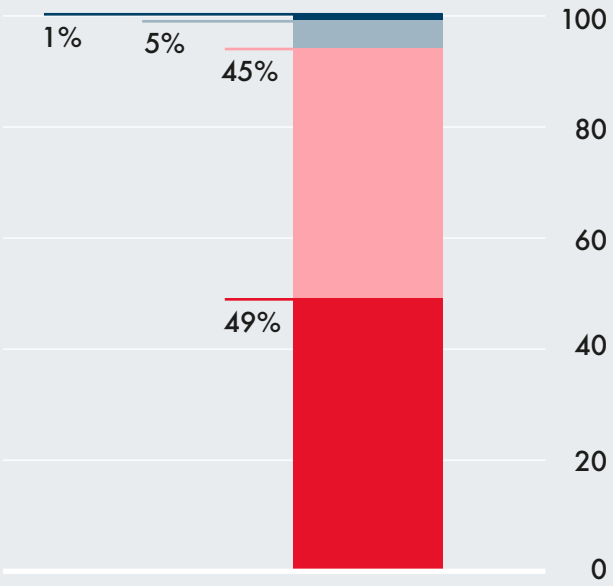

- لا أعرف
- لا توتر
- بعض التوتر
- الكثير من التوتر

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

الشكل 5 – الشمول السياسي: الجهود المبذولة للتغلب على الانقسام

برأيك، كم هي الجهود المبذولة للتغلب على الانقسامات في المجتمع؟

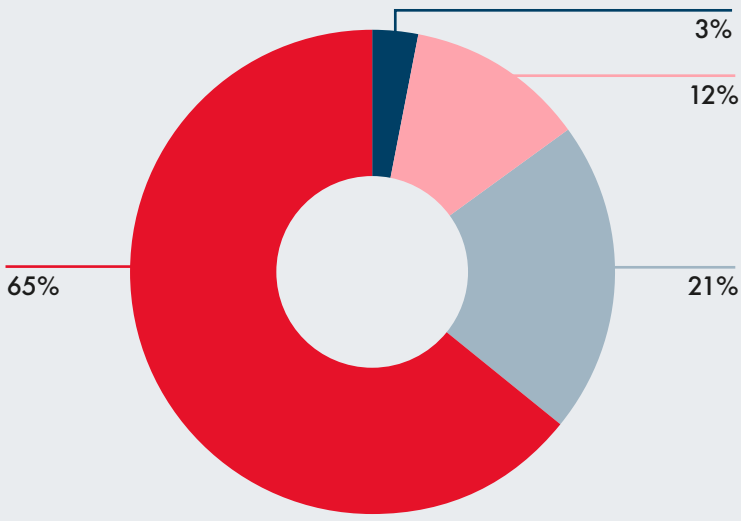

- القليل جداً
- الكثير جداً
- القدر المناسب
- لا أعرف

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

والنتيجة الأكثر لفتاً للانتباه في استطلاعنا هي قوة مشاعر المجيبين تجاه الانقسامات داخل مجتمعاتهم (الأشكال 3 و4 و5). وعند طرح هذا السؤال، كنا نتوقع أن يكون للبلدان التي شهدت نزاعات سابقة أو اختلافات إثنية واضحة جداً، وعيٌ أكبر بالانقسامات. ولكنّ الوضع بدا مختلفاً – فقد كان الشعور قوياً لدى جميع المجيبين.

وأظهرت جميع البلدان التي شملها الاستطلاع شعوراً قوياً بالانقسامات في المجتمع على نحو غير عادي: ففي كل بلد باستثناء سيراليون، شعر أكثر من 75 في المائة من المجيبين بمثل هذه الانقسامات. ويُذكَر أن نسبة المجيبين الذين يقولون إن هذه الانقسامات يمكن أن تؤدي إلى توترات هي أعلى من ذلك، حيث تبلغ أكثر من 90 في المائة في كل بلد شمله الاستطلاع.

وتعتقد نسبة أقل من أولئك الذين اعتبروا أن هناك انقسامات، وهي تتراوح بين 50 و80 في المائة، أن البلاد لا تفعل ما يكفي لمعالجة هذه الانقسامات. والجدير بالذكر أن هذا السؤال لم يُطرَح في المسوح السابقة، ولذلك لا يمكننا أن نستنتج بوضوح ما إذا كان هذا التصور قد تحسن أو تراجع. إلا أنه من المؤكد أن هذه النسبة مرتفعة على نحو يثير العجب. ورداً على أحد أسئلة الاستطلاع بشأن ما إذا كان البلد يبلي بلاءً حسناً في التغلب على الانقسامات بين مختلف الفئات الاجتماعية، كانت الردود الإيجابية منخفضة، حيث بلغت 36 في المائة فقط في جميع البلدان ولم تتباين سوى قليلاً بين المناطق، مما يشير إلى أن هذا الانقسام قد يكون أحد المحركات الرئيسية. وقال ما يصل إلى 65 في المائة من المجيبين في البلدان التي شملتها الدراسة إنه لا يتم فعل الكثير للتغلب على الانقسامات في المجتمع، مما يشير إلى أن الناس لديهم توقعات كبيرة بأن الحكومات ستتخذ المزيد من الإجراءات لمواجهة هذه الديناميات السلبية.

ماذا كان يعني الناس بهذه الردود؟ في المقابلات ومجموعات التركيز التي نُظّمَت في أربعة من البلدان التي شملها الاستطلاع، سلّط الناس الضوء على مجموعة واسعة من القضايا التي تستند إليها الانقسامات، وأبرزها الثروة والجغرافيا، ولكن ذلك يرتبط أولاً بالفرص المختلفة التي تُتاح في الحياة وبالفرق الذي تُحدثه بين الأصوات. وكانت هناك إشارات ملحوظة إلى الانتماء العرقي والإثني باعتباره نقطة اختلاف في المعاملة التي يتلقاها الشخص وما يتعرّض له من ظلم. وفي كندا، تكررت الإشارة إلى الشعوب الأصلية، ولا سيما في ما يتعلق باكتشاف الرفات البشرية لأطفال في مقابر مجهولة في مواقع مدرسية.

"حسناً، عليهم الاتصال بالحصص الدراسية الافتراضية وقد لا يملك أحد الأطفال من منطقة ماتينا في محافظة ليمون جهاز كمبيوتر أو هاتفاً خلوياً، فماذا يفعل لمتابعة دروسه؟ صحيح أن الحكومة قدمت في بعض الحالات أجهزة كمبيوتر أو معدات تكنولوجية لمساعدتهم، ولكن كان هناك عدم مساواة لأنه لم يكن باستطاعة الجميع الوصول إلى الإنترنت ليتمكنوا من مواصلة دراستهم."

كوستاريكا، أنثى، عمرها بين 25 و35 عاماً

"إذا ما نظرنا إلى الوضع كله عندما بدأوا بالعثور على جثث الأطفال في المدارس الداخلية، وكيف يعيش السكان الأصليون في المحميات وكيف وُعدوا قبل سنوات بأنهم سيحصلون على مياه نظيفة أو جارية أو شيء من هذا القبيل، نجد أن هذه الوعود لم تُنفَّذ بعد، وكان ذلك قبل سنوات. ولا يمكن إلقاء اللوم على جائحة كوفيد-19 التي انتشرت منذ فترة قصيرة مقارنة بالمدة الزمنية الطويلة التي ظلوا يطلقون الوعود خلالها."

كندا، أنثى، عمرها بين 50 و65 عاماً

وكان الفساد نقطة بارزة على نحو خاص في المقابلات النوعية، حيث تحدث العديد من الذين أُجريَت معهم مقابلات عن مراحل محددة من الفساد الحكومي وربطوا ذلك بانهيار الثقة في الدولة. وهذا ينطبق بشكل خاص على تونس، ولكنه واضح أيضاً في جميع البلدان بما في ذلك البلدان المرتفعة الدخل. وكان غياب التغيير الواضح وعدم الوفاء بالوعود الانتخابية سبباً معلناً آخر لتناقص الثقة في الحكومة، والعكس صحيح، ولوحظ أن الحصول على اللقاحات هو أمر يبني الثقة في الحكومة.

"ثقة، أي ثقة؟ لقد كذبوا! ضايقوني لكي أصوّت لهم، وتعقّبوني في الشارع وهددوني، ووعدوني بأنهم سيساعدونني في العثور على مصدر دخل لائق بعد وفاة زوجي. ولم أرَ شيئاً منذ الانتخابات!"

تونس، أنثى، عمرها بين 40 و50 عاماً، خادمة منزل مدفوعة الأجر

"يتعين على الأشخاص المؤهلين لمناصب سياسية أن يكون لديهم المال أو الحصول عليه، والأشخاص الذين يُقرِضونهم المال يفعلون ذلك لأنهم يتوقعون الحصول على خدمات منهم في المقابل."

كوستاريكا، ذكر، عمره بين 60 و70 عاماً، عامل توصيل

2.3 ما هو التغيير الذي يريد الناس رؤيته؟

"إن التغيير بالنسبة لي هو منع الفساد إذ يتعين أولاً أن نمنع الفساد ونحدّ منه، هذا هو الأهم لأنه عندما لا يكون هناك أشخاص فاسدون، وعندما تتحرك أموال الدولة بنزاهة ولا يكون هناك لصوص، يصبح المال كافياً لكل شيء، بما في ذلك المشاريع والبعثات ووظائف كل جهاز حكومي، وستصبح كوستاريكا في طليعة البلدان وسيكون لدينا دولة مستقرة اقتصادياً، مع مصادر دخل وعمل وكل ما يلزم."

كوستاريكا، ذكر، عمره 31 عاماً، مهاجر

"بصفتي شابة تواجه صعوبة في العثور على عمل وتكافح من أجل إعالة أسرتها، أقول إنه ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير فرص عمل للشباب."

تونس، أنثى، عمرها بين 18 و24 عاماً

وتتمثل أولويات السياسات الخمس التي تحظى بأعلى تأييد من المجيبين في ما يلي:

- فرص عمل للشباب
- نظام قضائي أكثر عدلاً
- مكافحة الفساد
- نظام ضريبي أكثر عدلاً
- مساكن أفضل وأكثر توفراً

وتتطابق هذه النتائج مع مجالات السياسات التي اعتبر المجيبون أن أداء الحكومات في إدارتها كان الأسوأ قبل الجائحة. وعلى وجه الخصوص، ازدادت أهمية القضايا التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، مثل البطالة والسكن غير الميسور الكلفة. والجدير بالذكر أننا لم نسأل عما إذا كان الناس يريدون أن يكون التعليم والصحة أولويةً، وذلك لعدة أسباب منها أن هذه القضايا قد تناولتها المسوح بشكل جيد في الماضي، ولأننا أردنا إفساح المجال لقضايا أخرى لم تكن عادةً محور التنمية.

وفي مرحلة ما بعد الجائحة، تعكس عدة أولويات متزامنة على مستوى السياسات طلب بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً: إنشاء نظام قضائي عادل يستجيب لأصوات الناس، وفرض ضرائب عادلة، ومكافحة الفساد.

الشكل 6 – ما هي أولوياتكم المقبلة على مستوى السياسات؟

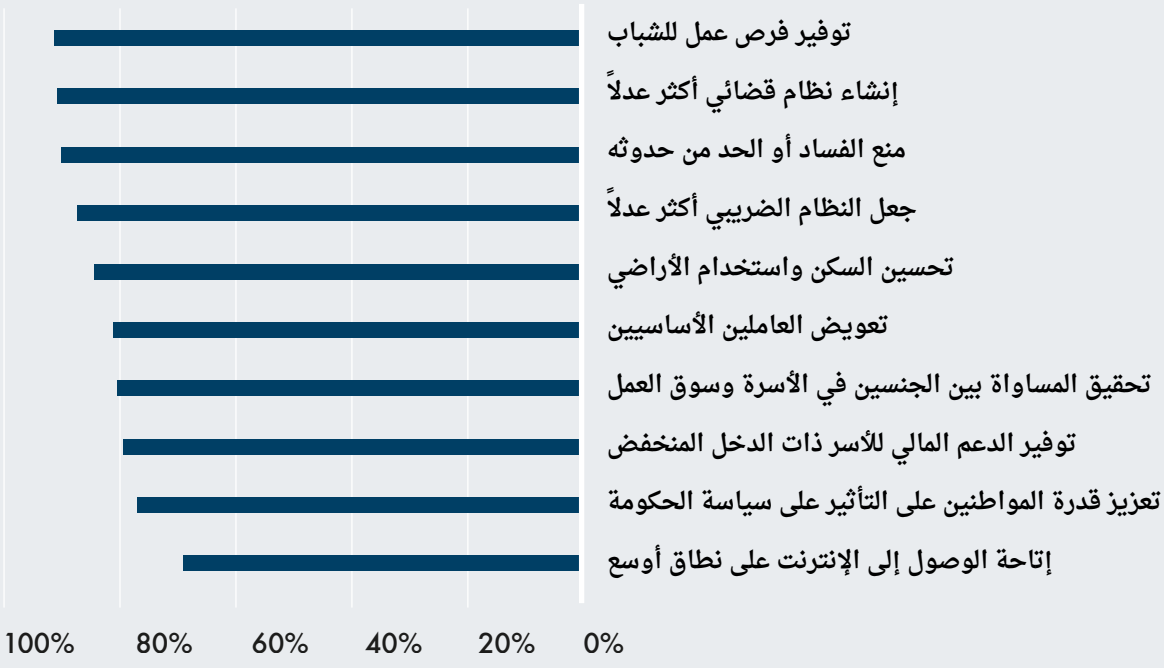

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

الشكل 7 – الفجوات بين المجالات التي يعتقد الناس أن أداء الحكومة جيد فيها والمجالات التي يرغبون في دفع المزيد من الضرائب من أجلها

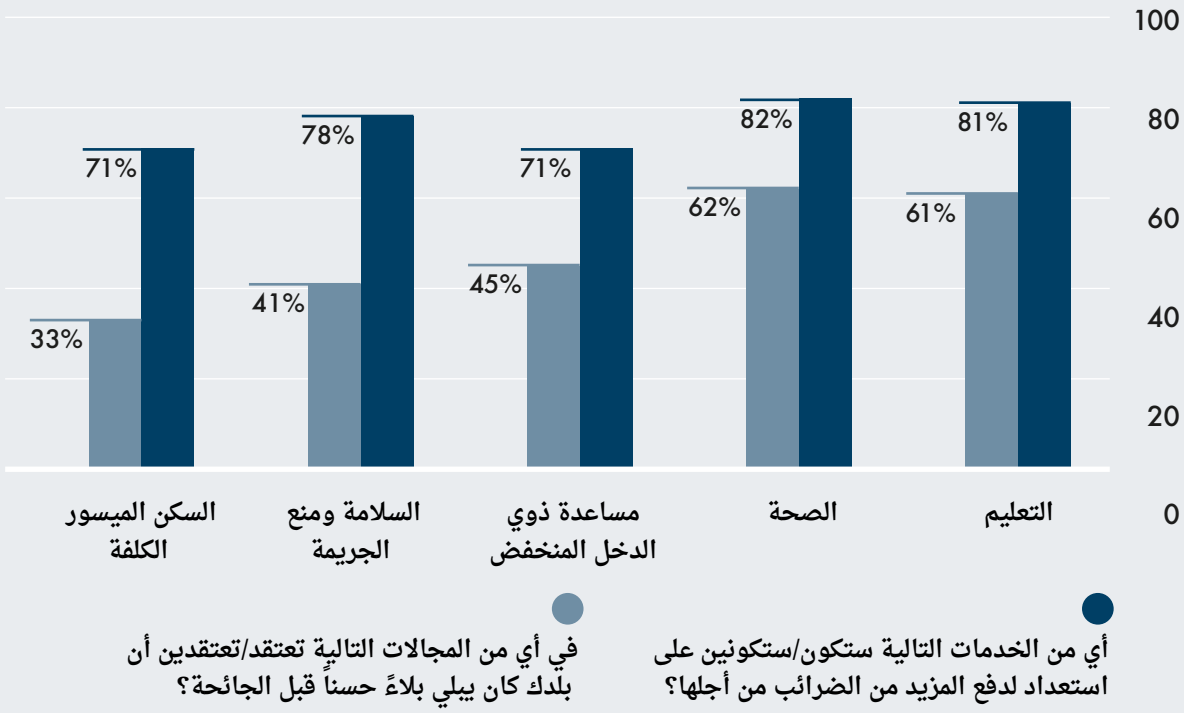

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

ويجمع الشكل 7 التصورات بشأن المجالات التي يشعر الناس أن أداء الحكومات جيد أو ضعيف فيها إلى جانب استعدادهم لدفع المزيد من الضرائب في تلك المجالات. ويبين أن التعليم والصحة يمثلان أولوية مطلقة بالنسبة للناس حيث هم مستعدون لدفع ضرائب أعلى في هذين المجالين، ويبدو أن أداء الحكومات جيد فيهما، في حين هناك ثغرات واضحة بشأن قضايا أخرى على مستوى السياسات. وتشمل المجالات التي تشهد تباعداً بين رضا الناس بشأنها قبل الجائحة واستعدادهم لدفع المزيد من الضرائب من أجلها في المستقبل السكن والسلامة وجهود مكافحة الجرائم. وتزيد الفجوة في هذه المجالات على 35 نقطة مئوية في المتوسط بين استعداد الناس لدفع المزيد من الضرائب لهذه المجالات وشعورهم بأن بلدهم كان يبلي بلاء حسناً فيها قبل الجائحة.

2.4 الناس على استعداد لدعم بعضهم بعضاً

"جميع هذه المواضيع هامة لكنّ الوضع الهش للأسر ذات الدخل المنخفض ينبغي أن يأتي أولاً."

تونس، أنثى، عمرها 20 عاماً، طالبة

"كوني مواطناً كندياً وشاباً لا يعني أنني أستحق هذا اللقاح أكثر من أي شخص آخر في أي مكان آخر."

كندا، ذكر، عمره بين 25 و35 عاماً، مدير عمليات

على الرغم من الصعوبات، يشعر المجيبون في جميع البلدان بأنه من الضروري مساعدة من هم أشد حاجةً داخل مجتمعاتهم. وأكد 79 في المائة منهم أنهم يفضلون أن تقدم الحكومات الدعم المالي إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. ويلاحَظ هذا التأييد لدعم المحتاجين لدى الشباب (83 في المائة مقابل 76 في المائة)، ومن لديهم مستوى تعليمي أدنى (87 في المائة مقابل 72 في المائة)، ومن لديهم وضع اقتصادي أدنى (86 في المائة مقابل 74 في المائة)، وتبلغ نسبة المؤيدين للدعم أكثر من 70 في المائة في مختلف الفئات.

وتتطابق هذه النتائج مع ما ورد في بحوث سابقة أجراها مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك حيث تبين أن الجائحة أدت إلى زيادة الدعم للسياسات الاجتماعية التي تدوم مفاعيلها إلى ما بعد الأزمة الحالية. على سبيل المثال، يؤيد 91 في المائة من الباكستانيين مبادرة التحويلات النقدية التي أطلقتها حكومتهم (ويعتقد 4 في المائة منهم فقط أنها "سيئة")، مع أن نسبة الذين كانوا يتلقون أي مساعدة من البرنامج لا تتجاوز 7 في المائة. وقد تكرر هذا النمط في جميع أنحاء العالم، حيث أيّد معظم المجيبين سياسات إعادة التوزيع الموجّهة إلى الأكثر فقراً وتهميشاً، بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أنفسهم من هذه السياسات[93].

وهذا الشعور بالتضامن مع أفقر الناس واضح أيضاً على الصعيد الدولي. وترغب غالبية المجيبين في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل، إما في الحفاظ على مستويات الدعم المالي المقدَّم حالياً إلى البلدان الفقيرة أو زيادتها (الشكل 8). وعلى غرار الآراء بشأن دعم الفئات الأكثر عرضةً للخطر داخل البلدان، كانت الفئة العمرية الأصغر سناً (18-24 عاماً) هي الأكثر ميلاً للتعبير عن دعمها لمزيد من التضامن العالمي. وكان أولئك الذين لديهم أدنى مستوى من التعليم (مستوى ابتدائي وما دون) أكثر ميلاً أيضاً إلى تبنّي هذا الموقف.

الشكل 8 – المواقف تجاه التضامن المالي العالمي في البلدان الخاضعة للتحليل

بالنظر إلى الأثر العالمي لجائحة كوفيد-19، هل تعتقد/تعتقدين أنه ينبغي لبلدك أن يقدم المزيد من الدعم المالي أو دعماً أقل أو القدر نفسه من الدعم إلى البلدان الفقيرة مقارنة بما كان يقدمه قبل الجائحة؟

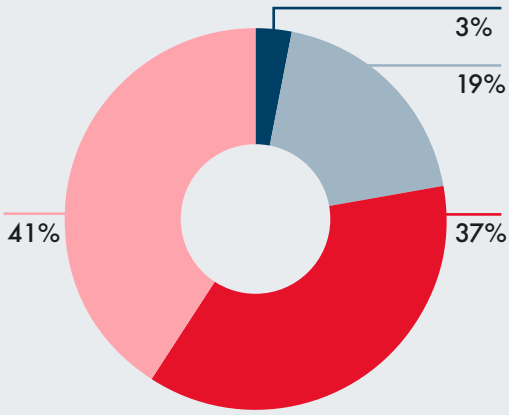

القدر نفسه
أقل
أكثر
لا أعرف

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

"لقد تراجعت حركة السوق وقطاع الأعمال وحركة البيع في الشوارع وكل شيء تقريباً تراجعاً كبيراً. وإن ذهبْتَ في نزهة وعرضْتَ خدماتك، لأدركتَ أن الكثير من الناس قد تخلّوا عن تلك الخدمات أو انسحبوا من السوق، فقد تراجع الوضع كثيراً."

كوستاريكا، أنثى، عمرها 50 عاماً وما فوق

الثغرات والاتجاهات

يبين هذا الفصل كيف تفاقمت الأوجه العامة لعدم المساواة حسبما أظهرته عدة مقاييس. ويعرض بحثاً جديداً مفاده أن أوجه عدم المساواة بين الفئات أكبر مما سبق مناقشته، وأن ثقافات الامتياز وأوجه عدم المساواة الفعلية هي مصدر للتظلم، وأن أثر جائحة كوفيد-19 على عدم المساواة عميق وقد يطول أمده.

III

وتدفعنا الديناميات العالمية التي يشهدها الدخل منذ ثمانينات القرن الماضي والتي يتناولها هذا التقرير إلى الاعتقاد بأن الثغرات والاتجاهات في عدم المساواة والإقصاء أكثر تعقيداً مما يُصوَّر في كثير من الأحيان. وتختلف أوجه عدم المساواة عن الفقر، فقد تكون بارزة إذا كانت النخب في المجتمع تكسب الثروة بشكل غير متناسب أو تقوم على ثقافات الامتياز، حتى لو حقق الفقراء أيضاً مكاسب صغيرة. وإذا حققت بعض الفئات القائمة على أساس الهوية مكاسب أكثر من غيرها أو كان ينظر إليها على أنها تحقق مكاسب أكثر من غيرها، فهذا يؤدي إلى عدم مساواة في النتائج وقد يكون سبباً للتظلم.

3.1 عدم المساواة في الدخل

كما هو مبين في الفصل السابق، يعتقد الناس في جميع أنحاء العالم أن أوجه عدم المساواة قد تفاقمت خلال جائحة كوفيد-19. وقد تزايد وعي السياسيين وصانعي السياسات بالحاجة الملحة إلى التصدي لأوجه عدم المساواة المتزايدة، وارتفعت نسبة ورود جملة "تزايد عدم المساواة" في المنشورات الدولية بنسبة مذهلة بلغت 2,900 في المائة بين الفترة 2000-2004 والفترة 2016-2020[94].

ما الذي تكشف عنه البيانات وراء هذه التصورات؟ بين عامي 2000 و2019، انخفض مقياسان لعدم المساواة في الدخل يُستخدمان على نطاق واسع، وهما توزيع الدخل بين البلدان، ومعامل جيني المرجح بعدد السكان والذي يقيس عدم المساواة داخل البلد. وقد انخفض الأول انخفاضاً كبيراً، مدفوعاً بالنمو في الصين والهند، وانخفض الثاني انخفاضاً طفيفاً بنقطة مئوية واحدة. فهل هذا يعني أن التصورات العامة خاطئة؟

في نهاية المطاف، يعتمد ذلك على ما يتم قياسه. وتختلف معدلات عدم المساواة اختلافاً كبيراً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والصين والهند وبعض البلدان الأخرى في شرق وجنوب آسيا، حيث ازداد عدم المساواة في الدخل. وعلى النقيض من ذلك، شهدت هذه المعدلات ركوداً في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط، وتحسّنت في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية (وإن كان هذا التحسن قد حصل بعد بلوغ معدلات عالية جداً). والأهم من ذلك أن معامل جيني قد لا يقيس ما يسبّب غضب الناس: فهو لا يقيس جيداً دخل الأثرياء بالاستناد إلى مسوح الأسر. وعندما ننظر إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي السنوي التي يحصل عليها أغنى 1 في المائة وأغنى 10 في المائة

من أصحاب الدخل في كل بلد، تبدو الصورة مختلفة تماماً: فقد شهدت البلدان، بغض النظر عن مستواها الإنمائي، زيادة في حصة الدخل القومي التي تذهب بانتظام إلى الأسر الأكثر ثراءً.

وفي حين أن معامل جيني هو الأداة الأكثر شعبية لقياس عدم المساواة، إلا أنه يخفي عاملين رئيسيين مهمين بالنسبة للرفاه ولثقة الناس في المستقبل، وهما **الحراك الاجتماعي والاختلافات بين المناطق والأحياء**. ويمثل الحراك الاجتماعي مدعاة قلق لكل من يهتم بأطفاله أو بمستقبل الشباب عموماً في مجتمعات اليوم.

وتُظهر دراسة أجراها البنك الدولي[95] شملت 111 بلداً، أي 87 في المائة من سكان العالم على مدى خمسة عقود، أن متوسط الحراك النسبي أقل في الاقتصادات المنخفضة الدخل، وليس ما يشير إلى تقلّص الفجوة مع البلدان المرتفعة الدخل.

الشكل 9 – التغيّر في حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يملكها أغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل الأعلى بين عامي 2000 و2020

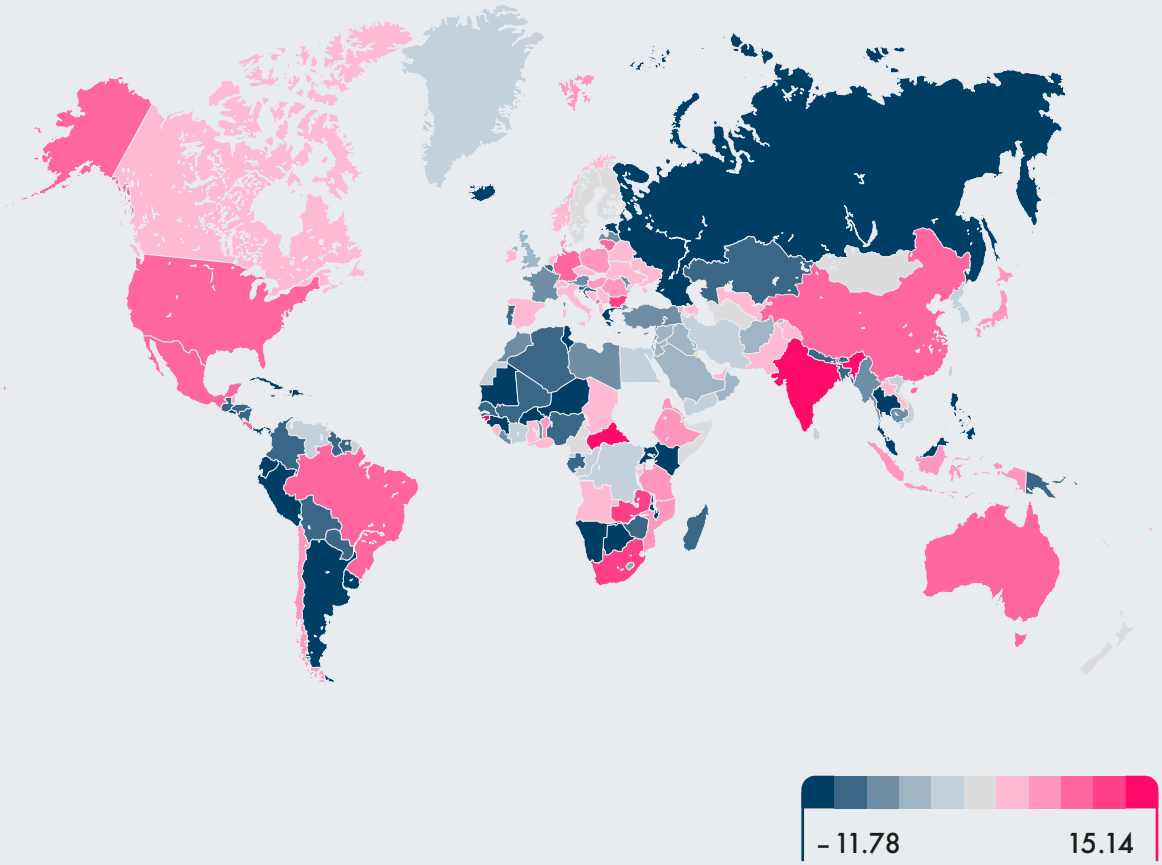

المصدر: مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، باستخدام برنامج تابلو (Tableau) وبالاستناد إلى قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية. https://wid.world/.

وتخفي المقاييس الوطنية لعدم المساواة تفاوتاً كبيراً بين المناطق على المستوى دون الوطني وداخل المدن في جميع القارات. ويُظهر أطلس الفرص لجامعة هارفارد[96] أن المربع السكني الذي يولد فيه الأطفال في مدينة نيويورك يحدد ما سيواجهونه من عدم مساواة في النتائج بعد عقود. وقد وجدت دراسة عن ساو باولو في البرازيل[97] أنماطاً مماثلة: فإنّ مؤشر التنمية البشرية لكل من بينهيروس وباريلهيروس، وهما حيّان متقاربان، يعادل مؤشر كل من سويسرا والعراق على التوالي. ويوضح الشكل 10 هذه الظاهرة بوضوح حيث يقع حي برسيبوليس الفقير بجوار مدينة موروميي التي تفوقه ثراءً.

الشكل 10 – التناقض في ظروف السكن بين منطقتين مجاورتين

حي برسيبوليس الفقير وحي موروميي المرتفع الدخل، ساو باولو، البرازيل –
الصورة: © iStock – C_Fernandes. www.istockphoto.com/photo/favela-doparais%C3%B3polis-108101981-gm619650946

وتؤدي جميع هذه العوامل إلى تأجيج المظالم وإثارة القلق إزاء السلطة غير المتناسبة للأثرياء. وقد تسبّبت جائحة كوفيد-19 في تفاقم هذه الأوجه من عدم المساواة التي كانت قائمة في البلدان (الإطار 1).

الإطار 1 – ما هو مستوى عدم المساواة المفرط؟

ما من رقم سحري لتحديد مستوى عدم المساواة المفرط. وتبين البحوث المتعلقة بعدم المساواة على الصعيد الفردي أن مستويات عدم المساواة يمكن أن تكون منخفضة جداً وعالية جداً. ففي العديد من مجتمعات الاتحاد السوفياتي السابق التي تشهد مستويات منخفضة من عدم المساواة، هناك ثقة متدنية وفساد وانتهاكات لحقوق الإنسان ومشاكل في تحقيق النمو الأخضر والمنصف. وبالمثل، تشهد العديد من البلدان الرأسمالية التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة هذه المشاكل نفسها. وفي كلتا الحالتين، يرجع ذلك في المقام الأول إلى أن مراكز السلطة تحمي الأطراف التابعة لها في الداخل وليس الجزء الأكبر من السكان.

ونحن بحاجة إلى قدر معين من عدم المساواة في النتائج لإعطاء الناس حوافز للعمل والادخار. ولكنّ عدم المساواة المفرط يقوّض التماسك الاجتماعي، وخاصةً عندما يكون ناجماً عن مزايا غير عادلة وليس عن عمل دؤوب. وتثير الاقتصادات التي تشهد تفاوتاً كبيراً في الأجور الاستياء أيضاً، وخاصة عندما يُنظَر إلى أصحاب الدخل الأعلى على أنهم لا ينتجون أي قيمة اجتماعية. ولذلك، فإن درجة معينة من أوجه عدم المساواة القائمة على الجهود هو أمرٌ جيد، في حين أن النتائج الشديدة التفاوت والمزوّرة والمكافآت غير العادلة سيئة.

ويندرج التحيز في خانة النتائج المزوّرة، ويُعرَّف بأنه رأي مسبق لا يستند إلى العقل أو الخبرة الفعلية، ويقوم على أساس نوع الجنس أو العرق أو الإعاقة أو الطبقة الاجتماعية. ولذلك ينبغي أن يكون الهدف القضاء على التمييز والتركيز داخل البلدان على مكافأة الشخص على ما بذله من جهود في حياته، وتجنب التركيز على الثروة الموروثة.

وهناك أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى تدعو إلى الحد من عدم المساواة وأصبحت معروفة للجميع، وتوفر الزخم اللازم للحد بدرجة كبيرة من عدم المساواة. وتشير البحوث التجريبية المعروضة هنا إلى أن تزايد عدم المساواة له آثار كبيرة على المنافع العامة مثل احتواء الجائحة، وعدم الاستقرار السياسي، والنزاع، والعنف، والعمل المناخي (مع أن الأدلة في هذا المجال لا تزال أولية).

الإطار 2 – جائحة كوفيد-19 وعدم المساواة: مخاطر التعافي غير المتكافئ في عالم غير متساوٍ

كارولينا سانشيز بارامو
مديرة أولى، إدارة الفقر والإنصاف، البنك الدولي

كان لجائحة كوفيد-19 تأثيرٌ واضح على السكان المعرضين للمخاطر في العالم: خسائر في الأرواح، والصحة، وفرص العمل، والدخل، والأصول، والتعليم. ونتيجة لذلك، يتزايد الفقر وعدم المساواة. وتشير بيانات المسوح الاستقصائية الهاتفية العالية التواتر التي يجريها البنك الدولي بوضوح إلى الآثار الواسعة وغير المتساوية في البلدان المنخفضة الدخل، وإلى التعافي غير المتكافئ، مما قد ينتج عالماً أكثر تفاوتاً للأجيال المقبلة[98]. ولا بد من أن يوجّه العالم اهتمامه الجماعي إلى التهديدات الطويلة الأجل التي يتعرض لها الحراك الاجتماعي وإلى عدم المساواة.

ظهرت فجوات واسعة في الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة

تشير الاستنتاجات الأولى من البيانات المنسّقة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2020 إلى الآثار الكبيرة للجائحة على المداخيل والوظائف والأمن الغذائي وتعليم الأطفال، والمرتبطة بصرامة التدابير المتخذة على مستوى السياسات من أجل التخفيف من المخاطر الصحية للجائحة[99]. وقد توقف أكثر من ثلث الأشخاص الذين كانوا يعملون قبل تفشي الجائحة عن العمل في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليو 2020 في 52 بلداً، وأفادت أكثر من 60 في المائة من الأسر عن خسائر في الدخل في ثلاثين بلداً. وكانت الآثار الاقتصادية المتصلة بالجائحة أكثر شيوعاً بين الأسر في البلدان الفقيرة[100]، وكثيراً ما كانت التحويلات الاجتماعية الطارئة غير كافية لتعويض هذه الآثار.

وفي البلدان المنخفضة الدخل[101]، أدت الأزمة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي كانت سائدة. وكانت شرائح كبيرة من سوق العمل التي كانت محرومة حتى قبل الصدمة، مثل النساء والشباب والعاملين الذين لديهم مستويات تعليمية أقل من غيرهم، أكثر عرضة لفقدان الوظائف في الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة. وقد تحمّلت النساء أيضاً مسؤولية الرعاية الإضافية مع إغلاق المدارس وزيادة الأمراض بين أفراد الأسرة، مما سيؤثر على قدرتهن على العودة إلى العمل عندما تستأنف الاقتصادات نشاطها الطبيعي. وفي حين فقدت النساء العمل المدفوع الأجر[102] بمعدل أعلى مقارنة بالرجال، فقد تزايد عملهن غير المدفوع الأجر. وكانت النساء أكثر عرضة من الرجال من بين أصحاب المشاريع لإغلاق أعمالهن التجارية.

ولم تقتصر الآثار غير المتساوية للجائحة على أسواق العمل. فقد كان الوصول إلى التعليم أثناء إغلاق المدارس محدوداً للغاية بالنسبة للأطفال في الأسر الأكبر حجماً وتلك التي كان فيها المجيبون أقل تعليماً. وفي حين كان الرجال أكثر عرضة لفقدان حياتهم جراء جائحة كوفيد-19، خسرت النساء أكثر من الرجال في أبعاد أخرى من الرفاه. فقد عانت المرأة أكثر من غيرها من آثار الجائحة على الصحة العقلية، وكانت أكثر عرضة لخطر الوفاة أثناء الولادة ولوفاة الجنين عند الولادة. ونجد أيضاً أدلة تشير إلى زيادة حادة في العنف ضد المرأة خلال الجائحة.

وتشير الأدلة الواردة من البلدان المرتفعة الدخل أيضاً إلى أن الأشخاص في أسفل سلّم التوزيع يتعاملون بصعوبة مع عواقب الأزمة، في حين شهد من هم في أعلى السلّم نمواً كبيراً في الدخل والثروة نتيجة الأداء المتميز للأسواق المالية والنمو في قطاعات مختارة مثل التجارة الإلكترونية. ولا تتوفر بيانات مماثلة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، إلا أنه لا شك في أن الصدمات السلبية مجتمعة التي تعرّض لها الأقل حظاً والصدمات الإيجابية التي اختبرها من هم أصلاً أثرياء قد أدت بالفعل إلى تفاقم عدم المساواة داخل تلك البلدان.

ينذر التعافي غير المتكافئ بخطر ارتفاع عدم المساواة على المدى الطويل

يمكن أن تؤدي الجائحة، نظراً لآثارها الأولية غير المتكافئة، إلى تفاقم عدم المساواة والحد من الحراك الاجتماعي على المدى الطويل من خلال ثلاث قنوات رئيسية[103]: الآثار الدائمة لخسارة الوظائف والمشاريع التجارية، والتي يمكن أن تكون شديدة بالنسبة للعاملين المعرضين للمخاطر؛ والاحتمال المتزايد أن تعتمد الأسر الفقيرة استراتيجيات معينة للتصدي للخسائر في الدخل، مثل بيع الأصول المنتجة والحد من التغذية، مما يقلل من إنتاجيتها بمرور الوقت؛ والانقطاع في التعليم الذي يُرجَّح أن يوسّع الفجوات التعليمية بين الأطفال الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية واقتصادية مختلفة.

ويبين تحليلنا الأخير لبيانات المسوح الاستقصائية الهاتفية العالية التواتر[104] أن هناك مؤشرات أولية على حدوث ذلك. وبعد أن انخفضت المداخيل والوظائف انخفاضاً حاداً في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2020، انتعشت مجدداً بحلول أيلول/سبتمبر في 17 بلداً في عينتنا حيث أصبحت السياسات التي تقيّد الحراك الاجتماعي أقل صرامة. وتعطي هذه الفترة انطباعاً أولياً عن نمط التعافي الذي شهدته البلدان التي أصبحت فيها السياسات أقل تقييداً. ومع ذلك، في أيلول/سبتمبر 2020، كان لا يزال أمام الأسر والأفراد طريق طويل قبل الوصول إلى مستويات الوظائف والمداخيل التي كانت قائمة قبل الجائحة. ولم تكن التحسينات كافية للحد بشكل كبير من الفجوات في خسائر الوظائف الأولية بين النساء والرجال، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين المتعلمين الجامعيين والأشخاص الذين لم يتلقوا تعليماً جامعياً، وبين العاملين الشباب والعاملين المتقدمين في السن. وتشير البيانات الواردة من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المرتفعة الدخل إلى أنماط مماثلة من التعافي داخل البلدان.

ولن يؤدي النقص العالمي في اللقاحات سوى إلى تفاقم خطر التعافي غير المتكافئ. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة، تلقى أكثر من نصف السكان جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19، ولكنّ معدلات التلقيح في جميع البلدان المنخفضة الدخل لا تزال أرقاماً أحادية. وتُلقي العقبات التي تحول دون التلقيح بثقلها على النشاط الاقتصادي ومن المرجح أن تقوّض احتمالات حدوث تعافٍ قوي: فوفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لحزيران/يونيو 2021، لن يتم استعادة خسائر نصيب الفرد من الدخل التي سُجّلَت في العام الماضي استعادةً كاملة بحلول نهاية عام 2022، وذلك في نحو ثلثي الأسواق الناشئة واقتصادات الدخل المنخفض.

يتطلب التعافي الذي لا يهمل أحداً التصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية

يتطلب جعل مجتمعاتنا أكثر إنصافاً ومنعةً إزاء الأزمات المقبلة التصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية اليوم. وهذه الإجراءات بالغة الأهمية من أجل مساعدة النساء والعاملين القليلي المهارات والعاملين في القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية على التعافي من الخسائر الفادحة التي تكبدوها، ومنعهم من التخلف أكثر فيما تتعافى الاقتصادات. وإن أهم الأولويات على مستوى السياسات ضمان الحصول على اللقاحات على نطاق واسع وعلى قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، أكدت الجائحة على الحاجة إلى بناء نظام فعال ومنصف للصحة العامة، يدعمه الاستثمار في شبكات الأمان والتأمين الاجتماعي، ووضع سياسة مالية لجمع الموارد بطريقة عادلة وفعالة لتمويل هذه الاستثمارات. II

3.2 عدم المساواة في المكانة والتقدير

يؤدي عدم احترام النخب للفقراء وللفئات المحرومة تاريخياً، إلى جانب أوجه عدم المساواة الملموسة، دوراً قوياً في تأجيج المظالم. فقد رأى الكثيرون أن عبارات مثل "من هم في حالة يُرثى لها"، التي استخدمتها هيلاري كلينتون أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية البالغة الأهمية في عام 2016، تعبر عن شعور عميق بالتفوق على شريحة كبيرة من المجتمع. ولا يقتصر الشعور بالقطيعة بين الرابحين والخاسرين في المجتمع على البلدان المرتفعة الدخل: ففي العالم العربي، كانت المظالم بشأن الهوغرا (وهو تعبير باللهجة الجزائرية يعبّر عن شعور النخب بالازدراء والاحتقار نحو السكان) محركاً هاماً للاحتجاجات في عام 2011 ولا تزال تؤجج الاستياء اليوم. وفي كوريا الجنوبية، فإن استخدام مصطلح كونداي (kkhondae)، الذي يعادل مصطلح "جيل الطفرة السكانية" (boomers) في الولايات المتحدة، هو مصطلح احتجاجي للدلالة على الطريقة المهينة التي يتحدث بها كبار السن ذوو العمل الآمن عن الشباب. ويتناول الإطار 3 ديناميات ثقافات الامتياز وثقافات التضامن في أمريكا اللاتينية. ومن المهم أن نفهم أن هذا الافتقار إلى الاحترام والتقدير له تأثير قوي على الطبقات الاجتماعية والفئات المنتمية إلى هويات مختلفة على حد سواء.

الإطار 3 – ثقافات الامتياز وثقافات التضامن

أليسيا بارسينا

وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

فيما نقترب من منتصف المدة المحددة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، نشهد تغييراً في الحقبة بدلاً من حقبة من التغييرات. وتواجه المنظومة الدولية تحديات هيكلية رئيسية تنعكس في تغيُّر المناخ، والأزمة العميقة للتعددية، والاستياء الاجتماعي المتزايد. وتَبرُز هذه التحديات بحدة أكبر في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المشاكل العميقة الجذور، ولا سيما انتشار أوجه عدم المساواة التاريخية في توزيع الدخل والثروة. وما يعزز هذه الأوجه من عدم المساواة هي ثقافة الامتياز التي تديم عدم المساواة وتحرم غالبية مواطني بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الحصول على حقوقهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهذه الثقافة الموروثة من الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية التي بررت استغلال مجتمعات السكان الأصليين والعبودية[105]، تجعل من الطبيعي أن يكون هناك هرمية اجتماعية، وأوجه عدم مساواة، وتمييز، وتفاوت في الوصول إلى ثمار التقدم والإنتاج، وتؤدي إلى استبعاد السكان من صنع القرار[106]. وتسهم ثقافة الامتياز في إبقاء معظم السكان في فخ الفقر الهيكلي، وتحول دون حصولهم على العمل النظامي وفرص التعلم والحماية الاجتماعية. وتتجلى أيضاً في ارتفاع معدل التهرب من الضرائب وتجنبها، الذي يبلغ 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وفي التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالتجارة الخارجية، والتي بلغت نحو 0.5 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 نتيجة التلاعب بالأسعار[107].

وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، حشدت بلدان المنطقة كميات غير مسبوقة من الموارد، وثّقتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مرصدها الخاص بجائحة كوفيد-19[108]. وشملت هذه الجهود 263 تدبيراً في مجال الحماية الاجتماعية، تغطي ما يقرب

من 50 في المائة من السكان وتبقي 230 مليون شخص خارج دائرة الفقر. وقد أنفقت المنطقة ما يعادل 1.25 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بعد أن قُدّر إنفاقها الإضافي على تدابير الطوارئ بنحو 86 مليار دولار أمريكي بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2020[109]. ومن أجل التعافي من هذه الأزمة بفعالية، ينبغي أن تؤدي هذه التدابير المؤقتة إلى المزيد من العمل التحويلي الذي يتخذ موقفاً غير قابل للتفاوض ضد عدم المساواة والفقر، ويدفع إلى التحول نحو تغيير هيكلي أكثر شمولاً.

وفي جميع أنحاء المنطقة، يُظهر المواطنون استياءهم من ثقافة الامتياز التي تعزز الفساد وتشوّه السياسات والمؤسسات على نحو يجعلها لا تحبذ سوى الجهات الفاعلة القوية والمركزة. وينبغي أن يؤدي التعافي من جائحة كوفيد-19 إلى إبرام مواثيق سياسية واجتماعية جديدة تحارب ثقافة الامتياز بثقافة المساواة من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية ونظم التعليم، وتندّد أيضاً بالآثار التوزيعية السلبية للامتيازات الضريبية، وتوجّه الاستثمار – ولا سيما الإنفاق العام – وتكافح جميع أشكال التمييز، خاصة تلك القائمة على نوع الجنس أو الانتماء الإثني والعرقي.

وهناك حاجة إلى أشكال جديدة من الحوكمة القائمة على التضامن الإقليمي والدولي من أجل بناء القدرات التكنولوجية والإنتاجية للمنطقة، والتعاون في مكافحة الفساد، وضمان حصول بلدان المنطقة، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، على تمويل التنمية بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، ومبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والسندات الخضراء، وسندات التنمية المتسدامة، وغيرها. ومن شأن التحول من ثقافة الامتياز إلى ثقافة المساواة والكفاءة تزويد البلدان بما يكفي من الموارد وحيّز السياسات للمساهمة في توفير المنافع العامة العالمية، مثل الرعاية الصحية الشاملة، والأمن المناخي وحماية الغلاف الجوي، والاستقرار المالي، والسلام، وحقوق الإنسان. |||

3.3 أوجه عدم المساواة بين الفئات

كثيراً ما يشار إلى عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية على أنه إقصاء، وهو يعني الاختلافات على أساس الهوية: نوع الجنس أو العرق أو الإثنية أو الدين أو الأصل القومي أو الوضع من حيث الهجرة أو الإعاقة أو الميل الجنسي. ويكشف الشكل 11 عن العلاقة القوية بين عدم المساواة في الدخل والإقصاء في جميع أنحاء العالم. ويبين التحليل أن أداء البلدان الأكثر مساواة من الناحية الاقتصادية هو دوماً أفضل من حيث الشمول الاجتماعي. ويستند التحليل إلى بيانات مستمدة من مجموعة متنوعة من أربعة وسبعين بلداً، ويبين أن عدم المساواة في الدخل (حسب قياس جيني) يؤدي إلى تباين في مستويات الإقصاء الاجتماعي بين البلدان بنسبة 64 في المائة، بغض النظر عن الفئة الجغرافية أو فئة نصيب الفرد من الدخل. ودرجة الشمول الاجتماعي هي مقياس مركب وُضع بالاستناد إلى بيانات من مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) لإظهار مركز بلد بالنسبة المئوية (مقارنة بالبلدان الأخرى) من حيث الوصول المتساوي للفئات الاجتماعية المتنوعة إلى الحريات المدنية والخدمات العامة والفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي.

وكلما ارتقى مركز البلد، زادت نسبة الشمول في المجتمع. ويكشف هذا التحليل أنه في حين تشهد البلدان الأكثر ثراء عموماً درجة أقل من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فإن التنوع كبيرٌ في هذا الصدد، حيث أن أداء عدد من الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل أفضل من أداء بعض الاقتصادات ذات الدخل المرتفع.

الشكل 11 – التلازم بين أوجه عدم المساواة الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي

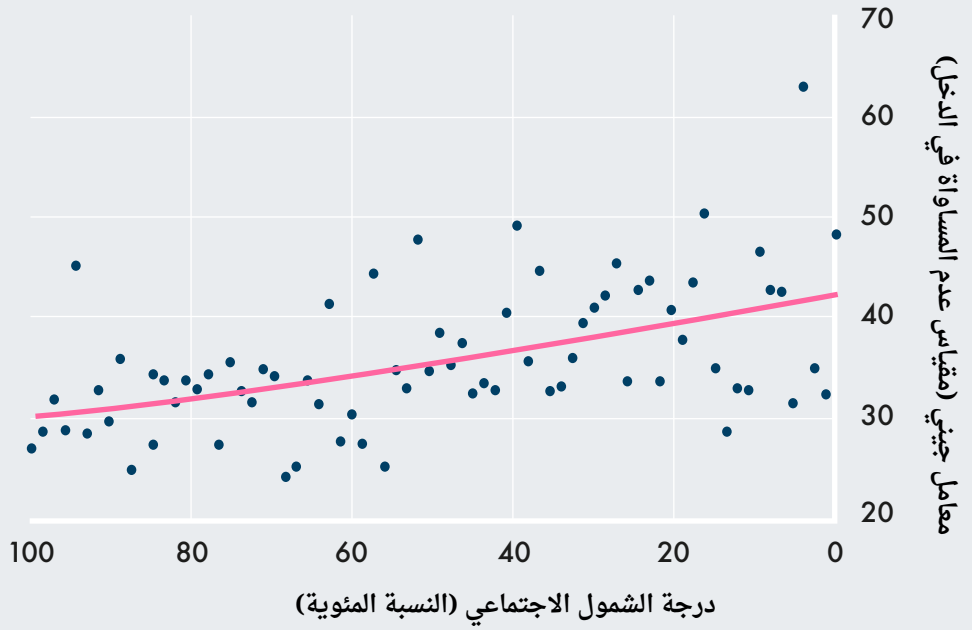

المصدر: اقتبسها مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك من أجل بحوث جديدة. البيانات: البيانات المفتوحة للبنك الدولي – معامل جيني للسنوات 2015-2018؛ مؤشر الإقصاء حسب الفئة الاجتماعية (معكوس) التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) للسنوات 2015-2018 من مجموعة البيانات 11.1. ملاحظة: تشير درجة الشمول الاجتماعي إلى مركز البلد بالنسبة المئوية على مقياس الإقصاء الاجتماعي التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem)، حيث تُمنَح درجة صفر للبلد الأكثر إقصاءً في العالم ودرجة مائة للبلد الأقل شمولاً. ويقيس معامل جيني مدى توزيع الدخل بشكل غير متساوٍ على الأسر المعيشية في المجتمع.

3.4 عدم المساواة بين الجنسين وفي الدخل والثروة

لا تزال بلدان كثيرة تواجه فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين. وفي معظم البلدان، من المرجح أن يمتلك الرجال الأراضي ويسيطروا على الأصول المنتجة أكثر من النساء[110] (الشكل 12)، وأن يؤثروا على قرارات الأسر. غير أن هناك تطورات إيجابية تجعلنا أقرب إلى معالجة الاختلالات بين الجنسين. فقد انخفضت الفجوة في الأجور بين الجنسين على الصعيد العالمي في العقود الأخيرة، وإن كان ذلك بنسبة 8 في المائة فقط[111]، وشهدت

المرأة تقدماً على مستويات أخرى أيضاً[112]. وأصبحت قوانين الميراث، التي تساوي بين الجنسين والتي كانت نادرة حتى وقت قريب، رائجة في العالم اليوم (وإن لم تنفَّذ بالكامل في جميع الحالات)[113].

الشكل 12 – الفجوة بين الجنسين في الأجور وفي ملكية الأراضي

الفجوة غير المعدلة بين الجنسين في متوسط الأجور المدفوعة في الساعة، 2016

الفجوة في الأجور بين الجنسين، غير المعدلة حسب خصائص العاملين. وتشير التقديرات إلى الفرق بين متوسط دخل الرجل والمرأة، الذي يُعبّر عنه كنسبة مئوية من متوسط دخل الرجل.

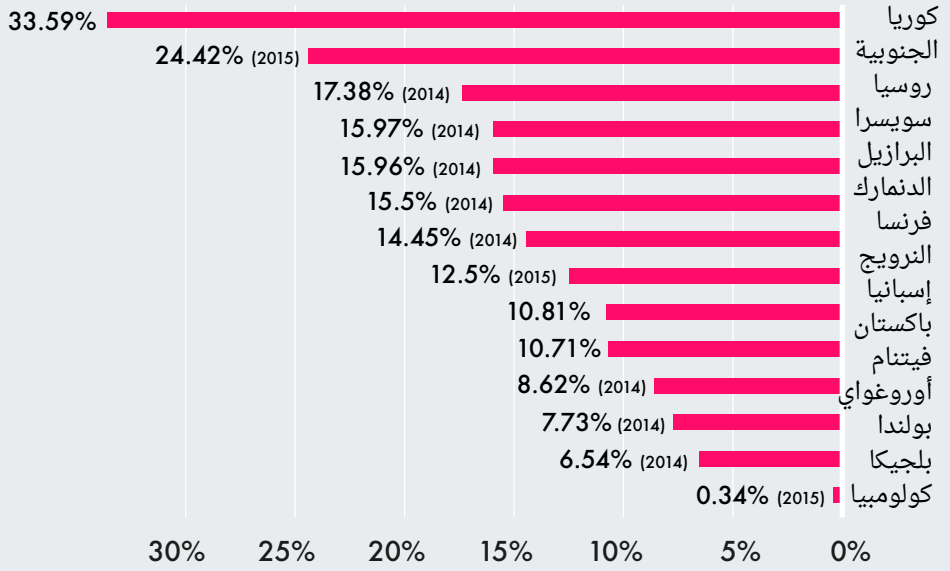

المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT).
ملاحظة: تشير البيانات إلى الدخل الإجمالي في الساعة وتشمل العاملين بدوام كامل وبدوام جزئي.

3.5 فهم التقاطعات بين نوع الجنس والإثنية والعرق والثروة

في المقابل، كان العديد من هذه المكاسب أعلى بالنسبة للنساء اللواتي يكسبن أيضاً دخلاً مرتفعاً في مجتمعاتهن. وقد ازدادت نسبة النساء بين أصحاب الدخل الأعلى. وفي معظم البلدان المرتفعة الدخل والعديد من البلدان المنخفضة الدخل، فإن عدد النساء اللواتي يكملن التعليم الجامعي يفوق عدد الرجال. وحققت النساء ذوات الدخل المنخفض مكاسبَ أيضاً، وسُجّل تحسنٌ ملحوظ في معدل وفيات الأمهات. غير أنه في ما يتعلق بالدخل، شهدت نساء الطبقة العاملة تقدماً أقل بكثير، واستُبعِدن إلى حد كبير من التقدم المحرز في مجال التكافؤ بين الجنسين في الجامعات ومجالس الإدارة.

وبالإضافة إلى الطبقة الاجتماعية، يزداد وقع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنوع الجنس عندما يتقاطع مع العرق والإثنية. وقد وجدت دراسة أُجريت في عام 2010 أن معدل الفقر بين الإناث السود في جنوب أفريقيا أعلى منه لدى بقية السكان، في حين سُجّل أدنى معدل للفقر بين الذكور البيض تليهم الإناث البيض. وفي البرازيل، أدى تقاطع العرق ونوع الجنس إلى ترتيب مختلف إلى حد ما، حيث أفاد الرجال البيض بأنهم يتقاضون الدخل الأعلى في حين تتقاضى النساء السود الدخل الأدنى في جميع مستويات التعليم، ولكنّ الرجال السود يتقاضون أكثر من النساء البيض في مستويات التعليم العليا. وفي نيجيريا، كانت الفتيات من مجتمعات الهوسا الفقيرة اللواتي يعشن في المناطق الريفية أقل احتمالاً للذهاب إلى المدرسة، في حين كان الفتيان من الأسر المعيشية الحضرية الميسورة الأكثر احتمالاً للذهاب إلى المدرسة[114].

3.6 الثروة والإثنية أو العرق

تمثل الإثنية والعرق عاملين رئيسيين يحددان عدم المساواة. وباستخدام بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني لستة وخمسين بلداً[115]، استكشفنا توزيع كل فئة إثنية أو عرقية أو لغوية عبر الشرائح الخمسية للثروة من أجل تحديد ما إذا كانت نسبة هذه الفئات غير متكافئة في الشرائح الخمسية الدنيا أو العليا للثروة مقارنة بحجمها السكاني. وكانت النتائج ملفتة. فالأشخاص المنتمون إلى الفئات الإثنية أو العرقية أو اللغوية الأكثر حرماناً هم أكثر عرضة بأربع مرات تقريباً ليكونوا من بين أفقر الأسر المعيشية مقارنة بحجمهم السكاني في المتوسط (الشكل 13). وفي سبعة بلدان من بين أربعة وخمسين بلداً، تبين أن الفئات الإثنية المحرومة عرضة بأكثر من أربع مرات للوقوع في الفقر. وتتجاوز هذه الحالات الانقسامات في الانتماء الجغرافي وفي الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الذين هاجروا مؤخراً إلى هذه البلدان لا ينتمون إلى الفئات الأكثر حرماناً في أي منها، مما يشير إلى أن التحيز والتمييز هما على الأرجح أكثر أهمية من حصول الأطفال على الخدمات الصحية والتعليمية من بين عوامل الفقر والحرمان. وتشمل هذه الحالات:

- صربيا، حيث يُعَدّ شخصٌ من جماعة الروما أكثرَ عرضة بسبع مرات ليكون من بين أفقر الأسر المعيشية.
- باكستان، حيث يُعَدّ شخصٌ من جماعة المرواري أكثرَ عرضة بمعدل 5.9 مرات ليكون من بين أفقر الأسر المعيشية.
- زامبيا، حيث يُعَدّ شخصٌ من جماعة السنغا أكثرَ عرضة بمعدل 5.8 مرات ليكون من بين أفقر الأسر المعيشية.
- بيرو، حيث يُعَدّ متحدثٌ باللغة الأصلية أكثرَ عرضة بخمس مرات ليكون من بين أفقر الأسر المعيشية.
- الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يُعَدّ شخصٌ أمريكي من أصل أفريقي وأسود أكثرَ عرضة بمعدل 2.1 مرة ليكون من بين أفقر الأسر المعيشية.

الشكل 13 – زيادة احتمال الوقوع في الفقر في حال الانتماء إلى الفئة الإثنية أو العرقية الأكثر تهميشاً مقارنة بالفئة الأوفر حظاً

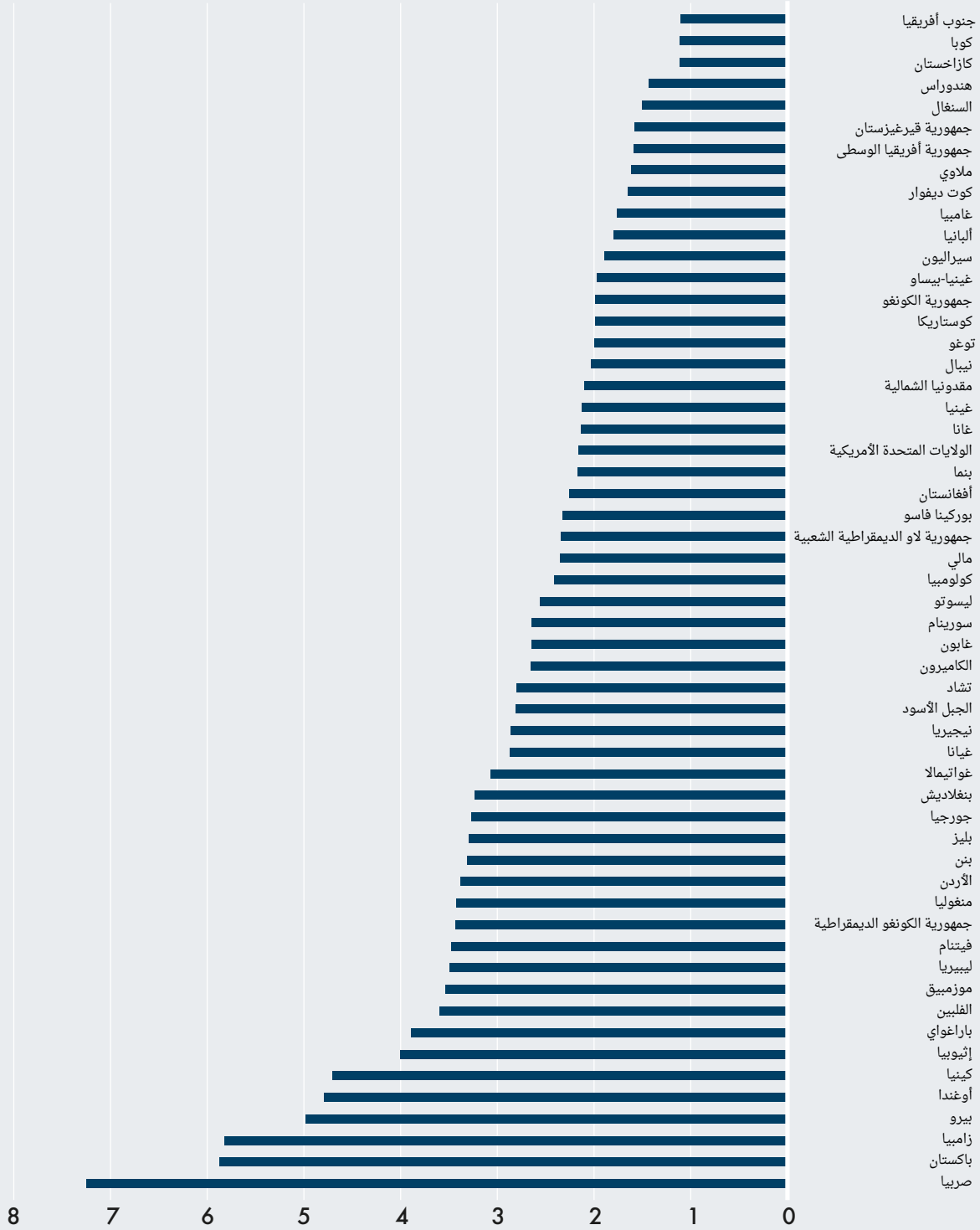

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي بالاستناد إلى المسوح الديمغرافية والصحية وبيانات الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية. "Demographic and Health Surveys (various) [Datasets]," ICF, 2004-2017، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. Rockville, Maryland: ICF [Distributor]; "Survey of consumer finances (SCF) 2019," U.S. Federal Reserve Board, 2020, www.federalreserve.gov/econres/scfindex.htm. كان توزيع سكان كل بلد حسب الانتماء الإثني أو العرقي أو حسب اللغة المحكيّة. وتباين عدد الفئات حسب البلد وارتبط بكيفية جمع البيانات عن الفئات أو كيفية فهم الاختلافات بين الفئات تاريخياً في كل بلد. والجدير بالذكر أن الاحتمال يُحسَب بما يتماشى مع نسبة هؤلاء السكان في أدنى وأعلى الشرائح الخمسية من حيث الثروة. ولذلك، تنخفض النسبة في البلدان التي تنتمي فيها الفئات المهمشة تاريخياً إلى الطبقة الوسطى أيضاً، كما هو الحال في جنوب أفريقيا.

الإطار 4 – المرأة في العمل غير النظامي وجائحة كوفيد-19: بعض الأفكار استناداً إلى دراسة أعدّتها شبكة "المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم" بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على العاملين في القطاع غير النظامي

سالي روفير
المنسقة الدولية، شبكة "المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم"

في معظم البلدان، تُمثَّل المرأة تمثيلاً غير متناسب في الاقتصاد غير النظامي: ففي بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، على سبيل المثال، تبلغ نسبة عمل المرأة في القطاع غير النظامي 92 في المائة. ومنذ بداية أزمة كوفيد-19، قدرت منظمة العمل الدولية أن ما يقرب من 76 في المائة من العاملين في القطاع غير النظامي في العالم (أو 1.6 مليار عامل) سيتأثرون بشكل كبير بتدابير الإغلاق و/أو يعملون في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، وأن المداخيل في الاقتصاد غير النظامي يُتوقَّع أن تنخفض بنسبة 60 في المائة. وتُظهر البيانات المستقاة من دراسات الأزمات المختلفة أن هذه التوقعات قد ثبتت في الواقع، وأن المرأة تحملت العبء الأكبر من أثر الأزمة.

وفي حين تأثر العاملون في جميع قطاعات الاقتصاد غير النظامي تأثراً شديداً بالأزمة، فإن عدم تجانس العمل غير النظامي يعني أن مسارات التأثير قد اختلفت باختلاف المهنة، والوضع في العمل (العمل الحر مقابل العمل بأجر)، ومكان العمل، ونوع سوق العمل الذي يعمل فيه العاملون في القطاع غير النظامي. ووجدت الموجة الأولى من دراسة شبكة "المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم" بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على العاملين في القطاع غير النظامي، التي أجريت في 12 مدينة خلال عام 2020، تبايناً في مسارات التأثير في أربعة قطاعات مهنية في الاقتصاد غير النظامي.

وقد شهد العاملون في المنازل، وهم عاملون بأجر في الأسر، خسارة في العمل (خاصة إذا كانوا يعيشون خارج المنزل)، وزيادةً مكثّفة في عبء العمل (خاصة إذا كانوا يعيشون في المنزل). وواجه العاملون لحسابهم الخاص خسارة في الدخل بسبب انقطاع العلاقات في السوق، حيث أفاد 70 في المائة من المجيبين في الاستطلاع بأنهم لم يحققوا أي أرباح في نيسان/أبريل 2020. وقد تأثر العاملون في الأماكن العامة الحضرية – مثل الباعة المتجولين وتجار السوق – بقيود الصحة العامة التي أدت إلى إغلاق الأسواق أو فرض قيود على الحركة، وبالإجراءات العقابية التي اتخذتها الدولة والتي أدت إلى تدمير البنى الأساسية للبيع.

وفي البلدان التي يهيمن فيها العمل غير النظامي على سوق العمل (مثل العديد من بلدان غرب أفريقيا)، استطاعت فئات محددة من العاملين في القطاع غير النظامي – مثل بائعي الأغذية – مواصلة العمل كعاملين أساسيين. ولكنّ هذا لا يعني أنهم حصلوا على حماية أكبر، حيث اضطر أكثر من 90 في المائة من العاملين من المنزل والباعة المتجولين إلى شراء معدات الحماية الشخصية بأنفسهم.

ولم تكن جهود الإغاثة التي بذلتها الدولة متكافئة، على عكس ما ينقله الخطاب السياسي، ولم تصل إلى معظم العاملين في القطاع غير النظامي الذين شملهم الاستطلاع، حيث أبلغ أقل من 40 في المائة من المجيبين في العينة عن حصولهم على المساعدة النقدية أو الإغاثة الغذائية. وحتى في الحالات التي كان يحصل فيها العاملون على الإغاثة، لم تكن هذه المساعدة كافية لإحداث فرق كبير في الأمن الغذائي. وكثيراً ما كانت تُقوَّض جهود الإغاثة بسبب الإجراءات العقابية التي اتخذها الدولة والتي أمعنت في القضاء على سبل عيش العاملين في القطاع غير النظامي. وبات العاملون في القطاع غير النظامي في وضع حرج، بعد أن باعوا ما لديهم من أصول، وتحمّلوا المزيد من الديون من أجل البقاء. وسيتطلب الحد من الفقر وعدم المساواة التركيز على استعادة سبل

العيش في القطاع غير النظامي. وسيكون التعافي الاقتصادي أبطأ وأقل متانةً إذا استُثني منه العاملون في القطاع غير النظامي.

ولضمان تحسين الوضع للعاملين في القطاع غير النظامي في المستقبل، ينبغي لصانعي السياسات اتباع ثلاثة مبادئ توجيهية:

1. **عدم الإضرار:** وقف مضايقة العاملين في القطاع غير النظامي وعدم طردهم ومصادرة السلع التابعة لهم وتجريمهم وتهديد سبل عيشهم.
2. **عدم إهمال أحد:** توفير الدعم إلى مختلف القطاعات في الاقتصاد غير النظامي بما يتناسب مع احتياجاتها من أجل تحقيق التعافي، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل جميع أنواع العاملين.
3. **لا نحظى بشيء لنا، من دون مشاركتنا:** دعوة قادة منظمات العاملين في القطاع غير النظامي إلى المشاركة في عمليات صنع السياسات التي تصمم وترصد خطط التعافي والتحفيز، والحماية الاجتماعية، والخطط الاقتصادية، وخطط التنمية المحلية.

الشكل 14 – توزيع الثروة في بيرو على أساس اللغة المحكيّة، 2012

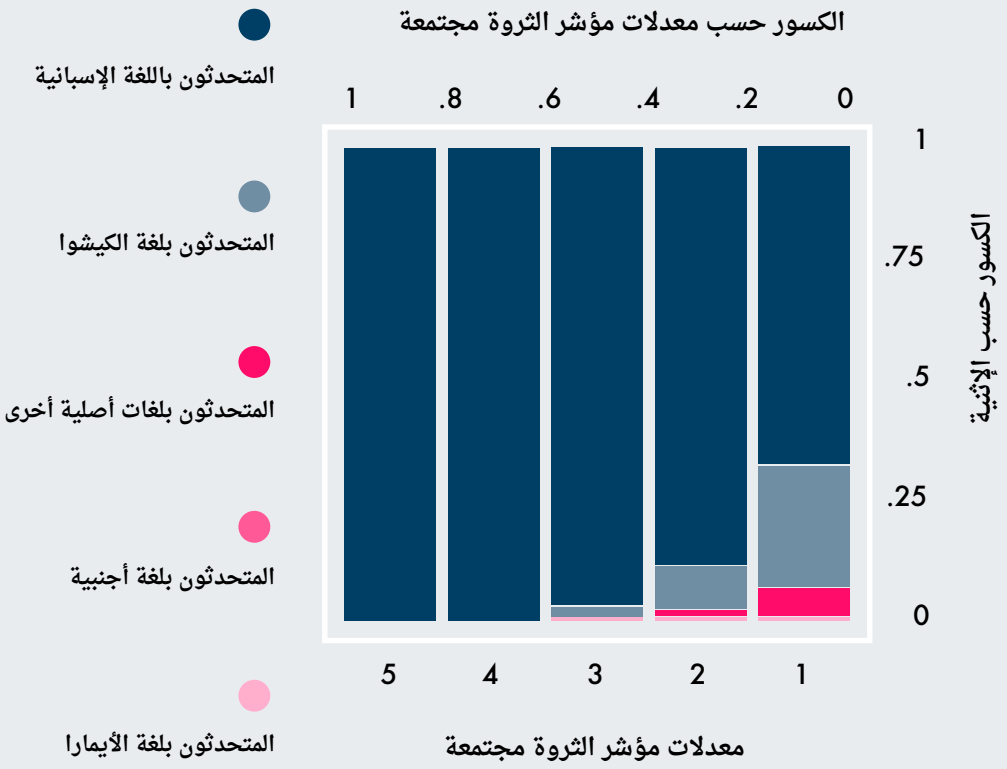

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي بالاستناد إلى بيانات المسوح الديمغرافية والصحية. "Demographic and Health Surveys" ICF, 2004-2017 (various) [Datasets]، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. Rockville, Maryland: ICF [Distributor].

ويمكننا أن نوضح ذلك من خلال دراسة حالة عن بيرو حيث يضمّ الناطقون باللغة الإسبانية، ونسبتهم 83 في المائة من السكان، مجموعة متنوعة من الإثنيات بما في ذلك أشخاص من أصل أبيض وأمريكي أصلي مختلط يُعرَفون عموماً باسم ميستيثو. وتُظهر البيانات نمطاً ملفتاً في توزيع الثروة بين المتحدثين باللغة الإسبانية والسكان من جماعات كيشوا وأيمارا غير الناطقين باللغة الإسبانية، حيث تتألف أغنى شريحتين خمسيتين من المتحدثين باللغة الإسبانية حصراً، وتضمّ أفقر شريحتين خمسيتين غالبية السكان التابعين لجماعات كيشوا وأيمارا (الشكل 14).

وفي عام 2018، أثارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري مخاوفَ بشأن التمييز الهيكلي المستمر الذي تواجهه الشعوب الأصلية وسكان بيرو من أصل أفريقي، والذي انعكس في الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية الجيدة. وشددت اللجنة على غياب الآليات الفعالة لحماية حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها ومواردها، واستمرار التحيز العنصري الذي تبديه وسائل الإعلام في بيرو، واستمرار تعرّض أفراد الشعوب الأصلية في مناطق الأمازون للعمل القسري.

3.7 التداخل بين عدم المساواة في الدخل والعرق أو الإثنية

لطالما تعرّضت الفئات التي تُعرَّف حسب انتمائها الإثني أو العرقي للإهمال[116]، ولم تستفد عموماً إلا قليلاً من النمو الاقتصادي في البلدان التي تقيم فيها. وما يزيد من تعقيد دراسة عدم المساواة بين الفئات المنتمية إلى هويات مختلفة هو مصير أفراد الطبقة العاملة الذين ينتمون إلى الأغلبية الإثنية. وكثيراً ما شهد هؤلاء الأشخاص تدهوراً في وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في السنوات الثلاثين الماضية، حتى بات وضعهم متقارباً من وضع الفئات المحرومة المنتمية إلى هويات مختلفة داخل مجتمعاتهم. ويُظهر "مخطط الفيل" الشهير لبرانكو ميلانوفيتش (الشكل 15) أن الطبقة العاملة في البلدان المرتفعة الدخل، التي تُصنَّف بين النقطتين المئويتين 80 و90 من حيث توزيع الدخل العالمي، قد تقلصت منذ عام 1990. وفي الوقت نفسه، شهد أغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل، ولا سيما أغنى 1 في المائة منهم، نمواً حقيقياً في الدخل يتراوح بين 60 و70 في المائة خلال تلك الفترة، وزادت ثروتهم بمعدل أسرع من النمو السريع الذي تشهده الاقتصادات الناشئة ذات الدخل المنخفض. وقد نُشرت بيانات محدثة تلقي ضوءاً جديداً على هذا الاتجاه[117] ولكنها لا تزال تؤكد على أن أجور أصحاب الدخل من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدنيا قد شهدت ركوداً في العقود الأخيرة في العديد من البلدان الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[118]. وقد أدى هذا التباين إلى إنشاء مجتمعات موازية داخل البلدان المرتفعة الدخل، وهو مزيجٌ قابل للاشتعال لم يتفاقم إلا خلال جائحة كوفيد-19. وخلال العام الماضي، انضمّ 500 شخص جديد إلى صفوف أصحاب المليارات (بالدولار الأمريكي)، وهو رقم قياسي جديد يعني أن هناك الآن ملياردياً جديداً كل 17 ساعة، في حين لا تزال المجتمعات ككل تعاني من التداعيات الاقتصادية للجائحة.

الشكل 15 – نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالنسبة المئوية في جميع أنحاء العالم، 1988-2008

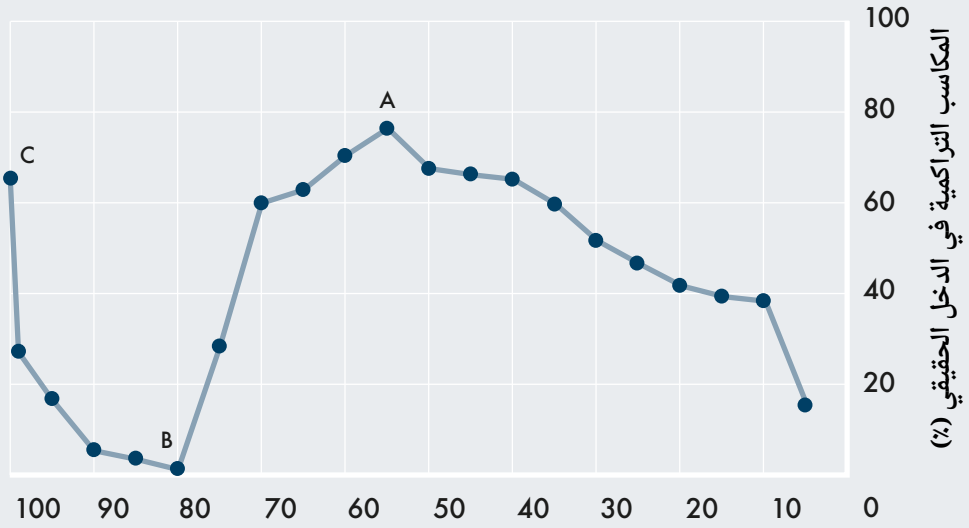

المصدر: branko-/06/Harvard University Press, https://harvardpress.typepad.com/hup_publicity/2016 .milanovicelephant-chart-brexit.html

ويرتبط الركود الاقتصادي لدى المواطنين من الطبقة الدنيا والوسطى، الذين يمثلون الأغلبية الإثنية على الصعيد القُطري، بخطر الفوضى المدنية وعدم الاستقرار السياسي. وفي حين أن البيانات أفضل بكثير بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل، فإن هذه الظاهرة تقتصر عليها. ففي سري لانكا، على سبيل المثال، يرتبط بطء الدخل أو ركوده لدى مجتمعات الطبقة العاملة التي تمثل الأغلبية الإثنية السنهالية[119] بزيادة تعبئة النزاع الداخلي (وهذا ينتقل أيضاً إلى الأقلية التاميلية في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية). وهذا أمرٌ هام عندما ننظر في سياسة عدم المساواة والحلقة المفرغة التي تعزز ديناميتها، في الفصل التالي.

الإطار 5 – زواج الأطفال في بنغلاديش

سبّبت الجائحة دماراً واسع النطاق. وانطوت آثارها على تحيّز ضد أحد الجنسين، وكان لها تداعيات غير متناسبة على المرأة. وبنغلاديش مثال على ذلك، مع أن الاتجاهات عالمية. فقد وجدت بحوث ناشئة أن الجائحة أثّرت على قدرة المرأة على كسب المال وعلى التوقعات الاقتصادية في بنغلاديش، وأدت أيضاً إلى وقف التقدم أو إلى التراجع في العديد من القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل مثل زواج الأطفال، والعنف المنزلي[120]، والحمل غير المخطط له (لا سيما بين اللاجئات والمهاجرات).

وقد وجد تقرير صدر مؤخراً عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركة Quilt.AI زيادةً مذهلة في زواج الأطفال. ففي عام 2020، كانت 61 في المائة من الفتيات دون سن السادسة عشرة و77 في المائة من الفتيات دون سن الثامنة عشرة متزوجات. وعلى سبيل المقارنة، كانت 51 في المائة من النساء قبل الجائحة قد تزوجن قبل سن الثامنة عشرة في بنغلاديش[121]، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16 في المائة عن المعدلات السابقة لزواج الأطفال. وكان زواج الأطفال أقل انتشاراً في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية (70 في المائة مقابل 81 في المائة)، وأكثر انتشاراً بين الأسر المعيشية التي تعيلها نساء (81 في المائة) مقارنة بالأسر التي يعيلها رجال (76 في المائة)، مما يعكس ربما الضغط الذي عانت منه الأسر المعيشية التي تعيلها نساء نتيجة للجائحة. وأفادت طالبات في الجامعات والكليات أيضاً بأنهن واجهن ضغوطاً من آبائهن للزواج أثناء الجائحة مع أنهن يفضّلن إكمال دراستهن أولاً.

وفي تقرير شارك في تأليفه مركز التعاون الدولي ومنظمة BRAC وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تبين أن متوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية التي تعيلها نساء انخفض بنسبة 29.5 في المائة أي أعلى قليلاً من نسبة انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسر التي يعيلها رجال، التي بلغت 28.9 في المائة. وأظهرت الأدلة أيضاً أن تدابير الحماية الاجتماعية أحدثت فرقاً بالنسبة للمرأة، حيث أن نسبة الأسر المعيشية التي تعيلها نساء والتي حصلت على دعم حكومي أو غير حكومي كانت أعلى من نسبة الأسر المعيشية التي يعيلها رجال (24 في المائة مقابل 17 في المائة)[122].

وعندما أبلغت المهاجرات العادئات (ومعظمهنّ مهاجرات داخلياً) عن المشاكل التي واجهنها بسبب الجائحة، أشرن إلى عدم قدرتهن على الاستفادة من فرص كسب الدخل (53.1 في المائة)، وإلى مشاكل في تربية الأطفال وضمان تعليمهم (12.4 في المائة)، والعبء المتزايد لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مثل الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وتعليمهم (17.9 في المائة).

الشكل 16 – معدل زواج الأطفال دون سن السادسة عشرة في الأسر التي شملها الاستطلاع (باستخدام مؤشر تقريبي)

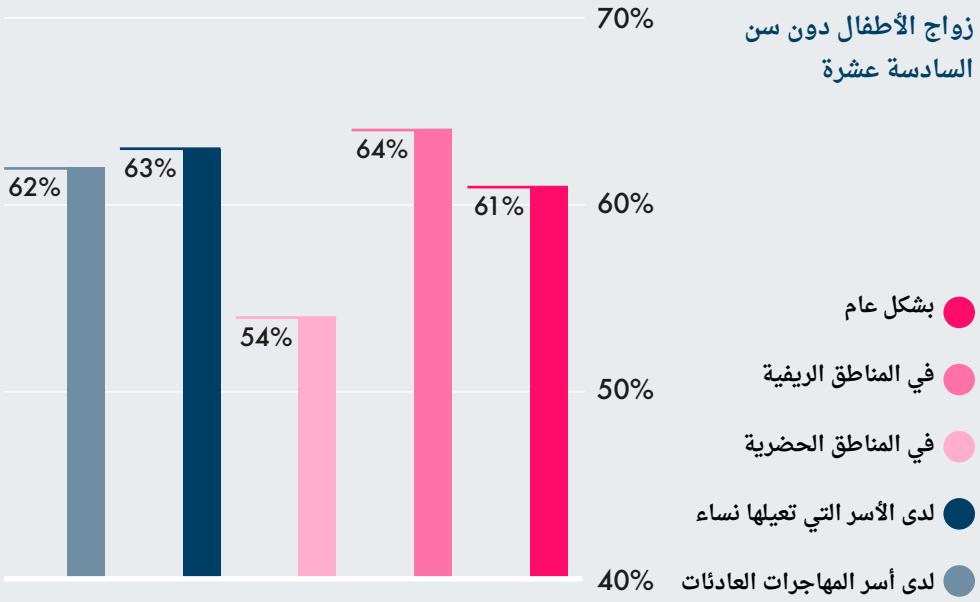

المصدر: Advocacy for Social Change (ASC), BRAC UN Women Bangladesh Country Office and Center on International Cooperation (CIC), New York University, "Demographic and Socioeconomic Changes Induced by the COVID-19 Pandemic in Bangladesh: Dynamics and challenges of new circumstances," Advocacy for Social Change (ASC), BRAC UN Women Bangladesh Country Office and Center on International Cooperation (CIC), New York University, July 2021.

"أشعر أن البلد سيبلغ مرحلةً يبدأ فيها الناس بالسرقة بدلاً من العمل، لأن هناك أشخاصاً يشعرون بالاستياء إذ يعتبرون أنه ليس لديهم مخرج، هل فهمتم قصدي؟"

كوستاريكا، ذكر، عمره بين 18 و24 عاماً

ما أهمية عدم المساواة والإقصاء؟

نحلل في هذا الفصل الضرر الذي يلحق بالجميع، وليس بالأفراد الأكثر فقراً فحسب، بسبب تزايد أوجه عدم المساواة. ثم نلخص بإيجاز النتائج الحالية ونعرض أبحاثاً جديدة حول الروابط بين أوجه عدم المساواة، وإدارة الجوائح، وعدم الاستقرار السياسي، وقدرة الدولة على التصدي للتحديات المعقدة على مستوى السياسات مثل تغيُّر المناخ. ونبحث ختاماً في الأدلة على العوامل التي تسبّب أوجه عدم المساواة في العالم المعاصر وما يصعّب الحد منها.

ويبين التحليل كيف أن السياسات التي تعزز المساواة والشمول وتدابير مكافحة الفساد تمهّد لتحقيق النمو المستدام والتقدم في قضايا مختلفة من الرفاه إلى أزمة المناخ. ومن المثبت أن الاستثمار في هذا الاتجاه يسهم في تعزيز قدرات الدولة وتوسيع القاعدة الضريبية، وهما هدفان لهما قيمة خاصة في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط. وتستفيد البلدان المرتفعة الدخل أيضاً من هذا الاستثمار، حيث ترتبط المواقف المجتمعية الإقصائية ارتباطاً وثيقاً بقمع الحراك الاجتماعي.

4.1 ما أهمية عدم المساواة؟

يمكن أن تُعتبَر الاتجاهات المذكورة أعلاه غير مهمة باعتبار أن عدم المساواة هو ببساطة جزءٌ من النمو والتنمية، ويقدم حوافزَ إيجابية للناس لكي يسعوا ويدّخروا ويستثمروا في حياتهم. ولكنّ العديد من البلدان خرجت من دائرة الفقر إما من دون تسجيل ارتفاع كبير في عدم المساواة[123] أو بعد أن تكون معدلات عدم المساواة قد ارتفعت فيها ثم خُفّضَت بسرعة. ومن الأمثلة على ذلك جمهورية كوريا في الثمانينات، أو أيرلندا وإيطاليا في السبعينات. فقد شهدت البلدان الثلاثة توسعاً اقتصادياً دينامياً خلال تلك الفترة وخفّضت معدلاتها حسب معامل جيني بمقدار 3 إلى 5 نقاط. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك بوتسوانا[124]، البلد الذي شهد بين عامي 2002 و2015 نمواً بنسبة حوالي 200 في المائة في ناتجه المحلي الإجمالي في حين انخفض معدله حسب معامل جيني بأكثر من إحدى عشرة نقطة (وإن كان ذلك من مستوى مرتفع).

ولا تُعَدّ أوجه عدم المساواة العميقة عنصراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية. ومع أن البلدان التي استطاعت الحد من أوجه عدم المساواة خلال فترات النمو المرتفع لناتجها المحلي الإجمالي نادرةٌ في التاريخ الحديث، فإن ذلك ممكن. ويعود النجاح الذي حققته بوتسوانا إلى عدة عوامل منها إنشاء صندوق سيادي في عام 1994[125]، بهدف استثمار فائض الميزانية العامة بطريقة مستدامة ومنصفة. وحتى في المقاييس الضيقة للغاية مثل تأثير عدم المساواة على النمو، وجد الباحثون أن عدم المساواة يؤثر سلباً على توسّع الناتج المحلي الإجمالي إذا تخطّى عتبةً معينة[126]. ولكنّ النمو وحده ليس مقياساً جيداً لتأثير عدم المساواة، وبالطبع لا ينبغي تجاهل قضايا الاستدامة البيئية في نماذج النمو.

4.2 عدم المساواة والإقصاء وإدارة الجوائح

لا شيء يساوي جائحة كوفيد-19. وقد ثبُتَ الآن أن الفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة قد تعرّضت لمعظم الآثار السلبية للجائحة، بما في ذلك الركود الاقتصادي العميق. وقد كشفت البحوث الحديثة أن الصلة بين جائحة كوفيد-19 وعدم المساواة تسير في الاتجاهين، مما يعني أن الجائحة لم تولّد المزيد من عدم المساواة فحسب، بل تفاقمت أيضاً بسبب أوجه عدم المساواة القائمة. وعلى وجه التحديد، خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19، ارتبط ارتفاع معامل جيني بمقدار نقطة واحدة بارتفاعٍ قدره 1.34 نقطة مئوية في معدل الإصابات الجديدة الأسبوعية في جميع البلدان[127]. وقد تزامن هذا الترابط مع نواحٍ أخرى مثل اكتظاظ السكن، وقضايا الثقة المجتمعية، والامتثال للإغلاق، وضعف إمكانية الحصول على الخدمات العامة، والإقصاء المنهجي من سياسات الاستجابة الحكومية. وقد شهدت المجتمعات غير المتكافئة وضعاً أسوأ في كلٍّ من هذه المجالات. وتضاعف هذا الفرق في معدلات الإصابة بشكلٍ أسبوعي على غرار الفائدة. ونتيجةً لذلك، بعد واحد وعشرين أسبوعاً من الجائحة، ارتبط ارتفاع معامل جيني بمقدار نقطة واحدة فقط بارتفاع العدد الإجمالي للإصابات بنحو الثلث على الصعيد القُطري.

"لا يمكننا أن نعيش حياة سعيدة وسلمية إلا عندما يكون لدينا ما يكفي من المال. حتى في اللاوعي لدينا وعلى المستوى النفسي، عندما نكون في نهاية الشهر ويكاد راتبنا ينفد، نشعر بمزيد من الغضب والتوتر."

تونس، ذكر، عمره بين 25 و45 عاماً

وقد تتمتع البلدان الأكثر مساواةً "بعائد المساواة" الذي يرتبط بمنعة أكبر إزاء الصدمات في الأزمة الجارية. أما المجتمعات غير المتكافئة، فهي معرضة الآن للوقوع في حلقة مفرغة من أوجه عدم المساواة القائمة، التي تتفاقم بفعل ديناميات الجائحة. ويمكن للنتائج المستخلصة من هذه الجائحة وسابقاتها أن توجّه استجابة البلدان في مجال السياسات. ويمكن أن تتحوّل المجتمعات المحرومة نفسها التي كانت بؤراً للإصابة بالفيروس المسبّب لمرض كوفيد-19 إلى أرض خصبة لهذا الفيروس حيث يمكن أن تظهر سلالات جديدة منه قبل تطعيم عدد كاف من الناس. والواقع أن عدم المساواة في نشر اللقاحات، سواء داخل البلدان[128] أو في ما بينها[129]، يُظهر بالفعل نمطاً ثابتاً يرتبط بالدخل. وهذا يشير إلى خطر كامن وهو تكرار الخطأ المتمثل في السماح لأوجه عدم المساواة بتقويض الاستجابة للجائحة.

ولا تُعتبَر هذه الأنماط في عدم المساواة جديدة بالنسبة لجائحة كوفيد-19. فقد أدت جميع الجوائح العالمية الرئيسية الست التي حدثت منذ بداية القرن الحادي والعشرين (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) في عام 2003، وفيروس H1N1 في عام 2009، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية في عام 2012، والإيبولا في عام 2014، وزيكا في عام 2016، وكوفيد-19 حالياً) إلى ارتفاع حاد في عدم المساواة في الدخل. وثمة نقطة أخرى موازية ومهمة للاستقرار السياسي، وهي أن هذه الجوائح اقترنت أيضاً باحتجاجات مناهضة للحكومة في الشوارع. ويبدو أن الأدلة التجريبية المتاحة بشأن جائحة كوفيد-19، والتي تتجاوز بحجمها الأدلة على الجوائح الأخرى، تثبت هذه الفرضية. وقد حددت منصة تتبُّع الاحتجاجات العالمية في كارنيغي زيادةً بنسبة 31 في المائة في الاحتجاجات الواسعة النطاق في العالم من عام 2019 إلى عام 2020، وكان عام

2019 عاماً قياسياً من حيث الفوضى المدنية (الشكل 18)[130]. وتُظهر البيانات الصادرة عن مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED) للسنوات 2019-2021 والمعنية بتتبع حركة الاحتجاجات في العالم (من دون التمييز بين الاحتجاجات المناهضة للحكومة والأنواع الأخرى من الاحتجاجات) أن وتيرة هذه الأحداث في العالم تضاعفت تقريباً في العامين الماضيين. ولم تكن تدابير الإغلاق الحكومية الواسعة النطاق رادعاً لهذه الدينامية.

الشكل 17 – معدلات الإصابة في جميع البلدان بعد 21 أسبوعاً من تفشي الجائحة - شهدت البلدان الأكثر تفاوتاً نتائجَ أسوأ

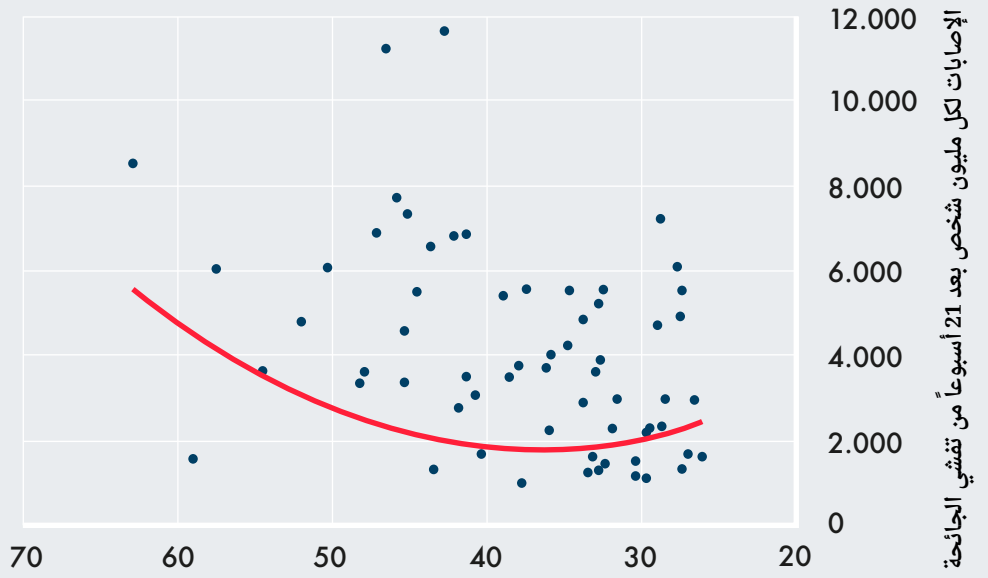

المصدر: اقتبسها مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك من أجل بحوث جديدة. البيانات: البيانات المفتوحة للبنك الدولي – معامل جيني للسنوات 2015-2019، جامعة جون هوبكنز – معدلات الإصابة في كل بلد لعام 2020.

والعبرة الشاملة هي أن المساواة والشمول، وهما قيمتان أساسيتان لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ينبغي أن يصبحا أيضاً محوراً لاستراتيجية أوسع نطاقاً بشأن بناء المنعة إزاء الصدمات المقبلة. وهذا يتجاوز سياق الدولة الهشة، الذي تناقش فيه عادة القدرة على مواجهة الصدمات، وينطبق على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل على حد سواء. ويدل تراجع الامتثال الاجتماعي للقيود المفروضة أثناء الإغلاق على أن هذا الامتثال له مدة محدودة. وتؤكد الدراسات اليوم أن المناطق التي لديها رأس مال مدني أعلى وقدرٌ من الثقة الاجتماعية في بلدان مثل إيطاليا[131] تشهد امتثالاً أكبر وأكثر ديمومة للإغلاق منذ مرحلة مبكرة، وهو أمر حاسم في وقف الانتشار الفيروسي. وفي هذا

السياق، يمكن النظر إلى الالتزام بالمساواة والشمول على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في مجال السياسات باعتباره جزءاً من العقد الاجتماعي، واستثماراً حقيقياً في تنمية الدولة، وسبيلاً لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة.

الشكل 18 – أحداث الاحتجاج في العالم بين عامي 2019 و2021

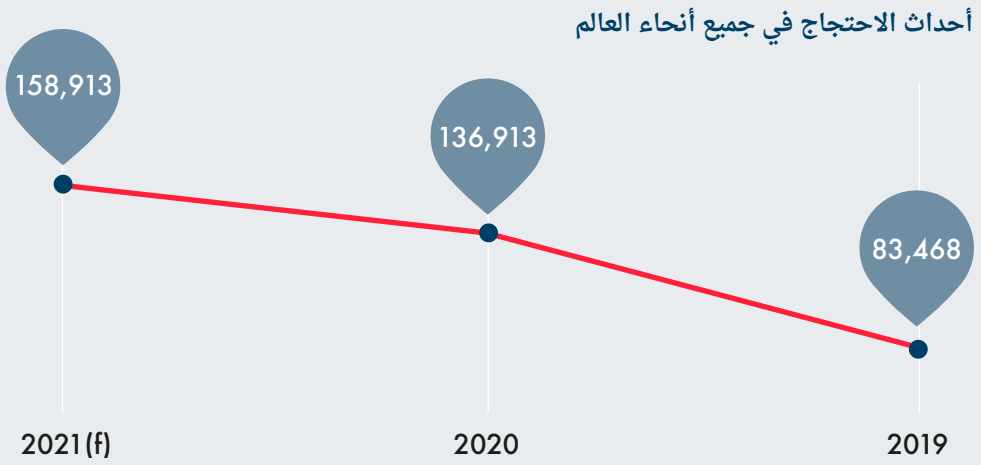

المصدر: تقديرات مركز التعاون الدولي باستخدام البيانات العالمية لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED).

4.3 عدم المساواة والإقصاء والنمو

بات النمو مثيراً للجدل نظراً لارتباطه بأزمة المناخ. ويتعين على البلدان المرتفعة الدخل على وجه الخصوص أن تقرر "ما هو المقدار الكافي"، على حد تعبير تيد سكيدلسكي: إلى أي مدى يمكننا الاستمرار في النمو من دون إلحاق ضرر نهائي بالكوكب وحتى بثقافاتنا؟ أي نوع من الحياة نطمح إليه؟ وما المطلوب؟ المزيد من السلع المادية أو المزيد من الوقت مع الأسرة والإثراء الذاتي كأشخاص؟ بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل ومعظم البلدان المنخفضة الدخل، لا يزال النمو هدفاً ضرورياً ومبرراً. وعموماً، ينبغي لنموذج النمو العالمي الجديد أن يوازن بين كمية ونوعية التوسع في الناتج المحلي الإجمالي، وأن يحرص على أن تكون التنمية الاقتصادية مستدامة بيئياً واجتماعياً.

الشكل 19 – العلاقة بين معامل جيني الصافي (بعد التحويلات الحكومية) والتنمية الاقتصادية

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في المائة، 1990-2010.
يصبح الارتباط سلبياً عندما يتجاوز معامل جيني 27 نقطة.

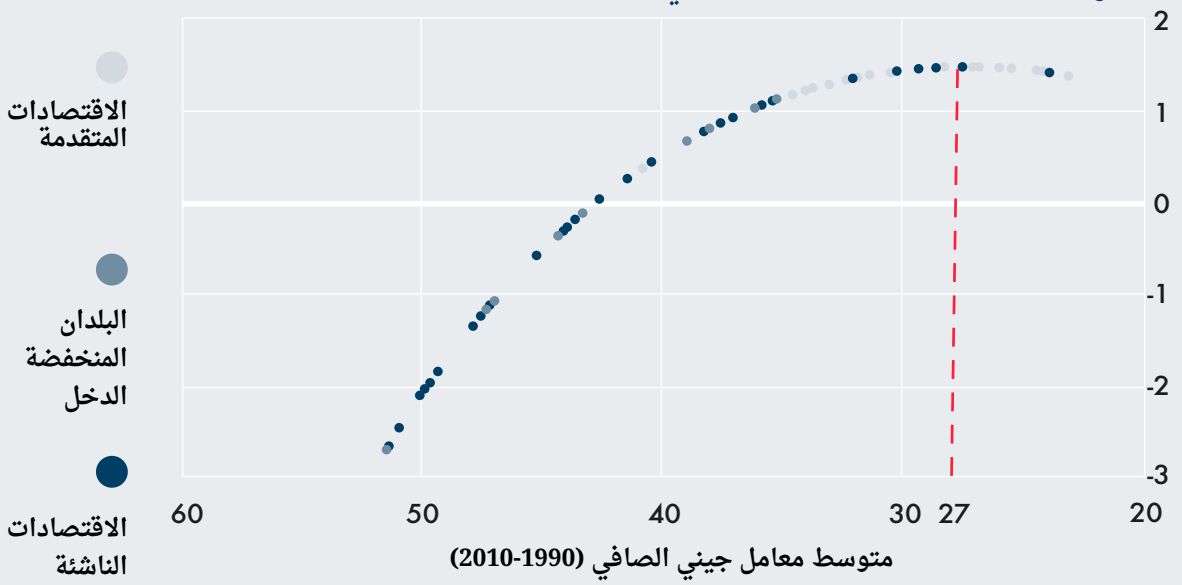

المصدر: Grigoli, Francesco and Adrian Robles. "Inequality Overhang." IMF Working Papers. International Monetary Fund, March 28, 2017, www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2017/wp1776.ashx.

الشكل 20 – يرتبط الإقصاء الاجتماعي بالتقدم الاجتماعي المحدود

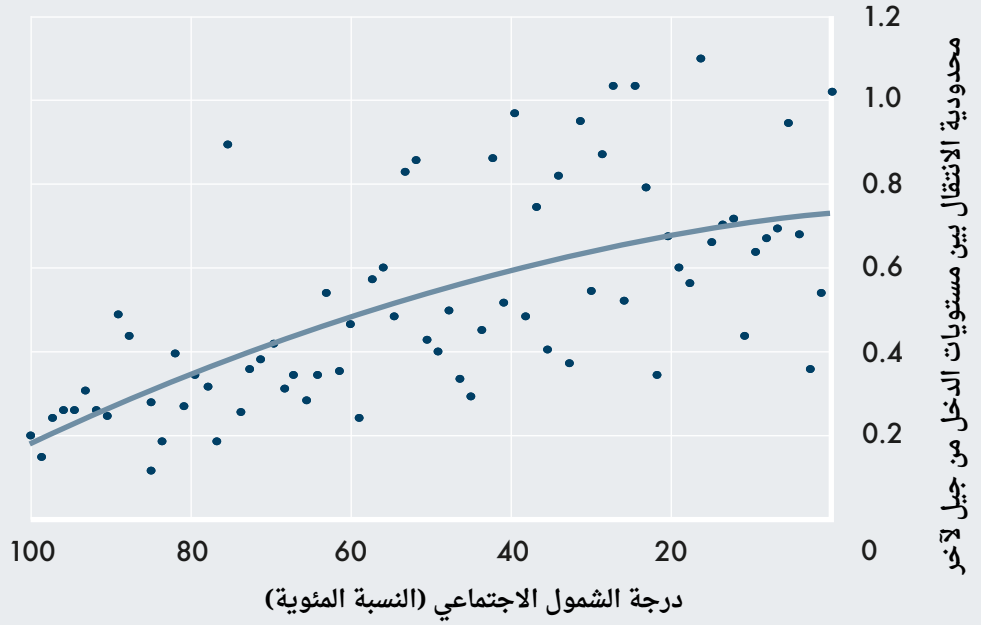

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي؛ البيانات: The World Bank 2015 Fair Progress Report. (تقيس البيانات الانتقال بين مستويات الدخل من جيل لآخر لكل بلد من خلال مقارنة دخل المجيبين في سن الأربعين مع دخل ذويهم عندما كانوا في العمر نفسه. وهي تشمل أفواج الأشخاص المولودين في السبعينات والثمانينات)؛ مؤشر الإقصاء حسب الفئة الاجتماعية (معكوس) لعام 2015 التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) من مجموعة البيانات 11.1.

وقد حلل صندوق النقد الدولي هذه العلاقة غير الخطية بين أوجه عدم المساواة الاقتصادية والنمو. وأجرى تحليلاً تجريبياً لمجموعة متنوعة من سبعة وسبعين بلداً على مدى عشرين عاماً (1990-2010)، حدد على إثره عتبةً في معامل جيني، إن تجاوزتها البلدان، فمن المرجّح أن تشهد فجوة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب عدم المساواة في الدخل. وهذه العتبة هي 27 نقطة حسب معامل جيني[132]، وهي درجة منخفضة جداً وفقاً للمعايير العالمية الحالية. والأهم من ذلك، مع تزايد عدم المساواة في بلد ما، تتسع الفجوة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل كل نقطة إضافية في معامل جيني[133]. وهذا ينطبق على جميع البلدان، وليس فقط البلدان المنخفضة الدخل. وتشير النتائج إلى أن العالم ككل، الذي يسجل حالياً 38 نقطة حسب معامل جيني المرجّح بعدد السكان داخل البلد، يمكن أن يحقق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في السياسات الداعمة للإنصاف. وتشهد المجتمعات الأكثر مساواةً تحسناً ليس في حجم النمو الاقتصادي فحسب، بل في ديمومته أيضاً. فقد وجد جوناثان أوستري أن انخفاضاً بمقدار ثلاث نقاط فقط في معامل جيني في بلد ما يزيد من المدة المتوقعة وغير المنقطعة لنمو ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 50 في المائة[134].

والإقصاء له أيضاً دور هام في التأثير على النمو الاقتصادي. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي[135]، بلغت الخسارة في ثروة رأس المال البشري 160 تريليون دولار أمريكي في 141 بلداً (على سبيل المقارنة، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي للولايات المتحدة حوالي 22 تريليون دولار أمريكي)، ويمكن تفادي هذه الخسارة إذا افترضنا ببساطة أن المرأة ينبغي أن تكسب القدر نفسه من الدخل الذي يكسبه الرجل، وأنها ستفعل ذلك إذا أتيحت لها فرص متساوية ولم تواجه التمييز والتحيز. والإقصاء القائم على أساس الهوية الإثنية والدينية والثقافية له أيضاً آثار ضارة. ويرتبط التحيز والعداء في المجتمع بانخفاض الحراك الاجتماعي بين السكان، مما يؤثر سلباً على توزيع المواهب على النحو الأمثل ويعمّق الفقر بين الأجيال.

ويبين الشكل 20 كيف تشهد المجتمعات الأكثر شمولاً المزيد من الحراك الاجتماعي بين الأجيال. ومع أن البلدان الأكثر ثراءً لديها عموماً نتائج أفضل في هذا المجال، فإن هذا الترابط غير محتّم. فالعديد من البلدان المنخفضة الدخل تتّسم بالشمول والحراك الاجتماعي بقدر أكبر من بعض البلدان الأكثر ثراءً، مما يشير إلى وجود حيّز لإجراء تعديلات على مستوى السياسات بغض النظر عن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

4.4 عدم المساواة والإقصاء وعدم الاستقرار السياسي والعنف

كان من الصعب تاريخياً إثبات الصلة بين عدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي[136]. وبفضل التقدم في تحليل البيانات الضخمة، مثل مشروع Google GDELT[137]، نستطيع الآن الاستفادة من أنواع جديدة من الأفكار لتسليط الضوء على التلازم بين الاضطرابات السياسية وتزايد عدم المساواة. وهذا أمر قيّم لأنه يتيح لنا تحليل التطورات في هذا المجال من منظور جديد في أعقاب الركود الكبير الذي حصل في عام 2008 وما تلاه من تعافٍ غير متساوٍ. وكما يبين الشكل 21، شهد العالم زيادة بأربعة أضعاف في الاحتجاجات المناهضة للحكومة في العقد الماضي، مما سبّب شعوراً ملموساً بعدم الاستقرار.

وباستخدام البيانات التي أعدّها هيغ وشميت وبرانين[138] (بالاستناد إلى قاعدة بيانات GDELT)، أجرى مركز التعاون الدولي مسحاً لديناميات الاحتجاج في اثنين وأربعين بلداً حيث كانت البيانات متاحة، وذلك على ضوء التحولات في عدم المساواة والإقصاء، مما كشف عن رابط قوي بين الاحتجاجات وعدم المساواة. ونظرنا إلى الصلة بين الاحتجاجات والقيم المطلقة لمقاييس عدم المساواة والتغيرات فيها. وأظهرت هذه العملية أن ديناميات الاحتجاج ترتبط بقيم عدم المساواة وبتغيراتها على حد سواء، والتغيرات التي حصلت مؤخراً في مقاييس عدم المساواة والإقصاء هي الأكثر ارتباطاً بحركة الاحتجاجات.

وعلى مدى اثني عشر عاماً (2008-2019)، ارتبطت كل نقطة إضافية في معامل جيني على مدى ثلاث سنوات بزيادة في الاحتجاجات المناهضة للحكومة قدرها 0.5 لكل مليون شخص في السنوات الثلاث التالية. وبالنسبة لبلدٍ بحجم الولايات المتحدة، فإن هذا يعني أن زيادة معامل جيني بمقدار نقطة واحدة ترتبط بحدوث حوالي 160 احتجاجاً إضافياً في السنة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة وذلك بعد ثلاث سنوات، وهي النتيجة التي أكدتها بيانات Google GDELT. وهذا أمرٌ هام، ولكنّ ديناميات الإقصاء يمكن أن تكون عواقبها أكثر حدةً: فكل نقطة إضافية في درجة الإقصاء المجتمعي على مدى ثلاث سنوات ترتبط بنحو عشرين احتجاجاً إضافياً مناهضاً للحكومة لكل مليون شخص في السنوات الثلاث التالية. وبالنسبة لبلدٍ بحجم الولايات المتحدة، فإن التحول بمقدار نقطة مئوية واحدة فقط نحو المزيد من الإقصاء الاجتماعي يرتبط بحدوث نحو 6,000 احتجاج إضافي مناهض للحكومة سنوياً في المتوسط (ولكنّ البلدان تشهد عادةً تحولات على نطاق أصغر بكثير في مجموع النقاط وفقاً لبيانات مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) أي تسجل جزءاً صغيراً من نقطة مئوية واحدة في غضون عشر سنوات). ووفقاً للبيانات، فإن هذه الزيادات أكثر وضوحاً خلال فترات الانتخابات، مما يشكل تحديات إضافية لاستقرار الدولة. وبقدر ما يشير هذا الترابط بين الاحتجاجات وعدم المساواة والإقصاء إلى علاقة سببية، تبين النتائج أن المجتمعات التي تتحول إلى مزيد من عدم المساواة والإقصاء تكون أكثر عرضة للاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار.

ولعل الروابط بين عدم المساواة والإقصاء والعنف بين الفئات الاجتماعية هي أكثر إقناعاً. فقد أشار تقرير "مسارات لتحقيق السلام" لعام 2018، الذي أعدّته الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن العديد من النزاعات العنيفة اليوم تتعلق بمظالم فئوية ناجمة عن عدم المساواة والإقصاء ومشاعر الظلم[139]. وفي البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة في التعليم بين الإثنيات والأديان، فإن خطر نشوب النزاع العنيف هو ضعف الخطر الذي تواجهه البلدان التي يُوزَّع فيها التعليم على نحو أكثر إنصافاً[140]. ويرتبط النزاع بإقصاء الفئات الإثنية عن السلطة السياسية أكثر من ارتباطه بأوجه عدم المساواة الاقتصادية[141]، حسبما أظهرته النتائج المتعلقة بحركة الاحتجاج. وتُعَدّ المكانة المتدنية للمرأة – ولا سيما تعرّضها للعنف المنزلي – مؤشراً جيداً على ميل البلد نحو العنف عموماً[142]. وحتى في العديد من البلدان التي لا يشكل فيها النزاع الأهلي المباشر خطراً على المدى القصير، يؤدي عدم المساواة والإقصاء إلى انعدام الأمن الشخصي. فكل نقطة إضافية في معامل جيني تقلل من نسبة السكان الذين يعبرون عن ثقتهم في الآخرين وترتبط بحدوث ما يصل إلى عشر جرائم قتل إضافية لكل 100,000 شخص[143].

الشكل 21 – الحالات السنوية للاحتجاجات المدنية المناهضة للحكومة حسب المنطقة في العالم

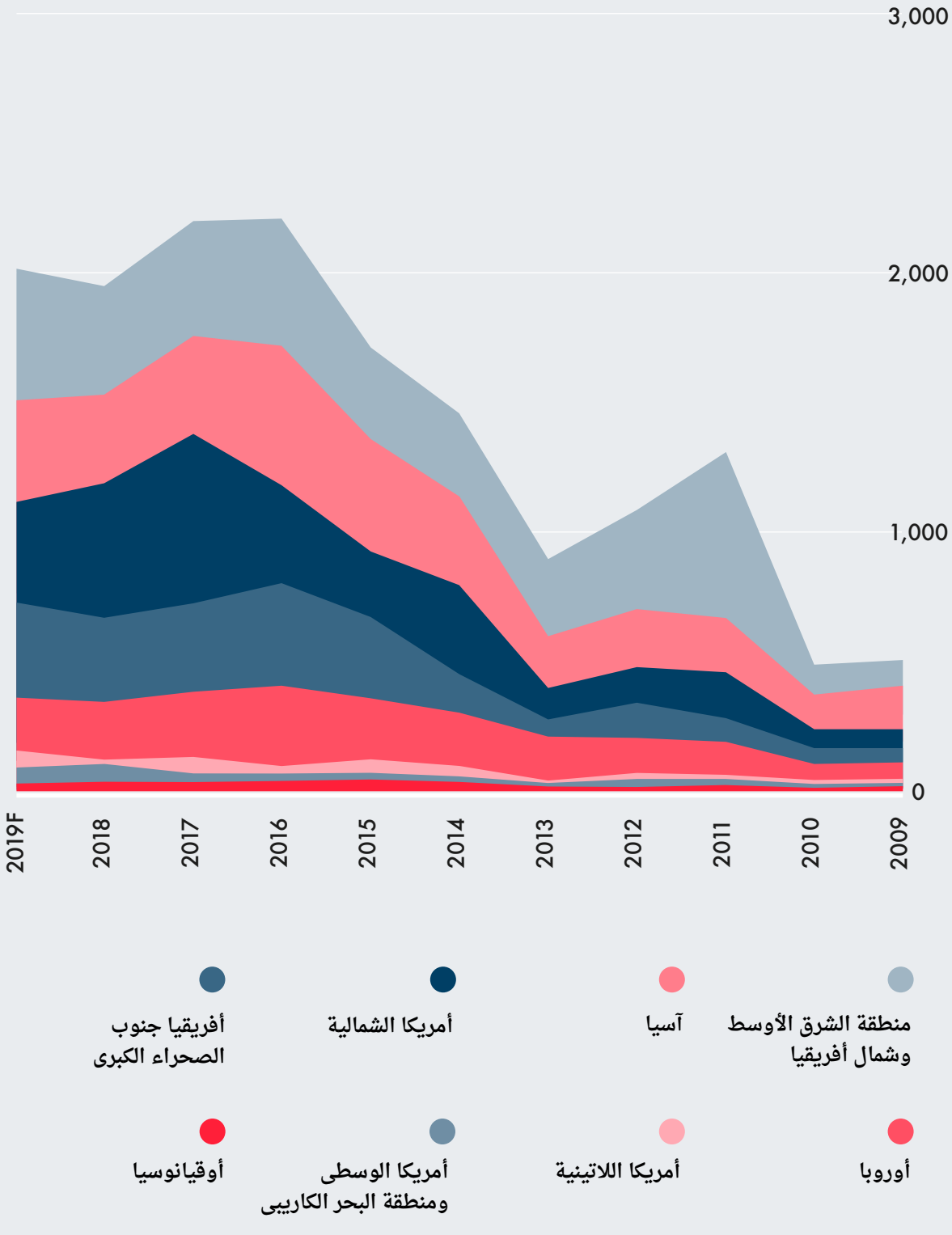

المصدر: Brannen, Samuel, S. Haig, Christian and Katherine Schmidt. "The Age of Mass Protests: Understanding an Escalating Global Trend," Center for Strategic & International Studies, March 2, 2020, www.csis.org/analysis/age-mass-protests-understandingescalating-global-trend.

4.5 عدم المساواة والإقصاء والرفاه الإنساني على الصعيد القُطري

يمكن أن تكون الكلفة البشرية لأوجه عدم المساواة بالنسبة للأسر عالية جداً. فعلى سبيل المثال، يعني عدم المساواة حدوث المزيد من حالات الحمل غير المخطط لها في سن المراهقة وارتفاع معدل وفيات الرضع. وقد كشفت دراسة أجريت في البرازيل[144] أن زيادة نقطة واحدة في معامل جيني الوطني تؤدي إلى 32 ولادة إضافية لكل 10,000 فتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً. ووجدت دراسات مماثلة أجريت في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية[145] والولايات المتحدة[146] نتائج متسقة، حيث يؤدي عدم المساواة في الدخل والتعليم إلى ارتفاع معدلات الحمل بين الفتيات في سن الدراسة. ومن المثبت أن حالات حمل المراهقات تقلل من فرص الحياة للأمهات الشابات وتثقل كاهل نظم الحماية الاجتماعية. وكثيراً ما ينتهي الأمر بإقصاء المرأة من القوى العاملة[147]، وتوريث الفقر للجيل التالي في نمطٍ يعزز التداخل بين عدم المساواة في الدخل والإقصاء على أساس الهوية. وفي المجتمعات غير المتكافئة، يكون الأطفال الحديثو الولادة أيضاً أكثر عرضة للوفاة. وترتبط زيادة معامل جيني بنقطة واحدة بارتفاع معدل وفيات الرضع الناجمة عن الأمراض المعدية بنسبة 3 في المائة[148].

ويؤدي عدم المساواة في الدخل أيضاً إلى ارتفاع معدلات السمنة والأمراض المرتبطة بها. ووجدت دراسة أجريت على واحد وثلاثين بلداً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن نحو 20 في المائة من التباين في الوزن في المجتمع يعزى إلى عدم المساواة في الدخل، وأن زيادة بمقدار نقطة واحدة في معامل جيني تقابلها زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في معدل السمنة بين النساء وزيادة قدرها 0.82 نقطة مئوية بين الرجال[149]. ولوحظت نتائج مماثلة في أمريكا اللاتينية[150]. وترتبط السمنة بالأمراض غير السارية، وأبرزها داء السكري من النوع الثاني، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض المرارة، والسرطان، التي تثقل كاهل نظام الرعاية الصحية[151]. ويفسر التغير في معامل جيني حوالي 80 في المائة من التغيرات في معدلات الوفيات الناجمة عن داء السكري[152] بين البلدان المرتفعة الدخل ذات الدخل المماثل.

ويسهم القلق في مجموعة من الأمراض العقلية ويفاقم المشاكل مثل تعاطي المخدرات والانتحار[153]. وهذا النمط ملفتٌ للنظر. ويُعدّ الاكتئاب وتعاطي المخدرات أعلى في الأحياء الأكثر تفاوتاً في مدينة نيويورك[154]، وفي الولايات الأمريكية الأكثر تفاوتاً، وفي البلدان الأكثر تفاوتاً. وهذا هو الحال بالنسبة لمعدلات الانتحار[155]. ويشير عدد من الدراسات التي تحلل بيانات من أكثر من تسعين بلداً إلى نمط ثابت، وهو أن المزيد من عدم المساواة يؤدي إلى المزيد من حالات الانتحار. وقدرت دراسة من البرازيل[156] أن كل زيادة من عشر نقاط في معامل جيني تؤدي إلى زيادة بنسبة 5.5 في المائة في معدل الانتحار. وحتى لو تم تجنب المرض العقلي، فإن عدم المساواة في الدخل يقلل من متوسط العمر المتوقع[157]. وحتى الأثرياء يعانون من المزيد من القلق في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة من عدم المساواة. وينخفض القلق كلّما ارتفع الدخل ولكنه أعلى بالنسبة للجميع في المجتمعات الأكثر تفاوتاً. والواقع أن أغنى 10 في المائة من الأشخاص في البلدان التي تشهد ارتفاعاً في مستويات عدم المساواة يعانون من القلق والاكتئاب أكثر من الجميع باستثناء أفقر 10 في المائة في البلدان التي لديها معدلات منخفضة من عدم المساواة.

الإطار 6 – أثر عدم المساواة في المنطقة العربية

رولا دشتي
الأمينة التنفيذية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت المنطقة العربية قد قامت باستثمارات ضخمة في القدرات، وحققت مكاسبَ هائلة في مجال التنمية البشرية. ومع ذلك، كان لديها أحد أعلى مستويات عدم المساواة في الثروة على الصعيد العالمي. فقد كان أغنى 10 في المائة من السكان البالغين يحتفظون بنسبة 76 في المائة من مجموع ثروة الأسر، ولم يكن النصف الأفقر من السكان يملكون سوى 2 في المائة من الثروة. وأدى النمو الاقتصادي غير المتوازن والتدخلات الاجتماعية غير المستدامة إلى زيادة الإقصاء والاعتماد على الدولة، ووقف الانتقال إلى مراتب العمل العليا، والحد من الفرص الاقتصادية، وتقويض النمو الشامل للجميع.

وشهدت المنطقة أيضاً انخفاضاً متسارعاً في نصيب الفرد من الدخل، وانتشاراً للبطالة بين النساء والشباب، وهي أعلى نسبة في العالم اليوم حيث تبلغ 23 في المائة. وشهدت أيضاً تقلصاً سريعاً للطبقة الوسطى، وزيادةً في التوترات الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وتصاعداً للنزاع الاقتصادي بين الشركات والمواطنين، وارتفاعاً في الإحباط السياسي وعدم الاستقرار الاجتماعي.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، كانت السياسات الاجتماعية غير المستدامة قد جعلت الطبقة الوسطى تعتمد على استهلاك الثروة الوطنية بدلاً من استحداثها ودفع عجلة التغيير الاقتصادي والابتكار. ولم يؤيد المواطنون السياسات التي تشجّع على إجراء إصلاحات اقتصادية تركز على تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إذ اعتبروها وسيلةً لنقل الثروة من الدولة إلى مجتمع الأعمال.

وما إن ضربت جائحة كوفيد-19 المنطقة حتى تضخّمت العديد من التحديات القائمة منذ عقود، وبرزت نقاط ضعف لا حدود لها كالنظم الصحية المعرضة للمخاطر، وسياسات الحماية الاجتماعية غير المستدامة، والمؤسسات المعطلة والحوكمة الضعيفة، والطبقة الوسطى المتقلصة، والقطاع غير النظامي المهمل.

ومع أن الجائحة انطوت على تحديات إضافية، أتاحت أيضاً فرصاً جديدة. وهي فرصٌ للتعافي على نحو أفضل، مما يُحدث تحوّلاً في أساليب الحوكمة والتنمية والتنفيذ. ويقوم التحوّل المطلوب على المسؤولية المشتركة والتضامن المجتمعي، ويعزز الشراكات المسؤولة والفعالة من أجل التنمية، ويعزز التضامن الاجتماعي والاقتصادي مع عدم إهمال أحد في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن لنهج الشراكة الثلاثية أن يكون إحدى السياسات التحويلية الهادفة، مثل الشراكات بين القطاع العام والأثرياء والفقراء والشراكات بين القطاع العام والشركات والمواطنين. وإن الشراكات بين القطاع العام والأثرياء والفقراء، المتمثلة في آليات مثل إنشاء صندوق للتضامن المجتمعي يستهدف الفقراء ويوفر فرصاً للانتقال إلى مراتب العمل العليا ومنافعَ اقتصادية، وأنشطة تنظيم المشاريع والابتكار، تساعد في رأب التوترات الاجتماعية الآخذة في التوسّع بين الأغنياء والفقراء. أما الشراكات بين القطاع العام والشركات والمواطنين، المتمثلة في آليات مثل ضمان الملكية المشتركة في الأنشطة الاقتصادية العامة المتحولة والمخصخصة، فتوفر فرصاً اقتصادية للجميع، ويمكن أن تساعد في تهدئة النزاع الاقتصادي المتزايد بين الشركات والمواطنين.

وإن التقاعس عن إجراء تحوّل هيكلي أو عن تحويل أساليب الحوكمة من أجل تحقيق منطقة عربية شاملة للجميع وعادلة ومزدهرة ليس خياراً. ولا ينبغي وضع المزيد من آليات صنع القرار وعمليات التنفيذ نفسها إذا كنّا نصبو إلى تحقيق الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، والازدهار الشامل للجميع.

4.6 عدم المساواة والإقصاء وأزمة تغيُّر المناخ

أصبح التفاعل بين عدم المساواة وتغيُّر المناخ واضحاً على نحو متزايد. ويؤثر تغيُّر المناخ بشكل غير متناسب على المهمشين في المجتمع، بمن فيهم السكان الأصليون[158]، والنساء[159]، ومن ينتمون إلى المجتمعات الفقيرة، والناس في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وهذه الفئات أكثر عرضة بنحو خمسة أضعاف[160] من الناس في البلدان المرتفعة الدخل للنزوح بسبب الكوارث الجوية الشديدة والمفاجئة. ومن المثير للاهتمام أن الحكومات الشعبوية التي كثيراً ما تشجب النخبوية تمانع أكثر من غيرها عملية وضع السياسات المناخية[161]، فينتهي بها المطاف إلى المساهمة في عدم المساواة التي تزعم أنها تبغضه. وخلال الزيارة القُطرية التي قام بها مركز التعاون الدولي إلى إندونيسيا في عام 2019، وجدنا أنه في المجتمعات المتضررة من الآثار المدمرة لتسونامي عام 2018، كانت مستويات الانتكاس للفقر أعلى بين الأسر التي تمكنت في السابق من الهروب من الفقر. ثم يظهر هذا التأثير في إحصاءات عدم المساواة في الدخل.

ويُعدّ تغيُّر المناخ أحد نتائج أوجه عدم المساواة وعاملاً مضخّماً لها في آن معاً. ويؤدي تعطيل مدن الصفيح الساحلية إلى تفاقم المحنة التي تواجهها بعض المجتمعات المحلية الأكثر حرماناً. ويمكن أن تسبّب الضغوط السياسية الناجمة عن التصحر والهجرة في منطقة الساحل تعطيل الحكومات وانهيارها في منطقة منشأ اللاجئين وفي مقصدهم بسبب تغيُّر المناخ. ولهذا السبب، ينبغي أن تنطوي أي استجابة في مجال السياسات على التكيف مع التغيرات الجارية ومعالجة أسبابها الجذرية، والحد من انتشار الآثار السلبية.

ويعترف معظم الناس اليوم بأن الاحترار العالمي قد زاد من عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي[162]. ولا تتوافق الآراء كثيراً على الخطاب الذي يحلل عدم المساواة باعتباره سبباً لتغيُّر المناخ وليس فقط نتيجةً له. ولكننا نعلم أن معظم الأصول الإنتاجية في المجتمعات غير المتكافئة تملكها فئات النخبة المؤثِّرة التي يمكنها أن تحرّف السياسات لصالحها، وتحافظ على الوضع الراهن الذي يفيدها. وهذا نمطٌ ينطبق أيضاً على قضايا المناخ. ولنأخذ على سبيل المثال الاتهام الأخير الذي وجّهته منظمة Greenpeace[163] التي دعت إلى إجراء تحقيق مع شركة إكسون موبيل بشأن دورها في وضع مخطط لإنكار تغيُّر المناخ وشراء النفوذ السياسي من أجل حماية مصالحها. وأخيراً، يمكن أن يؤدي عدم المساواة بطريقة غير مباشرة إلى إضعاف قدرة البلد على التصدي للتحديات المعقدة على مستوى السياسات نتيجةً لحكومات تشهد مزيداً من الاضطراب ولا تدوم طويلاً. ويقلل هذا التأثير المعطِّل لعدم المساواة من قدرة الدولة على التصدي للأزمات العالمية الملحة مثل تغيُّر المناخ. وقد أظهرت دراسة أجراها مركز التعاون الدولي على أربعة وثلاثين بلداً من البلدان المرتفعة الدخل أن كل زيادة من نقطتين سجّلها بلدٌ في معامل جيني في العقود الثلاثة الماضية قابلها في المتوسط تغيير حكومي إضافي في العقد التالي في جميع البلدان[164].

الشكل 22 – آثار عدم المساواة على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ بالنسبة للفئات المحرومة

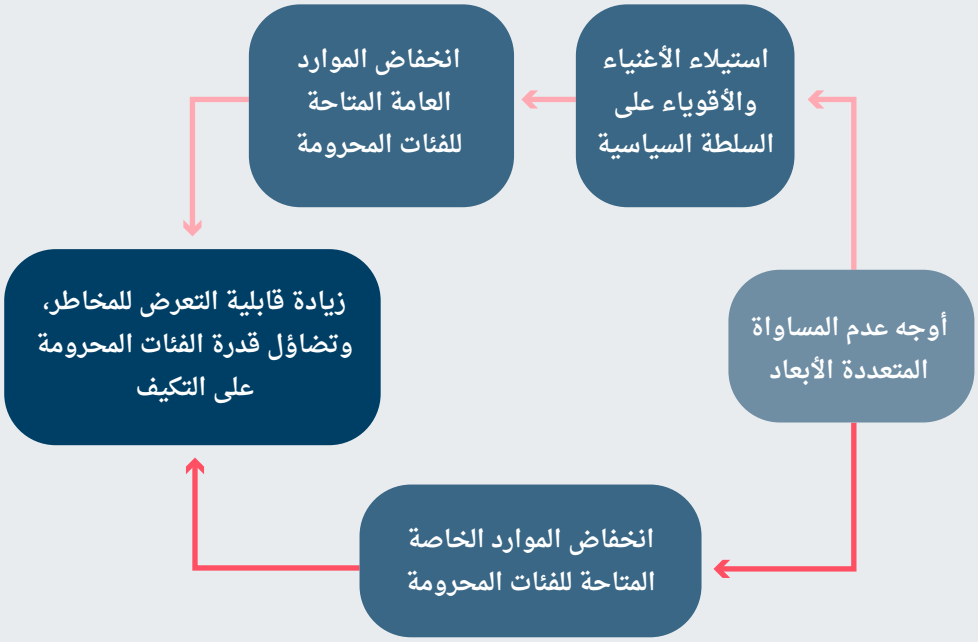

المصدر: Islam, Nazrul and John Winkel, "Climate Change and Social Inequality," title adapted by CIC.

4.7 المعنويات الضريبية وعدم المساواة والمعاملة بالمثل

يتطلب المسار الأكثر شيوعاً واختباراً نحو مجتمعات أكثر تقدماً ومساواةً توفير الحيز المالي، وجمع الضرائب، وتنمية القدرات المؤسسية والشرعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن نفهم كيف يمكن للبلدان أن تسهّل هذه العملية من خلال وضع عقد اجتماعي متين ومنصف يرغم المواطنين على الامتثال طوعاً لأنظمة الدولة، بما في ذلك دفع الضرائب. وقد وجدت البحوث التي أجراها مركز التعاون الدولي مؤخراً عنصرين رئيسيين في الامتثال الضريبي الطوعي: الثقة في النظام، وإدراك عدالته[165]. ويمكن استخدام ست آليات لتحسين التصورات المجتمعية على نحو يحقق هذين الهدفين. وهذه الآليات هي: الجدارة بالثقة (المصداقية)؛ والمعاملة بالمثل؛ والشفافية؛ والعدالة التوزيعية؛ والعدالة الإجرائية؛ والعدالة الجزائية (الشكل 23).

الشكل 23 – الآليات التي تسهّل الامتثال الضريبي الطوعي على الصعيد القُطري

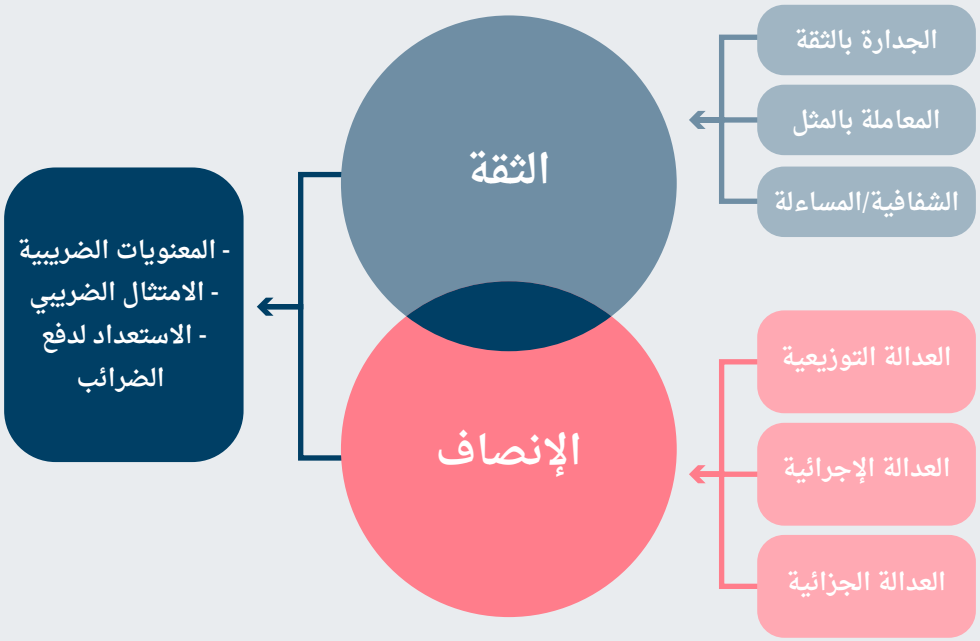

المصدر: NYU CIC: The Way We Voluntarily Pay Taxes, Ricardo Fuentes-Nieva, May 2021.

ومن المسائل المثيرة للاهتمام الفساد باعتباره عائقاً أمام العدالة وشرعية الحكومات والنظام الضريبي. ولعل التحلّي بالشفافية والجدارة بالثقة في جهود مكافحة الفساد من أكثر الطرق فعاليةً لتشجيع التصورات المجتمعية الإيجابية بشأن النظام الضريبي، مما يمكن أن يحسّن كفاءته ويتيح المجال لمزيد من الإصلاحات.

ومن المهم فهم آليات الجدارة بالثقة من أجل تغيير هذه الدينامية السائدة. وقد أعدّ البنك الدولي[166] مؤخراً ورقة جمع من خلالها معلومات في خمسين بلداً باستخدام مسح إلكتروني. وبلغ مجموع المجيبين في هذا المسح 65,000 شخص. وكشفت النتائج أن إدراك الإنصاف يتأثر تأثراً إيجابياً بالجهود العامة الرامية إلى محاسبة المسؤولين الفاسدين. وفي دراسة مختلفة أجريت في أربعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[167]، هي أوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وكينيا، استخدم المؤلفون بيانات من مقياس الأفروبارومتر من أجل تحديد العوامل التي تؤثر على استعداد الناس للدفع. وتبين أن الفساد يمثل مؤشراً رئيسياً في اثنين من هذه البلدان، هما أوغندا وجنوب أفريقيا، حيث يقلل فساد مسؤولي الضرائب من احتمال الامتثال للضرائب بنسبة 6 في المائة في جنوب أفريقيا و4 في المائة في أوغندا. ويمكن تحقيق أثر عكسي من خلال عرض الأسباب التي تدعو إلى الحد من الممارسات الفاسدة للموظفين العموميين.

وثمة مسألة رئيسية أخرى تؤثر على الإدراك المجتمعي للإنصاف وهي التهرب من الضرائب وتجنبها. وتؤثر هذه المشكلة على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل على حد سواء، وتسبّب عدم المساواة مباشرةً إذا قام بها الأثرياء بشكل غير متناسب – كما حدث عندما تبين أن أصحاب المليارات الخمسة والعشرين الأوائل في الولايات المتحدة دفعوا معدل ضريبة فعلي قدره 3.4 في المائة[168].

"إذا تم القضاء على الفساد تماماً، ستزيد ثقتنا في الحكومة."

سيراليون، أنثى، عمرها 24 عاماً، مصففة شعر

ما الخطأ الذي حصل؟

في هذا الفصل، ننظر في الخطأ الذي حصل: إذا كانت المجتمعات الأكثر مساواةً تفيد الأغلبية من حيث الرعاية المستدامة، والصحة العامة، والاستقرار السياسي، فلماذا كان من الصعب للغاية اعتماد سياسات للحد من عدم المساواة؟

تشير مناقشة الحلقات المفرغة في هذا الفصل إلى أن المجتمعات ليست عاجزة عن التصدي لأوجه عدم المساواة والانقسامات المتزايدة. والتلاعب المتعمد بأوجه عدم المساواة واستقطاب الفئات لإخفاء الفشل في تحقيق التنمية هما نتيجة العمل السياسي والسياسة العامة. ولدينا الفرصة لعكس هذا الوضع إذا فهمنا أن العمل الناجح يجب أن يجدد الثقة بين المواطنين وبين المواطنين والدولة، وإذا كان التعاون الدولي يوفر حيزاً مالياً أكبر لبلدان الدخل المنخفض والمتوسط.

5.1 الخيارات

يعود جزء من الخطأ الذي حصل إلى السياسة العامة. فقد تبنّى صانعو السياسات منذ أواخر الثمانينات، وبوتيرة متزايدة ومستمرة بعد نهاية الحرب الباردة، فلسفةً مفادها أن الإجراءات الاقتصادية الفردية التي تخدم المصلحة الذاتية ستكون المحرك الرئيسي للرفاه المجتمعي. ومن المثير للاهتمام أن ننظر في ما إذا كانت هذه الفلسفة ردةَ فعل عكسية من النخب السياسية والاقتصادية ضد التنمية الشاملة نسبياً التي شهدتها معظم البلدان في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتمثّل تأثير هذه الفلسفة في إزالة الضوابط التنظيمية واعتماد أنظمة ضريبية أقل تدرّجاً تميل إلى خدمة الفئات الاجتماعية المهيمنة، وفي إضعاف الاستثمار العام الذي كان يحمي الفقراء. وقد نُشرَت هذه الفلسفة السائدة في البلدان المنخفضة الدخل من خلال الروابط الأكاديمية والروابط على مستوى السياسات ودعم اعتمادات الميزانية وعمليات السياسات الإنمائية. واستخدمت بعض البلدان معاييرها الثقافية الوطنية لمقاومة ذلك، ولكن جميعها تقريباً تأثرت.

5.2 الحلقات المفرغة

ما إن بدأت البلدان تشهد أوجه عدم المساواة المتزايدة حتّى علقت أيضاً في دينامية يبدو من الصعب عكس اتجاهها: وهي مجموعة من الحلقات المفرغة أو دوامة تستجيب فيها كل حلقة لحافزٍ من الحلقة السابقة أو اللاحقة. وفي العقد الماضي، تمحورت العديد من الأعمال الأكاديميّة المؤثرة حول فكرة أن عدم المساواة يغذي نفسه بنفسه. فقد قدم توماس بيكيتي أدلة على أن النمو في عائدات رأس المال بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي يولّد تلقائياً مستويات متزايدة من عدم المساواة لا يمكن كبحها إلا بتدخل الدولة. وقدم دييغو سانشيز أنكوشيا تحليلاً عن حلقة مفرغة من عدم المساواة

"على الحكومة أن تفعل المزيد في مجال السكن لأن الكثير من الناس لا يشعرون بالراحة في مسكنهم."

سيراليون، أنثى،
عمرها 24 عاماً، مصففة شعر

والعنف، حيث العلاقة الموثقة بين أوجه عدم المساواة الرأسية والعنف الإجرامي تؤدي إلى انخفاض الاستثمار في الأحياء الفقيرة، مما يزيد بدوره من حوافز العنف. وقدمت مجموعة باثفايندرز بحثاً جديداً عن أوجه عدم المساواة وأداء الجائحة[169] الذي يمكن أن يُنتِج في الوقت الحقيقي حلقةً مفرغة جديدة من عدم المساواة: فقد أدى تعرّض الفقراء لجائحة كوفيد-19 إلى فقدان الدخل والمدخرات والحالة الصحية، مما حدّ من آفاقهم المستقبلية في حين تزايدت أصول الأثرياء.

الشكل 24 – الحلقات المفرغة لعدم المساواة

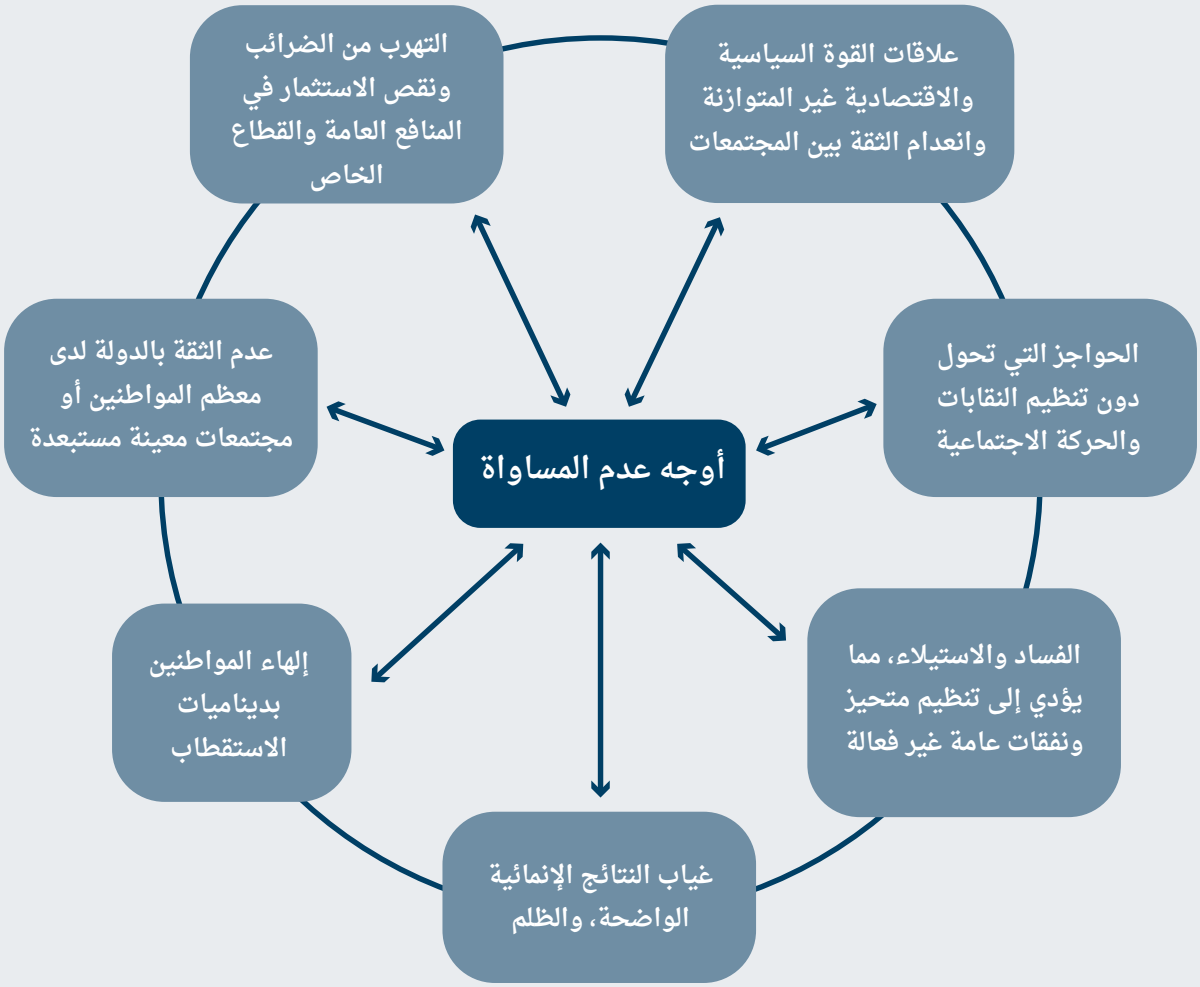

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي.

ونعتقد أن حلقة مفرغة أساسية كان لها دورٌ في إدامة عدم المساواة والإقصاء على الصعيد الوطني (والقصة مختلفة على الصعيد الدولي)، وأن النفوذ هو محور هذه الحلقة. ويوضح الشكل 24 هذه الديناميات. ولا حاجة إلى أن تكمّل هذه الحلقة الدائرة بكاملها لتزداد أوجه عدم المساواة، بل هناك تغذية راجعة في كل مرحلة. وهكذا، يُعزَّز عدم المساواة مراراً وتكراراً في هذه الحلقة، ويبني أساساً قوياً له في جميع المؤسسات المجتمعية ويترسّخ فيها.

1. يزيد عدم المساواة من الفساد والاستيلاء[170] من خلال زيادة تأثير النخب على صنع القرار السياسي والتشريعي والإداري.

2. هذا يعيق تأسيس المنظمات الشاملة لعدة قطاعات مثل النقابات العمالية. وقد اضطلعت النقابات بدور هام في تحقيق مكاسب القرن العشرين من خلال تقليص الفجوة وتحقيق التحول الديمقراطي وبناء دول الرفاه، لكنّ نفوذها تضاءل في العديد من البلدان في العقود المتعددة الماضية.

3. يؤدي الفساد والاستيلاء على العمليات التشريعية وعمليات الدولة، فضلاً عن إضعاف قدرة المواطنين على التصدي لذلك بطريقة منظّمة، إلى نفقات عامة غير فعالة وتنظيم متحيز في الدولة. وينجم عن ذلك توزيعٌ أكثر تفاوتاً للأصول البشرية والمالية، ونموٌ وخدمات أضعف وأقل شمولاً[171].

4. ثم يؤدي ذلك إلى غياب النتائج الإنمائية الفعلية والواضحة، وإلى عدم الرضا الفعلي أو المحتمل لدى المواطنين.

5. يرد القادة السياسيون، بشكل متزايد، على ذلك بخطاب انقسامي بشأن فئات محددة، ويلقون مسؤولية المشاكل الأكبر للحوكمة على الآخرين ويتفادون معالجتها. ومن النقاط المثيرة للاهتمام في العلوم السلوكية أن إبراز الهوية قد يؤدي أيضاً إلى نتائج غير متكافئة من خلال تعزيز تصورات الامتياز وقصور الأداء (الإطار 7).

6. النتيجة التراكمية هي زيادة انعدام الثقة بين المواطنين وبين المواطنين والدولة. وتبين البحوث[172] أن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفساد تدفع إلى عدم الثقة بشكل أكبر من عدم تجانس المجتمعات (سواء كانت المجتمعات تضمّ فئة إثنية أو دينية أو عرقية واحدة أو أكثر)، وأن الخطاب السياسي الانقسامي يؤدي إلى تفاقم حدة التوتر.

7. يرتبط الفساد وانخفاض الثقة بدورهما بالتهرب الضريبي وما يترتب على ذلك من نقص الاستثمار في المنافع العامة[173]. وقد خَلُصت دراسة حديثة شملت اثنين وتسعين بلداً على مدى ثلاثين عاماً[174]، بما يتفق مع دراسات أخرى، إلى أن الثقة تحسّن المعنويات الضريبية والامتثال الضريبي. ويؤدي انخفاض تعبئة إيرادات الموارد المحلية بدوره إلى انخفاض فرص ما قبل التوزيع وإعادة التوزيع.

وهكذا تنتقل الحلقة المفرغة إلى دوامة أخرى: من عدم المساواة إلى الاستيلاء أو الفساد إلى النتائج الإنمائية الضعيفة إلى الاستقطاب المتعمد لصرف الانتباه عن نتائج التنمية إلى نقص الاستثمار، وبالتالي زيادة عدم المساواة.

5.3 الحلقة المفرغة في التاريخ الحديث

يمكن أيضاً تتبع هذه الحلقة المفرغة تاريخياً. لقد تناول القسم السابق المتعلق باتجاهات أوجه عدم المساواة السائدة في العديد من المجتمعات، حيث يقع الشخص في الحرمان المادي بسبب انتمائه إلى أقلية إثنية أو عرقية أو دينية أو بسبب كونه أنثى، وهذا شكل من أشكال الإقصاء الثلاثي. ويدل البقاء الدائم لبعض الفئات في أسفل التسلسل الهرمي للدخل والثروة على وجود قضايا متصلة ومترابطة في ما يتعلق بالإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

ونحلل في هذا القسم الآثار الدينامية لتزامن عدم المساواة في الدخل والثروة وعدم المساواة على أساس الهوية. وفي الثمانينات والتسعينات، جرى الابتعاد عن الإجماع الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما لاقت أفكار ميلتون فريدمان صدى في الغرب، الأمر الذي أوقف الاستثمار في تقدم المجتمع ككل، مما جعل العديد من الأسر من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة تتخلف عن ركب التنمية[175]. وشهدت الفترة نفسها مكاسبَ كبيرة للحركة النسوية، وبروز نشاط مجتمع الميم، وارتفاع الهجرة، فظهرت مطالب جديدة بالمساواة في الاحترام والانتماء في المجتمع وأهداف جديدة بشأن إعادة التوزيع المادي.

وكان من الممكن أن يتحوّل هذا الوضع إلى حلقة حميدة في شكل تحالفات جديدة، ولكنه بات حلقة مفرغة في العديد من البلدان: فقد دفعت القوى السياسية بالسرديات التي شجعت الفئات المتخلّفة عن ركب التنمية على إلقاء اللوم على الأقليات الإثنية، أو على ارتفاع الهجرة، أو على حقوق المرأة. وواجهت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مثل النقابات العمالية، المصاعب. وكان الوضع شاقاً خاصة بالنسبة للنقابات العمالية في وجه الشيطنة والتغييرات غير المؤاتية في قوانين العمل. وفي بعض البلدان، لم تستطع النقابات تنظيم الفئات الأكثر تهميشاً، ولا سيما النساء والعاملين في القطاع غير النظامي والأقليات الإثنية أو العرقية. وخسرت هذه الكيانات في بعض البلدان التحالفات التي كانت تدعم التقدم في السابق. وازداد دعم الفقراء للأحزاب التي ترشّحت على أساس إلقاء اللوم على الهويات بدلاً من الارتكاز على برامج انتخابية اجتماعية واقتصادية. وأدى ذلك بدوره إلى انخفاض حصص الثروة الوطنية العائدة إلى الفقراء والطبقة الوسطى من جميع الهويات لأن الأغلبية لم تعد تستخدم نفوذها السياسي الجماعي للمطالبة بمجتمعات أكثر مساواة، ولم تُمارَس الكثير من الضغوط على السياسيين لتحقيق المساواة[176].

الإطار 7 – عدم المساواة والإقصاء والثقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

رومينا بواريني
مديرة مركز الرفاه والشمول والاستدامة وتكافؤ الفرص، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تزايدت أوجه عدم المساواة في العقود الماضية. وفي جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفع متوسط دخل أغنى 10 في المائة من السكان من 7 أضعاف دخل أفقر 10 في المائة من السكان قبل 30 عاماً إلى 9.7 مرات اليوم. والتفاوت في ثروة الأسر أكثر وضوحاً. ففي عام 2018 تقريباً، كانت أغنى 10 في المائة من الأسر تملك 52 في المائة من مجموع الثروة في المتوسط، في حين كانت أفقر 40 في المائة من الأسر بالكاد تملك 3 في المائة وشهدت انكماشاً في متوسط ثروتها على مدى العقد الماضي. وقد عانت الطبقة الوسطى أيضاً. ففي بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالكاد نمت مداخيل الطبقة الوسطى خلال هذه الفترة. وفي الوقت نفسه، ازدادت أعباؤها المالية مع ارتفاع تكاليف السكن والتعليم والرعاية الصحية بوتيرة أسرع من التضخم.

ومن الدروس الهامة التي ينبغي تذكرها أن أوجه عدم المساواة اليوم تترك آثاراً طويلة ودائمة على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. فهي تحدد إطار الفرص المتاحة للغد وتحدّ من الحراك الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، في ظل المستويات الحالية لعدم المساواة والحراك الاجتماعي، سيستغرق الأمر في المتوسط من 4 إلى 5 أجيال (أي ما يصل إلى 150 سنة) حتى يتقاضى أبناء الأسرة التابعة لأفقر 10 في المائة من الأسر متوسط مستوى الدخل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتُعَدّ أوجه عدم المساواة في نتائج التعليم والصحة مستمرةً إلى حد كبير عبر الأجيال. وتتجلى آثار عدم المساواة بشكل ملحوظ في التعليم، حيث يؤدي ارتفاع عدم المساواة في الدخل إلى تقويض الفرص المتاحة للأفراد المحرومين للاستثمار في مهاراتهم ورأس مالهم البشري.

وتؤثر أوجه عدم المساواة أيضاً على المواقف المجتمعية الطويلة الأجل. وتبين البحوث التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الناس يدمجون المعلومات المتعلقة بالتفاوت في الدخل في تصوراتهم وشواغلهم. وفي البلدان التي شهدت الارتفاع الأكبر في التقديرات التقليدية لعدم المساواة في الدخل، ازدادت أيضاً الشواغل المتعلقة بعدم المساواة[177]. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدم الرضا. وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، أكد حوالي 80 في المائة من المجيبين أن التفاوت في الدخل كان كبيراً جداً في بلدهم، وفقاً لبيانات برنامج المسح الاجتماعي الدولي واليوروبارومتر.

وقد يؤدي عدم الرضا إلى إضعاف الثقة في الحكومة والتضامن ومشاركة بعض الفئات في العمليات الديمقراطية المنتظمة. وتُبدي البلدان التي يرتفع فيها معدل عدم المساواة، سواء كان فعلياً أو متصوراً، ثقةً أقل في الجهات الأخرى على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء[178]. وشهدت البلدان، التي كانت الأكثر تضرراً من حيث فقدان دخل الأسر والبطالة خلال فترة الركود الكبير، التراجع الأقوى للثقة في المؤسسات العامة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن أن ينعكس الاستياء الاجتماعي الناجم عن ذلك في صناديق الاقتراع وفي الشوارع. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، انخفضت منذ عام 2013 نسبة السكان الذين يرون أن توزيع الدخل عادل. وازدادت النزعة إلى التظاهر في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وازداد عدد الاحتجاجات الفعلية منذ عام 2014[179].

وقد جاءت الجائحة لتضاف إلى هذه الاتجاهات الطويلة الأجل. وفي هذا السياق، سيكون من المهم رصد أثرها على مختلف الفئات وفي مجموعة من النتائج[180]. وسيكون هذا الأثر كبيراً إن لم توضع سياسات مناسبة. وقد كانت البطالة موزعة على نحو غير متكافئ، وكذلك فرص العمل والتعليم عن بعد. وتُظهر البيانات المتاحة، على سبيل المثال، أن الأطفال من الفئات المحرومة عانوا من تأخير أكبر في التعلم بسبب جائحة كوفيد-19. ولذلك من المهم أيضاً رصد أثر الجائحة على التصورات والتفضيلات في مجال السياسات من أجل اغتنام فرص الإصلاح. وتشير البيانات المستقاة من الأداة الإلكترونية "قارن دخلك" التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى توافق حزبي واسع النطاق لصالح الإنفاق على الصحة العامة والتعليم خلال العام الماضي[181].

"الناس مثلي أشبه بالطعام في المقلاة، وهم يفعلون بنا ما يحلو لهم."

تونس، أنثى، عمرها 43 عاماً

6

صياغة عقد اجتماعي جديد

ما هي السياسات التي تكسر الحلقات المفرغة المذكورة أعلاه؟ نتناول في هذا الفصل كيف تساعد العقود الاجتماعية على ترميم الثقة على مستويات مختلفة، وبين المواطنين، وبين المحكومين وحكامهم. ونحلل أصول التفكير بالعقود الاجتماعية في جميع المناطق، وننظر في العناصر الرئيسية اللازمة في العقد الاجتماعي الجديد. كل هذا يدل على أننا بحاجة إلى تجديد نَهْجنا في ما يتعلق بالثقة بين المواطنين وبين الحكام والمحكومين. وهذا يشير إلى الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد.

6.1 ما هو العقد الاجتماعي؟

وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي، يتفق المواطنون ضمناً على التعاون لضمان الأمن والرفاه الجماعيين، وتوفر السلطات الحماية والخدمات مقابل موافقة المواطنين على أن يُحكَموا. ويتنازل الأفراد عن بعض حرياتهم الشخصية للحكومة مقابل حمايتهم من بعض أوجه العنف الجسدي والهيكلي في الحياة خارج المجتمع. وفي الوقت نفسه، يقبل الحكام بالقيود على ممارسة السلطة التعسفية.

وقد استُخدم العقد الاجتماعي تاريخياً لعدة أغراض: في مجال السياسة العامة لتبرير الضرائب، وأمن المواطنين، والحماية، وتوفير المنافع العامة؛ وعلى الصعيد السياسي، للتصدي لسوء الحوكمة؛ وبوصفه أساساً لنظريات العدالة، وأساساً لدولة الرفاه، وامتداداً للحماية الاجتماعية. وكثيراً ما يُفهم من نظرية العقد الاجتماعي أنها تشير إلى عمل الفلاسفة الأوروبيين توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو (انظر أدناه). في الواقع، عندما ننظر إلى الوراء من منظور أقل تركيزاً على الغرب، نجد أن التفكير السياسي بشأن حقوق الحكومات والمواطنين ومسؤولياتهم، وبشأن العوامل التي تدفع إلى الحوكمة بالتراضي بدلاً من الحوكمة بالقوة وحدها، يحدث في جميع المناطق. وخارج التقاليد الغربية، لا تُذكَر نظرية العقد الاجتماعي دوماً بعبارات صريحة ولكنها تبقى جزءاً من التنظيم الاجتماعي.

6.2 ما هي بعض أوجه التشابه والاختلاف في التفكير بالعقد الاجتماعي تاريخياً وعبر القارات؟

يعود النقاش حول الأسباب وراء أهمية المجتمع وما ينبغي أن يتوقعه الناس من بعضهم البعض وقيادتهم إلى زمن بعيد في جميع القارات. وفي الفترة الزمنية التي دامت 300 عام من القرن الثاني والثالث إلى القرن الخامس قبل الميلاد، فإن كونفوشيوس ومنغزي في الصين القديمة، والهندي ديغا نيكايا وأرثاشاسترا، وأفلاطون وأرسطو في اليونان القديمة، كلهم ناقشوا العلاقات بين الحكام والمحكومين، تماماً مثلما يفعل الفكر السياسي الإسلامي والأفريقي والأمريكي اللاتيني.

وهناك بعض أوجه التشابه المذهلة بين أصحاب هذه التيارات الفكرية: ففي حين كتب جميعهم انطلاقاً من أصول إلهية للسلطة، اتّسمت جميع هذه التقاليد بمعايير وُضعَت لتقييد السلطة التعسفية. وتنطوي معظمها على إشارة إلى الحياة خارج المجتمع: فحالة الطبيعة التي وصفها هوبز بأنها "سيئة ووحشية وقصيرة" تشبه إلى حد ما قانون الأسماء الذي وضعه أرثاشاسترا (ماستيا نيايا) والذي ينص على عدم وجود حاجز أمام الأسماك الكبيرة لتأكل الأسماك الصغيرة. وفي التقاليد الإسلامية، استند ميثاق المدينة المنورة لعام 622 م إلى فكرة أن المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية للفئات المختلفة تتيح لجميع المواطنين الاتحاد في وجه الهجوم الخارجي. وقد أكدت جميع هذه التيارات الفكرية، بطرقها المختلفة، على الحاجة إلى عقد اجتماعي.

ولكن هناك أيضاً اختلافات. فتقاليد أفريقيا وأمريكا اللاتينية (التي نُقلَت أساساً بطريقة شفهية) تعطي دوراً أكبر لالتزامات الشعب والحكام بحماية الطبيعة. وتُعَدّ التقاليد الصينية والأوروبية واضحة بشأن الظروف التي يمكن أن تضيع فيها شرعية السلطة، في حين أن التقاليد الأخرى أقل وضوحاً بهذا الشأن. ويتناول الفكر الإسلامي والأوروبي على نحو مباشر أشكال التشاور بين الحكام والمحكومين. ولدى المفكرين السياسيين في أمريكا اللاتينية في القرنين السابع عشر والثامن عشر أقوال واضحة عن الهوية العرقية والإثنية والمواطنة وحقوق المرأة.

ويذكّرنا التحليل بعيداً عن التقاليد الغربية بأن الأمر لا يتعلق بشكل العقد الاجتماعي فحسب وبأن جميع المنظمات السياسية يجب أن تكون متطابقة. وتذكّرنا هذه النظريات أيضاً بأن الإكراه والعقاب لا يمثلان أساساً جيداً لنظم الحوكمة القوية. ولا بد من أن نبني مجتمعات يرغب الناس في العيش فيها.

وتتمثل المشكلة الراهنة، التي تناولتها الفصول السابقة، في أن الناس في جميع أنحاء العالم يعتقدون أن مجتمعاتهم الحالية تنطوي على الكثير من الانقسامات. وقد أثبتت النتائج التجريبية الفعلية هذا الغضب مثلما أظهرت البحوث المتعلقة بالمجتمعات غير المتكافئة واحتواء الجائحة والعنف وعدم الاستقرار السياسي.

"لا اعتقد أنه لدي فعلاً علاقة مع الحكومة. ولا أتوقع الكثير منهم، ولم أرَ ما يدل على أنهم سيفعلون أموراً عظيمة أو ما شابه."

كندا، أنثى، عمرها 50 عاماً وما فوق

الإطار 8 – الاتفاق الكوري الجديد

حققت جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) نمواً اقتصادياً ملحوظاً على مدى عدة عقود ماضية، وأصبحت سابع بلد ينضم إلى نادي 30-50 (الذي يتألف من بلدان يتجاوز متوسط الدخل فيها 30,000 دولار أمريكي، ويفوق عدد سكانها 50 مليون نسمة). ومع نضوج اقتصاد كوريا، بدأت البلاد تشهد انخفاضاً في معدل نموها، في حين أدى نظام الضمان الاجتماعي غير الكافي لديها إلى زيادة اتساع مستويات الاستقطاب. وبعد أن بلغ متوسط معدل النمو السنوي 6.9 في المائة في تسعينات القرن العشرين، انخفض إلى 4.4 في المائة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وإلى 2.9 في المائة في العقد الثاني منه، في حين ارتفع عدم المساواة.

وقد حوّلت كوريا نموذجها الاقتصادي نحو اقتصاد محوره الناس من أجل التصدي لتحديات تباطؤ النمو والاستقطاب. وفي ظل جائحة كوفيد-19، واجه الاقتصاد الكوري تحديين رئيسيين: المساعدة على التعافي من الركود الاقتصادي الحاد ومعالجة التحول الهيكلي. والواقع أن كوريا، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، تواجه على مستوى العمل أزمةً تترك آثاراً أكثر قساوةً على من هم معرّضون للمخاطر. وكان أول من تضرر من الأزمة الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل للمرة الأولى، والنساء العاملات في قطاع توفير الخدمات الشخصية، والعاملون المؤقتون واليوميون الذين يحصلون على القليل من الحماية. وعلى وجه الخصوص، عانى الشباب في بداية حياتهم المهنية من هذه الأزمة. وإن الصعوبات التي يواجهونها تُنقَل على نحو مباشر إلى جيل والديهم، وتحوّل إلى معاناة يختبرها المجتمع ككل. وهناك حاجة متزايدة إلى دعم الوظائف والسكن، مما سيتيح للشباب "سلّماً من الأمل".

وفي هذا السياق، يُعَدّ الاتفاق الكوري الجديد استراتيجيةً إنمائية وطنية تهدف إلى دعم تعافي البلد من الجائحة بطريقة منصفة، مع التركيز على إدماج الشباب. ولهذا الاتفاق ثلاثة أهداف رئيسية: أولاً، يرمي إلى تخفيف الصدمة الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل. وهو لا يوفّر فقط الوظائف المدعومة من الحكومة للعاملين ذوي المهارات المنخفضة، بل يتيح أيضاً فرص عمل تدعم التحول الهيكلي نحو اقتصاد رقمي وأخضر. ثانياً، يدعم هذا الاتفاق العودة السريعة للاقتصاد الكوري إلى مسار النمو الطبيعي من خلال إنشاء البُنى الأساسية اللازمة لاقتصاد رقمي وأخضر من شأنه أن يعيد الاستثمارات ويدعم توفير فرص العمل. ثالثاً، يضع الأساس لكوريا ليس للتكيف مع التغيرات الهيكلية فحسب بل لتوجيه المجتمع العالمي أيضاً في حقبة ما بعد الجائحة.

6.3 كيف نضع عقداً اجتماعياً جديداً للقرن الحادي والعشرين؟

لا بد من أن يستند العقد الاجتماعي للقرن الحادي والعشرين إلى إجراءات عملية تختلف عن التفكير المذكور أعلاه. وتجدر الإشارة إلى خمس نواحٍ لهذا العقد. ينبغي أن تكون العقود الاجتماعية الجديدة موجهة نحو التنفيذ، وتشاركيةً، وطويلة الأجل، وعالمية، وأن ترتكز على سردٍ جديد.

أولاً، لا بد من أن يكون العقد الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين قائماً على التنفيذ على أساس أولويات الناس وحاجاتهم. وتكشف المسوح المتكررة أن الناس يتوقعون من الحكومات ويطالبونها بتقديم خدمات أفضل وبالتنفيذ على نحو أفضل. ويُعَدّ الاستثمار في الحماية الاجتماعية والشمول الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقاً أمراً أساسياً لوضع عقد اجتماعي يشمل جميع أفراد المجتمع ويبني الثقة على نطاق واسع.

ثانيا، ينبغي أن تهدف العقود الاجتماعية إلى أن تكون تشاركية وتشاورية وأن تضع عمليات ونظم للحوار والمناقشة. وفي مناخ مشحون بالاستقطاب والتوتر، سيساعد تعزيز الحوار ومبادئ التشاور بشأن التوزيع والمصالحة على الحد من التوتر ومنع نشوب النزاع على المدى البعيد. وقد تمكّنت البلدان التي نجحت في إقامة نظم للحوار الاجتماعي من المساهمة بشكل إيجابي في تحقيق النمو والتنمية وفي خفض عدم المساواة.

ولا بد من أن تستند العقود الاجتماعية الجديدة إلى نوع مختلف من الإجراءات العملية، وتحديداً إلى إجراءات طويلة الأجل وأكثر عالميةً. وينبغي أن تكون العقود طويلة الأجل لأن تغيُّر المناخ يمثل تحدياً شاملاً ويتطلب التفكير بحقوق الأجيال المقبلة. وينبغي أيضاً أن تأخذ في الاعتبار آثار الاستبدال التكنولوجي على المدى البعيد، وأن تعالجها قبل أن تسبّب اليأس لدى الشباب والانقسام في المجتمع. ويعرض الإطار 8 مثالاً على جهود جمهورية كوريا لمعالجة هذه القضايا، وما أنجزته هو نتيجةُ عملية تفاوضية مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني وبدايةُ مرحلة انتقالية جديدة في أعقاب الجائحة.

ولا بد من أن يكون العقد الاجتماعي الحديث قائماً على أسس عالمية أقوى. فعندما كان واضعو النظريات المذكورون أعلاه يكتبون دراساتهم، كانت الحرب هي التحدي العالمي الرئيسي، وكانت قضايا مثل البيئة الطبيعية (التي تُعَدّ مهمة في الفكر الأفريقي والأمريكي اللاتيني) لا تزال تُعتبر مشاكلَ محلية إلى حد كبير. أما في هذا القرن، فلا نواجه تحدياً في تعزيز معرفتنا الجديدة بالنواحي العالمية لتغيُّر المناخ فحسب، بل نواجه أيضاً تحديات أخرى لم ينظر فيها واضعو النظريات المؤسسون، وهي الجوائح وعدم استقرار النظام المالي الدولي.

الإطار 9 – العقد الاجتماعي والثقة الدولية والعدالة في توزيع اللقاحات

كارلوس ألفارادو
رئيس كوستاريكا

"لا أحد آمن حتى يصبح الجميع في أمان" هو أكثر من مجرد قول مأثور وهو يستحق التكرار. ولا تعرف الجائحة حدوداً ولا يمكن التصدي لها إلا ببذل جهود غير مسبوقة لتعزيز التضامن العالمي والتعاون الدولي.

وفي المراحل الأولى من الجائحة، أدركنا أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو إعطاء الأولوية لصحة الجميع على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وسرعان ما واجهنا معضلة الاختيار بين تجهيز المستشفيات وتوظيف الطاقم الطبي، وتوفير حوافز الدعم الاجتماعي، ومواصلة الاستثمار في الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل مثل العمل المناخي، أو تسديد خدمة ديوننا والاهتمام بمديونيتنا. وسرعان ما وسّعت حكومة كوستاريكا نظام الضمان الاجتماعي، وزادت قدرات المستشفيات، ووفرت إمكانية الحصول على اختبارات كوفيد-19 وعلاجه. وأُطلق برنامج "بونو بروتيخير" (Bono Proteger) لتقديم إعانات مؤقتة إلى الأشخاص المتضررين اقتصادياً من الأزمة. وتماشياً مع رأينا بأن بناء التضامن الاجتماعي أساسيٌ لمعالجة العديد من القضايا، نفذنا مشروع "كوستاريكا تعمل وتعتني بنفسها" حيث شجّعنا الحد من التنقل ومن ساعات العمل بدلاً من فرض قيود الإغلاق، فشهدنا من خلال هذه الاستراتيجية أحد أدنى معدلات الوفيات في المنطقة. وكانت الأعباء والتحديات هائلة، وتفاقمت بسبب القيود المالية الصارمة، والانقسامات المجتمعية، والحاجة إلى الحوار الوطني في فترة كانت من الأصعب في تاريخ بلدنا.

ولن تستطيع جهودنا الوطنية حماية صحة مواطنينا وسبل عيشهم بفعالية إلا إذا دعمها التعاون الدولي في إنتاج اللقاحات وتوزيعها. وفي مرحلة مبكرة من الجائحة، قدنا مبادرة "تجمّع الوصول إلى التكنولوجيا المتعلقة بجائحة كوفيد-19" (C-TAP) بهدف إتاحة التبادل المفتوح والتعاوني للمعرفة بشأن البيانات والملكية الفكرية للعلاجات القائمة والجديدة والأدوات الصحية الجديدة من أجل مكافحة كوفيد-19 بما في ذلك تطوير اللقاحات.

وتعتبر كوستاريكا أننا مسؤولون تجاه مستقبلنا وتجاه بعضنا البعض. ويتطلب التزامنا تجاه كوكب الأرض بتخفيض الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 ووضع حد لإزالة الغابات أن نتعاون مع المجتمع الدولي في تأمين المنافع العامة العالمية، مثل لقاحات كوفيد-19. ومن المؤسف أن الجهود المبذولة حالياً لإنتاج اللقاحات والتكنولوجيا الطبية وتوزيعها على الجميع لم ترقَ إلى المستوى المطلوب. وتشكل النزعة القومية في توزيع اللقاح تهديداً لقدرتنا على التغلب على جائحة كوفيد-19، وتقوّض المحاولات الوطنية لتأمين العقد الاجتماعي، وتسبّب توتراً على المستوى الدولي. وإذا عملنا على نحو جماعي واستفدنا من الترابط في ما بيننا، فإن منعتنا ستمتد إلى ما بعد الاستجابة لأزمة كوفيد-19، مما سيمكّننا من مواجهة الجوائح في المستقبل، ومكافحة تغيُّر المناخ، وتأمين مستقبل الأجيال الجديدة، وتحقيق خطة عام 2030.

ويحتاج العقد الاجتماعي الجديد إلى أنواع مختلفة من السرديات ليستند إليها، مع أن البحث في السرديات (وهي القصص التي نرويها لتحفيز العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي) هو مجال جديد نسبياً في معظم التخصصات. ومن المسلّم به عموماً أن السياسات التي أدت إلى زيادة عدم المساواة في السنوات الثلاثين الماضية، وإلى انهيار العقد الاجتماعي السابق بالفعل، كان لها عنصر سردي قوي، مثل قول رونالد ريغان في خطاب تنصيبه في عام 1981 إن "الحكومة ليست الحل لمشكلتنا بل هي المشكلة"[182]، أو تعليق مارغريت تاتشر في عام 1987 بأنه "لا يوجد ما يُسمّى بالمجتمع"[183].

وقد نفت الحقائق على أرض الواقع هذه السرديات، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19 عندما أدرك الجميع أهمية الحكومات والشعور الجماعي بالمجتمع: فمن دون العمل الحكومي والشامل للمجتمع، لا يمكننا معالجة هذا النوع من التهديد الجماعي. ولكنّ هذه السرديات لم تُستبدَل بسرديات منافسة يمكن أن تجعلنا نمضي قدماً نحو عقد اجتماعي جديد.

ونحن بحاجة إلى سرديات جديدة مثل تلك التي كان لها دور هام في الحد من الإقصاء في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، تحوّل[184] السرد بشأن كيفية خسارة الأزواج المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية للمنافع الاجتماعية إلى سرد يركز على رغبة الإنسان في التعبير عن الحب والالتزام، وقد كان لهذا التحوّل دورٌ هام في إحراز التقدم بشأن حقوق مجتمع الميم.

وقد نظرنا إلى الأدلة على السرديات التي يمكن أن تمضي بنا إلى الأمام نحو عقد اجتماعي جديد من أجل بناء مجتمعات أكثر مساواة وأكثر استعداداً لمواجهة الأزمات المقبلة مثل جائحة كوفيد-19 وتغيُّر المناخ. وبالنسبة للاستطلاع، اختبرنا الفرق بين سرديات الظلم وسرديات الوحدة. إلا أن هذه السرديات لم تُحدِث فرقاً كبيراً في كيفية استجابة الناس لأسئلة الاستطلاع. وخلال مجموعات التركيز المشارِكة في البحوث النوعية في تونس وسيراليون وكوستاريكا، عرضنا مقولة عن الفساد والسلطة في قمة المجتمع، وهي مقولة استُخدمَت أيضاً في البحوث النوعية التي أُجريَت مؤخراً في الولايات المتحدة[185] والمملكة المتحدة بشأن السرديات التي تساعد على بناء التضامن بين فئات الطبقة العاملة من جميع الأعراق[186]:

> **"بغض النظر عن المكان الذي نأتي منه أو عن خلفيتنا الثقافية، فإن معظمنا يعمل بجدّ من أجل عائلاتنا، ولكن اليوم في بلدنا هناك بعض الأشخاص الأقوياء – بعض السياسيين، وعدد قليل من الأفراد الأثرياء للغاية – الذين يستخدمون سلطتهم لصالح أنفسهم. نحن بحاجة إلى سياسات تعيد توزيع الثروة، وإلى المزيد من المساواة، وإلى التصدي للفساد في قمة المجتمع."**

وقد وافق الجميع على هذه المقولة وأيّدوها على نطاق واسع، وما أدهشنا هو أن ردة الفعل هذه كانت مشابهة بين البلدان، حتى تلك التي تشهد ظروفاً مختلفة جداً. وفي إطار التواصل بشأن عدم المساواة، لا بد من زيادة الاعتبار لهذا النوع من السرد الذي يؤكد على ما لدينا من قواسم مشتركة وعلى من يقع اللوم. وقد يكون هذا السرد فعالاً في إبعاد الغضب عن المهاجرين والفئات المهمشة وتحويله إلى من هم فعلاً مسؤولون عن عدم المساواة.

والسرد المختلف الذي يترافق مع أدلة على الفعالية هو سردٌ يؤكد على ما نتشاركه. وهو يتّخذ في العديد من البلدان شكل التمسّك بالدساتير وبالذاكرة التاريخية (مع أن هذا التمسّك يمكن أن يسبّب انقسامات، كما هو مبين في الفصل 8). ومن الأمثلة الحديثة على ذلك استخدام إندونيسيا لمفهوم بانكاسيلا. وهو مفهوم[187] تنص عليه ديباجة دستور إندونيسيا لعام 1945، وهو الأساس الفلسفي الرسمي للدولة. وهو تتويج لخمسة مبادئ: الإيمان بإله واحد أعلى؛ والعدالة الاجتماعية؛ والعمل الإنساني؛ والديمقراطية الاستشارية؛ والقومية التي يُعبَّر عنها في وحدة إندونيسيا. وكان الهدف من هذا المفهوم، الذي قدمه الرئيس سوكارنو، توحيد أمة جديدة وشديدة التنوع، وارتكز على فكرة القرية المثالية التي تقوم على المساواة واتخاذ القرارات بتوافق الآراء وبناء اقتصاد جوتونغ رويونغ (المساعدة الذاتية المتبادلة).

وخلال أزمة كوفيد-19، استخدمت الحكومة الإندونيسية مبادئ بانكاسيلا كمخطط لاستجابتها الوطنية للجائحة. فعلى سبيل المثال، كان العمل الإنساني والعدالة الاجتماعية أساساً لجهود الحكومة الإندونيسية في توسيع النظام الصحي ليشمل جميع أفراد المجتمع وتوسيع تغطية المساعدة الاجتماعية بما يتناسب مع الحاجات.

الجدول 1 – تحقيق مفهوم بانكاسيلا باعتباره بروتوكولاً للتصدي لجائحة كوفيد-19 والاستعداد لبناء مجتمع أكثر أماناً وإنتاجيةً (الوضع الطبيعي الجديد)

رقم	مبادئ بانكاسيلا	تجسيد مبادئ بانكاسيلا بوصفها أيديولوجية أو فلسفة	تحقيق مبادئ بانكاسيلا في سياق جائحة كوفيد-19	مبادئ بانكاسيلا بوصفها بروتوكولاً	الآثار المترتبة على التصدي لجائحة كوفيد-19	الآثار المترتبة على الوضع الطبيعي الجديد
1	الإيمان بالله الواحد والوحيد	الدين بوصفه فلسفة حياة	الكارثة بوصفها اختباراً يواجَه بالثقة	الاعتدال الديني (القيود على العبادة)	القيود على أنشطة العبادة والأشخاص الذين يثقون	تحسين الانضباط في المواقف الطبيعية الجديدة
2	الإنسانية العادلة والمتحضرة	حقوق الإنسان	الصحة بوصفها حقاً من حقوق الإنسان ولا بد من حمايتها	تحسين النظام الصحي المجتمعي	اتباع نمط حياة صحي (4 صحي - 5 مثالي)	توسيع نطاق نظام الصحة العامة (الترويجي والوقائي)
3	وحدة إندونيسيا	الوحدة والتكاتف على المستوى الوطني	التكاتف في مواجهة الكوارث (على المستوى الوطني والإقليمي والمجتمعي)	مشاركة الحكومة المحلية في التصدي للأزمة على المستوى المحلي	فرض القيود الاجتماعية على نطاق واسع (الإغلاق) على نحو متناسب في المناطق المتضررة	اللامركزية في تطبيق البروتوكول الطبيعي الجديد على مستوى الحكومات المحلية المتضررة

رقم	مبادئ بانكاسيلا	تجسيد مبادئ بانكاسيلا بوصفها أيديولوجية أو فلسفة	تحقيق مبادئ بانكاسيلا في سياق جائحة كوفيد-19	مبادئ بانكاسيلا بوصفها بروتوكولاً	الآثار المترتبة على التصدي لجائحة كوفيد-19	الآثار المترتبة على الوضع الطبيعي الجديد
4	الديمقراطية الحكيمة في التداول أو التمثيل	سيادة الشعب وديمقراطيته	الاهتمام بتطلعات المجتمع المحلي ومشاركته	المشاركة المجتمعية المثلى	زيادة مشاركة المجتمع المحلي في الوقاية والتعافي من الآثار	مشاركة المجتمع، بدءاً من الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، في الوضع الطبيعي الجديد
5	العدالة الاجتماعية لجميع الناس في إندونيسيا	العدالة الاجتماعية والرفاه	إتاحة الوصول إلى العلاج للمجتمع بأكمله	الحماية والمساعدة الاجتماعية للضحايا المتضررين	المساعدة الاجتماعية وحوافز شبكة الضمان الاجتماعي للضحايا المتضررين	توسيع تغطية المساعدة الاجتماعية على نحو متناسب

المصدر: الدكتور سوبرايوجا هادي، نائب مسؤول عن التنمية البشرية والمساواة، مكتب نائب الرئيس، جمهورية إندونيسيا، 9 حزيران/يونيو 2021.

وهناك سرد آخر يؤكد على ما نتشاركه ويأتي من بحوث في العلوم السلوكية بشأن نظرية الدفع: فقد ثبت أنه من الأكثر فعالية أن يقال للناس، مثلاً، إن معظم الأشخاص الذين يعتبرونهم أقراناً يدفعون ضرائبهم، بدلاً من التكرار على مسامعهم بأنهم لا يدفعون ضرائبهم.

ولا تقتصر نظرية الدفع على المجال الاقتصادي بل يمكن تطبيقها على مجموعة واسعة من القضايا. فقد استخدمت مدينة سان خوسيه في كاليفورنيا هذه التقنية لمعالجة مشكلة إلقاء القمامة التي تُعَدّ مخالِفة للقانون وباهظة الثمن بالنسبة للمدينة ككل[188]. فقد كانت هذه المشكلة منتشرة لدرجة أنها أثرت على قيم الممتلكات. ونتيجة لذلك، نفّذ قسم العلوم البيئية في المدينة مبادرةً جديدة على أساس تجريبي، هي برنامج جمع القطع الكبيرة، وأجرى دراسة لمدة ثلاثة أشهر بشأن كيفية استجابة السكان للبطاقات البريدية المختلفة التي تعلن عن البرنامج.

وأُرسلَت البطاقة البريدية الأولى إلى 3,280 أسرة، وأُرسلَت البطاقة البريدية الثانية إلى 3,281 أسرة، ولم تُقدَّم بطاقات بريدية إلى مجموعة المراقبة التي ضمّت 135,686 أسرة. وكانت الرسالة النصية للبطاقتين البريديتين باللغات الأكثر تحدثاً في المدينة. وكما هو مبين أدناه، اتخذت البطاقة البريدية الأولى لهجة تأديبية. أما البطاقة البريدية الثانية، فكانت أكثر إيجابية. وعندما انتهت الدراسة، وجدت المدينة أن البطاقة البريدية الثانية أدت إلى زيادة استخدام الخدمة بنسبة 150 في المائة، مقارنة بنسبة 75 في المائة بعد استخدام البطاقة البريدية الأولى.

ومع ذلك، تُظهر جميع البحوث أن السرديات وحدها لا تكفي: فلكي تكون فعالة، لا بد من أن تستند إلى عمل حقيقي يبني الثقة ويحوّل دوامتنا المفرغة إلى حلقة فاضلة. والسياسات القادرة على تحقيق ذلك هي موضوع الفصل التالي.

الشكل 25 – مسح للمقيمين بشأن البطاقات البريدية المستخدمة في برنامج سان خوسيه لجمع قطع القمامة الكبيرة

البطاقة البريدية الأولى

البطاقة البريدية الثانية

المصدر: Wright, Lenka, "What Works Cities Blog Post: Using behavioral science to keep San José clean," What Works Cities, August 31, 2016, https://whatworkscities.bloomberg.org/works-cities-blog-post-using-behavioral-science-keep-san-jose-clean.

"ثقتي بالمؤسسات
الحكومية كبيرة،
لأنها تفعل الكثير من أجلنا.
فخدمات المياه والكهرباء والنقل
التي نستخدمها تقدمها الحكومة،
فضلاً عن حرية التنقل وتكوين
الجمعيات..."

سيراليون، أنثى، عمرها 24 عاماً، مصففة شعر

تقديم حزمة سياسات

تشير البحوث واستطلاعات الرأي العام وتجارب البلدان إلى أن هناك ثلاث ركائز مطلوبة لتحقيق المساواة والشمول المستدامين: السياسات التي تُحدِث تغييراً مادياً واضحاً؛ والسياسات التي تبني التضامن؛ والسياسات التي تضمن مصداقية الحكومة. وقد اتخذت البلدان التي نجحت في معالجة عدم المساواة والإقصاء على نحو مستدام إجراءاتها في إطار هذه الركائز الثلاث للسياسات. أما البلدان التي أخفقت في مجال واحد فقد توقف تقدمها. وتشير الأدلة إلى أنه ينبغي لواضعي السياسات أن ينظروا في وضع سياسات تندرج في هذه الفئات الثلاث ليس فقط من أجل إحراز التقدم بل من أجل الحفاظ عليه أيضاً.

ولا بد من أن ينطوي العقد الاجتماعي الجديد على إجراءات ملموسة في مجال السياسات، وعلى سياسات تلبّي متطلبات العصر. وتتطلب معالجة الانقسامات، وتوفير فرص العمل الجيدة للجميع في عصر تكنولوجي جديد، ومواجهة التحدي الوجودي لأزمة المناخ أن تتخذ العديد من الجهات الفاعلة مجموعة من الإجراءات. ولمعالجة الحلقة المفرغة لعدم المساواة التي تعزز ذاتها بذاتها، لا بد أيضاً من التصدي لثقافات الامتياز التي تحافظ على سلطة النخبة. وسيتطلب تحقيق ما سبق أفكاراً جريئة ومبتكرة فضلاً عن سياسات جريئة ومبتكرة أيضاً.

وفي عام 2018، بدأ برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء عملية البحث عن سياسات ونُهج:

1. تحقق تقدماً هاماً وملموساً في قضايا عدم المساواة والإقصاء.

2. تشمل عناصر إعادة التوزيع والاعتراف لكي نضمن النظر في قضايا السلطة والصوت والكرامة مع إجراء إصلاحات فنية في مجال إعادة التوزيع.

3. تأخذ في الاعتبار التقاطع بين أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والفئوية بما يتماشى مع الحقائق التي يختبرها من هم الأكثر تخلفاً عن ركب التنمية (أو بالأحرى المستبعدون عن التنمية) بسبب التحيزات الراسخة في المجتمع وفي مؤسساتنا.

4. يمكنها أن تجذب الدعم السياسي والعام، بوسائل مختلفة منها استراتيجيات التواصل الجيدة والحركات الاجتماعية، مما يجعل تغيير السياسات ممكناً ويضمن عدم تأثر هذه السياسات بأي تغيير حكومي في المستقبل.

5. تعالج النقاط التي تتضمنها الحلقات المفرغة ذات الصلة والتي تناولتها الفصول السابقة، ولا سيما الحواجز التي تحول دون التغيير مثل الاستيلاء على الدولة والتحيز والعجز المادي.

وقد كُتبَت31 ورقة عمل بشأن مجالات السياسة هذه جمع فيها المؤلفون أدلة على ما يصلح وكيف صمدت السياسات أمام الحقائق السياسية. وتوثّق هذه الأوراق المسار السياسي الذي خاضته تلك السياسات، بما في ذلك تفاصيل عن كيفية بناء تحالفات ناجحة لتوفير الدعم السياسي.

الجدول 2 – السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة والشمول

سياسات واضحة للغاية	سياسات بناء التضامن	سياسات تضمن المصداقية
المشاعات الصحية العالمية، والحصول على التقنيات الطبية واللقاحات	تطبيق أدوات ما بعد النزاع على المجتمعات المستقطبة، بما في ذلك الكشف عن الحقيقة	عملية مفتوحة وتنافسية للتوظيف والتعاقد على جميع المستويات الحكومية
الحماية الاجتماعية الشاملة والمستهدفة والمجتمعية	السرديات الإيجابية عن التنوع والهجرة والاعتراف بالتاريخ المتعدد الثقافات من خلال التثقيف	الملكية النفعية الشفافة واستخدام سجلات الأصول العالمية على أساس تجريبي
تعويض أعلى للعاملين الأساسيين	إدماج الشباب	الإجراءات الدولية لمكافحة الفساد: استرداد الأصول، والمعايير المتعلقة بالملكية، والشفافية التعاقدية
زيادة إمكانية الحصول على مساكن ميسورة الكلفة	إصلاح العدالة التي محورها الناس	إصلاح تمويل الأحزاب وزيادة التمثيل السياسي للمرأة والفئات المهمشة
زيادة الحماية في اقتصاد الرعاية	التنمية المركزة على المجتمع المحلي ووضع السياسات بالتشارك مع المجتمع المحلي	زيادة الحيز المدني وتعزيز الشراكات بين المجتمع المدني والإصلاحيين السياسيين
تسريع الاتصال الرقمي	مؤشرات الإنفاق لصالح الفقراء والطبقة الوسطى للتعافي من كوفيد-19	ضمان وظائف الصحافة الحرة
توفير فرص العمل الخضراء والتدريب على المهارات	مؤشر الفجوة لقياس عدم المساواة والإقصاء على المستوى المحلي	تمويل التنمية: حقوق السحب الخاصة، وتخفيف عبء الديون، واتفاقات الضرائب الدولية، وزيادة تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (يمكن الاطلاع على القسم "كيف تُدفَع التكاليف؟" أدناه)

كيف تُدفَع التكاليف؟

— تعبئة الموارد المحلية من خلال بناء القاعدة الضريبية، وفرض ضرائب التضامن، والحد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة القدرة على التفتيش والتحصيل

— تخفيف عبء الديون وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط

— اتخاذ إجراءات عالمية بشأن التهرب من الضريبة وتجنبها، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة

وفي السنوات الثلاث من البحوث والزيارات القُطرية واجتماعات الخبراء والنقاشات، توصلنا إلى توافق في الآراء في واحد وعشرين مجالاً مختلفاً من مجالات السياسة ذات الصلة في سياقات بلدان مختلفة. ويبين الجدول الثاني هذه السياسات. ولكي تُحوَّل الحلقة المفرغة الواردة في الفصل الرابع إلى حلقة حميدة، لا بد من تدخلات متعددة عبر آليات إعادة التوزيع التقليدية مثل الضرائب، فضلاً عن تدخلات على مستوى السكن، والحماية الاجتماعية، والاتصال الرقمي، وأنظمة العدالة التي محورها الناس. وقد صنّفنا هذه السياسات إلى سياسات تتيح تغييراً واضحاً؛ وسياسات تبني التضامن بين الفئات؛ وسياسات تعزز المصداقية والمساءلة الحكومية.

7.1 إطار سياسات لتحقيق المساواة والشمول

يبين الجدول الثاني مثالاً بسيطاً على كيفية عمل الركائز الثلاث معاً، أي السياسات الواضحة للغاية، وسياسات بناء التضامن، وسياسات ضمان المصداقية.

وتُعرَّف السياسات الواضحة للغاية بأنها السياسات "العالية الأثر" التي يمكن أن تمضي بنا إلى الأمام نحو المساواة والشمول بطريقة ملحوظة ومؤثرة. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن العديد من هذه السياسات المدرجة في هذه الفئة، وهي مجالات تواجه فيها الحكومات صعوبات. وقد أظهر استطلاعنا العالمي أن الحكومات حققت الأداء الأضعف في مجال السكن الميسور الكلفة حيث بلغت نسبة المجيبين الذين اعتبروا أن حكوماتهم تحقق نتائج في هذا الشأن 32 في المائة فقط في المتوسط على المستوى العالمي. وهذه سياسات شعبية أيضاً. وتُظهر استطلاعات الرأي أن 84 في المائة من المجيبين يؤيدون زيادة أجور العاملين الأساسيين، ويعتقد 79 في المائة من المجيبين أن الدعم المالي للأسر المنخفضة الدخل ينبغي أن يكون أولوية على مستوى السياسات بالنسبة لحكوماتهم.

ومع أن هذه السياسات الملموسة حيوية للتعافي الاقتصادي الذي يركز على حاجات الناس اليومية، لا تحقق في حد ذاتها الوحدة بين الفئات والاعتراف بالفئات المهمشة. وتزيد سياسات بناء التضامن الثقة بين الفئات، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من الدعم لإعادة التوزيع. وهذه السياسات أساسية أيضاً للحد من الإقصاء ومعالجة الانقسامات في المجتمع. ويعكس التركيز على الانقسامات الرأي العام حيث يعتقد 65 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع من سيراليون إلى السويد إلى كوستاريكا أنه لا يتم القيام بما يكفي لمعالجة الانقسامات في المجتمع ويريدون من حكوماتهم اتخاذ المزيد من الاجراءات في هذا المجال.

وتتعلق الركيزة الثالثة للسياسات بضمان المصداقية والثقة في الحكومة. ويعتقد 63 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع أن حكوماتهم تتأثر تأثراً شديداً بالأشخاص الأغنياء جداً. ويعتقد 34 في المائة فقط من المجيبين على الصعيد العالمي أن أداء حكوماتهم كان جيداً في التصدي للفساد. وتُعنى الركيزة الثالثة للسياسات بتحديات التصدي للفساد، وزيادة الشفافية، ومعالجة مشاكل التمويل. وتساعد هذه التحسينات الدولة على أداء مهامها والعمل بشكل عادل. ومن دون الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، ستظل الحكومات تخيّب الآمال، وسيرى السكان في إعلان السياسات الحكومية خطاباً فارغاً.

الشكل 26 – نهجُ سياسات لمعالجة عدم المساواة والإقصاء

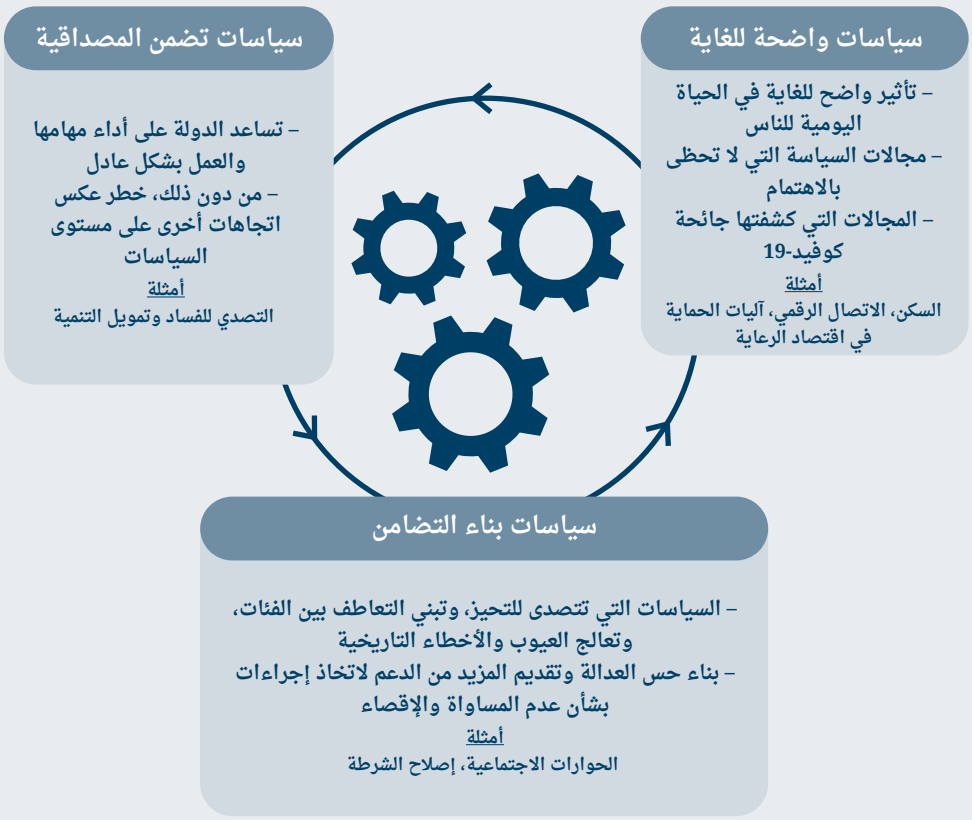

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي؛ البيانات: مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) (الإقصاء الاجتماعي)؛ The World Bank Fair Progress Report.

7.2 كيف يرتبط هذا الإطار بتجارب البلدان؟

لقد استكشفنا البلدان التي شهدت انخفاضاً وزيادة في مقاييس مختلفة لعدم المساواة (باستخدام مقاييس جيني، وحصة الناتج المحلي الإجمالي التي يملكها أغنى 10 في المائة وأغنى 1 في المائة من أصحاب الدخل). ومع التركيز على مقياس حصة أغنى 10 في المائة، وعلى الرغم من محدودية البيانات[189]، وجدنا أنه من بين 155 بلداً توفرت بيانات بشأنها، شهد أكثر من الثلث انخفاضاً مستمراً في مقياس عدم المساواة بين عامي 2001 و2020. وبلغت نسبة البلدان التي كان أداؤها متقلباً في تلك الفترة 36 في المائة وتأرجحت نتيجتها على المقياس إما صعوداً أو هبوطاً. وشهدت نسبة 30 في المائة من البلدان في العالم تدهوراً مستمراً خلال العقدين الماضيين، مما يعني أن حصة الدخل القومي التي جمعها أغنى 10 في المائة من المواطنين كل عام استمرت في النمو.

الشكل 27 – التغيرات في حصة الدخل القومي التي يملكها أغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل في جميع البلدان بين عامي 2001 و2020

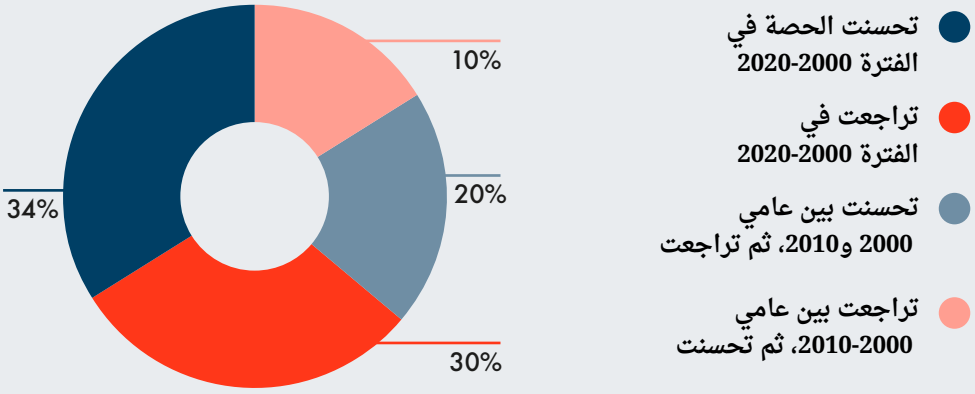

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي؛ البيانات: البيانات المفتوحة للبنك الدولي؛ بوابة بيانات البنك الدولي عن الفقر والإنصاف.

ما الذي تكشفه لنا هذه الأرقام؟ من جهة، يمكن الخروج باستنتاجات إيجابية انطلاقاً من النتائج. فقد شهدت نسبة 70 في المائة من البلدان تحسينات في عقد واحد على الأقل من العقود بين عامي 2001 و2021. ومع ذلك، شهد عدد كبير من البلدان (50 في المائة) إما تدهوراً مباشراً أو انعكاساً لتقدم أحرز مسبقاً، مما يُظهر صعوبة إجراء تحسينات في مجال عدم المساواة والحفاظ عليها. وتزداد هذه الصعوبة عند تتبّع الأبعاد المختلفة لعدم المساواة على نحو متزامن. وعندما نظرنا إلى حصة أغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل وإلى مقياس الإقصاء التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem)، كانت نسبة البلدان التي شهدت تحسناً في هذين المقياسين على مدى العقدين الماضيين 19.5 في المائة فقط.

وتشمل البلدان التي شهدت تقدماً على مر العقود بوتسوانا، التي حققت نتائج جيدة بالفعل في مجال تحقيق تغيير واضح وبناء التضامن. وتمثل بوتسوانا قصة نجاح اقتصادي معروفة إذ أصبحت بلداً متوسط الدخل بعد أن كانت في عداد أفقر دول العالم. وقد تحقق ذلك بفضل عدة عوامل منها استخدام الثروة المعدنية لإنشاء البُنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة فرص الحصول على التعليم والصحة، ومعالجة الفقر. ولكنّ أحد العناصر الهامة للنمو كان الحوار الاجتماعي المعمّق لوضع خطط إنمائية قُطرية على نحو شامل للجميع[190].

وتمثلت إحدى ركائز استراتيجية بوتسوانا في إنشاء شبكة أمان اجتماعي شاملة وموجهة للمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للمخاطر[191]. وقد ضربت متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) البلاد بشدة، ولكن ما يقرب من 95,000 مريض يتلقون العلاج المضاد للفيروسات الرجعية أي 86 في المائة ممن هم بحاجة إلى العلاج. وفي عام 1992، نجحت جماعات مدافعة عن حقوق المرأة في التصدي لقوانين الجنسية التمييزية في قضية "يونيتي داو"، مما أعطى المرأة في بوتسوانا حقوقاً متساوية في الجنسية. وأثرت هذه النتيجة

على قانون الجنسية في بلدان أخرى في المنطقة. وفي قضية موسي ضد رامنتيلي في عام 2013، تصدّت هذه الجماعات نفسها لممارسات القانون العرفي المتحيّزة للورثة الذكور، وفازت مرة أخرى. وفي الدعوى القضائية، اعتُبرت هذه الممارسات مناقضة لمبادئ المساواة التي يكرّسها الدستور[192]. وكانت غيانا وسيراليون من البلدان الأخرى التي أحرزت تقدماً مطرداً في هذا المجال.

وعندما نجري تحليلاً معمّقاً للسياسات والسياقات السياسية للبلدان التي شهدت تدهوراً في مختلف المقاييس، نجد عدداً من الأسباب الرئيسية لتزايد عدم المساواة والانتكاسات. ومن بين واحد وثلاثين بلداً تشهد نمواً متزامناً في عدم المساواة حسب مقياس الإقصاء التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem)، وحصة أغنى 10 في المائة، وحصة أغنى 1 في المائة من الدخل القومي، وصف البنك الدولي ستة بلدان بأنها متأثرة بالهشاشة والعنف والنزاع. ومن بين هذه البلدان جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا-بيساو. ومن الواضح أن معالجة عدم المساواة في مثل هذه البيئات غير المستقرة أمر صعب. وبالنسبة للبلدان الأخرى، هناك عدد من الاقتصادات المرتفعة الدخل التي شهدت تراجعاً بعد أن حققت نتائج جيدة، مثل ألمانيا والدانمرك، وبلدان شهدت انخفاضاً أو تراجعاً بعد أن شهدت تحسناً في السابق.

والجدير بالذكر أن الفساد وقضايا الحيز المالي الكافي كانت دوماً حجر عثرة. والبرازيل مثال معروف على هذه الحالة. فقد شهدت بين عامي 1992 و2014 انخفاضاً كبيراً في عدم المساواة. وكان هذا الانخفاض غير مسبوق في بلدٍ يُعَدّ واحداً من أكثر البلدان تفاوتاً في العالم. ويُعزى هذا التقدم إلى مجموعة عوامل هي سياسات الحماية الاجتماعية، والاستثمار في التعليم، والتغيرات في سياسات سوق العمل[193]. وفي مجال التعليم، تضاعف عدد طلاب الجامعات بين عامي 2000 و2011. وفي عام 2013، سنّت الحكومة أحد قوانين العمل الإيجابي الأكثر شمولاً في العالم، حيث أُلزِمَت الجامعات الحكومية بحجز نصف مقاعدها لقبول طلاب من أصل أفريقي معظمهم من الفقراء. ولكن بعد أكثر من عقدين من التقدم، بدأت مؤشرات عدم المساواة تتراجع، مصحوبة بارتفاع الاستقطاب بين الأحزاب السياسية وبانتخابات مثيرة لانقسامات شديدة في عام 2016[194]. والفساد هو عامل رئيسي لفهم هذه النتائج العكسية. وتوالت الفضائح على عدة سنوات وبلغت ذروتها في تحقيقٍ شامل عن الفساد بدأ في عام 2009 وسُمّي عملية غسل السيارات (Operação Lava Jato). وكان العديد من أعضاء حزب العمال متورطين في الفساد، فضلاً عن قادة من أحزاب سياسية أخرى ومسؤولين آخرين. وتُعَدّ البرازيل مثالاً بارزاً على جهود تقصّر في تحقيق تغيير واضح وفي بناء التضامن عندما لا تدعمها جهود ترمي إلى بناء الثقة من خلال حكومة نظيفة ومنفتحة.

وبالنظر إلى الحالات القُطرية الجماعية لمسارات عدم المساواة التي حلّلناها، يمكن استنتاج ما يلي:

- في ما يتعلق بالإجراءات المتخذة في جميع المجالات الثلاثة: اتخذت جميع البلدان التي شهدت انخفاضاً مطولاً في عدم المساواة (مثل بوتسوانا وسيراليون) خطوات لمعالجة الظروف المادية وبناء التضامن إما من خلال تعزيز الحماية القانونية أو من خلال وضع دساتير جديدة. وفي حين شهدت جميعها تقريباً بعض حالات الفساد، فإنها اتخذت أيضاً إجراءات واضحة لمعالجتها إما من خلال السياسات أو من خلال النظام القانوني.

- في ما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن مجالات السياسات الواضحة: لم يكن التقدم المحرز ثابتاً، حيث أن العديد من البلدان قد ارتكبت أخطاء (ولا سيما في ما يتعلق بالفساد)، إلا أن جميع البلدان التي شهدت تقدماً على صعيد عدم المساواة كان لديها برامج واضحة بشأن الحماية الاجتماعية ونطاق واسع للحصول على الخدمات العامة (مثل بوليفيا وبيرو).

- في ما يتعلق بدور الفساد: كانت حالات الفساد البارزة ناحية مشتركة بين البلدان التي شهدت فترات من نمو عدم المساواة، ولا سيما بلدان الدخل المنخفض والمتوسط.

- في ما يتعلق بحقوق العاملين: هناك عدد من البلدان المرتفعة الدخل، بما فيها السويد وفرنسا، التي تشهد أكبر نمو في عدم المساواة. وقد اعتمدت هذه البلدان تغييرات في السياسات كثيراً ما خففت من تنفيذ قوانين حماية العاملين وحقوقهم، وقوّضت سلطة النقابات العمالية، مما أدى إلى تباطؤ نمو الأجور لدى فئات الدخل الأدنى والمتوسط[195].

- في ما يتعلق بالوسائل المالية: شهدت بعض البلدان مثل الأرجنتين انتكاسات يمكن أن تعود جزئياً إلى نوبات التضخم، والتخلف عن سداد الديون، والقيود المالية الموسّعة.

- في ما يتعلق ببناء التضامن والقومية: كان أداء بلدان مثل باكستان وبولندا والهند، التي شهدت زيادة مطولة في عدم المساواة، سيئاً في مجال بناء التضامن، مع تزايد الإقصاء وصعود التيارات القومية. وهذا بالطبع ليس التحدي الوحيد الذي تواجهه هذه البلدان على مستوى السياسات، ولكنه يُبرز تشابكاً مقلقاً بين تفاقم عدم المساواة والإقصاء.

وتُثبت دراستنا القُطرية عموماً أن التصدي لعدم المساواة هو عملية معقّدة وممكنة على حد سواء. ومع أن أوجه عدم المساواة تنجم عن عوامل خارجة عن سيطرة الحكومات الوطنية (مثل الأزمات المالية العالمية)، وقد تصدّت العديد من البلدان التي تناولها النقاش لإرث التاريخ الاستعماري العنيف، فإن الأدلة عبر دراسات الحالة القُطرية تُظهر الفائدة من وضع إطار سياسات واضحة للغاية وقائمة على بناء التضامن وضمان المصداقية.

الجدول 3 – البلدان العشرة الأولى التي شهدت أكبر انخفاض في عدم المساواة حسب مقاييس مختلفة

معامل جيني

الرقم	البلد	التغيير
1	بوليفيا	-15.8
2	السلفادور	-12.6
3	مولدوفا	-12.3
4	نيبال	-11
5	الأرجنتين	-10.4

حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يملكها أغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل

الرقم	البلد	التغيير
1	كابو فيردي	-11.8 نقطة مئوية
2	جزر القمر	-11.2 نقطة مئوية
3	بوتسوانا	-10.3 نقطة مئوية
4	النيجر	-10.1 نقطة مئوية
5	ملديف	-9.7 نقطة مئوية

الرقم	البلد	التغيير
6	بيرو	-9.8
7	غينيا	-9.3
8	نيكاراغوا	-9
9	باراغواي	-8.9
10	كازاخستان	-8.2

الرقم	البلد	التغيير
6	إكوادور	-9.2 نقطة مئوية
7	غينيا	-8.9 نقطة مئوية
8	بوركينا فاسو	-8.4 نقطة مئوية
9	كوبا	-8.2 نقطة مئوية
10	بيرو	-8.2 نقطة مئوية

حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يملكها أغنى 1 في المائة من أصحاب الدخل

الرقم	البلد	التغيير
1	مليف	-12.5 نقطة مئوية
2	جزر القمر	-10.9 نقطة مئوية
3	ملاوي	-10.5 نقطة مئوية
4	النيجر	-9.7 نقطة مئوية
5	كابو فيردي	-9.3 نقطة مئوية
6	بيرو	-8.2 نقطة مئوية
7	بوركينا فاسو	-6.3 نقطة مئوية
8	غابون	-6.1 نقطة مئوية
9	بوتسوانا	-6.1 نقطة مئوية
10	السنغال	-5.9 نقطة مئوية

النسبة المئوية حسب مؤشر الإقصاء التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem)

الرقم	Country	التغيير
1	أوغندا	-2 نقطة مئوية
2	غينيا-بيساو	-2 نقطة مئوية
3	تشاد	-2 نقطة مئوية
4	مالي	-2 نقطة مئوية
5	إريتريا	-2 نقطة مئوية
6	السودان	-2 نقطة مئوية
7	موزامبيق	-2 نقطة مئوية
8	بوركينا فاسو	-2 نقطة مئوية
9	طاجيكستان	-2 نقطة مئوية
10	غينيا	-2 نقطة مئوية

المصدر: إعداد جامعة نيويورك بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي وبيانات مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem).

"لم نتمكن من الاستفادة من ثروة بلدنا."

تونس، أنثى، عمرها بين 24 و40 عاماً

السياسات التي تحقق أثراً واضحاً

إن إحداث تغيير واضح في حياة الناس، من خلال تسهيل الحصول على السكن الميسور الكلفة وتحسين الاتصال الرقمي والاستثمار في الطاقة المتجددة، يؤتي ثماره على صعيد المساواة والشمول ورضا الناس وفرص العمل. وسيختلف المزيج والتسلسل المناسبان لهذه السياسات التي تُحدث تغييراً واضحاً وترمي إلى التصدي لأوجه عدم المساواة باختلاف السياق. ولذلك، سيعتمد مستوى الجهود المطلوبة لبلوغ هذه الأهداف على الحالة الراهنة لكل بلد. إلا أن قائمة السياسات المعروضة في هذا الفصل تقدم مجموعة من التدابير المجربة والمختبرة التي ستساعد في اختيار مزيج السياسات وتسلسلها. وسيكون التشاور داخل الحكومات، والأهم من ذلك مع فئات واسعة من المجتمع، ضرورياً لتحديد أولويات مفصّلة في مجالات السياسات واكتشاف ما ستعنيه كل سياسة بالنسبة لجميع الفئات المتضررة.

ولعل الدليل الأمثل على نجاح أي حكومة هو مدى التغيير الذي حققته في حياة الناس نحو الأفضل. وفي عام 2018، قرأت رئيسة وزراء نيوزيلندا، جاسيندا أردرن، الإنجازات التي حققتها حكومتها في أول 100 يوم لها، وذلك في شريط فيديو مدته دقيقتان. وعرض هذا الشريط الجهود المبذولة لتعزيز الحماية الاجتماعية لأفقر الناس، ومعالجة النقص في السكن الميسور الكلفة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وحقق انتشاراً سريعاً، حيث شاهده الناس وتشاركوه مئات الآلاف من المرات إلى جانب مقاطع فيديو لاحقة عن السنة الأولى ثم السنة الثانية من ولاية حكومتها[196]. وقد نسخ سياسيون آخرون في العالم طريقة العرض هذه[197]. ومن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا النجاح أهمية نقل التغيير، وضمان حصول التغيير من أجل نقله. ووجدت استطلاعات الرأي والمقابلات المعمّقة التي أُجريَت مع ناس في تونس وسيراليون وكندا وكوستاريكا أن هناك العديد من المجالات التي ينبغي أن تعطيها الحكومات أولوية في العمل. وتشمل هذه المجالات السكن، وضمان حصول العاملين الأساسيين، بمن فيهم العاملون في مجال الرعاية، على دخل كافٍ، وتوفير فرص العمل للشباب، وتحسين الاتصال الرقمي في بعض البلدان (الفصل 7).

ويتناول هذا القسم التغيرات الواضحة في مجال السياسات التي ستثبت الجهود الحثيثة المبذولة فيها وأننا استخلصنا العِبَر ليس من جائحة كوفيد-19 فحسب بل من السنوات الأربعين الماضية من التنمية. وهي إجراءات من شأنها إبطال أنماط عدم المساواة والإقصاء. وهي أيضاً سياسات تبني الثقة في إمكانية التغيير، وتوفر للحكومات الغطاء اللازم لاتخاذ إجراءات طويلة الأجل لا تحقق نتائج فورية.

8.1 الدروس الرئيسية بشأن إحداث تغيير واضح

تغطي السياسات أدناه مجموعة واسعة من القضايا، وهناك دروس شاملة يمكن استخلاصها من الأدلة والأمثلة:

1. توفر هذه السياسات طريقة مناسبة سياسياً لمعالجة أوجه عدم المساواة، وتجنب قضايا الاستهداف باتباع نهج عام. على سبيل المثال، يتيح السكن ورفع أجور العاملين الأساسيين وإصلاح اقتصاد الرعاية والميل الأخير في الاتصال الرقمي مساعدة العاملين المهاجرين والأقليات أكثر من غيرهم في بلدان متعددة، ولكن هذه الأمور تساعد أيضاً جميع الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

2. ستكون العديد من السياسات المذكورة هنا مفيدة للعمل المناخي. على سبيل المثال، فإن وظائف الرعاية هي وظائف مراعية للبيئة بطبيعة الحال؛ ويمكن الاستثمار في السكن على نحو يجعل التوسع الحضري أكثر استدامة؛ ويمكن أن يترافق توفير فرص العمل مع إنشاء البنى الأساسية الخضراء.

3. يُعدّ العمل على هذه المجالات مفيداً للنمو أيضاً، ويمكنه توفير فرص العمل.

4. قد تبدو بعض هذه الأفكار المتعلقة بالسياسات مستحيلة بسبب الكلفة إلا أن تكييفها ممكن بالنسبة لجميع البلدان. وتقدم الأقسام المتعلقة بالسياسات أدناه حوافزَ للتغيير. ويتناول الفصل 11 بمزيد من التفصيل التكاليف وقضايا التمويل.

5. كما هو الحال دائماً، ما من حل واحد يناسب الجميع. وقد يلزم تطبيق نماذج مختلفة من القطاعين العام والخاص في بيئات مختلفة. وفي القطاعات التي تبرز فيها أهمية تحقيق تغيير واضح، مثل السكن والاتصال الرقمي، فإن الاعتماد المفرط على حلول القطاع الخاص لم يساعد حتى الآن على تحقيق النتائج المرجوة.

6. ولا يتعلق الأمر بالسياسات فحسب، بل بكيفية تنفيذ تلك السياسات ووضعها:

   أ. يؤدي استخدام التنمية المركزة على المجتمع المحلي أو أساليب وضع السياسات بالتشارك مع المجتمع المحلي إلى إضفاء الشرعية على عملية تغيير السياسات، حيث تُمنح سلطة وضع الميزانيات وصنع القرارات إلى المجتمعات المحلية وإلى من سيتأثرون بها أكثر من غيرهم.

   ب. يمكن للطرق المبتكرة لبناء الثروة المشتركة والملكية المجتمعية أن تعزز السياسات المتعلقة بالسكن وغيره من المجالات الواضحة، مما يضمن دمج المساواة في صميم السياسات.

7. يمكن أن يكون تسلسل السياسات حيوياً للحصول على موافقة الناس. ومن الأمثلة على ذلك خفض الدعم المقدم للوقود والكهرباء في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لبحث أجراه مركز التعاون الدولي، من بين 31 حالة من حالات تخفيض دعم الطاقة التي أجرتها بلدان الدخل المنخفض والمتوسط بين عامي 1990 و2012، ترافقت 17 حالة مع تحويلات نقدية متزامنة أو سابقة استهدفت الفئات الاجتماعية الضعيفة الأكثر عرضة للمخاطر وللتخفيضات. ولم تحقق هذه الإصلاحات السبعة عشر سوى نجاح جزئي في إلغاء الإعانات. وفي الوقت نفسه، كان لا بد من إلغاء عشر محاولات إصلاحية من بين أربع عشرة محاولة لم تشمل تقديم تحويلات نقدية مسبقاً، وذلك

تحت ضغط احتجاجات كبيرة مناهضة للحكومة. وكان هناك محاولة أخرى لإجراء خمسة من هذه الإصلاحات الفاشلة، وتكللت المحاولة بالنجاح هذه المرة. والبلدان المعنية بهذه الإصلاحات هي بولندا في عامي 1990 و1998؛ وغانا في عامي 2003 و2005؛ وإندونيسيا في عامي 2003 و2005؛ واليمن في عامي 2005 و2008؛ وموريتانيا في عامي 2008 و2012. وفي كل من هذه البلدان، انطوت المحاولة الثانية على برنامج تحويل نقدي تزامن إطلاقه مع الإصلاح، مما يشير إلى أن التحويل النقدي ربما كان العنصر الرئيسي الذي ساهم في نجاحها.

الإطار 10 – إحداث تغيير واضح في ظل حيز مالي محدود

السيد مروان العباسي
محافظ البنك المركزي، تونس

بعد الثورة، واجهنا مهمة ضخمة. وفي السنوات الأولى بعد عام 2011، نجحنا في التوصل إلى تسوية سياسية بشأن القيم، مما أدى إلى فوزنا بجائزة نوبل تقديراً لهذه التسوية التي حققناها بعد المرحلة الانتقالية. وقد تمكن التونسيون من خوض مرحلة انتقالية من دون حمل سلاح بل بالجلوس على طاولة المفاوضات. ولكنّ الناس لا يستطيعون تأمين لقمة عيشهم من السياسة أو القيم، ووجدنا صعوبة أكبر في التوسط بين المصالح التي من شأنها أن تؤدي إلى التغيير الواضح الذي يطمح إليه التونسيون: توفير فرص العمل والسكن، وتحسين الخدمات الاجتماعية، ومعالجة الفساد، وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

وفي المراحل الانتقالية الأولى، اخترنا التركيز من الناحية الاقتصادية على إنشاء برنامج لصندوق النقد الدولي يتيح لنا توحيد ديوننا. وقد أحرزنا التقدم باتباع هذا النهج. والمشكلة التي واجهناها هي أنه في حين تحسّنت معايير الإصلاح وازدادت مصداقيتنا المالية، تراجع الدعم العام. ولم يكن ما اتفقنا عليه كافياً لتحقيق نتائج واضحة للناس، ولا سيما الشباب. وركّزنا كثيراً على الإصلاحات غير الظاهرة أي القوانين وأنظمة الدفع والسياسة النقدية والتغيرات التنظيمية.

واليوم، توقف النمو الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19. فقد انكمش بنسبة 8.8 في المائة في عام 2020، أي أكثر مما شهدته معظم البلدان المجاورة، وارتفعت البطالة من 15 في المائة قبل الجائحة إلى 17.8 في المائة بحلول نهاية الربع الأول من عام 2021، وأثرت بشكل خاص على النساء (24.9 في المائة) والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً (40.8 في المائة). وقفز الدين العام 15 نقطة مئوية إلى 87 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ويفوق الدين الخارجي الصادرات اليوم بمقدار 2.7 مرات. ودأبنا أيضاً على مواكبة الطلب المتزايد على الصحة والحماية الاجتماعية، وبما أن نسبة سكاننا الذين تلقّوا التلقيح الكامل ضد كوفيد-19 لا تتعدى 15 في المائة، فإن كفاحنا لم ينته بعد.

لن أتحدث عن وضعنا السياسي الحالي، ولكنني أريد أن ألفت الانتباه إلى الأسس الاقتصادية. وكان من الممكن واللازم أن نفهم بأننا كنا نفقد الدعم الشعبي في التصدي لعدم المساواة وأن نراعي ذلك على نحو أفضل في برنامجنا الوطني وفي اتفاقاتنا مع المانحين الدوليين. فهذا كان ليساعدنا على توجيه الإنجازات الأولى للإصلاح نحو بناء الثقة لدى السكان، وخوض إصلاحات صعبة تعالج المصالح الراسخة. فعلى سبيل المثال، لا بد من وضع برامج الحماية الاجتماعية قبل إلغاء إعانات الطاقة. وسيكون الحصول على اللقاح، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، والدعم المالي الدولي المتكيف مع الاقتصاد السياسي الصعب الذي نواجهه أمراً حاسماً لأي شكل من أشكال التعافي.

ولا تزال تونس البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي غيّر نظام الحكم بفعالية بعد الربيع العربي، لكنّ وضعنا هشٌّ للغاية. ورسالة التونسيين بشأن القضايا الاقتصادية واضحة جداً، علينا التعامل مع الفساد وضمان مصداقية الحكومة مع إحداث تغيير واضح وملموس في حياتهم. وحده الاتفاق الذي يشمل قضايا السياسة وسبل العيش سيحافظ على الأمل الديمقراطي القائم في البلد ويجدده.

8.2 قائمة من خيارات السياسات التي تحقق تغييراً وتأثيراً واضحين للغاية

ليست القائمة التالية لمجالات السياسات والأفكار شاملة بأي حال من الأحوال. وهي لا تشمل الصحة والتعليم لعدة أسباب منها أن هذين القطاعين مشمولان بسياسات أخرى[198]، وأن قضايا أخرى برزت إلى الواجهة في هذه المرحلة بفعل جائحة كوفيد-19 مثل عدم توزيع اللقاحات على نحو منصف، وعدم الاعتراف بالعمل الأساسي وأعمال الرعاية في الاقتصاد، والاتصال الرقمي، والقدرة على تحمل تكاليف السكن. وتعالج هذه القضايا أدناه أوجه عدم المساواة الأفقية والرأسية وتقدم منظوراً جديداً بشأن كيفية المضي قدماً. ويلخص الجدول 4 السياسات الخاصة بكل قسم.

الجدول 4 – السياسات التي تحقق تغييراً واضحاً

السياسات الواضحة للغاية	خيارات السياسات
المشاعات الصحية العالمية، والحصول على التقنيات الطبية واللقاحات	— ينبغي أن تقدم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين 50 مليار دولار أمريكي، وهو التمويل اللازم، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، لتلقيح 60 في المائة من المواطنين في العالم بحلول منتصف عام 2022 — الضغط من أجل التنازل مؤقتاً على الأقل عن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية — ينبغي للشركات المنتجة للقاحات حالياً أن تضع برامج نشطة لنقل البيانات والقدرات إلى المراكز الإقليمية
الحماية الاجتماعية الشاملة والمستهدفة والمجتمعية	— الاستمرار في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل جائحة كوفيد-19 — توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العاملين في القطاع غير النظامي — دعم المساواة بين الجنسين من خلال الدعم الذي يزوّده مقدمو الرعاية، ودعم المتضررين من العنف المنزلي والنساء المعرضات للمخاطر

رفع أجور العاملين الأساسيين	— تعزيز الحقوق — دفع بدل العمل الخطر — زيادة الأجور بشكل دائم للأجراء
زيادة إمكانية الحصول على السكن الميسور الكلفة	— إصلاح إدارة الأراضي والسكن — معالجة الفجوة في الحماية والدعم القانوني للسكن — دعم السكن غير القائم على السوق كبديل قابل للتطبيق
تسريع الاتصال الرقمي	— جعل الاتصال الرقمي جزءاً أساسياً من استراتيجيات الاستثمار العام — تقديم "سلة رقمية" — تعيد الجهات الإنمائية تحديد البنى الأساسية الرقمية باعتبارها عاملاً أساسياً للتنمية
تحويل اقتصاد الرعاية	— إعادة تحديد الإنفاق على الرعاية باعتباره "استثماراً" وليس "إنفاقاً" — اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعاملين المنزليين — الاعتراف بحقوق العاملين في إجازات الرعاية — دعم برامج الرعاية المجتمعية — توفير رعاية شاملة عالية الجودة — إعادة التفكير بأسبوع العمل — جعل العمل غير المدفوع الأجر أكثر وضوحاً في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
توفير فرص العمل الخضراء والتدريب على المهارات	— وضع سياسات صناعية خضراء — الاستثمار في تعزيز المهارات — الاستثمار في الشمول الاقتصادي للشباب

8.3 تقديم اللقاحات والمشاعات الصحية العالمية الجديدة

كان توزيع اللقاحات لمكافحة كوفيد-19 القضية الأكثر إبرازاً لأوجه عدم المساواة في الصحة على الصعيد العالمي. وقد انهارت مبادئ الصحة العامة القائمة على تمديد العمر إلى أقصى حد حيث حددت القوى الاقتصادية والسياسية من يحصل على اللقاح في العالم ومن لا يحصل عليه. وبحلول أواخر تموز/يوليو 2021، كان أكثر من 50 في المائة من الناس في البلدان المرتفعة الدخل قد تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19، مقارنة بنسبة 30 في المائة في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و14 في المائة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و1 في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل[199]. وكانت اتفاقات الشراء المسبقة للقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 تصبّ في مصلحة البلدان الغنية، مما سمح لها بتأمين 150-500 في المائة من احتياجاتها المتوقعة[200]، في حين سيظل العديد من مواطني بلدان الدخل المنخفض والمتوسط غير ملقحين حتى عام 2023. ويفقد الناس الثقة في النظام المتعدد الأطراف وفي التقاعس الدولي لحكوماتهم التي لا تستطيع تأمين اللقاحات لهم[201].

"... المساواة بين الجنسين والأسرة وسوق العمل، هذه أمور بالغة الأهمية أيضاً. فكونك امرأة لا يعني أنه عليك الطهو في المطبخ فحسب، بل يمكنك القيام بمساهمات مجدية في المجتمع."

سيراليون، أنثى،
عمرها 24 عاماً، مصففة شعر

ومع أن التطوير السريع لعدة لقاحات مضادة لفيروس كوفيد-19 هو إنجاز علمي لا مثيل له وتحقق من خلال تعاون الباحثين والصناعة وهيئات التمويل، فإن غياب نظام يضمن الوصول العادل إلى اللقاحات قد كشف عن شوائب عميقة في النظم العالمية لإدارة الصحة. ولم تتمكن ركيزة اللقاحات (كوفاكس)، وهي آلية على مستوى الطلب تتيح شراء اللقاحات لبلدان الدخل المنخفض والمتوسط، من تحقيق الأهداف في توزيع اللقاحات بسبب القيود المفروضة على العرض.

ووصف الخبراء ما اقترحته جنوب أفريقيا والهند في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن التنازل عن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للتقنيات المرتبطة بفيروس كوفيد-19، بأنه جزء ضروري لتحقيق أهداف التلقيح العالمية[202]. ويعتقد الخبراء أن الخيارات الأخرى المطروحة، مثل توسيع اتفاقات الترخيص الطوعي للشركات والترخيص الإلزامي، غير كافية. ولم تحرز اتفاقات الترخيص الطوعي تقدماً في العام الماضي، حيث لم يوافق أي من مصنعي اللقاحات على تبادل المعلومات المحمية بموجب بروتوكول الإنترنت مع تجمّع الوصول إلى التكنولوجيا المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التابع لمنظمة الصحة العالمية. وينبغي التفاوض بشأن التراخيص الإلزامية مع كل بلد ببطء على أساس كل حالة على حدة. وتشترط اتفاقات الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية استخدام التراخيص الإلزامية في التوريد المحلي، مما قد يمنع المراكز الإقليمية من التصدير إلى البلدان المجاورة ذات الدخل المنخفض. وسيؤدي التوسع في إنتاج اللقاحات إلى نقص في المواد الخام وفي المكونات النشطة على الصعيد العالمي. ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال التنازل عن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وليس من خلال الترخيص من جانب الشركات.

ويُعَدّ توسيع القدرة التصنيعية وتبادل الدراية مع مواقع التصنيع الجديدة عنصراً هاماً يكمّل العمل على الملكية الفكرية. وهناك أيضاً إجراءات هامة أخرى، مثل ترشيد نظم التوزيع، والتغلب على التردد في أخذ اللقاح على مستوى الطلب. وهذه مجالاتٌ يتعلم المجتمع الدولي كيفية معالجتها. ولا يزال العرض هو العائق الرئيسي.

ولن يكون العمل على هذه المسألة واضحاً جداً لسكان العالم فحسب، بل سيحمي أيضاً من الجوائح في المستقبل. ومن شأن هذا العمل أيضاً أن يبني التضامن بين البلدان إذا تم التواصل جيداً بشأنه (الفصل 9).

إطار السياسات ألف – تقديم اللقاحات والمشاعات الصحية العالمية الجديدة

يمثل العمل الحقيقي لتوفير اللقاحات إلى الناس على مستوى العالم التحدي الأكبر للمصداقية بالنسبة للجهات الفاعلة المجتمعة في كنف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2021. ويحتاج العالم إلى أن يتم الاتفاق على السياسات التالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1. ينبغي أن تقدم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين 50 مليار دولار أمريكي، وهو التمويل اللازم، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، لتلقيح 60 في المائة من المواطنين في العالم بحلول منتصف عام 2022[203]. ولا ينبغي أن تُضطر البلدان إلى أخذ قروض لشراء اللقاحات: فاللقاح منفعة عامة عالمية، وينبغي توفيره مجاناً إلى البلدان مثلما يُوزَّع مجاناً على مواطني معظم البلدان الغنية. وهو يعادل أقل من 1 في المائة مما أنفقته حتى الآن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على برامج التحفيز المحلية[204].
2. ينبغي للبلدان المعارضة للتنازل عن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية أن تنظر إلى التنازل المؤقت على أنه حاجة رئيسية في ظروف استثنائية، وأن تدعمه على هذا الأساس.
3. ينبغي للمحسنين العالميين، الذين يمكنهم نقل الأموال بسرعة، أن يقيموا شراكات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تمويل نقل الدراية والقدرة الإنتاجية إلى المراكز الإقليمية للحصول على اللقاحات والمواد الخام والمكونات النشطة.
4. ينبغي للشركات المنتجة للقاحات حالياً أن تضع برامج نشطة لنقل البيانات والقدرات إلى المراكز الإقليمية بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، مع استخلاص الدروس المبكرة من المركز الجديد لنقل تكنولوجيا الحمض النووي الريبي المرسال (mRNA) التابع لمنظمة الصحة العالمية.

الإطار 11 – التغلب على الأوبئة يقتضي مكافحة عدم المساواة

ويني بيانيما

المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة

تلزمنا الاستراتيجية العالمية المتفق عليها حديثاً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، باعتبارنا أعضاء الأمم المتحدة وبلداناً، بمكافحة أوجه عدم المساواة المتقاطعة. وإذا سُئِلنا عن السبب، فجوابنا بسيط: إنه النهج الواقعي الوحيد للتغلب على الجوائح. فالإيدز وكوفيد-19 والفيروسات الأخرى تتغذى على أوجه عدم المساواة. والتصدي لأوجه عدم المساواة أمرٌ ضروري لصحتنا.

وتؤدي المعايير والتحيزات الاجتماعية، والسياسات الوطنية وآليات تخصيص الموارد، والسياسات وهيكليات التمويل العالمية إلى إدامة أوجه عدم المساواة التي تقود إلى الجوائح. والعنصر الرئيسي لتحديد جميع الأمور المذكورة هي أوجه عدم المساواة في الصوت والسلطة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات – ليس لبناء عالم مثالي إنما لتمكين عالم منيع. فعلى سبيل المثال، هناك ست فتيات من كل سبع حالات إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعود هذه الأرقام بجذورها إلى أوجه

عدم المساواة في السلطة. وعندما تمكّن الحكومات الفتيات من إنهاء دراستهن، فإنها تخفّض خطر إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية إلى النصف. وعندما تضمن الحصول على مجموعة مكملة من سُبل التمكين والحقوق إلى جانب التعليم المدرسي، فإنها تحد من هذا الخطر بشكل أكبر.

وعندما يُجرَّم الناس أو يُنبَذون اجتماعياً، ويُحرَمون من الوظائف أو من المشاركة العامة، يزداد خطر إصابتهم بالأمراض الوبائية زيادة كبيرة؛ على سبيل المثال، في البلدان التي تُجرَّم فيها العلاقات الجنسية المثلية، يزيد احتمال إصابة المثليين بفيروس نقص المناعة البشرية بأكثر من الضعف مقارنة بالبلدان التي لا تجرّم هذه العلاقات.

وإذا ظل عدد قليل من شركات الأدوية يقوم بممارسات احتكارية، فهذا سيؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيا الصحية المنقذة للحياة. ولم يأتِ الاستخدام الجماعي للعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية من أجل الوقاية من الإيدز إلا عندما تحدّت البلدان المنخفضة الدخل الضغوط وأبرمت عقوداً لتوريد عقاقير جنيسة. وحتى اليوم، لا تزال الأدوية الرئيسية التي يمكن أن تنقذ الأرواح من فيروس نقص المناعة البشرية تُتاح بأسعار تتجاوز إمكانيات الجميع في البلدان المنخفضة الدخل باستثناء الأغنياء. وقد رأينا في سياق جائحة كوفيد-19 أنه فقط من خلال فتح براءات الاختراع وتبادل الدراية وتوسيع نطاق الإنتاج المتزامن، سيتمكن جميع سكان الأرض البالغ عددهم 8 مليار نسمة من الحصول على اللقاح في الوقت المناسب قبل أن تظهر سلالات جديدة وتهدد حياة الجميع.

الأدلة واضحة. أوجه عدم المساواة تفتك بالناس. والسياسات التي نحتاجها واضحة أيضاً:

1. علينا أن نضع حداً لأوجه عدم المساواة في الحصول على التقنيات الصحية من خلال تحفيز أفضل العلوم وإتاحتها للجميع. ونحن بحاجة إلى التمويل، ولكنه علينا أيضاً إصلاح القواعد الفاشلة بشأن الملكية الفكرية ودعم الإنتاج الموزع عالمياً لضمان وصول كل شخص إلى العلوم المنقذة للحياة بغض النظر عن جواز السفر الذي يحمله.

2. علينا أن ننهي أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم المضمونة للجميع، مع دمج الخدمات المقدمة من المجتمع المحلي.

3. علينا أن نستمر في المضي قدماً بعيداً عن القوانين الضارة والعقابية والبالية، التي كثيراً ما تكون استعمارية، وبعيداً عن جميع أشكال التمييز التي تحرم الناس من الخدمات الصحية المنقذة للحياة.

وليس من الواقعي الآن أن نتصور أننا نستطيع التغلب على أزماتنا من خلال تعديلات أو تنقيحات بسيطة. فقد ذكّرتنا جائحة كوفيد-19 بأن الوعود الكاذبة للشعبوية لا تتطابق مع علم الأحياء: نحن لسنا مترابطين فحسب، بل لا يمكن الفصل بيننا. ولا نستطيع الفوز إلا معاً.

8.4 الحماية الاجتماعية: توفير الحد الأدنى للدخل

الحماية الاجتماعية هي الأداة الرئيسية في مكافحة الفقر وقابلية التعرض للمخاطر، وهي توفر وسيلة لمواجهة المخاطر الرئيسية في الحياة. وتختلف تعاريف الحماية الاجتماعية وتطبيقاتها، ولكنها تشمل عموماً التزامات الدولة بضمان الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى)، فضلاً عن مجموعة أساسية من التحويلات الاجتماعية النقدية والعينية، والتعويضات في سن الشيخوخة وفي حالة البطالة والمرض وغيرها من الحالات الطارئة. ويمكن النظر إلى هذه الأشكال من الحماية الاجتماعية على أنها الحد الأدنى الأساسي الذي يمكن أن تستند إليه نواحٍ أخرى من التغيير على مستوى السياسات. والحق في الحماية الاجتماعية هو حق مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي صكوك الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال التغطية منخفضة في أجزاء كثيرة من العالم.

وكانت التحويلات النقدية وآليات دعم الدخل التدخل الحكومي الرئيسي في فترة انتشار كوفيد-19. وقد اتُخذَت تدابير في جميع البلدان تقريباً إما لسدّ ثغرات طال أمدها في مجال الحماية الاجتماعية وتضخمت بفعل الأزمة، أو لتكييف النظم القائمة استجابةً لأوجه القصور المستمرة. ووفقاً للبنك الدولي، تمثل المساعدة الاجتماعية 62 في المائة من الاستجابات على مستوى السياسات في العالم منذ آذار/مارس 2020، وكانت التحويلات النقدية الشكل الأكثر استخداماً من أشكال المساعدة الاجتماعية[205]. وكانت هذه التدابير بمثابة شريان حياة للتخفيف من أسوأ الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إلا أنه في العديد من البلدان، لم يكن الدعم كافياً لمنع الأسر المعيشية من الوقوع في براثن الفقر. ووجدت بحوث أجرتها منظمة أوكسفام ومؤسسة مسارات التنمية في نهاية عام 2020 أن 2.7 مليار شخص لم يتلقوا أي دعم مالي عام خلال أزمة كوفيد-19. وكانت معظم المنافع المقدمة صغيرة ومؤقتة، حيث بلغت نسبة المبالغ المدفوعة لمرة واحدة 41 في المائة[206]. وهناك أيضاً مسائل أخرى مثل من الذي يجري تغطيته، وكيف يمكن توسيع نطاق هذه البرامج للمضي قدماً (الفصل 11).

"حصلتُ على منحة دراسية، وفي الواقع قدمت لي [الحكومة] جهاز كمبيوتر وكان لدي إنترنت، إذاً ساعدوني في هذه الناحية."

كوستاريكا، ذكر، عمره بين 18 و24 عاماً

ولا بد من اتباع نُهج شاملة وموجهة في مجال الحماية الاجتماعية لمعالجة أوجه عدم المساواة الراسخة وتوسيع نطاق التغطية بالكامل لتشمل كل شخص. وهناك حاجة إلى برامج شاملة لضمان حصول جميع المواطنين على تقديمات الحماية الاجتماعية عندما يحتاجون إليها، ولكسب تأييد واسع من مختلف فئات المجتمع. على سبيل المثال، انتهى برنامج الازدهار (Prospera) المعروف في المكسيك (والذي كان يُدعى سابقاً برنامج التقدم (Progresa) والفرص (Oportunidades) بعد واحد وعشرين عاماً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى كونه موجهاً حصراً إلى الأسر الفقيرة، مما أفقده الشعبية بين الناخبين ذوي الدخل المتوسط. ومنذ ذلك الحين، أعيد تخصيص تمويل هذا البرنامج إلى مخطّطَيْن شاملين يعودان بالنفع على الجميع في مختلف فئات توزيع الدخل[207].

وفي الوقت نفسه، ينبغي استكمال البرامج الشاملة بأهداف موجهة لفئات محددة تفتقر إلى إمكانية الحصول على الحماية أو تكون مستبعدة بصورة منهجية مع أنه يحق لها الحصول على تقديمات الحماية الاجتماعية. وتشمل الفئات التي قد تكون بحاجة إلى مزيد من التوعية والدعم لضمان حصولها الكامل على الحماية الاجتماعية الكافية الأقليات الإثنية والعرقية التي تواجه عنصرية مؤسسية، والمجتمعات النائية أو المعزولة التي لديها إمكانية محدودة للحصول على معلومات عن حقوقها، والنساء اللواتي يواجهن معايير جنسانية ضارة، والأشخاص ذوي الإعاقة. وكثيراً ما يحصل فصلٌ خاطئ بين النهج الشامل والنهج الموجه في الحماية الاجتماعية. ويمكن لكليهما أن يتعايشا، بل قد لا يكون أحدهما ممكناً بدون الآخر. ويبين نهج إندونيسيا في الحماية الاجتماعية (الإطار 14) التكامل بين الآليات الشاملة للجميع، والآليات الموجهة إلى المجتمعات المحلية، والآليات الموجهة إلى الأسر المعيشية.

إطار السياسات باء – توسيع نطاق سياسات الحماية الاجتماعية

تُعَد الحماية الاجتماعية من مجالات السياسات الخاضعة لدراسة معمّقة، حيث تشير أدبيات متعددة إلى سياسات ودروس أساسية في هذا المجال[208]. وهنا، ننظر في كيفية توسيع نطاقها.

تغطية الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير النظامي

كشفت لنا جائحة كوفيد-19 كيف يمكن للبلدان التي لديها نظم قوية في مجال الصحة والحماية الاجتماعية أن تستجيب بسرعة نسبياً للتحديات الجديدة من خلال توسيع نطاق آليات الحماية القائمة وتكييفها لتشمل السكان الذين لم يحظوا بالحماية الاجتماعية مسبقاً. وينبغي أن ينفذ واضعو السياسات برامج موجهة للعاملين في القطاع غير النظامي والشركات، وأن يوسعوا برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المستبعدة أو المهمشة حالياً.

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- جمعت وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس برامجَ سابقة لمكافحة الفقر ودعت الناس إلى التقدم للتسجيل من أجل الحصول على مساعدة مالية[209]. وتعمل الحكومة التونسية أيضاً على رقمنة عملية تقديم الحماية الاجتماعية منذ عام 2019 بهدف إشراك السكان المعرضين للمخاطر والحصول على ردود فعل المواطنين[210].
- اتخذت الأرجنتين إجراءات سريعة في آذار/مارس 2020 لتوسيع نطاق تحويلات الحماية الاجتماعية لتشمل العاطلين عن العمل، وذوي الدخل المنخفض، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين المنزليين في إطار برنامج دخل الأسرة في حالات الطوارئ (Ingreso Familiar de Emergencia). واستند البرنامج إلى عملية الاستهداف الذاتي، مما أتاح الوصول بمزيد من السرعة والفعالية إلى من هم بحاجة إليه[211].
- تضمنت مبادرة المساعدة الطارئة (Auxilio Emergencial) التي بدأت في نيسان/أبريل 2020 بقيادة المعارضة في البرازيل، تحويلات نقدية لذوي الدخل المنخفض العاملين في القطاع غير النظامي، والعاملين لحسابهم الخاص، والمسجلين في المخططات غير القائمة على الاشتراكات. ويُعَد هذا البرنامج أكبر استجابة لجائحة كوفيد-19 في مجال الحماية الاجتماعية في منطقة أمريكا اللاتينية، حيث تضمن تحويلات نقدية شهرية تعادل 120 في المائة من خط الفقر الوطني خلال الأشهر الخمسة الأولى و60 في المائة خلال الأشهر الأربعة اللاحقة، واستفاد منه حوالي ثلث السكان[212].

أمثلة على الحماية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين

تتّضح قيمة تدابير الحماية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بمختلف قضايا الجنسين، بما في ذلك رعاية الأطفال، والعنف ضد النساء والفتيات، والصحة والتعليم. ومن الأمثلة على تدابير مكافحة كوفيد-19 التي تراعي قضايا الجنسين أو تغيّر النظرة إلى المساواة بين الجنسين[213] وتُعنى مباشرة بالرعاية غير المدفوعة الأجر، ما يلي:

- قدمت **كندا** رعاية طارئة للآباء الذين لديهم أطفال ولا يستطيعون كسب الدخل. وبلغت قيمة هذه الرعاية 900 دولار كندي تُدفَع كل أسبوعين لمدة تصل إلى خمسة عشر أسبوعاً.
- قدمت **أوروغواي** علاوات أسرية مضاعفة لمرة واحدة في إطار خطتها المعنية بالإنصاف، استفادت منها 118,000 أسرة معيشية.

- توفر **فنلندا** تغطية كاملة لحالات فقدان الدخل عندما يكون الأطفال في الحجر الصحي، مما يؤدي إلى غياب الوالدين عن العمل.
- وسّعت **السويد** نطاق المنافع الأبوية المؤقتة لتشمل الآباء الذين يُرغمون على البقاء في المنزل لرعاية أطفالهم عند إغلاق المدارس والحضانات. وعادلت قيمة هذه المنافع 90 في المائة من المنافع الأبوية المؤقتة العادية.
- زادت **جنوب أفريقيا** منحة إعالة الطفل، التي تغطي نحو 12.5 مليون طفل، بمقدار 500 راند (26 دولاراً أمريكياً) شهرياً (حزيران/يونيو – تشرين الأول/أكتوبر 2020).
- قدمت **الهند** 500 روبية (6.50 دولاراً أمريكياً) شهرياً إلى 200 مليون امرأة معرضة للمخاطر بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2020.

8.5 رفع الأجور وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين الأساسيين

ما من تعريف موحد للعاملين الأساسيين، ولكنّ هذه الفئة شملت خلال جائحة كوفيد-19 موظفي الرعاية الصحية والعاملين في أماكن العمل الأساسية الأخرى (كالمستجيبين الأوائل في خدمات الطوارئ، والعاملين في إنتاج الأغذية وبيعها وفي التوصيل)، والعاملين في البُنى الأساسية الحيوية مثل الطاقة والمياه. وقد يكون هؤلاء العاملون موظفين لقاء أجر أو يعملون لحسابهم الخاص. ويعود الفرق الرئيسي بين العمل الأساسي والمهن الأخرى إلى الأثر الذي يُحدثه هذا العمل على المجتمع في حال انقطاعه. وفي حين سبّب الغياب المؤقت لمختلف المهن إرباكاً أثناء الجائحة، فإنه لم يعجّل بانهيار المجتمع.

وقد أشادت المجتمعات بالعاملين الأساسيين، ولكن هذا لم يؤدِّ إلى تحسين ظروف عملهم. وأظهر المسح الذي أجريناه والذي شمل 43 بلداً من أكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان أن عدد البلدان التي رفعت بشكل دائم أجور العاملين في مجال الرعاية الصحية لديها لا يتجاوز 15 بلداً. وهذا التفاوت بين الأقوال والأفعال ملحوظ نظراً للدعم الشعبي الواسع النطاق لزيادة التعويضات للعاملين الأساسيين: فقد وجد استطلاعنا أن نسبة الناس الذين يؤيدون رفع الأجور للعاملين الأساسيين لا تقل عن 75 في المائة في كل من البلدان الثمانية التي شملها المسح. ولذلك، ستكون الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات في هذا المجال واضحة وستحظى بالشعبية.

وهناك فئة عمالية أخرى أقل وضوحاً ولكنها لا تقل أهمية عن الأولى وهي فئة العاملين لحسابهم الخاص الذين يقدمون الخدمات الأساسية وهم جزءٌ من الاقتصاد غير النظامي. وتشمل هذه الفئة تجار الأغذية في الشوارع، وجامعي النفايات، والعاملين في مجال النقل الذين يسدّون الثغرات في الخدمات في الاقتصادات التي تشهد معدلات مرتفعة من العمل غير النظامي. ويحتاج هؤلاء العاملون إلى تدابير داعمة لأجورهم وإلى حماية أقوى من المخاطر في مكان العمل، ولا سيما في الأماكن العامة[214].

وليس التوصل إلى اتفاق جديد بشأن العاملين الأساسيين مجرد تدبير صحيح ينبغي اتخاذه لأسباب أخلاقية وغيرها، بل هو إجراء يصبّ في مصلحة الجميع. ومن دون هذا الاتفاق الجديد، لن تتمكن المجتمعات من التصدي للدورة المكثفة من الأزمات الناجمة عن عالم يزداد تعقيداً وترابطاً واضطراباً. وإنها فقط مسألة وقت قبل أن يواجه المجتمع مجدداً أزمة على نطاق غير مسبوق، سواء كانت كارثة طبيعية أو إرهاباً واسع النطاق أو أعمالاً عدائية جيوسياسية أو جائحة أخرى. ويتطلب بناء المنعة إزاء هذه الأزمات مجموعة كاملة من العاملين الأساسيين المدربين تدريباً جيداً والملتزمين التزاماً عميقاً والقادرين على مواجهة التحدي. وينبغي النظر إلى الاتفاق الجديد الذي يتم التوصل إليه لصالح هؤلاء العاملين على أنه مبدأ مركزي لإنشاء اقتصادات أكثر منعة، واستثمار للحد من المخاطر وحماية مجتمعاتنا في المستقبل.

إطار السياسات جيم – رفع أجور العاملين الأساسيين وضمان حقوقهم

تعزيز الحقوق

ينبغي أن يشمل الإطار التشريعي آليات تتيح دفع أجور للعاملين الأساسيين عندما تصبح ظروف عملهم خطرة. وينبغي أن ينص هذا الإطار على الحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى من الإجازات، وعلى توفير الصحة والسلامة والتدريب. وينبغي أن يكون توريد ما يكفي من معدات الحماية الشخصية وغيرها من معدات السلامة حكماً ملزماً قانوناً لجميع العاملين في وظائف الخطوط الأمامية، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي. وينبغي أن يعترف الإطار التشريعي أيضاً بالعاملين لحسابهم الخاص وأن يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي.

وفي جميع البلدان، لا بد من تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز في العمل. وسيكون لذلك أثرٌ إيجابي غير مباشر على العاملين الأساسيين حيث تمثل الأقليات والنساء الغالبية الساحقة.

دفع بدل العمل الخطر

ينبغي أن تضع الحكومات إطاراً يتيح تلقائياً دفع بدل العمل الخطر والتعويض عن الضرر بغض النظر عن الخطأ للعاملين وأسرهم الذين يمرضون أو يتوفون أثناء أداء واجبهم. وينبغي أن يتناسب مبلغ التعويض الإضافي مع المخاطر والأعباء التي يتحملها العامل. وفي حالة الضرر، ينبغي زيادة التعويض بما يتناسب مع المعاناة الناجمة عنه. ويمكن القول إن العاملين الأساسيين ينبغي أن يحصلوا على المبالغ نفسها من التعويض وبدل العمل الخطر التي يحصل عليها العاملون في القوات المسلحة، عندما تكون الأضرار والمخاطر والأعباء متساوية، وعندما يقبل العاملون بالتعرض للمخاطر لصالح المجتمع.

رفع الأجور على المدى الطويل

إن دفع بدل العمل الخطر وتعزيز الحقوق هما خطوتان أساسيتان يمكن أن تتخذهما الحكومات لحماية العاملين الأساسيين في أوقات الأزمات. ويمكن أيضاً أن يكون رفع الأجور على المدى الطويل مناسباً، لا سيما عندما لا يكون العاملون قد حصلوا على تعويض مالي عادل لقاء جهودهم نظراً للقيمة التي ينتجونها للمجتمع. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، شهد العاملون في دائرة الصحة الوطنية تخفيضات حقيقية في أجورهم في العقد الذي سبق تفشي الجائحة.

8.6 السكن: حق من حقوق الإنسان، وليس استثماراً مالياً

تؤثر أزمة السكن الميسور الكلفة على العديد من المدن بدءاً بمدينة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة وصولاً إلى مدينة أكرا في غانا، حيث أن إنتاج المساكن الميسورة الكلفة لا يواكب الطلب، ويتم التركيز أكثر فأكثر في قطاع السكن على القيمة المالية للمسكن ويتم التعامل مع السكن كسلعة وليس كحق من حقوق الإنسان. وفي جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناطق الحضرية، تتزايد بسرعة الفجوة بين العرض والطلب على المساكن الميسورة الكلفة والملائمة، حيث تشهد مناطق مثل أفريقيا أسرع تحوُّلٍ حضري حتى الآن.

وكثيراً ما كانت عملية تملُّك المساكن تُملي السياسة الحضرية والسكنية. بدءاً من بروز ظاهرة الضواحي في الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى برامج التكيُّف الهيكلي في بلدان الجنوب في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، اعتُبر السكن عاملاً يعزز الثروة[215]. ولكنّ العديد من الناس لا يستطيعون دفع سعر المسكن. وهذا هو الحال في كل مكان في أمريكا الشمالية، حيث ارتفعت أسعار المساكن بمعدل أسرع بكثير من الأجور[216]، ولكن الوضع أكثر حدّة في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تصل نسبة الأشخاص القادرين على تحمل تكاليف منزل عادي إلى 0.58 في المائة. كما حددت آليات تقسيم المناطق واستخدام الأراضي والتمويل والشؤون الضريبية والحوكمة القائمة لتعزيز تملُّك المساكن من يتمتَّع بالحق في السكن، واستثنت بعض السكان على أساس مداخيلهم أو هويتهم (وذلك عمداً في كثير من الأحيان)، وساهمت بالتالي في الفصل بين المدن.

وبالنسبة لبعض الناس، فإن منازلهم جعلتهم أكثر عرضة للعواقب الصحية للجائحة؛ وقد أظهرت الأبحاث أن الفيروس ينتشر بسهولة أكبر في المناطق المكتظة بالسكان[217]، وفي أغلب الأحيان في ظروف صحية سيئة تجعل منع انتقال كوفيد-19 أمراً شبه مستحيل. وفي حين بُذِلت مساعٍ لإبقاء الناس في منازلهم من خلال المساعدة على دفع الإيجار ووقف الإخلاء، إلا أنه من غير الواضح حتى الآن كيف ستتمكّن المجتمعات من منع حدوث أزمة إخلاء واسعة النطاق عندما تنتهي التدابير المؤقتة ويواجه الأشخاص الذين فقدوا دخلهم صعوبات في تسديد الإيجار أو رهنهم العقاري.

بيد أن الجانب المشرق في الجائحة هو أنها أظهرت الإجراءات الجذرية التي يمكن اتخاذها عندما تصبح القضية ملحة بالنسبة للمواطنين وصانعي السياسات، وكشفت عن التفاوت الصارخ في الظروف المعيشية للناس مما يسمح بالاعتراف بأن الحصول على سكن ميسور الكلفة وكافٍ ليس فقط ضرورة بل هو حق من حقوق الإنسان الأساسية[218].

وإن التصور العام في مختلف بلدان الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع بأن الحكومات فشلت في التعامل مع هذه القضية يدل على تعقيد الأسباب والآثار المترتبة على الوضع الراهن للسكن. وكشفت استطلاعات الرأي التي أجريناها أن السكن هو أحد مجالات السياسة التي شهدت أقل درجة من التقدم قبل الجائحة.

وتشمل بعض التحديات الرئيسية ما يلي:

- **الحوكمة:** يجب إيلاء الاهتمام لديناميات القوة والتحديات التي تواجه الحوكمة في تنفيذ سياسات السكن الميسور الكلفة والسياسات الحضرية الشاملة. وكثيراً ما يُمثَّل مالكو المنازل والأراضي على نحو غير متناسب في عملية صنع القرار المحلي، حيث ينظّمون أنفسهم في جمعيات يمكنها أن تضغط ضد الإصلاحات الرامية إلى تقسيم المناطق وولايات السكن الشاملة في مناطقهم[219]، في حين أن عدم كفاية الحماية للمستأجرين والحيازة غير الآمنة لأولئك الذين يعيشون في الأحياء العشوائية يؤديان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين مالكي المساكن والأراضي والأشخاص غير القادرين على شراء منزل. وبالتالي، فإن حوكمة السكن واستخدام الأراضي تواجه مشكلة "من هم في الداخل مقابل من هم في الخارج" حيث يتم تمثيل مالكي العقارات الحاليين – ولكن مصالح المستأجرين والشباب وأولئك الذين يسعون إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية المزدهرة غير مُمَثَّلة. وينبغي أن يؤدي توسيع نطاق التنوع وتغيير المستويات إلى جعل النتائج أكثر إنصافاً.

- **تمويل توفير السكن:** تعيق ملكية الأراضي غير الواضحة، ولا سيما في المدن التي تشهد توسّعاً حضرياً غير مسبوق، الاستثمار المستدام والمتماسك في الخدمات والإدارة الحضرية، مما يؤدي إلى تنمية حضرية مجزّأة لا تؤثر سلباً على البيئة فحسب، بل تُبعد الناس عن الفرص الاقتصادية والارتباط بالمدينة. وفي بلدان الدخل المنخفض والمتوسط التي تشهد تخلُّفاً في قطاعات البناء وتعتمد على المواد المستوردة، يمكن أن يكون بناء المساكن مكلفاً للغاية[220]. والتمويل شحيح بسبب المخاطر العالية[221] التي يدركها المستثمرون والمطوّرون الذين يقلقون بشأن النقص في استخدام الوحدات السكنية المبنية. وكثيراً ما تُحفِّز القوانين واللوائح المتقادمة والتمييزية بشأن تقسيم المناطق واستخدام الأراضي[222] على بناء مساكن للطبقة العليا فقط، مما يحدّ من توفير المساكن للطبقات الوسطى والدنيا[223] في كل من بلدان الشمال والجنوب، الذين لا يبقى لها خيار سوى البحث عن سكن غير نظامي. كما أن الحوافز لخصخصة الأراضي وبيعها للمطورين تُجرِّد الحكومات المحلية من الإيرادات التي قد تتأتى من التوسّع الحضري.

- **التمويل[224] والمضاربة[225]:** لا يسمح السكن بتوفير المأوى فحسب، بل الثروة والتقدير والمركز الاجتماعي أيضاً. ويستثمر العديد من الأفراد والكيانات الخاصة في العقارات كوسيلة "لحفظ" ثرواتهم واستخراج القيمة منها[226]. وفي حين أن هذه الظاهرة كانت قائمة في بلدان الشمال، تشير الأدلة على أن هذه الممارسات أصبحت تحظى بشعبية متزايدة في مناطق أخرى من العالم في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008[227]. وإن إضفاء الطابع النظامي على السكن غير النظامي مسألة جدليّة جداً، حيث تحافظ

النخب السياسية في كثير من الأحيان على علاقات عميقة مع مطوري العقارات، والتمتّع بالسلطة لتخصيص الأراضي هو آلية رئيسية لتأمين الأصوات والحصول على الإيجار[228].

- **تحوُّل أحياء الفقراء إلى ضواحٍ للأثرياء والتجريد من الملكية في المناطق الحضرية[229]:** تكافح المدن في جميع أنحاء العالم، سواء كانت لندن أو دار السلام، من أجل جني فوائد ارتفاع قيمة السكن ومنع النزوح من خلال تحويل أحياء الفقراء إلى ضواحٍ للأثرياء. وأدى ارتفاع معدل السياحة إلى إطلاق مبادرات تسعى إلى معالجة انخفاض عدد المساكن المتاحة لسكان المناطق الحضرية بسبب انتشار الشقق السياحية. وكذلك، فإن سردية إنشاء "مراكز عالمية"[230] والرغبة في أن تصبح من الجهات الدولية[231]، سواء في حدث ضخم محدد[232] أو من خلال خطط رئيسية طموحة، يمكن أن تكون على حساب الفقراء، الذين يُستبعدون عادة من المشاورات[233]. وتترتب على عمليات الإخلاء آثار ضارة على رفاه الأسر المعيشية بطرق متعددة، بدءاً بالاستقرار الاقتصادي وصولاً إلى نمو الأطفال[234]. ويمكن أن يؤجج النزوح الحضري الاضطرابات والشعور بالاستياء، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى العنف عندما يتم تسييس السمسرة والمضاربة والاستيلاء على الأراضي[235،236].

- **دور الدولة:** في الآونة الأخيرة، تم التركيز بشكل أكبر على دور الحكومة بوصفها جهة تمكينية، بدلاً من أن تكون مزوِّداً مباشراً للسكن. وعلى هذا النحو، يوصى بأن تقوم الحكومة، بدلاً من إنفاق مبالغ كبيرة من المال على مشاريع السكن العام الضخمة، بالتركيز على إتاحة المجال للتوسع الحضري من خلال توفير الأراضي التي تصلها الخدمات العامة ويمكن استخدامها بعد ذلك لبناء مساكن ميسورة الكلفة. وتحظى الحوكمة المحلية على وجه التحديد باهتمام متزايد مع الاعتراف بأنه غالباً ما يتم تفويض الحكومات المحلية لتقديم جزء كبير من الخدمات الأساسية، ولكنها عادة لا تملك القدرات المناسبة لذلك. وكثيراً ما يتم تكليف الحكومات المحلية بتوفير الخدمات الأساسية من دون أن تتوفر لها الموارد اللازمة. وقد أدى الاهتمام المتزايد بتمويل الحكومات المحلية وتعزيز قدراتها على النحو المناسب من أجل تقديم الخدمات الحضرية إلى إتاحة الفرص لوضع سياسات السكن الشامل، حيث لا تكون الحكومات بالضرورة هي الجهة التي توفِّر السكن، بل تحدد الحوافز والأنظمة التي تسهِّل توفير السكن الميسور الكلفة وتمويل الخدمات العامة لسكانها.

وتتطلب هذه القضايا المعقّدة استجابات متعددة على مستوى السياسات – ومن جديد، تتفاوت هذه الاستجابات تبعاً لحالة البلد الأولية. وبغض النظر عن السياق، فإن الخطوة الأولى هي الوصول إلى فهم أكثر شمولاً لمن نتطلع إلى أن نؤمن له المأوى. وفي كثير من الأحيان، هناك عدم تطابق في حجم السكن وموقعه، وتشديد مفرط على البناء من أجل الطبقات الغنية أو الوسطى من الشريحة العليا، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة السكن ويُسبِّب المظالم التي غالباً ما تقع على أساس الطبقة والعرق والإثنية. وقد أدى التقارب المتزايد بين مختلف المجتمعات المحلية التي تدعو إلى العدالة البيئية والعرقية والاجتماعية إلى تجديد النقاش حول الحق في السكن مع التنديد بأثر النظر إلى السكن على أنه سلعة والدعوة إلى تلبية احتياجات جميع سكان المناطق الحضرية. وبما أن أزمة كوفيد-19 أبرزت بشكل غير مسبوق الحاجة الملحة للتعامل مع أزمة السكن الميسور الكلفة، فقد أتاحت فرصة سياسية للعمل من أجل إعمال الحق في السكن بفعالية، بما في ذلك للذين يستخدمون منازلهم كمكان عمل أيضاً.

إطار السياسات دال – زيادة فرص الحصول على مساكن ميسورة الكلفة

إجراء إصلاحات في ترتيبات استخدام الأراضي وحوكمة السكن لعكس أثر القوانين والأنظمة والحوافز الوطنية والمحلية الضارة التي تضع قيوداً على توفير المساكن الميسورة الكلفة من أجل بناء الثروة وتشجيع المضاربة.

ويشمل ذلك ما يلي:

- العمل مع جماعات العدالة الاجتماعية والجماعات البيئية لإنشاء تحالفات قوية تدعم تعزيز السكن الميسور الكلفة من خلال اعتماد الكثافة الحضرية السليمة والإعمار المراعي للنقل العام.
- إعادة النظر في فرز الأراضي للأسرة الواحدة، والمساحات الدنيا المخصصة، ومعايير البناء التي تستند إلى أنظمة متقادمة، للسماح ببناء المزيد من الوحدات الميسورة الكلفة في جميع أنحاء المدن.
- النظر في إضفاء الطابع الشرعي على ممارسات مثل استئجار وحدات ملحقة والتحسن التدريجي للسكن لضمان الحيازة للذين كانوا يستأجرون بشكل غير نظامي في السابق، فضلاً عن ايجاد طريقة آمنة وأقل كلفة للعثور على مسكن.
- فرض ضرائب على الأراضي الشاغرة و/أو المملوكة من الأجانب لتثبيط المضاربة.

<u>مثال على ذلك:</u> تغيير تقسيم المناطق في المدن الأمريكية بما يسمح بكثافة سكنية أعلى: اجتمعت جماعات الدفاع عن البيئة والعدالة الاجتماعية مع وسائل الإعلام والمسؤولين الحكوميين للضغط في وجه جماعات من الأحياء حيث اعترض المالكون على مقترحات لتغيير التقسيم من أجل زيادة الكثافة السكنية. ومن خلال الاعتراف: (1) بالتاريخ العنصري لتقسيم المناطق وفرض الخطوط الحمراء، (2) بأهمية الكثافة للتنمية الحضرية المستدامة والخضراء، (3) بأهمية السكن الميسور الكلفة للعاملين ذوي الدخل المتوسط، تمكَّنت المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية من الدفع باتجاه تشريعات تسمح بتغيير تقسيم المناطق لزيادة الكثافة السكنية في المناطق التي كانت مخصصة سابقاً لوحدات الأسرة الواحدة[237].

وضع سياسات شاملة للتمويل ورفع المستوى تعكس احتياجات المواطنين بدلاً من معاقبتهم، وتمنع النزوح، ويمكن أن تُحفِّز المزيد من الاستثمار في السكن والخدمات العامة الحضرية.

بما أن القطاع غير النظامي قد وجد طريقة لتوفير السكن على نطاق واسع وبكلفة ميسورة، ينبغي أن يتناول أحد مجالات السياسة كيفية تنظيم السكن من أجل تحسين الظروف المعيشية. ويمكن للاستثمار العام والخاص في مجال تحسين الوحدات السكنية الجديدة الميسورة الكلفة أن يكون حافزاً ومُيسِّراً لأنواع أخرى من الاستثمارات، بما في ذلك مجموعات الادخار والصناديق الوطنية. ومن الأمثلة الناجحة على تحسين الأحياء العشوائية برنامج بان مانكوونغ في تايلند وبرامج في البرازيل وميديلين. وقد استكشفت هذه البرامج أشكالاً بديلة للتمويل تكون أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمعات المحلية وقدراتها، مع الاستفادة من مجموعات الادخار وخطط التمويل الخاصة بها[238].

مثال على ذلك – نهج إندونيسيا تجاه الكامبونغ: منذ عام 1969، قدمت إندونيسيا الموارد لبرنامج كامبونغ للتحسين، مما سمح للسكان ذوي الدخل المنخفض بالاستقرار في القرى وحولها وفقاً للمعايير التي يختارونها، في حين تركز الحكومة على التحسين التدريجي للبنى الأساسية للسكن. ويعود هذا النهج بالنفع على الجميع بمن فيهم من هم داخل الكامبونغ وخارجها[239].

مثال: وكالة التهذيب والتجديد العمراني في تونس: تعمل وكالة التهذيب والتجديد العمراني في تونس على تطوير الأحياء من خلال توفير الخدمات العامة والمرافق الجماعية، وتخصيص صندوق وطني لتحسين المساكن وإعادة تأهيلها[240].

معالجة الفجوة في الحماية والدعم القانوني للسكن

توفير آليات لحماية جميع سكان المناطق الحضرية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان، وحماية المستأجرين من التلاعب السياسي والاستيلاء على الأراضي. ويشمل ذلك ما يلي:

- العمل مع السلطات العامة لتحديث السجلات العقارية العامة، ورقمنة مخططات ملكية الأراضي، وإضفاء الطابع الرسمي على سندات ملكية الأراضي الفردية والعرفية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حيازة المرأة للأراضي، لأن ذلك أساسي لتمكينها الاقتصادي.
- الاستثمار في إنفاذ تدابير الحماية القانونية من التمييز، والحق في الاستعانة بمحامٍ، وتشريعات حماية المستأجرين لمنع عمليات الإخلاء.
- تأمين التوازن بين قوة الجمعيات على مستوى الأحياء – حيث غالباً ما يكون مالكو الأراضي وأصحاب المنازل ممثلين على نحو غير متناسب – وإنشاء لجان حقوق الإنسان لتوفير الموارد للمستأجرين بشأن

مثال: مكتب حقوق الإنسان في سول: منذ عام 2012، نص قانون مدينة سول على وضع سياسات جديدة لحقوق الإنسان، وإنشاء قسم لحقوق الإنسان في الحكومة المحلية للمدينة، ولجنة محلية لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم الذي يمكن للسكان المحليين أن يرفعوا الشكاوى إليه. وينص قانون المدينة أيضاً على وضع مبادئ توجيهية لعمليات الإخلاء القسري من أجل حماية حقوق السكن لسكان المدينة[241].

تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السكن غير القائم على السوق كبديل قابل للتطبيق

يتيح توسيع أشكال السكن غير القائم على السوق فرصاً للسكان غير القادرين على الوصول إلى السوق المالية. ويمكن أن يكون السكن الاجتماعي الذي توفره الحكومات مباشرة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر استثماراً هاماً إذا ما اقترن بإمكانية الوصول إلى المدارس والخدمات التي تُمكِّن السكان من تحسين نوعية حياتهم. غير أنه بالإضافة إلى توفير السكن بشكل مباشر، فإن تهيئة بيئة تمكينية لإنشاء مساكن غير ربحية (مثل تعاونيات الإسكان وصناديق الأراضي المجتمعية) تتيح أيضاً فرصة رئيسية للقطاعين العام والخاص للعمل مع المجتمعات المحلية لتوفير السكن الملائم. ولكي تنجح هذه النماذج، تحتاج إلى دعم مؤسسي مناسب، يتراوح بين الحصول على الأراضي – وهو التحدي الأكثر صعوبة عادة – وتعزيز التفاوض على خطط تمويل مرنة. ويمكن للالتزام السياسي المستمر والتجهيزات المؤسسية، من الجمعيات النظامية إلى مصارف الأراضي العامة، أن تضمن توفير بديل غير قائم على المضاربة للسكن من خلال هذه النماذج.

مثال: تعاونيات أوروغواي. ويستند نموذج اتحاد تعاونيات الإسكان للمساعدة المتبادلة في أوروغواي (Federación Uruguaya de Cooperativas de Vivienda por Ayuda Mutua) إلى الملكية الجماعية للسكن من جانب تعاونية، يساهم فيها الأعضاء من خلال بذل الجهد والعمل. ويحظى هذا النموذج بدعم قوي من الحكومة من خلال تقديم المساعدة التقنية في المفاوضات مع وكالات الائتمان والقطاع الخاص، وكذلك من خلال مصارف الأراضي التي توفر خيارات السكن للتعاونيات[242].

زيادة قدرة الحكومات المحلية على توفير الأراضي التي تصلها الخدمات وتعزيز عرض المساكن الميسورة الكلفة

غالباً ما يتم تفويض الحكومات المحلية لتقديم جزء كبير من الخدمات الأساسية، ولكنها لا تتمتع عادة بالقدرات المناسبة. وإن تزويد الحكومات المحلية والإقليمية بالقدر الكافي من الموظفين والقدرات القانونية والمالية يمكن أن يساعد في إطلاق العنان لتطوير مساكن ميسورة الكلفة بعدة طرق. ويمكن تعزيز دور الحكومات المحلية من خلال:

- تسهيل عملية حيازة الأراضي وبناء المساكن، وخفض الكلفة البيروقراطية لتوفير السكن.
- استخدام الأراضي العامة لتوفير الخدمات العامة ووضع خطط للتوسع الحضري تمنع الزحف الحضري المُجزأ.
- التفاوض على اتفاقيات تقاسم الأراضي وأنظمة تقسيم المناطق الشاملة مع القطاعين الخاص وغير الربحي.
- إنشاء آليات تمويل قائمة على الأراضي للاستثمار في الخدمات العامة وتعزيز الإصلاحات الضريبية.

مثال – ضريبة الأملاك في فريتاون: أنشأت فريتاون في سيراليون مؤخراً ضريبة على الأملاك قائمة على نظام النقاط الذي يسهل إدارته ويسعى إلى أن يكون أكثر شفافية. وقد سجل مجلس المدينة تقريباً كل عقار في فريتاون ويمكن أن يضاعف النظام الجديد إيرادات المدينة بما يصل إلى خمس مرات[243].

8.7 الاتصال الرقمي

أدت جائحة كوفيد-19 إلى إبراز عنصر اجتماعي واقتصادي هام آخر هو الاتصال الرقمي. من لديه إمكانية الوصول الموثوق إلى الإنترنت العالي السرعة؟ من هو القادر على تبني واستخدام الأدوات الرقمية عندما تكون متاحة؟ خلال فترات الإغلاق وغيرها من القيود التي فرضتها الجائحة، حدَّدت مسألة الاتصال من يمكنه الذهاب إلى المدرسة، وإقامة مشروع تجاري، والتسوق، ورؤية أحبائه، وحضور المواعيد الطبية.

ولا يرتبط ضعف الاتصال بالناتج المحلي الإجمالي لبلد ما فحسب، بل يرتبط أيضاً بعدم المساواة[244]. وتظهر البيانات المتعلقة باستخدام الإنترنت في تسعة وثلاثين بلداً من مختلف فئات الدخل القومي أن الثروة الوطنية لا ترتبط دائماً بالوصول الشامل إلى خدمة الإنترنت وتتفاوت بشكل كبير استناداً إلى عوامل مثل وضع المناطق الريفية مقابل وضع المناطق الحضرية أو نوع الجنس أو صفة اللاجئ[245]. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة حالياً، لا يتمتع سوى 66 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة عشرة بإمكانية الوصول المنتظم إلى خدمة الإنترنت، مقارنة بنسبة 82 في المائة في البرازيل. وفي حين ساهمت الهواتف المحمولة إسهاماً كبيراً في زيادة إمكانية الوصول إلى خدمة الإنترنت، فإنها يمكن أن تنطوي أيضاً على نواحٍ مختلفة من عدم المساواة. ويتصل ما يُقدَّر بنحو 72 في المائة من الناس في العالم بخدمة الإنترنت من خلال هواتفهم المحمولة، ويتصل حوالي مليارين من خلال هواتفهم حصراً. وكثيراً ما تُحرَم الفتيات والنساء من الهاتف المحمول.

حتى قبل انتشار الجائحة، استثمرت الحكومات في الاتصال بخدمة الإنترنت. ومع ذلك، تبنَّت العديد من الحكومات مواقف سياسية اعتبرت ضمناً أن الاتصال بالإنترنت هو "سلعة فاخرة"، واعتمدت على حلول القطاع الخاص لسد الفجوة في حين تُظهر التجربة أن الاستثمارات الكبيرة للقطاع العام في البنى الأساسية هي وحدها القادرة على توليد الأثر التحويلي اللازم على الوصول إلى خدمة الإنترنت. وكما هو متوقع، لفتت جائحة كوفيد-19 لعام 2020 الانتباه إلى الأدوات الرقمية كجزء من الاستجابة للجائحة، بما في ذلك دمج العناصر الرقمية في خطط التعافي الاقتصادي، واستخدامها لتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل التعليم والصحة.

لكن جزءاً صغيراً فقط من التدخلات المتعلقة بالجائحة والتي تدعمها التكنولوجيا الرقمية أو تركِّز على التكنولوجيا الرقمية استهدف الفئات المهمشة والأشخاص المعرضين للمخاطر أو شمل فئات كانت مهمشة بالفعل في التخطيط السابق، وكان التركيز بدلاً من ذلك على زيادة الانتشار على نطاق واسع في المجتمعات الريفية. وهذا لا يؤدي إلى سد فجوة الحصول على الأدوات الرقمية. والواقع أن أغلب البلدان تستخدم مزيجاً من الموارد العامة وحوافز السياسات للمشغلين من القطاع الخاص لمعالجة هذه القضية، ولكن جزءاً ضئيلاً فقط من هذه التجارب يُركِّز على المساواة والشمول[246]. غير أنّ هناك بعض الممارسات الناشئة التي توفر التوجيه لأصحاب المصلحة الذين يرغبون في الاستثمار في المبادرات الرقمية التي تسعى على نحو مباشر إلى تعزيز المساواة والشمول. ويتضمن إطار السياسات الوارد أدناه ملخصاً عن هذه الدروس.

ولا بد من أن تتنبّه الحكومات لمسائل الثقة والمراقبة عندما يتعلق الأمر بالتوسع الرقمي. وهذه أمور يمكن التغلب عليها إذ يمكن للحكومات أن تضع حزمة سياسات أساسية تشمل عناصر اجتماعية وقانونية متعلقة بالتكنولوجيا لتشجيع الثقة لدى المواطن والشفافية من جانب الدولة. ويمكن كسب الثقة في المنصات الرقمية من خلال التدابير الشفافة

والخاضعة للمساءلة والشاملة والمستدامة طوال فترة تشغيل التكنولوجيا، كما حدث عندما أطلقت سنغافورة تطبيق التتبع لجائحة كوفيد-19 ووعدت بعدم إتاحة المعلومات للشرطة. ومع ذلك، تراجعت الحكومة عن هذا الوعد وأعلنت في كانون الثاني/يناير 2021 أن المعلومات ستتاح بالفعل للشرطة، مما قوّض ثقة الناس ومشاركتهم في مراقبة انتشار جائحة كوفيد-19[247]. وتضرّ هذه الانتكاسات بالعلاقة بين المواطنين ودولتهم، كما أن استخدام التكنولوجيا المدنية بمثابة "حصان طروادة" لتوسيع نطاق المراقبة يُقوِّض ثقة الناس في استخدام التكنولوجيا بشكل عام. وفي المقابل، فإن الحفاظ على الخصوصية وإخفاء الهوية في تايوان يمثلان جزءاً لا يتجزأ من جميع التقنيات المستخدمة في مراقبة جائحة كوفيد-19 في البلد، مما أدى إلى مشاركة عامة واسعة النطاق. وفي الهند، لم يؤدِّ انهيار المشاورات بشأن النظام الرقمي للأوراق الثبوتية "أدهار" إلى نفور عدد كبير من السكان فحسب[248]، بل ضاعف أوجه عدم المساواة من خلال الانتقال إلى نظام أكثر كفاءة ولكنه لا يقلّ ظلماً[249].

إطار السياسات هاء – تعزيز الاتصال الرقمي

جعل الاتصال الرقمي جزءاً أساسياً من استراتيجيات الاستثمار العام

إعطاء الأولوية لاستثمارات الدولة في الاتصال الرقمي، التي تستهدف المجتمعات والأشخاص الذين لا تُقدَّم لهم خدمات كافية:

- توسيع نطاق استخدام نهج "الخدمات الإلكترونية في علبة" في المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة، ضمن رزمة أكبر من عناصر البنى الأساسية والتعافي الاقتصادي ذات الجاذبية الواسعة. ومن الأمثلة على ذلك غانا، IntelSat في مخيم أمبين للاجئين، أو RuralStar في جميع أنحاء البلد؛ و"النظام البيئي للبنى الأساسية الريفية" WTL Vivada في ثلاثة بلدان أفريقية.
- إدراج الحصول على الاتصال الرقمي كعنصر قياسي في مشاريع الاستثمار العام التي تُعنى ببناء أو تطوير المدارس والعيادات والمباني البلدية، وتأمينها أولاً للمجتمعات الأكثر تهميشاً والتي لا تُقدَّم لها الخدمات الكافية، بهدف الوصول إلى التغطية الشاملة.

تقديم "سلة رقمية"

توفير إمكانية الوصول إلى "سلة رقمية" عالمية تجمع بين الأجهزة والحصول على خدمة الإنترنت الميسورة الكلفة. وخلال الجائحة، قدمت عدة بلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة، أجهزة كمبيوتر محمولة وتكنولوجيا الإنترنت المحمولة للأطفال المحرومين.

العمل الدولي

يمكن للشركاء في التنمية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إعادة تأطير البنى الأساسية الرقمية باعتبارها عاملاً أساسياً مؤاتياً للتنمية مثل مياه الشرب والكهرباء: أي مرفق يكون الوصول الأساسي إليه مضموناً بغض النظر عن دخل الأسرة المعيشية، ومدعوماً ببيئة مؤاتية من السياسات التي تُمكِّن المجتمعات المحلية وتعزز احترام حقوق الإنسان.

الإطار 12 – التجارب والتحديات في التركيز على المساواة والشمول في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19

د. ماجا فيستاد

وزيرة الدولة للصحة والشؤون الاجتماعية، السويد

يُبيِّن تقرير نشرته مؤخراً وكالة الصحة العامة في السويد أن ظروف الصحة الجيدة والمتساوية قد تغيَّرت خلال الجائحة. وقد تأثرت الفئات التي كانت تعاني من خطر مرتفع في اعتلال الصحة قبل الجائحة بشكل سلبي في المدارس وسوق العمل والمجتمع ككل. وهذا يوضح الحاجة المتزايدة إلى العمل الذي يعزّز الصحة والعمل الوقائي في مجال الصحة العامة الشاملة لعدة قطاعات على المدى الطويل.

وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بوضوح عن تصدّعات في مجتمعاتنا، استناداً إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الكامنة. فقد أثّرت بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وعلى الفئات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً، وحددتها عوامل متنوعة مثل الصحة البدنية والعقلية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والعمر، ومستوى الرقمنة. وقد أوضح ذلك أن العالم لا يفي بوعده بعدم إهمال أحد.

وفي السويد، كما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة، تأثر كبار السن بصورة غير متناسبة بالتدابير الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس، ولا سيما العزلة. وخلال الجائحة، فُرض حظر على زيارة دور رعاية كبار السن وأُعطيَت توصيات صارمة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 70 عاماً لتجنب الاحتكاك الجسدي بالآخرين. وفي محاولة لمعالجة هذا الاتجاه السلبي، زادت الحكومة المنح المقدمة إلى منظمات المتقاعدين ووزَّعت مساعدات مالية على المنظمات من أجل إطلاق مبادرات تسهم في مكافحة الوحدة غير الطوعية لدى كبار السن من النساء والرجال.

وتأثَّر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل مفرط بهذه الجائحة بسبب انقطاع الخدمات التي يعتمدون عليها. ويعاني بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من مستويات أعلى من العزلة الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على صحتهم العقلية. ويُرجَّح أن تؤدي الجائحة إلى زيادة الحاجة إلى الدعم من الخدمات الاجتماعية، لا سيما لدى الفئات والمناطق المعرضة أصلاً للمخاطر. ويمكن إدارة قدرة الخدمات الاجتماعية على تلبية الاحتياجات الملحة في الأجل القصير، ولكن لا بد من الاستعداد لكيفية معالجة الاحتياجات المتزايدة لضمان التعافي الشامل من الجائحة.

علاوة على ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 قد فاقمت الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية. وقد أبرزت الجائحة الدور الهام الذي تضطلع به التكنولوجيا الرقمية في حياتنا اليومية وفي اقتصادنا.

فقد مكَّنت التكنولوجيا الكثيرين منّا من العمل عن بعد، والبقاء على اتصال مع الآخرين في حين يتواجد كل شخص في مكان مختلف وساعدتنا على الوصول إلى الخدمات. غير أن الجائحة زادت أيضاً من الإقصاء الاجتماعي للعديد من الأفراد بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الإنترنت والأدوات الرقمية. ولا بد من أن نتأكَّد من أن الحلول الرقمية متاحة ويمكن للجميع استخدامها بغض النظر، على سبيل المثال، عن العمر أو الإعاقة أو مستوى المعرفة. ومن شأن هذه الجهود أن تُيسِّر تحقيق التعافي المستدام والشامل للجميع.

أخيراً، دعونا لا ننسى الصورة الأكبر. فقد أبرز تفشي جائحة كوفيد-19 ترابط التحديات المذكورة. ولكي ننجح، يجب أن تأخذ جهودنا الرامية إلى التعافي من جائحة كوفيد-19 في الاعتبار المحددات الأوسع للصحة والرفاه من أجل ضمان عدم إهمال أحد.

8.8 تحويل اقتصاد الرعاية لتحقيق المساواة بين الجنسين[250]

يتم التقليل من قيمة أعمال الرعاية التي كثيراً ما تقوم بها النساء ذوات الأجر المنخفض أو غير المأجورات والعاملون المهاجرون في المجتمع. وفي حين أثبتت جائحة كوفيد-19 أولوية أعمال الرعاية وأهميتها لبقاء الإنسان، فقد كشفت أيضاً كيف لا يزال صنع السياسات يجري في كثير من الأحيان بطريقة لا تراعي نوع الجنس. وعلى هذا النحو، ففي حين كانت هناك بعض الأمثلة على سياسات سعت إلى التخفيف من الآثار غير المتكافئة لاقتصاد الرعاية الخاص بنوع جنس معيَّن، فإن الأغلبية لم تفعل ذلك[251]. ويعكس ذلك عدم الاهتمام على المدى الطويل بالطريقة التي تعمل بها الرعاية في المجتمع. ويتجاهل صانعو السياسات هذا القطاع الحيوي على مسؤوليتهم: فبدون خطوات إيجابية على هذا الصعيد، سنفشل في تحقيق أي شعور بالمساواة بين الجنسين في المجتمع. وعندما يقترن الاستثمار في اقتصاد الرعاية بالجهود المبذولة لرفع الأجور وتحسين الظروف، يمكن أن تكون منافع المساواة بين الجنسين كبيرة.

تُعرِّف منظمة العمل الدولية أعمال الرعاية المدفوعة الأجر بأنها "أعمال الرعاية التي تتم تأديتها مقابل الربح أو الأجر في مجموعة من الأوضاع، مثل الأسر الخاصة (كما هو الحال بالنسبة للعاملين المنزليين)، والمستشفيات العامة أو الخاصة، والعيادات، ودور التمريض، والمدارس، وغيرها من مؤسسات الرعاية"[252]. ويشمل ذلك مجموعة واسعة من العاملين في مجال الخدمات الشخصية، مثل الممرضات والمعلمين والأطباء والعاملين في مجال الرعاية الشخصية، بمن فيهم العاملون المنزليون. وباستخدام هذا التعريف الشامل، تشير التقديرات إلى أن القوى العاملة في مجال الرعاية المدفوعة الأجر تمثل 11.5 في المائة من مجموع اليد العاملة في العالم[253]. وتشكل النساء حوالي ثلثي هذه القوى العاملة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ثلاثة أرباع في الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى. وتمثِّل أعمال الرعاية 19.3 في المائة من مجموع عمل الإناث مقابل 6.6 في المائة للذكور. وكثير من هؤلاء النساء عاملات منازل مهاجرات. وقد أطلقت تسمية "سلسلة الرعاية العالمية" على الهجرة عبر الوطنية لمقدمي الرعاية المهاجرين ذوي الأجر المنخفض من البلدان الفقيرة[254]. وقد صيغ هذا المصطلح في الأصل لوصف نمط الهجرة الذي ينطوي على ترك النساء لأسرهن في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط لرعاية الأطفال في

البلدان المرتفعة الدخل[255]، وقد اتسع نطاقه ليشمل الآن العاملين في مجال رعاية كبار السن[256] وغير ذلك من أشكال أعمال الرعاية مثل الرعاية الصحية والتعليمية والجنسية والدينية[257].

وفي العديد من البلدان، كشفت جائحة كوفيد-19 عن فشل النظم التي يحركها السوق في مجال رعاية كبار السن والرعاية الاجتماعية التي كانت تعاني أصلاً من نقص في الموظفين ومشاكل مرتبطة بالسلامة قبل تفشي الجائحة[258]. وقد واجه مقدمو الرعاية الطويلة الأجل الذين يعانون من الإجهاد صعوبات كبيرة في الاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة المجزأة لاقتصاد الرعاية في البلدان التي تتبع نُهجاً تحركها السوق حيث تُقدَّم الرعاية من قبل مجموعة من مقدمي الرعاية من القطاعين الخاص والعام، قد أعاقت أيضاً الاستجابة المنسقة. ونتيجة لذلك، شهدت العديد من البلدان نقصاً في القوى العاملة ومعدات الحماية الشخصية، فضلاً عن عدم كفاية الاختبارات. ونظراً لعدم إعطاء القيمة اللازمة للرعاية الاجتماعية ورعاية كبار السن، كثيراً ما لم تُمنَح الأولوية لهذين النوعين من الرعاية في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وخروج المرضى الذين يحتمل أن ينقلوا العدوى من المستشفيات[259].

ويُعرَّف العمل في مجال الرعاية غير المدفوع الأجر، على عكس أعمال الرعاية المدفوعة الأجر، بأنه عمل يوفره مقدم الرعاية بدون مكافأة نقدية، ويشمل ثلاثة أنواع من الأنشطة: العمل المنزلي داخل الأسرة المعيشية؛ وخدمات تقديم الرعاية لأفراد الأسرة؛ والخدمات المجتمعية ومساعدة الأسر الأخرى[260]. وتشير التقديرات إلى أن المساهمة الاقتصادية للعاملين في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر تصل إلى نحو 10 تريليون دولار أمريكي سنوياً، أي حوالي 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[261]. ولم يبذل أي جهد منتظم لإدراج العمل غير المدفوع الأجر في حسابات الدخل القومي، مما جعل صانعي السياسات يتجاهلون مساهمته في النشاط والنمو الاقتصادي إلى حد كبير.

ونجد الكثير من الحجج الاقتصادية التي تدعم الاستثمار العام في رعاية الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أثبت خبراء الاقتصاد في العديد من السياقات القُطرية أن هذا الاستثمار يتخطى مجرد الاستثمار في البنى الأساسية المادية لزيادة مجموع اليد العاملة وتوليد عائدات مالية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم الاستثمار في الرعاية في الحد من عدم المساواة وتعزيز الشمول بعدة طرق. أولاً، من شأن هذا الاستثمار أن يحد من عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي يقع على عاتق المرأة بشكل غير متناسب، مما يحد من مشاركتها الاقتصادية وقدرتها على المشاركة في صنع القرار. وثانياً، يزيد من فرص العمل، لا سيما بالنسبة للمرأة، نظراً للتوزيع الحالي للنساء والرجال حسب المهن.

وعندما تم احتساب منافع العمل والمنافع الاقتصادية للاستثمار في اقتصاد الرعاية في كندا في عام 2008، وجد الباحثون أن كل 100 دولار كندي استثمرتها حكومة كيبيك في رعاية الأطفال أعادت 104 دولاراً كندياً إلى حكومة المقاطعة و43 دولاراً كندياً إلى الحكومة الفيدرالية من خلال زيادة المشاركة في سوق العمل وضرائب الدخل المرتبطة بها[262].

إطار السياسات واو – تحويل أعمال الرعاية

إعادة تعريف الإنفاق على الرعاية على أنه "استثمار" وليس "نفقات"

لقد تعاملت السياسة الاقتصادية تاريخياً مع الإنفاق العام على الرعاية المدفوعة الأجر باعتباره استهلاكاً، أي كلفة للاقتصاد وليس استثماراً يسهم في رأس المال البشري، والعاملين المنتجين، والقدرات الفردية، والتماسك الاجتماعي. وينعكس هذا النهج بدوره في مجموعة من الممارسات التجارية داخل اقتصاد الرعاية التي تعامل الناس كوحدات قابلة للتصرف من رأس المال البشري: العقود التي لا تحدد ساعات العمل، والحرمان من الإجازة المرضية أو إجازة الرعاية، وعدم توفير بيئة عمل آمنة في ظل جائحة كوفيد-19.

ولكي يزدهر الاقتصاد (والمجتمع)، لا بد من الاستثمار في البنى الأساسية الاجتماعية والمادية. وفي حين يُنظر إلى الاستثمار عموماً باعتباره أصولاً مادية تنتج ناتجاً اقتصادياً بمرور الوقت، مثل الطرق والجسور، يجب الاستثمار في البنى الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليم. وتُسهم هذه الخدمات أيضاً بمرور الوقت في رفاه المجتمع وكذلك مستخدمي الخدمات المباشرين.

اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعاملين المنزليين

بالنسبة للعاملين المنزليين، الذين غالباً ما يواجهون أسوأ الظروف وأكبر قدر من الهشاشة، فإن اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعاملين المنزليين وإنفاذها أمر ضروري[263]. وتسعى هذه الاتفاقية إلى معالجة مجموعة من المسائل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأحكام والشروط، وساعات العمل وفترات الراحة، والأجور، والحق في الحد الأدنى للأجور حيثما ينطبق ذلك، والصحة والسلامة المهنيتين، والحماية بتوفير الضمان الاجتماعي. وهناك أيضاً توصيات محددة لحماية العاملين والعاملين المنزليين المهاجرين المقيمين مع الأسر المعيشية، وتنظيم وكالات التوظيف، وآلية لتسوية المنازعات. وعلى الرغم من صعوبة إنفاذ الاتفاقية، فقد صادق عليها أكثر من ثلاثين بلداً، بما في ذلك الأرجنتين وموريشيوس ومدغشقر وأوروغواي والمكسيك والسويد. كما أصدرت عدة بلدان قوانين أو لوائح جديدة لتحسين العمل والحقوق الاجتماعية للعاملين المنزليين، بما في ذلك فنزويلا والبحرين والفلبين وتايلاند وإسبانيا وسنغافورة. وبدأت الإصلاحات التشريعية في فنلندا وناميبيا وشيلي والولايات المتحدة، وغيرها من البلدان[264].

الاعتراف بحقوق العاملين في إجازات الرعاية

من الضروري أن يكون الآباء قادرين على رعاية الأطفال منذ سن مبكرة لإبطال عُرف تقسيم رعاية الأطفال حسب النوع الاجتماعي. وتبين الأدلة الواردة من عدد من البلدان أن الإجازة الأبوية المكرسة تزيد من استفادة الأب من الإجازات الأبوية[265]. وفي السويد، بدأ العمل في عام 1974 على المساواة في الحقوق في الإجازة الوالدية. غير أن معدل الاستفادة من الإجازة ظل منخفضاً حتى عام 1995 عندما تم إدخال الإجازة الأبوية التي تمتد لشهر واحد. وفي تلك المرحلة، ارتفعت نسبة الاستفادة من الإجازة من 9 في المائة إلى 47 في المائة على مدى ثماني سنوات.

هذا ما حصل في كيبيك حيث أدى إدخال إجازة أبوية مخصصة لمدة خمسة أسابيع بمعدل تعويض قدره 70 في المائة إلى زيادة استفادة الآباء من الإجازة من 21.3 في المائة إلى 74.9 في المائة[266]. (وخلال الفترة نفسها، انخفضت نسبة استفادة الآباء من الإجازة في باقي أنحاء كندا من 11 في المائة إلى 9 في المائة عندما اعتُمد نظام خاص للإجازات المدفوعة الأجر بمعدل تعويض قدره 55 في المائة)[267]. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بيانات استخدام الوقت الواردة من كيبيك

تُبيِّن أن الآباء الذين يأخذون حصتهم من الإجازة يقضون مزيداً من الوقت في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وأن زوجاتهم يقضين مزيداً من الوقت في العمل المدفوع الأجر.

وفي السويد، ينص قانون رعاية الأشخاص ذوي الصلة (1988) على الحق في إجازات لرعاية الأقارب المصابين بأمراض خطيرة. ويتوفر 100 يوم لكل فرد يتلقى الرعاية، ويتم التعويض عنها من خلال نظام التأمين الوطني. وفي إيطاليا، يحق لمقدمي الرعاية بدون أجر الحصول على إجازة لمدة ثلاثة أيام في الشهر تدفع تكاليفها عن طريق الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي.

دعم برامج الرعاية المجتمعية

قد توفر برامج الرعاية المجتمعية المبتكرة وسيلة فعالة نسبياً من حيث الكلفة لتلبية احتياجات الرعاية. ويشكل برنامج الرعاية الرائدة في البرازيل مثالاً على هذه البرامج. وقد وضعت حكومة مدينة بيلو هوريزونتي نهجاً مشتركاً بين القطاعات للرعاية الصحية والاجتماعية المجتمعية لكبار السن المعتمدين على الرعاية. وهو يوفر بديلاً للرعاية الطويلة الأجل في المؤسسات، أو لفرضية أن أفراد الأسرة، والنساء عادة، سيؤدون هذه المهمة. ومن خلال اتباع نهج شامل لتلبية احتياجات أفراد الأسرة وكبار السن، يدعم العاملون المدربون في برنامج الرعاية الرائدة ما بين أسرة واحدة وثلاث أسر، ويقدمون الدعم لمدة تتراوح بين 10 و40 ساعة في الأسبوع. ويُستخدَم مقدمو الرعاية في برنامج الرعاية الرائدة من مجتمعات محلية مماثلة ويتقاضون الأجر الأساسي. ويشرف عليهم موظفون محليون في مراكز الصحة والمساعدة الاجتماعية. ويدعم هذا البرنامج مقدمي الرعاية الأسرية في مجال الرعاية المؤقتة ويبني كفاءاتهم ومهارات الرعاية.

وقد وفرت خطط برامج الرعاية الرائدة، التي انطلقت في عام 2011، هيكلاً لبناء الدعم المجتمعي خلال جائحة كوفيد-19 في عام 2020. ويقدم هذا النهج المجتمعي المتعدد الوكالات حلاً مبتكراً ييسر الرعاية المنزلية ويدعم أفراد الأسرة ويدرّبهم على مهارات الرعاية المناسبة. وتضفي أعمال الرعاية المدفوعة الأجر طابعاً مهنياً على عمل مقدمي الرعاية، وتربط عملهم بفرق العمل الصحي والاجتماعي الأوسع[268].

توفير رعاية شاملة وعالية الجودة

قد تبدو نفقات ونطاق الرعاية الشاملة، حيث يمكن للأطفال وكبار السن الحصول على خدمات مرافق الرعاية مجاناً أو بكلفة زهيدة، شاقة للغاية بالنسبة للعديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط. ولكن التكاليف تقابلها على المدى الطويل آثار ايجابية على نتائج العمل، ونتائج أفضل للأطفال، وانخفاض أوجه عدم المساواة[269]. ويسهم الاستثمار في التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في تقليص الفجوة في العمل بين الجنسين، حيث أن السويد وأيسلندا تسجلان أعلى المستويات من حيث عمل الأمهات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأدنى فجوة في العمل بين الجنسين[270]. وتَبين أيضاً أن هذا الاستثمار يسهم في الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحسين النتائج بالنسبة للأطفال المحرومين وتضييق الفجوة بين الأطفال المهاجرين وغير المهاجرين[271].

وقد طورت اقتصادات بلدان الشمال – السويد والنرويج وفنلندا – مفهوم اقتصاديات الرعاية التي تؤكد على التعاطف والرعاية، والتعاون (بين الحكومة والمواطنين) فضلاً عن الثقة والتضامن[272].

ويشدد نموذج بلدان الشمال لاقتصاد الرعاية على الجودة، من حيث طبيعة الرعاية المقدمة، فضلاً عن الأجور وظروف العمل وتقدير العاملين في جميع قطاعات الرعاية، وكلها أعلى بكثير مما هي عليه في بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[273].

ولا يقتصر توفير الخدمات الشاملة على الحصول على الرعاية: بل يتطلب زيادة معايير

التدريب والمؤهلات لضمان أن تكون رعاية الأطفال دائماً ذات جودة عالية، وتحسين ظروف العمل للعاملين في مجال رعاية الأطفال، بما في ذلك توفير الأجور اللائقة، وساعات العمل المستقرة، وفرص التقدم الوظيفي والتقدم في الأجور.

إعادة النظر في أسبوع العمل

يدّعي المدافعون عن حقوق الإنسان بأن تقصير أسبوع العمل للجميع يُشجِّع على تقاسم العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر بمزيد من المساواة[274]. وتختلف الاقتراحات، ولكنّ الزخم يتزايد بشأن الدعوات إلى أسبوع عمل من أربعة أيام. وقد اقترحت الحكومة الإسبانية مشروعاً تجريبياً مدته ثلاث سنوات لمساعدة الشركات على الانتقال إلى أسبوع عمل من أربعة أيام، وستساعد في تمويل جزء من الخطة لتغطية الشركات التي قد تحتاج إلى توظيف موظفين إضافيين أو إعادة تنظيم سير العمل. وفي السويد، جرت أيضاً عدة محاولات لاعتماد يوم عمل من ست ساعات[275]. وأجرت شركات فردية وهيئات عامة بعض التجارب، والبعض اعتمدها كتغييرات دائمة[276]. وكانت أبرزها شركة "بيربيتشوال غاردين"، وهي شركة تأمين نيوزيلندية تضم 240 موظفاً. وقد جربت هذه الشركة نظام أسبوع العمل من أربعة أيام (بالأجر نفسه) لمدة ستة أشهر، واعتمدت هذا النظام بشكل دائم بعد أن اكتشفت أنه زاد من رفاه الموظفين وحد من الإجهاد لديهم من دون التأثير على الإنتاجية.

الإجراءات الدولية

جعل العمل غير المدفوع الأجر أكثر وضوحاً في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

إن أهم مؤشر اقتصادي في جميع البلدان تقريباً هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس القيمة السوقية للناتج. وتهدف معظم الحكومات إلى تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ظناً منها بأنه سيزيد من مستويات المعيشة. غير أن النمو الاقتصادي اليوم لا يرتبط بالتحسينات في الرفاه، بل يرتبط بارتفاع عدم المساواة والتدهور البيئي الشديد. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي يجعل العمل غير المدفوع الأجر غير مرئي مع أن الأدلة العالمية تثبت أن الاقتصاد المدفوع الأجر المرئي لا يمكن أن يستمر من دون العمل غير المدفوع الأجر.

وعلى الرغم من عقود من البحث لوضع تدابير بديلة مثل مؤشر التقدم الحقيقي، لم يبذل أي جهد منهجي لإدراج العمل غير المدفوع الأجر بشكل جاد في الحسابات القومية. وإن المؤشرات الاقتصادية مهمة، لأن صانعي السياسات يعملون من أجل تحقيقها. وما لم يُحسَب العمل غير المدفوع الأجر في الحسابات القومية والتدابير الاقتصادية الرئيسية، من غير المرجح أن يحظى بالاهتمام الذي يتطلبه من صانعي السياسات والسياسيين. وأظهرت التجربة أن إنشاء حسابات فرعية منفصلة للعمل غير المدفوع الأجر، كما حدث في المملكة المتحدة على سبيل المثال، وتدابير الرفاه، كما جُرِّبت في نيوزيلندا، لم يكن لها تأثير يذكر على صنع السياسات الاقتصادية.

8.9 توفير فرص العمل لعصر جديد

يواجه سوق العمل تحديات متعددة ترتقي إلى مستوى الأزمات، بما في ذلك التغير التكنولوجي، وأزمة المناخ، والتغير الديموغرافي. ويتعلق العامل الأخير بشيخوخة السكان في البلدان الغنية وبالطفرة في عدد الشباب في العديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط. ويمكن أن يتيح تحوّل العمل – إذا ما تم توجيهه للتغلب على أوجه عدم المساواة الهيكلية من خلال اتخاذ إجراءات سياسية دقيقة – الفرصة لبناء مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً وديناميةً تتسم بالفرص المشتركة. وتمثل استفادة جميع العاملين من الفرص المتاحة في المستقبل أهم تحد يواجه صانعي السياسات. ومن الضروري اتباع نهج متعدد الأطراف يركز على هذا التحوّل في العمل. ويتطلب ذلك بذل جهود مركزة لتوفير فرص العمل، وضمان الحراك الاجتماعي، وإعادة بناء المهارات، وتوفير التعلم مدى الحياة، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي مناسبة وبنى أساسية عامة، وتوفير أجور لائقة باعتبارها حجر الزاوية للوصول إلى قوى عاملة مرنة ومنيعة ومزدهرة[277].

وقد تخلل أزمة كوفيد-19 بعض الدعم من أجل تحقيق التعافي المستدام. والتزم وزراء المال في مجموعة العشرين "بالتعافي المستدام بيئياً والشامل للجميع"[278]، وأيد قادة الاتحاد الأوروبي اتخاذ "التدابير اللازمة للعودة إلى الأداء الطبيعي لمجتمعاتنا واقتصاداتنا وإلى النمو المستدام"[279]. ويمكن للاستثمار الأخضر المنسق أن يوفر وظائف جيدة، مما يعالج في الوقت نفسه عدم المساواة ويخفّض تكاليف الطاقة على الناس والكوكب. ناهيك عن أن تحسين نوعية الهواء والمياه والصرف الصحي والتنوع البيولوجي وإدارة النفايات يمكن أن يحد من تعرض المجتمعات المحلية للجوائح مثل كوفيد-19 ويعزز في الوقت نفسه المنعة إزاء أنواع أخرى من المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالمناخ.

ويتطلب التحول العادل وتحقيق النمو المنصف الأخضر وضع استراتيجية صناعية وطنية منسقة يشارك في إنتاجها الشركاء الاجتماعيون وهم: الحكومة، وأصحاب العمل، والنقابات العمالية. ومن شأن المشاركة في وضع أي استراتيجية تهدف إلى إحداث تحوّل من خلال خطة عمل شاملة وجيدة أن تضفي الشرعية على الاستراتيجية. ولا تقتصر هذه الاستراتيجية على جمع تعديلات وتغييرات طفيفة في السياسات تتضمن نُهجاً نموذجية على مستوى السياسات.

ولا تتعلق الاستراتيجية الصناعية للقرن الحادي والعشرين بفكرة "اختيار الفائزين" التي انتُقدَت كثيراً، أي الاستثمار في أعمال تجارية محددة أو حتى قطاعات محددة، بل تتعلق بإنشاء منصة صلبة لدعم الابتكار والتعلم والإبداع يمكن أن تكون عابرة للقطاعات وتولد النشاط والميزة[280]. ويتعلق الأمر أيضاً بالاستثمار في التنسيق من أجل تحقيق أهداف محددة بدقة وقابلة للقياس، مع إعطاء الأولوية لتوفير فرص عمل جيدة. وتُظهر الأمثلة الآسيوية أن السياسة الصناعية يمكن أن تكون جزءاً من نهج متكامل للسياسة الاقتصادية يدعم القطاعين العام والخاص على حد سواء. ولكي تكون الاستراتيجية تحويلية حقاً، ينبغي أن تتضمن هدفاً صريحاً وهو الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والمكانية وأن تعترف بالمساحة المشتركة التي يشغلها الناس والأعمال التجارية. ولتحقيق ذلك، لا بد من تعاون حقيقي مع الشركاء الاجتماعيين.

وتؤدي قطاعات العمل الجديدة إلى طلب مهارات جديدة في القوى العاملة. ولا بد من أن تتحلى أسواق العمل بمرونة أعلى من أجل ضمان خروج العاملين من القطاعات المتدهورة. وتتمثل هذه المرونة في كيفية إعادة تدريب العاملين وانتقالهم من موقع

جغرافي يفقد وظائفه إلى موقع آخر يتزايد فيه العمل. ولا يتعلق الأمر بتقويض التشريعات المتعلقة بالتفاوض الجماعي، والحد الأدنى للأجور، والصحة، والسلامة.

وتشمل البلدان التي وضعت خططاً متينة وشاملة بشأن الوظائف والمهارات:

- **رواندا:** على مدى العقد الماضي، كانت رواندا عاشر أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم، حيث ركزت على الاستثمار في البنى الأساسية، ومحو الأمية الرقمية، وتوسيع قطاعات العمل التي تعتمد بشكل مكثف على المعارف مثل الطاقة الخضراء[281]. وقد حددت حكومة رواندا ستة مجالات ذات أولوية كمحركات للنمو في إطار خطة رؤيتها لعام 2050: (1) تنمية رأس المال البشري؛ (2) حركة التصدير والتكامل الإقليمي؛ (3) التوسع الحضري الخاضع للإدارة الجيدة؛ (4) الشركات المحلية التنافسية؛ (5) التحديث الزراعي؛ و(6) المؤسسات العامة القادرة والخاضعة للمساءلة.

- **جمهورية كوريا:** ناقشنا الصفقة الجديدة لجمهورية كوريا في وقت سابق من هذا التقرير (الإطار 8)، ولكن الأمر يستحق التوسع أكثر في تفاصيل خطتها المتعددة الأوجه. وتشمل الصفقة الكورية الجديدة ثمانية وعشرين مشروعاً رئيسياً يتراوح بين الرعاية الصحية الذكية والانتقال إلى البنى الأساسية الخضراء وقطاع الطاقة الأخضر، فضلاً عن الابتكار في الصناعة الخضراء[282]. وتشمل الاستثمارات المالية ما يلي: الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؛ والعمل المناخي وتحقيق اقتصاد أخضر من خلال البنى الأساسية الخضراء والطاقة المتجددة والصناعة الخضراء؛ وشبكة أمان اجتماعي أقوى. وباختصار، تتضمن الصفقة الجديدة خططاً لاستثمار 144 مليار دولار أمريكي وتوفير 1,901,000 فرصة عمل بحلول عام 2025[283].

ويكتسي الشمول الاقتصادي للشباب أهمية خاصة في صياغة عقود اجتماعية جديدة كما هو مبين في الاستطلاع العالمي الذي أجري لهذا التقرير. وفي جميع أنحاء العالم، يكون الشباب عرضة للبطالة ثلاث مرات أكثر من الأكبر سناً[284]، وتشير التقديرات إلى أن عدد العاملين في الاقتصاد غير النظامي الذين لا يحصلون على حقوق العمل أو الحماية يصل إلى 75 في المائة[285]. ويعني ارتفاع عدد العقود الهشة وتقويض حماية العمل أن الحصول على شهادة لم يعد ضماناً للاستقرار الاقتصادي. ولهذه الأسباب، أصابت جائحة كوفيد-19 الشباب بشدة، لأنهم كانوا أول من صُرِفَ من العمل[286]. ولأول مرة في التاريخ، لا تتوقع العديد من المجتمعات أن تشهد الأجيال الجديدة آفاقاً اقتصادية أفضل من آبائهم[287]. وسيتطلب التصدي لعدم المساواة بين الأجيال سياسات مبتكرة وجريئة.

إطار السياسات زاي – توفير الوظائف الخضراء وإعادة بناء المهارات

وضع سياسات صناعية خضراء

ينبغي للحكومات أن تسرع في توفير فرص العمل فيما تستكشف قطاعات جديدة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن قطاع الطاقة المتجددة الجديد يمكنه الوصول إلى 100 مليون بحلول عام 2050، بعد أن وصل إلى حوالي 58 مليوناً اليوم، في ظل وجود حوافز لتسريع عملية الانتقال إلى الوظائف الخضراء التي تلبي احتياجات حالات الطوارئ المناخية والعمل على حد سواء[288]. وينبغي أن تشمل عملية الانتقال إلى الوظائف الخضراء ما يلي:

1. إزالة الكربون من قطاع الطاقة من خلال مشاريع الطاقة النظيفة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الهيدروجينية والطاقة الشمسية.
2. تعزيز أشكال جديدة من ريادة الأعمال تستهدف الوظائف الرقمية والخضراء.
3. العمل مع شركات القطاع الخاص والقطاع الثالث للاستثمار في الشركات والوظائف الجديدة.
4. الاستثمار في وسائل النقل العام الأقل كلفة والأكثر حرصاً على الصحة[289].

الاستثمار في تعزيز المهارات

5. الاستثمار في التدريب وإعادة بناء المهارات، وتعزيز محو الأمية الرقمية، والتفكير المنطقي القائم على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والإبداع، إلى جانب المهارات العاطفية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم الحكومات حوافز للشركات لتدريب الناس أثناء العمل. وقد تشمل المبادرات برامج التدريب والتلمذة الصناعية، وفرص إعادة بناء المهارات للعامل في منتصف العمر أو الأشخاص العائدين للانضمام إلى القوى العاملة.
6. دعم تكاليف الانتقال إلى الوظائف الخضراء، واستهداف الحكومة والشركات لإعادة بناء المهارات، فضلاً عن تحفيز إعانات رعاية الأطفال لأولياء الأمور الذين يخضعون لبرامج إعادة بناء المهارات أو يتابعون دراستهم في مرحلة التعليم العالي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعملية الانتقال إلى الوظائف الخضراء التي تتطلب تغيير موقع الإقامة: ينبغي أن تكون قسائم السكن والمدارس ودور الحضانة وأماكن رعاية كبار السن المعالين جزءاً من الحزمة لتشجيع الأفراد على الانتقال من الأماكن التي فيها معدلات بطالة مرتفعة إلى الأماكن التي فيها معدلات بطالة منخفضة.
7. الاستثمار في منصات التعليم الرقمي، وبناء شراكات صناعية مع دورات إلكترونية مفتوحة ومتاحة لعدد كبير من الأشخاص.
8. زيادة الشفافية في اتجاهات الطلب على العمل، وإطلاق حملات إعلامية موجّهة إلى العاملين الذين قد يتغيّر موقع وظائفهم.
9. زيادة الدعم المقدم للنساء والفئات المهمشة الأخرى للمشاركة في هذا القطاع. وتتأثر المرأة بشكل غير متناسب بفقر الطاقة في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، وتحد المعايير الضارة المتعلقة بالتمييز بين الجنسين من مشاركتها في سوق العمل في مجال الطاقة.

الاستثمار في الشمول الاقتصادي للشباب

إن برامج التدريب والتلمذة الصناعية مفيدة للتأكد من أن العاملين الشباب يتمتعون بالمهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل، فضلاً عن البرامج التي تربط الشباب بأصحاب العمل. بيد أن هذه التدابير لا يمكن أن تكون تدابير مؤقتة، بل تتطلب استثماراً طويل الأجل في تحويل النظم التعليمية وبرامج التدريب.

مثال: في المكسيك، إن برنامج "الشباب يبني المستقبل" (Jovenes Construyendo el Futuro) هو برنامج نشط لسوق العمل يوفر للشباب العاطلين عن العمل أو خارج المدرسة إمكانية اكتساب خبرة عمل لمدة 12 شهراً لدى صاحب عمل في القطاع العام أو الخاص أو في القطاع غير الربحي[290].

تتيح البرامج التي تمكّن الشباب من بناء أصولهم، وإن لم تكن الحل السحري، سبيلاً لتعزيز التضامن بين الأجيال وبناء الدعم اللازم للشباب لكي يتحملوا الصدمات في المستقبل. ويمكن أن تضع الحكومات سياسات تبني أصولاً إنتاجية من خلال هبات المواطنين، مثل التدريب وإعادة التدريب في المراحل الانتقالية، واقتران المدخرات التي يحققها العاملون بآليات مطابقة للمدخرات التي يحققها العاملون خلال فترة برنامج التدريب. ومن الأمثلة الأخرى على التضامن بين الأجيال إصدار سندات للأطفال، كما تمت الموافقة عليها مؤخراً في الولايات المتحدة سعياً إلى التصدي للأضرار الناجمة عن العنصرية والتمييز المؤسسي.

الإطار 13 – السياسات الرامية إلى إحداث أثر واضح على حياة الشعوب في المكسيك

مارثا دلغادو بيرالتا

وكيلة إدارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان، وزارة خارجية المكسيك

وضعت المكسيك السكان الأكثر عرضة للمخاطر في صميم سياسات الرعاية الاجتماعية، وحرصت على "عدم إهمال أحد" من خلال النظر إلى الرفاه كظاهرة متعددة الأبعاد، واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، وتصميم البرامج الاجتماعية الرئيسية من منظور دورة الحياة. وينبغي إحراز تقدم نحو تحقيق دخل أساسي شامل، وإعطاء الأولوية للأسر التي لديها أطفال ومراهقون، والرهان على نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، وزيادة تغطيتها كعنصر مركزي في دولة الرفاه الجديدة.

وكانت المكسيك أول بلد يتخذ تدبيراً رسمياً للفقر المتعدد الأبعاد من خلال ربط الرفاه الاقتصادي بالحقوق الاجتماعية في إطار متماسك. وقد أثبتت نظم الحماية الاجتماعية والمساهمات المباشرة في التحويلات النقدية التي اعتُمدَت أنها أكثر أدوات السياسات فعالية للحد من عدم المساواة والفقر في آن واحد، مع تعزيز النمو الشامل الذي يصل إلى قاعدة أوسع من السكان. وتشمل هذه التدابير ثلاثة برامج اجتماعية استراتيجية تُطبَّق من منظور الحقوق ودورة الحياة: برنامج "بثّ الحياة"؛ و"معاش لرعاية كبار السن"؛ و"معاش لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة".

ووضعت المكسيك سياسة جديدة بشأن الحد الأدنى للأجور من أجل التقدم على مسار استرداد الحد الأدنى للأجور على نحو تدريجي ومسؤول ومستدام؛ وتعزيز كرامة العامل؛ والحد من الطابع غير النظامي؛ وتسوية دين تاريخي مع العاملين ذوي الدخل المنخفض؛ وتعزيز السوق المحلية في البلاد. والهدف من هذه السياسة الوصول إلى مستوى الدخل اللازم لضمان رفاه العاملين وأسرهم.

من الأولويات الرئيسية الأخرى توليد الفرص لتنمية الشباب وإشراكهم، فضلاً عن الاستفادة من العائد الديموغرافي، وقدرات ومواهب هذه المجموعة لتحقيق رأس المال المنتج. ويوفر برنامج "الشباب يبني المستقبل" الحيز والدعم والأنشطة المنظمة للشباب من أجل تطوير أو تعزيز عادات العمل والمهارات التقنية التي تزيد من فرصهم في التوظيف في المستقبل. والهدف الهام الآخر للبرنامج هو تهيئة الظروف للشباب الذين لم ينخرطوا بعد في العمليات المنتجة اقتصادياً في المجتمع المكسيكي ليتصوروا أنفسهم مشاركين فيها.

ومن أجل تعزيز وصول الشباب إلى التعليم العالي وتعزيز ديمومة التعليم، وزيادة التغطية، يسعى البرنامج الجديد "جامعات بينيتو خواريز غارسيا للرعاية" إلى مواجهة الإقصاء الذي يعاني منه الشباب، وخاصة أولئك الذين يعيشون في بلديات تعاني من الفقر والتهميش الشديدين.

وتهدف جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 التي يقودها برنامج لرفاه الأشخاص في حالات الطوارئ الاجتماعية إلى دعم الحقوق الاجتماعية للأسر، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الذين سيحصلون على تحويل نقدي لكل أسرة خلال فترة حالة الطوارئ أو التعرض للخطر، أو إلى أن تعتبر حالة الطوارئ منتهية وفقاً للمعايير الحكومية. كما تم تنفيذ برنامج لدعم الشركات الصغيرة الأسرية من خلال "كريديتوس ألا بالابرا" (Creditos a la palabra) وإعادة هيكلة القروض الاستهلاكية والسكنية والتجارية، من بين عدة تدابير أخرى لحماية دخل الأسرة والإنتاج والعمل وضمان العرض. وفي عملية التعافي، نسعى إلى إعادة تنشيط الاقتصاد من منظور المساواة والتنمية المستدامة التي ستمنح الناس الاستقلال الذاتي وتحترم عاداتهم وكرامتهم.

"حسناً، إنهم لا ينظرون إلينا كما لو كنا مثلهم، ولا يعتبروننا أشخاصاً عاديين. تذهب إلى مطعم ويراك الجميع، وهم لا يهتمون بحياتهم الخاصة بل بحياة الآخرين، ويعلّقون وتسمع تلك التعليقات من دون أن ترغب في ذلك، ثم تشعر أنهم يشيرون إليك، وأنهم لن يقبلوا بك، ومع أنهم قبلوا بأمور كثيرة، يستمرون في التقليل من شأنك مراراً وتكراراً."

كوستاريكا، أنثى، عمرها 50 عاماً وما فوق

السياسات التي تعزز التضامن

يشير الشعور العالمي بالانقسام لدى البلدان التي شملها الاستطلاع - بغض النظر عن مستوى الدخل أو ما إذا كان النزاع الأهلي ظاهرة حديثة - إلى أن توحيد الناس مهمة تقع على عاتق جميع الحكومات، وتعكس مباشرة الرغبة العامة في مجتمعات أكثر سلاماً وإنصافاً ووحدة. ويحتاج كل بلد إلى خطط تُصمَّم خصيصاً للجمع بين الناس بغض النظر عن النوع الاجتماعي والعرق والإثنية والإعاقة والميل الجنسي والمناطق، وتُعدَّل حسب سياقهم، وذلك على الصعيدين المحلي والوطني.

ويحدد هذا الفصل بعض خيارات السياسات القائمة على أدلة جيدة من أجل توجيه هذه الخطط. وتشمل مجالات العمل الرئيسية بناء نظم قضائية محورها الناس، ومعالجة دور الشرطة، والانتقال إلى التنمية التي يقودها المجتمع المحلي. ويعتبر الحوار الاجتماعي وبناء السلام وسيلتين هامتين لبناء التضامن، ولكن لا بد من أن يقترنا بخطوات عملية لتصحيح أخطاء الماضي. وأخيراً، لا بد من جمع البيانات وتحقيق الشفافية لإظهار التقدم المحرز في قضايا الشمولية والحفاظ على الشفافية. وبدون هذه الخطوات، لا يمكن تحقيق التضامن والعدالة للفئات المهمشة.

تؤدي الانقسامات بين الفئات الاجتماعية إلى تآكل المجتمع وإلى الاستقطاب السياسي، ويمكن أن تتصاعد لتصل إلى نزاع عنيف[291]. وبدون بذل جهود متضافرة لرأب الانقسامات وبناء الوحدة، فإن معالجة عدم المساواة من خلال السياسات الاقتصادية وحدها هي معركة شاقة ستفشل في تحقيق الشمول. وتأثير الانقسام المجتمعي على النطاق الكلي موثّق جيداً، ولكن غالباً ما يتم تجاهل الآثار الجزئية لهذه الانقسامات نفسها، التي تتجلى في التحيز.

وفي تجربة مقارنة في الهند، أظهر الفتيان من الطبقات العليا والدنيا القدرة نفسها على حل المتاهات لقاء حوافز مالية، ولكن أداء الفتيان من الطبقات الدنيا كان أسوأ عند الإعلان عن أسمائهم والطبقات التي ينتمون إليها في بداية الدورة[292]. ووجدت دراسة أخرى أن الطالبات الجامعيات اللواتي يقرأن مقالات علمية بشأن عدم وجود اختلافات بين الجنسين في القدرات الرياضية كان أداؤهن أفضل في حل إشكاليات الرياضيات[293]. وفي جميع أنحاء العالم، أينما وجد التمييز والمعاملة غير الكريمة على فترة طويلة من الزمن، يستوعب الأطفال عدم المساواة، معتقدين أنهم في جوهرهم "أقل قيمة" من غيرهم. **هنا تكمن قوة التحيز**.

وكما هو مبين في الفصل الأول، فإن إحدى النتائج اللافتة للاستطلاع العالمي الذي أجرته منظمة "باثفايندرز" في عام 2021 هي الهاجس الأكبر بشأن الانقسامات في المجتمع، وأن حوالي ثلثي المجيبين – سواء في السويد أو تونس أو كوستاريكا أو سيراليون – يشعرون بأن ساستهم لا يبذلون جهوداً كافية لمعالجة هذه الانقسامات.

يحدد هذا الفصل التدابير التي تعالج التحيزات وتبني التضامن. ونحلل في هذا الفصل أيضاً كيفية معالجة المظالم التاريخية للفئات المهمشة. ومن الواضح في الأمثلة القُطرية أنه لا يمكن بناء التضامن من خلال الجمع بين الناس والتركيز على ما يجمعهم فقط. فالفئات التي تعرضت للظلم عبر التاريخ لديها مظالم مشروعة لا ينبغي تجاهلها، ولا ينبغي إنكار الفرادة. وفي حين ينبغي الاعتراف بأن جميع الناس متساوون في الكرامة والحقوق، لا بد أيضاً من تلبية احتياجات مختلف الفئات من خلال السياسات والنظم السياسية. وفي الآونة الأخيرة، زاد تكوين "التحالفات" – حيث يمكن لفئات الأغلبية الاعتراف بامتيازاتها والعمل على تعزيز مصالح أولئك الذين تعرضوا للظلم أو التهميش. وما يمكن استنتاجه من الاستطلاع، نظراً لشعور الأغلبية بأن الحكومات لا تبذل جهوداً كافية لمعالجة الانقسامات ونظراً للرغبة في أن تبذل الحكومات المزيد من الجهد لمساعدة أفقر الناس في المجتمع، أن الناس على استعداد لتكوين المزيد من التحالفات.

وفي ما يتعلق بكيفية التوصل إلى عقد اجتماعي جديد، يبحث هذا الفصل في أهمية أساليب الحوار الاجتماعي إلى جانب الخطوات العملية التي يمكن للحكومات اتخاذها. وبطبيعة الحال، لا يوجد نهج أو سياسة واحدة بمثابة حلٍ سحري إلا أن هناك دروساً للمجتمعات المعرضة للنزاعات وللمجتمعات السلمية نسبياً. وبما أن معظم البلدان لم تشهد في أي حقبة سابقة انسجاماً اجتماعياً وعدالة لجميع فئات المجتمع، فإن الهدف هنا هو تقديم نهج جديد وقوي يمكنه التصدي للنزعة الانقسامية الحتمية للقادة السياسيين.

9.1 دروس في بناء التضامن

عندما تفشت جائحة كوفيد-19، ظهرت مبادرات محلية مختلفة بين ليلة وضحاها في جميع أنحاء العالم – من مجموعات المساعدة المتبادلة وشبكات التضامن إلى حملات التوعية في الأحياء العشوائية[294]. ومع أن شعارات "كلنا معاً" يمكن أن تكون عبثية عند النظر في الاختلافات الواسعة بين من تأثر بالتكاليف الصحية والاقتصادية للجائحة، فإن قدرة بعض المجتمعات على توحيد جهودها ساعدت بالفعل على بناء الروابط، ويمكن أن تساعد أيضاً في تعزيز المنعة[295]. ومع أن الجائحة كانت مؤلمة وقاتلة، فقد أظهرت الحاجة إلى بناء التضامن. ووفرت أرضاً خصبة يمكن على أساسها شرح أهمية الوحدة والتعاطف مع بعضنا البعض. ويمكن للقادة السياسيين أن يتعلموا من الجهود المجتمعية ويتولّوا مهمة تحقيق التضامن بطاقةٍ متجددة.

وقد كشفت بحوث الأدبيات ودراسات الحالة عن الدروس الرئيسية التالية في ما يتعلق بوضع نُهج لبناء الجسور بين الفئات:

- **يؤدي التصدي لأوجه التحيز القائمة على الفئات إلى حلقة فاضلة:** يساعد تعزيز التضامن بين الفئات على معالجة أوجه التحيز في ما بينها، وهو شرط أساسي للحصول على مزيد من الدعم لمعالجة عدم المساواة[296]. فالثقة بين الفئات تعني المزيد من التعاطف، مما يسهّل على الحكومات تعزيز السياسات الموجهة لفئات معينة.

- **ليس بناء التضامن بين الفئات غاية في حد ذاته فحسب، بل هو أيضاً أداة لمعالجة عدم المساواة:** هناك قوة في الوحدة؛ وهذا ينطبق على مكافحة عدم المساواة تماماً كما هو الحال في التحديات البشرية الأخرى. ومن أهم العوامل التي تكفل مستويات منخفضة من عدم المساواة وجود نقابات عمالية قوية وذات أداء جيد ومستويات عالية من التغطية في التفاوض الجماعي[297]. ويمكن لسائر قطاعات المجتمع المدني

والحركات الاجتماعية أن تؤدي دوراً مماثلاً. وفي نهاية المطاف، فإن قدرة الناس على أن يجتمعوا ويكونوا قوة موازنة في مواجهة النخب تمثل وسيلة ضغط على من هم في القمة من أجل بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر عدلاً.

- **التنظيم يبني قوة الفئات المهمشة:** يتيح المجلس الوطني الكولومبي الأفريقي للسلام مساحة للتنسيق بين المنظمات الكولومبية الأفريقية. وقد أنشئ من أجل هيكلة مقترح للسلام الوطني من منظور إثني أفريقي للتأثير على عمليات التفاوض وبناء السلام في البلاد. ويتمثل أحد أهداف المجلس الوطني الكولومبي الأفريقي في ضمان إدماج المشاركين في بناء السلام من خلال مقترحات جماعية وتوافقية. ويعتبر المجلس الوطني أهم إنجاز تنظيمي للشعب الكولومبي الأفريقي، مما يضمن إدماجه اجتماعياً وسياسياً في العملية الحالية لما بعد النزاع[298].

- **الكلمات لها وقعٌ هام:** يُبنى التضامن حسب تنسيق رؤى بلد ما وسرد سياساته. إن موقف أنجيلا ميركل الموثّق جيداً في ألمانيا في أعقاب "أزمة اللاجئين" في عام 2015 هو موقف مثير للاهتمام، مع أنه مثير للجدل. فقد أبدت تصميماً سياسياً ملحوظاً في شعارها "يمكننا ذلك" ("Wir schaffen das")[299] إلا أنها خاطرت بتلقي ردود فعل عنيفة، وهذا ما حصل جزئياً. وتمت السيطرة على تصاعد التطرف القومي من خلال ترشيد الرؤية الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية والمناشدة بمزيد من التسامح والتقبل للآخر في مفاهيم الفخر الوطني.

- **دمج مبادئ التضامن:** يمكن أن تتبلور هذه الرؤية الشاملة للأمم في سياسات عديدة. على سبيل المثال، أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى قيام عدة بلدان وخبراء اقتصاديين وصندوق النقد الدولي بالدعوة إلى فرض ضرائب التضامن[300]. وقال فيتور غاسبار، رئيس الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، لصحيفة "فاينانشال تايمز" إن الزيادة الرمزية في الضرائب على الذين شهدوا ازدهاراً خلال العام الماضي من شأنها أن تعزز التماسك الاجتماعي حتى لو لم يكن هناك حاجة ملحة لإصلاح المالية العامة. وسنناقش مزايا ضرائب التضامن من حيث جمع الأموال في الفصل 11، ولكن يمكن استخدام إطار ضرائب التضامن لتعزيز سردية الترابط والواجب تجاه بعضنا البعض من أجل معالجة أيديولوجية أساسية في عدم المساواة، وهي الفردية.

- **تسلسل السياسات:** عندما تكون السياسات واضحة، لا تقل كيفية التنفيذ أهميةً عن المضمون. فالسياسات المتقنة تقنياً لا تكفي بمفردها، لا سيما عند معالجة قضايا حساسة مثل التحيز. وإن تسلسل السياسات مهم ليس فقط لتجنب رد الفعل العنيف ضد التغيير، ولكن أيضاً لأن التركيز على توجيه السياسات للفئات المهمشة المعرضة للوصم من الشريحة الأوسع من السكان يمكن أن يثير المزيد من الاستياء ويؤدي إلى اتهامات بالمحاباة. ومثال إندونيسيا، التي ركزت أولاً على توفير الرعاية الصحية الشاملة قبل أن توجهها إلى فئات محددة، هو مثال بارز في هذا الصدد (الإطار 14).

- **لا بد من أن تقترن الأقوال بالأفعال:** لعل أحد أكبر الدروس المستفادة من جهود بناء التضامن هو أهمية دعم السردية بتغيير حقيقي. ومن حالات عدم القدرة على الوفاء بوعد التغيير جنوب أفريقيا. فقد ازداد فيها عدم المساواة مع أن الدستور والتشريعات وخطط التنمية الوطنية متوافقة نوعاً ما – وكل منها يستند إلى الالتزامات الدستورية ويستخدم لغة المساواة والكرامة أمام القانون، وأن جهوداً ملحوظة قد بُذلَت في مجال الوظائف والسكن. والواقع أن السود في جنوب أفريقيا يعانون الآن من أعلى مستويات عدم المساواة في العالم[301].

وقد يكون من الضروري بناء التضامن والتصدي للتحيز، ولكنه ليس بالأمر السهل. وغالباً ما يكون التغيير بطيئاً، ولكنه ممكن. ولنأخذ على سبيل المثال الزواج بين الأعراق في الولايات المتحدة: ففي عام 1967، عندما ألغيت قوانين الزواج المختلط في الولايات المتحدة، كان 3 في المائة فقط من جميع المتزوجين حديثاً متزوجين من شخص من عرق أو إثنية مختلفة. وبحلول عام 2015، ارتفع العدد إلى 17 في المائة[302].

وفي القسم التالي، نستعرض أنواع الحوارات اللازمة للتضامن الناجح، والخطوات العملية اللازمة لتحقيقه.

الإطار 14 – الجمع بين الخدمات الاجتماعية الشاملة والموجهة والمجتمعية وآليات الحماية الاجتماعية

د. سوهارسو مونورفا وفيفي يولاسواتي

وزير التخطيط الوطني ونائبه، كبير المستشارين، وزارة التخطيط الوطني، إندونيسيا

أثرت الصدمات الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الفقراء وجعلت الأسر من الطبقة الوسطى الدنيا في إندونيسيا – التي تشكل أكثر من نصف السكان – عرضة للفقر. وإن تحسين نظام الاستهداف هو واحد من أهم الإجراءات لدرء هذه الصدمات.

وفي الوقت نفسه، فإن تحسين نظام استهداف الأسر المعيشية ذات الأهلية مسألة معقدة تنطوي على الكثير من التحديات. ويتمثل التحدي الأول في ارتفاع التعرض للفقر، مما يجعل من الصعب التمييز بين الفقراء وشبه الفقراء. وتركيبة الفقر في إندونيسيا غير ثابتة إذ يرتفع مستوى الخروج من الفقر والوقوع فيه. أما التحدي الثاني فهو الحفاظ على دقة نظام الاستهداف وحسن توقيته كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولا يتعلق الأمر بتلبية الاحتياجات الحالية فحسب، بل يُعنى بضمان استجابة الحكومة بسرعة لتصحيح أخطاء الإقصاء والشمول. ويتمثل التحدي الثالث في ضمان أن يلبي نظام الاستهداف احتياجات التغطية الأوسع عند وقوع أي أزمة أو كارثة.

وفي مواجهة هذه التحديات، فإن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان ينبغي الاستهداف أو اعتماد تغطية شاملة في جميع برامج المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي. والمفاضلة الرئيسية بين الشمولية والاستهداف هي الاختيار بين زيادة التغطية وتحقيق الفائدة الملائمة من التحويلات. وبالنظر إلى ندرة الميزانية، وانخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، والخبرات الإندونيسية، فإننا نختار حالياً استهداف أسر المستفيدين في العديد من برامج المساعدة الاجتماعية. ومن بين هذه البرامج غير القائمة على الاشتراكات برنامج الأمل الأسري، أو التحويلات النقدية المشروطة في إندونيسيا التي توفر التحويلات النقدية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال، والأمهات الحوامل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبرنامج القسائم الغذائية الذي يمكّن الأسر الفقيرة من شراء الأغذية المغذية الضرورية؛ والمنح الدراسية للطلاب من الأسر الفقيرة والمعرضة للمخاطر؛ وأنواع مختلفة من المساعدة الاجتماعية المؤقتة التي تستهدف مختلف فئات الناس الذين تأثروا بجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، وكجزء من نظام الحماية الاجتماعية، طبقنا التغطية الشاملة للضمان الاجتماعي، على أساس التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات والادخار الإلزامي. ومن الإلزامي أن يدفع الناس اشتراكاتهم من أجل الحصول على التأمين الصحي

والتأمين المتصل بالعمل لحوادث العمل، والمعاشات التقاعدية، والوفاة، واستحقاقات كبار السن. ومع ذلك، هناك أيضاً إعانات حكومية لأقساط التأمين الصحي للفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر.

وتُتخذ الخطوات اللازمة لتحسين نظام الاستهداف، ولا سيما في تقليل الخطأ في الإقصاء. وبالنظر إلى الحالة الجغرافية للبلد، تستخدم إندونيسيا الحكمة المحلية للمجتمعات المحلية لتسجيل الأسر المعيشية المستبعدة والجديرة بالمساعدة. وطوال عام 2020، طلبت إندونيسيا من المجتمعات المحلية في أكثر من 75,000 قرية اقتراح أسماء هذه الأسر وتسجيلها. وأشارت الدروس المستفادة من عدة تجارب مماثلة[303] إلى أن المجتمعات المحلية أكثر دقة في تحديد الأسر التي تعاني من الفقر المدقع. بالإضافة إلى ذلك، كان مستوى الرضى عن النتائج الناجمة عن استهداف المجتمعات المحلية مرتفعاً، وكان استيلاء النخب على المساعدات ضئيلاً.

وتستعد إندونيسيا لتحسين نظام الاستهداف الخاص بها من خلال تصميم نظام للتسجيل الاجتماعي الوطني عند الطلب. ويعتبر التسجيل عند الطلب الخيار الأوسط الذي يسمح للأسر الجديرة بالمساعدة بالتسجيل في أي وقت ولكنه يخفّض الميزانية الإجمالية بالمقارنة مع التغطية الشاملة. ويمكن لآلية التسجيل عند الطلب أن تزيد بسرعة من التغطية اللازمة في أوقات الأزمات. ومع حسن نشر المعلومات حول المستفيدين المستهدفين، يمكننا أن نثني الأغنياء عن التقدم بطلبات. وقد أظهرت تجارب البنك الدولي وحكومة الهند ومختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر أن الأسر الثرية، التي تختارها نماذج المسح أحياناً كمستفيدة، تختار نفسها بنفسها في الواقع من دون أن تتقدم بطلبات[304]. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتيح التكنولوجيا نظم التطبيقات عند الطلب في أي وقت وتتحقق تلقائياً من البيانات الأخرى مثل بيانات الاستخدام والبيانات المكانية. فالرقمنة أساسية لتطوير الحماية الاجتماعية الشاملة.

وتتسبّب الكوارث بالفقر، وهي تحصل ثم ترحل. وإندونيسيا مستعدة لمواجهتها وضمان حماية الأسر الفقيرة والمعرضة للمخاطر، وذلك من خلال نظام استهداف أفضل يستند إلى السجل الوطني.

9.2 كيفية العمل: السياسات والإجراءات التي تعزز التضامن

9.2.1 بناء السلام: ليس فقط للمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع

في صيف عام 2021، اكتُشفت آلاف القبور المجهولة لأطفال السكان الأصليين في أراضي مدارس داخلية سابقة في كندا حيث أُخِذ أطفال السكان الأصليين ذات مرة (الإطار 15). وقد تحدثت الشعوب الأصلية عن الفظائع التي ارتكبت في هذه المدارس لعدة عقود، وجاءت هذه الأدلة الدامغة لتثبت ما كان معروفاً لديهم. وعلى الفور، أدلى رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو بتصريحات حول هذا الماضي المجبول بالعار، موجهاً تعليقاته إلى الشعوب الأصلية: "على كندا تحمُّل مسؤولية الأذى والصدمة التي تشعرون بها"[305].

وينبغي أن يشمل بناء التضامن بين الجماعات الاعتراف بأي ألم حصل في الماضي. ومن الصعب على الفئات المهمّشة تاريخياً أن تشعر أنها جزء من مجتمع لا يعترف بالمظالم الجسيمة التي عانت منها (ولا تزال تواجهها). والاعتذار هو خطوة أولى مهمة في أي عملية مصالحة.

وتندرج الأدوات التي تسمح بالتعبير الصادق والاعتذار عن الاعتداءات والقمع في الماضي تحت شعار "العدالة الانتقالية". والعدالة الانتقالية، عندما تُتَّبع بشكل صحيح، هي سياسة شاملة تُنفَّذ لمواجهة عواقب انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة والمنهجية، ولاستعادة حقوق الإنسان أو ترسيخها من جديد. ومن المفترض أن يحقق كل عنصر من عناصر سياسة العدالة الانتقالية الشاملة العدالة (الجنائية) ويكشف عن الحقيقة ويصحح الانتهاكات ويمنع تكرارها. وتهدف سياسة العدالة الانتقالية الشاملة إلى تعزيز سيادة القانون والاندماج الاجتماعي أو المصالحة[306]. ويشمل ذلك الاعتراف بالضحايا ليس فقط كضحايا ولكن كأصحاب حقوق، وتعزيز الثقة المدنية.

كما هو الحال في حالة جنوب أفريقيا، حيث نُفِّذَت عمليات العدالة الانتقالية، ينبغي النظر في إعطاء الأولوية للإجراءات التي تركز على الضحايا إلى جانب البحث عن الحقيقة والمصالحة. ومع أن إيجاد روابط واضحة مع تجارب متقاطعة ومع العواقب الهيكلية للنزاع أمر ينطوي على تحديات من الناحية المفاهيمية، فإن ذلك قد يعزز تجربة الاعتراف بين الفئات المحرومة. وعندما تقترن العدالة الانتقالية بسياسات إعادة التوزيع المنصفة والعادلة واللائقة، يمكن أن تسهم في المصالحة.

وقد تناولت لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون ولجنة السلام في أوروغواي إرث الحرب الأهلية والحكم الاستبدادي، وكيفية منعهما في المستقبل: يُنظر إليهما على أنهما ساهمتا مساهمة كبيرة في منع المزيد من النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان. وحتى بعد عدة سنوات من النزاع، تجد المجتمعات قيمة في آليات العدالة الانتقالية: تناقش أسبانيا حالياً مشروع قانون الذاكرة الديمقراطية لتكريم ضحايا الديكتاتورية. وعلى الصعيد الدولي، ساعدت لجنة الحقيقة والصداقة لإندونيسيا وتيمور الشرقية على تجنب التوترات في المستقبل بعد استقلال تيمور الشرقية.

وحتى بالنسبة للبلدان التي لم تخرج من الحرب أو الحكم الاستبدادي، يمكن أن تكون أدوات الحوار الاجتماعي مفيدة. وفي العقود القليلة الماضية، ولا سيما بعد الركود الكبير في 2007-2009، تنامى الاستقطاب السياسي في العديد من السياقات التي لا تشهد نزاعاً[307]. فقد أصبحت الأحزاب الأوروبية مستقطبة حول تدابير التقشف، ومعاملة البلدان التي تعاني من أزمات داخل الاتحاد النقدي، وبشكل عام الاتحاد الأوروبي نفسه. وفي ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يمكن أن يصل الاختلاف في وجهات النظر بين الذين يؤيدون أو يدينون الأحزاب الشعبوية إلى حوالي 35 في المائة[308]. ونتيجة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، انقسم السكان على مسألة جديدة قائمة على الانقسامات بين الأجيال فضلاً عن وجهات النظر حول الثقافة والهجرة البريطانية[309]. وقد حرّكت الجهات الفاعلة السياسية والمؤثرون هذه الانقسامات من خلال سردية تقسّم الطبقة العاملة إلى "الطبقة العاملة البيضاء" والأقليات الإثنية والمهاجرين، على الرغم من كثرة تجارب الهشاشة والعجز المشتركة[310].

وتذكّرنا هذه الانقسامات بأنه في البلدان الغنية والمستقرة نسبياً تزداد الحاجة إلى تعزيز الثقة بين الفئات وفي الحكومات والمؤسسات لزيادة الثقة المدنية. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تتيح سبيلاً للمضي قدماً. وتعتمد البلدان هذه الأدوات: في الولايات المتحدة، تهيمن لجنة التحقيق في أعمال العنف التي وقعت في 6 كانون الثاني/يناير على عناوين الصحف[311]، ولكن هناك عمليات أخرى جارية لسرد الحقيقة، مثل تلك المتعلقة بالتعقيم القسري للنساء في سجون كاليفورنيا[312] وإساءة معاملة المهاجرين في إل باسو، تكساس[313]. وتتصدى لجنة الحقيقة والمصالحة الكندية، التي اختتمت أعمالها في عام 2015، للإرث المدمر الخاص بالانتهاكات المرتكبة في المدارس الداخلية الهندية[314]. وتناقش إسبانيا حالياً قانون الذاكرة الديمقراطية الذي سيعتمد تدابير مختلفة للكشف عن الحقيقة وإحياء الذكرى ومنح التعويضات المنصفة، بعد أكثر من 80 عاماً على الحرب الأهلية و46 عاماً بعد نهاية الديكتاتورية[315].

وفي السنوات الأخيرة، عادت النقاشات حول التماثيل وإحياء ذكرى المعتدين إلى الظهور. وقد أدت حركة "حياة السود مهمة" في الولايات المتحدة وإعادة تنشيط المحادثات حول إنهاء الاستعمار إلى هدم تماثيل أسياد العبيد والمستعمرين من بريستول إلى بوسطن. ويكمن الغضب تجاه إحياء ذكراهم في رفض الترقية الاجتماعية للأفراد الذين تسببوا بضرر كبير أو الذين يمثلون قصة المستوطنين وليس الحقيقة. وقد أعلن عمدة لندن، صادق خان، عن مراجعة التماثيل المرتبطة بالعبودية في المدينة في أعقاب مقتل جورج فلويد في حزيران/يونيو 2020، معترفاً بأن هذه التماثيل قد تسبب ضرراً لسكان لندن السود[316].

ويمكن أن تكون القيادة السياسية أساسية لضمان عدم إحداث الانقسامات أو تعميقها في المقام الأول. وقد اتخذت رئيسة وزراء نيوزيلندا، جاسيندا أردرن، على الفور خطوات لتعزية ضحايا هجوم اليمين المتطرف حيث لاقى 51 شخصاً حتفهم عند إطلاق النار في مسجدين في مدينة كرايستشيرش الصغيرة بينما كانوا يصلون. ولجأت رئيسة الوزراء أردرن إلى الخطب والتعليقات مراراً وتكراراً لتُحدِّد أن نيوزيلندا تقف بحزم ضد كراهية المسلمين. وأدى هذا التكرار للقيم المشتركة، الذي أعقبه اتخاذ إجراءات بشأن مراقبة الأسلحة النارية، والدعم الواضح، والتعاطف مع أسر الضحايا والمسلمين، إلى الإشادة الواسعة برئيسة الوزراء أردرن في نيوزيلندا وعلى الصعيد العالمي، وزيادة الثقة وحس الانتماء في نيوزيلندا. فاللغة تكمن في صميم بناء السلام.

وتُعَد الرموز والكلمات هامة ولكن إزالة رموز الظلم أيضاً لا يكفي. ومن المسائل التي تحظى باهتمام متزايد التضليل الإعلامي ونشر الوقائع المغلوطة. ويؤدي انتشار الأكاذيب التي يمكن أن تنتشر بسرعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى الارتباك والانقسام – مما يؤثر على تماسك المجتمع، والثقة في الحكومة والعلم، فضلاً عن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى مدونة سلوك عالمية تعزز النزاهة في الإعلام العام لمعالجة هذه المسألة[317]. وهناك ضغوط متزايدة على شركات وسائل التواصل الاجتماعي لمراقبة ما يتم نشره ومشاركته على منصاتها. وترد أمثلة على الإجراءات المناسبة في إطار السياسات أدناه.

إطار السياسات حاء – بناء الوحدة من خلال المصالحة والملكية المجتمعية والتعويضات

بناء الوحدة من خلال المصالحة

الحوارات الوطنية التي تبني المصالحة

هناك خيارات متعددة للحكومات، من عمليات الحقيقة والمصالحة الكاملة كما هو الحال في جنوب أفريقيا وكندا إلى مجالس المواطنين مثل تلك المستخدمة في أيرلندا لتطوير توافق في الآراء ومسارات للمضي قدماً بشأن القضايا الخلافية بما في ذلك حقوق الإجهاض وزواج المثليين[318].

ما الذي يصحّ لتوحيد السرديات؟

لقد كشفت التجارب أن السرديات تنجح في توحيد الناس عندما تسلّط الضوء على الذين يحاولون تقسيمنا؛ وتُناقش علناً قضايا مختلف الفئات وتشمل الجميع، على سبيل المثال، "بغض النظر عن المكان الذي نأتي منه أو لوننا، فإن معظمنا يعمل بجدٍّ من أجل عائلاتنا"؛ وتقرّ بأن جعل الآخرين كبش فداء هو سلاح يضرّنا جميعاً اقتصادياً؛ وتؤكّد على الوحدة والعمل الجماعي لحل المشكلة؛ وتستشهد بأمثلة سابقة على مساهمة التضامن في إحداث تغيير إيجابي في مكافحة الاستخفاف؛ وترتبط بالحاجة إلى حكومة للجميع[319].

التعليم والفن كأدوات لقول الحقيقة

ينطوي التدخل الطويل الأجل على التعليم. وتكشف التقارير المستقلة حول أهمية الإصلاح في مناهج التاريخ البريطانية[320]، إلى جانب الدروس الأوسع المستمدة من مفاهيم التاريخ الوطني الألماني التي تبدو أكثر انتقاداً للذات واستبطاناً[321]، أن التساؤلات الجذرية للتاريخ الوطني من خلال المؤسسات الرئيسية (وليس أقلها المدارس) أمر بالغ الأهمية. وبعبارة أخرى، فإن النهج الذي يرفض الاتجاهات القومية إزاء الذاكرة التاريخية يغذي نهجاً أكثر علماً وشمولاً في التعامل مع القضايا المعاصرة. وتساعد هذه التدابير على تنمية الوعي العام الدائم والمتعاطف بشأن إقصاء الأقليات والمجتمعات الخارجية ونضالها. ومن المهم أيضاً إدراج تاريخ النضالات المتعددة الإثنيات والمشتركة في المناهج الدراسية وما يتصل بها من إنتاج ثقافي، من أجل الاعتراف بالتضامن

والهوية والسياسة المتعددة الإثنيات والانتماءات الدولية[322]. وينبغي توسيع نطاق الحصول على التعليم العالي وتمويل العلوم الإنسانية والفنون و/أو الدفاع عنها لأن هذه القطاعات كانت عبر التاريخ عاملاً رئيسياً في تطبيع التصورات النقدية والشاملة للمجتمع المحلي والفئات المضطهدة على حد سواء.

السياسات العملية لإعادة توزيع الظلم التاريخي والتصدي له

تمليك الأراضي

في كولومبيا، تسمح حقوق الملكية الجماعية للمجتمعات المحلية بضمان حقوق أساسية أخرى، فردية وجماعية، مثل الحق في التشاور المسبق وفي الحفاظ على الثقافة والعادات. ويسمح التمليك الجماعي للمجتمعات المحلية بوضع استراتيجيات للتخفيف من النزوح القسري أو توغل الجهات المسلحة غير المشروعة في أراضيها. وفي حين أن القانون 70 لعام 1993 يسمح للمجتمعات الأفريقية المنظمة بالحصول على سندات الملكية الجماعية لأراضيها، تجدر الإشارة إلى أن طلبات الحصول على سندات ملكية جماعية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ الكولومبي قد توقفت في السنوات الأخيرة ولفترات طويلة من دون أي مبرر.

ملكية المجتمع المحلي

قامت الأسر السوداء وغيرها من السكان المستبعدين اقتصادياً بتجربة نماذج الملكية الجماعية[323] – بما في ذلك قطع الأراضي الزراعية المجتمعية[324]، والمشاعات للسود[325]، ومزارع الحرية[326]، والاتحادات الائتمانية للسود[327]، وشبكات المساعدات المتبادلة[328]، وصناديق الأراضي المجتمعية[329]. ويُشار إلى الجمع بين هذا التوطين وملكية المجتمع المحلي أيضاً باسم "اقتصادات التضامن".

التعويضات

في عام 2019، فاز السكان الأصليون الأستراليون بقضية رائدة دفعت بموجبها حكومة الإقليم الشمالي 2.53 مليون دولار أسترالي (1.64 مليون دولار أمريكي) كتعويضات لجماعتي نغاليورو ونونغالي نتيجة "إلغاء" حقوق ملكية السكان الأصليين عندما أنشأت الحكومة بنى أساسية على أراضيهم في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. وقد مُنح نحو 1.3 مليون دولار أمريكي من التعويضات عن الضرر الروحي أو الثقافي الذي لحق بهم[330].

الإطار 15 – كندا: المصالحة الوطنية مع الشعوب الأصلية

تعمل حكومة كندا على تعزيز المصالحة وتجديد العلاقة مع الشعوب الأصلية على أساس الاعتراف بالحقوق والاحترام والتعاون والشراكة. والأمة الأولى، وشعب الميتيس، وشعب الإنويت هم السكان الأصليون لما يعرف الآن بكندا.

ومع مرور الوقت، أدى عدد من القوانين الكندية التمييزية والأبوية إلى إقصاء السكان الأصليين على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ففي إطار نظام المدارس الداخلية، على سبيل المثال، الذي بدأ في عام 1876، فُصل قسراً ما لا يقل عن 150,000 طفل من السكان الأصليين عن والديهم ومجتمعاتهم المحلية وأُرسلوا إلى مدارس داخلية تحظر تعليم لغاتهم وثقافتهم. وعانى العديد من هؤلاء الأطفال من سوء التغذية والإهمال، فضلاً عن الإساءة العاطفية والاعتداء الجسدي والجنسي. ومات الآلاف أو لم يعودوا إلى ديارهم. وأغلقت آخر مدرسة داخلية أبوابها في أواخر التسعينات. وقد أدت هذه السياسات والممارسات التمييزية، إلى جانب فرض قواعد أخرى تحظر الممارسات الثقافية للسكان الأصليين وأشكال الحكم والنظم القضائية في أوقات مختلفة على مدى القرن ونصف القرن الماضيين، إلى عرقلة انتقال ثقافات السكان الأصليين وساهمت إسهاماً كبيراً في القضاء على لغات السكان الأصليين. ويكشف هذا الفصل المظلم من تاريخ كندا عن تأثير الاستعمار ومنعة أجيال من الشعوب الأصلية الساعية إلى تحقيق العدالة لضمان بقاء ثقافاتها ولغاتها وطريقة عيشها.

وفي السنوات الأخيرة، بات الكنديون أكثر وعياً لهذه المظالم وأوجه عدم المساواة، في الماضي والحاضر. وقد ساهمت المحاكم في تعزيز المصالحة من خلال الاعتراف الرسمي. ومن الأمثلة على ذلك اتفاق تسوية المدارس الداخلية الهندية، وهي أكبر تسوية جماعية في تاريخ كندا. وابتداءً من عام 2007، شملت تسوية المدارس الداخلية الهندية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الكندية لتيسير المصالحة بين الطلاب السابقين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وجميع الكنديين.

وعلى مدى ست سنوات، جالت لجنة الحقيقة والمصالحة في جميع أنحاء كندا واستمعت إلى أكثر من 6,500 شاهد، وثقّفت الناس بشأن تاريخ وإرث نظام المدارس الداخلية، وتشاركت تجارب الطلاب السابقين وأسرهم وكرّمتهم. وأنشأت لجنة الحقيقة والمصالحة سجلاً تاريخياً لنظام المدارس الداخلية وتضمن تقريرها النهائي (2015) 94 "دعوة للعمل" (أو توصيات) لتعزيز المصالحة بين الكنديين والسكان الأصليين.

ومنذ ذلك الوقت، واصلت كندا رحلتها على طريق المصالحة. وتعمل الحكومة الاتحادية مع الشعوب الأصلية على بناء علاقات بين الأمم والإنويت والملكية في كندا والحكومات. واستناداً إلى هذا الاعتراف بالحقوق، تبذل جهود لسد الثغرات الاجتماعية والاقتصادية، ودعم حق تقرير المصير، واستحداث فرص للعمل معاً على الأولويات المشتركة. ويشمل ذلك مجموعة من المبادرات، مثل:

- دعوات لجنة الحقيقة والمصالحة إلى العمل: ستعمل الحكومة الاتحادية بشكل وثيق مع المقاطعات والأقاليم والأمم الأولى وشعب الميتيس وجماعات الإنويت والكيانات الكنسية لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وتعزيز المصالحة لصالح جميع الكنديين.
- وضع مبادئ احترام علاقة حكومة كندا بالشعوب الأصلية. واستناداً إلى العلاقة الدستورية الخاصة التي تربط الشعوب الأصلية بالملكية في كندا، والمنسجمة مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تبدأ هذه المبادئ العشرة بالاعتراف بالحق في تقرير المصير وتنفيذه، بما في ذلك الحق الأصيل في الحكم الذاتي.
- أنشأت الحكومة الكندية ثلاث آليات ثنائية دائمة مع قادة الأمة الأولى وشعب الإنويت وشعب الميتيس لتحديد الأولويات المشتركة، والمشاركة في وضع السياسات، ورصد التقدم المحرز.

- تعمل الحكومة الاتحادية مع جماعات السكان الأصليين حول أكثر من 80 طاولة حوار في جميع أنحاء البلد لتعزيز الاعتراف بحقوق السكان الأصليين وحق تقرير المصير. وتبدأ هذه المناقشات بالأولويات التي حددتها جماعات السكان الأصليين، وتستكشف سبلاً جديدة للاعتراف بالحقوق والملكية، والنهوض بالحقوق وفق ما تنص عليه المعاهدات، وتلبية الاحتياجات الفريدة لكل جماعة.

- أصدر كاتب مجلس الملكة الخاص في كندا استراتيجية "العديد من الأصوات وعقل واحد: مسار نحو المصالحة" (Many Voices One Mind: A Pathway to Reconciliation) (2017)، وهي استراتيجية مصالحة لتحقيق المشاركة الكاملة والهادفة للشعوب الأصلية على جميع مستويات الخدمة العامة الاتحادية المحترمة والشاملة. وكان هذا التقرير تتويجاً لعملية قادتها نائبة الوزير جينا ويلسون، بطلة الموظفين الاتحاديين من السكان الأصليين، حيث عملت بشكل وثيق مع زملائها من خلال الدوائر المشتركة بين الإدارات المعنية بتمثيل السكان الأصليين، على جلسات تشاور شارك فيها الآلاف من الموظفين الاتحاديين من السكان الأصليين في جميع أنحاء البلد.

- يدعم قانون لغات الشعوب الأصلية (2019) الشعوب الأصلية في استعادة لغات السكان الأصليين في كندا وتنشيطها والحفاظ عليها وتعزيزها.

- تُموّل حكومة كندا برنامج إعادة بناء الأمة، لدعم الأنشطة التي تسهل مسار مجتمعات السكان الأصليين الخاصة لإعادة تشكيل أممهم بطرق تستجيب لأولوياتهم واحتياجاتهم الفريدة.

- أطلقت الحكومة الكندية تحقيقاً وطنياً في المفقودين والقتلى من نساء وفتيات الشعوب الأصلية ("التحقيق الوطني") الذي أصدر تقريراً نهائياً (2019) وخطة عمل وطنية (2021). ويحدد "المسار الاتحادي" نهج الحكومة الكندية الشامل والمتقاطع في خطة العمل، مؤكداً التزامها بالسلامة والتحرر من العنف لنساء وفتيات السكان الأصليين ومجتمع الميم.

- دعت لجنة الحقيقة والمصالحة والتحقيق الوطني الحكومة الكندية إلى تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الإعلان) باعتباره إطار المصالحة. ويحدد التشريع الذي صدر مؤخراً إطار تنفيذ الإعلان على المستوى الاتحادي على مر الزمن. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن عدد من القوانين الاتحادية اعترافاً بالإعلان والتزام الحكومة بتنفيذه، بما في ذلك القوانين الاتحادية المتعلقة بلغات السكان الأصليين، والخدمات المقدّمة لأطفال وأسر السكان الأصليين، ومشاركة السكان الأصليين في تقييمات الأثر البيئي. وتعمل الحكومة الاتحادية على هذه المبادرات وغيرها بالتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية، مع الإقرار بأن تنفيذ الإعلان هو عمل يمتد على أجيال.

إن رحلة المصالحة التي تخوضها كندا ما زالت في بدايتها. وتتطلب الإقرار بحقائق الماضي، والاعتراف بالحقوق، والالتزام بالتعاون في ظل جو من الاحترام والشراكة من أجل كندا أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً.

9.2.2 الشباب، اللاعبون الرئيسيون في بناء التضامن

زادت جائحة كوفيد-19 من فرص الوقوع في براثن الفقر بالنسبة للشباب، وقلّلت من فرص حصولهم على وظائف لائقة، وفاقمت الفجوة الرقمية[331]. إلا أنها ليست سوى الأزمة الأخيرة في سلسلة من الأزمات التي طبعت حياة الشباب حتى بلوغهم سن الرشد اليوم؛ وتتراوح بين الحرب العالمية على الإرهاب والأزمة المالية في عام 2008 التي أسفرت عن مستويات لا يمكن السيطرة عليها من البطالة في صفوف الشباب[332]. وعندما يكون الشخص شاباً اليوم، فهذا يعني أيضاً أنه مرتبط بمجتمع الشباب العالمي أكثر من أي جيل آخر، وأنه يفهم أن تحديات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في أوجه عدم المساواة الاقتصادية والنزاع وتَغيُّر المناخ لها تداعيات محلية وعالمية على حد سواء.

وتوشك الأنماط السلبية التي تعتبر الشباب متهورين وغير ناضجين، والتدابير التي تركز على الأقلية العنيفة من الشباب، أن تغفل مصدراً بالغ الأهمية للمنعة والإبداع وأن تتجاهل شركاء رئيسيين في التصدي لعدم المساواة والإقصاء وبناء التضامن في المجتمع. وفي نقيض صارخ للصورة النمطية "للشباب الخاملين"، فإن الشباب "مبدعون بشكل لافت في استحداث بدائل لأماكن الانتماء والمعاني"[333]. وتتيح الطرق التي ينخرط بها الشباب في مجتمعاتهم المحلية فرصاً لا تقدر بثمن من أجل التصدي للتحديات المعقدة للمجتمع، من أوجه عدم المساواة الاقتصادية إلى تغيُّر المناخ، وضمان عدم إهمال أحد.

وتشمل المشاركة المدنية والتعبئة السياسية للشباب مجموعة واسعة من الأنشطة والجهود الآخذة في الاتساع، ولكنها نادراً ما تحصل على الدعم المناسب. وعمل الشباب في هذه المجالات طوعي في كثير من الأحيان ولا يلقى الأجر المناسب؛ وتعاني المنظمات التي يقودها الشباب من نقص حاد في التمويل ولا تتاح لها فرص بناء القدرات. ويمكن أن تكون الشراكات المجدية مع الشباب التي تعزز معرفتهم بالسياقات المحلية فضلاً عن وعيهم العالمي مصدراً بالغ الأهمية للمنعة والإبداع، وتثبت أن الشباب شركاء رئيسيون في معالجة عدم المساواة والإقصاء وبناء التضامن.

إطار السياسات طاء – معالجة الفجوة بين الأجيال من خلال إدماج الشباب

حشد الدعم المؤسسي والمالي والتقني وتوفير الحماية اللازمة[334] للشباب الذين يبنون مجتمعات شاملة للجميع

لا بد من توفير التمويل الكافي وبناء القدرات للمنظمات والبرامج التي يقودها الشباب، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والوكالات الحكومية التي تشرك الشباب في تصميم البرامج والسياسات وتنفيذها ورصدها. وقضية شراكة الشباب من أجل السلام والتنمية في سيراليون خير مثال: فقد استمرت المنظمة، التي أنشئت كمبادرة في مرحلة ما بعد النزاع، في إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والحكومة لتطوير عمليات بناء السلام والمصالحة التي يقودها الشباب على الصعيدين المجتمعي والمحلي، فضلاً عن التعليم وخدمات حماية الطفل والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[335].

9.2.3 النظام القضائي: تحقيق إصلاح محوره الناس

لا جدوى من الحقوق إذا لم يكن لدى الناس أي وسيلة لتحقيقها أو تحدي النظم التي لا تعطي الأولوية لها. ويفتقر ثلثا سكان العالم إلى سُبل مجدية للوصول إلى العدالة، وبالتالي لا يمكنهم المشاركة في مجتمعهم على قدم المساواة[336]. ويُفهَم الوصول إلى العدالة على أنه قدرة الناس على حل مشاكلهم القضائية ومنع حصولها، واستخدام القضاء كمنصة للمشاركة في اقتصاداتهم ومجتمعاتهم[337]. وجوهر الوصول إلى العدالة هو أنه ينبغي أن يعالج قدرة الناس العملية على تفعيل حقوقهم الاقتصادية والسياسية النظامية[338]. ولذلك فإن الوصول إلى العدالة ليس "حقاً في حد ذاته فحسب، بل هو حق تمكيني حيث أنه يسمح للأفراد بإنفاذ حقوقهم الموضوعية والحصول على سبيل انتصاف عندما تنتهك هذه الحقوق"[339]. وإلى أن تتحقق المساواة في وصول الجميع إلى العدالة، سيؤدي النظام القضائي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وليس الحد منها.

والعديد من النظم القضائية في العالم لا تخدم سوى القلة، ولا تحقق العدالة للجميع[340]. وعندما لا تنطبق القواعد على الجميع، تميل دفة النزاع بشأن السيطرة على السلطة والموارد لصالح بعض الجماعات على حساب غيرها. وبالتالي يُنظر إلى الروابط بين النظام القضائي وبناء التضامن على أنها ذات شقين: (1) تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم بفعالية وحل مشاكلهم القضائية؛ (2) بناء المصداقية والثقة في الدولة من خلال تحقيق العدالة بغض النظر عن الخلفية أو الهوية.

ويقدم تقرير "العدالة للجميع" الصادر عن فريق العمل المعني بالعدالة للجميع أدلة ملموسة على ضرورة وضع الناس والمجتمعات المحلية، بدلاً من المؤسسات، في صميم النظم القضائية[341]. ووجد فريق العمل أن ما يقدر بنحو 1.5 مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من مشاكل قضائية لا يستطيعون حلها. وغالباً ما يكونون ضحايا للعنف أو الجريمة

غير المبلّغ عنها، أو يواجهون مشكلة في القضاء المدني أو الإداري مثل نزاع على أرض أو حرمان من الخدمة العامة. ويوضح التقرير أنه ينبغي تحسين مسيرة الناس في المجال القضائي من أجل معالجة الفجوة القضائية العالمية. ويقدم النهج الطبقي، كما هو مبين في هذا الفصل، مساعدة أكبر للفئات المهمشة ويحد من ادعاءات المحسوبية التي يمكن أن تدفع إلى ردود فعل قومية أو عنصرية.

وليست الحلول لمشاكل العدالة المتأصلة ظاهرياً بعيدة المنال كما تبدو. وفي العديد من البلدان، تتميز حركات الوصول إلى العدالة بتاريخ طويل وبفهم مفصّل لمختلف المجتمعات، ومشاكلها القضائية، وطرق حلها[342]. وتقدم هذه المنظمّات مساعدة قضائية على مستوى المجتمع المحلي تركز على تمكين الناس من فهم القانون واستخدامه لحل قضاياهم. وغالباً ما تكون نقطة الاتصال الأولى في مسيرة الناس في القضاء، وهي مكلّفة بالتركيز على مشاكل مثل النزاعات الأسرية، والأرض، وعدم الحصول على الخدمات الحكومية. وتبين الأدلة أن هذا النهج ناجح وفعال من حيث الكلفة ويمكن توسيع نطاقه مع استمراره في النمو[343].

إطار السياسات ياء – إنشاء نظم قضائية محورها الناس

تمويل منظمات العدالة المجتمعية وحمايتها وتعزيزها

تتّسم منظمات العدالة المجتمعية بنقاط قوة متعددة. فهي أولاً تقع في مجتمعات تخدمها وتدرك مشاكل العدالة اليومية التي تعوق حصول هذه المجتمعات على سبل العيش والمساواة السياسية. وثانياً، إنها بارعة في دعم الأفراد والمجتمعات المحلية في محاولاتها لحل هذه المشاكل، وذلك بزيادة المعرفة، وتقديم المساعدة القانونية في شكل مساعد قانوني. فعلى سبيل المثال، نشرت منظمات العدالة المجتمعية في سيراليون مساعدين قانونيين يدعمون السكان الريفيين المهمشين والبعيدين عن طريق تنظيم حملات لمحو الأمية القانونية وتقديم المشورة والاستشارات القانونية. ويوفّر هذا الدعم إمكانية الوصول إلى العدالة عن طريق حل المنازعات التي لولا ذلك لما حُلَّت. ورأى المجيبون في المقابلات أن هذه الخدمات متاحة، ولبَّت احتياجاتهم، ومكَّنت مجتمعاتهم المحلية[344]. وقد استثمرت بلدان مثل مقدونيا الشمالية[345] في دعم الأقليات الإثنية على وجه التحديد من خلال تحسين الوصول إلى العدالة[346] في المسائل المدنية مثل الملكية والعقود وقانون الأسرة[347].

الاستثمار في المساعدة القانونية

يحتاج المتقاضون المعرضون للمخاطر عادة إلى الدعم ليتمكنوا من معالجة مشاكلهم القضائية بفعالية. والمساعدة القانونية ضرورية للذين يواجهون الملاحقة الجنائية والذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الدفاع عن أنفسهم. ويحتاج الناس أيضاً إلى المساعدة القانونية في القضايا المدنية، لأن جزءاً كبيراً من المشاكل القضائية الأكثر شيوعاً ينطوي على مسائل مدنية وإدارية. وتوفر برامج المساعدة القانونية المصممة تصميماً جيداً حوافز لمعالجة المشكلة الأساسية. ويمكنها استرداد تكاليفها من خلال المنافع التي تشمل تقليص الوقت في المحكمة أو السجن، وتحسين نوعية الحياة الناجم عن الإسراع في حل القضايا. وأنشئت عيادات للمساعدة القانونية في إكوادور لمساعدة النساء والأطفال ذوي الدخل المنخفض. وأدى عملها إلى خفض العنف الأسري بنسبة 17 في المائة بعد الطلاق وزيادة احتمال حصول العميلات على نفقة الطفل بنسبة 10 في المائة.

زيادة المشاركة في العدالة

من المرجح أن يشعر الناس بالتمكين عندما يكون النظام القضائي تمثيلياً ومتنوعاً. وتزيد المشاركة الواسعة من توقعات الناس بأن يعاملوا بإنصاف، ويمكن أن تساعد في بناء الدعم المجتمعي لسيادة القانون. ولا بد من وضع سياسات توظيف شاملة لزيادة التنوع داخل المؤسسات القضائية، ولكن الأدوار الأخرى يمكن أن تعطي الناس أيضاً حصة في توفير العدالة كناشطين ومساعدين قانونيين، ووسطاء مجتمعيين، وأعضاء متطوعين في هيئة المحلفين أو قضاة، إلخ. ويمكن للمواطنين المشاركين أيضاً أن يضطلعوا بدور رقابي هام، ويرصدوا التقدم المحرز نحو تحقيق العدالة للجميع. ويعمل المتطوعون المجتمعيون التابعون للمنظمة غير الحكومية رينيو (RENEW) في بوتان مع كبار السن المحليين والشرطة للاستجابة لبلاغات العنف الأسري. غالباً ما يشعر الناجون براحة أكبر في إبلاغ المتطوعي من المجتمع المحلي أكثر من السلطات. ويتم تدريب هؤلاء المتطوعين ليكونوا عناصر تيسير وحل للمشاكل "مطلعين على نوع الجنس". ويستخدمون نهج بناء توافق الآراء لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق[348].

9.2.4 العدالة والشرطة

تعمل الشرطة على الخطوط الأمامية للتنافس على السلطة في المجتمع وهي الجهة الفاعلة في مجال العدالة التي يتفاعل معها الناس عادة. وإنّ موقف الشرطة الذي يمكن أن يتراوح بين شبه العسكري والمسلَّح والعدائي، إلى غير المسلَّح والمتفاعِل مع مختلف الناس والجماعات والملتزم باحترامهم يحمل رسالة قوية حول من هو المهم. وإنّ الروابط بين الشرطة والعنصرية موثّقة جيداً في جميع أنحاء العالم (الإطار 16).

وكثيراً ما تُستخدم الشرطة أيضاً لتجنب الدخول في محادثات مع الجماعات المتضررة. وفي كولومبيا، أُجبِرَ الآلاف من الكولومبيين الأفارقة مؤخراً على التظاهر بسبب هشاشة الظروف المعيشية للسود، التي زادت من حدتها جائحة كوفيد-19. وفي البداية، فضّلت الحكومة اللجوء إلى الشرطة للقمع بدلاً من الحوار. وخلال زيارة العمل التي قامت بها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى كولومبيا، تحققوا من أن الاحتجاجات التي اندلعت في 24 حزيران/يونيو أسفرت عن مقتل 54 شخصاً وإصابة أكثر من 1,140 مدنياً[349]. وعند استخدام الشرطة بهذه الطريقة، قد يكون من الصعب جداً إعادة بناء الثقة. ويمكن أن يكون وضع الشرطة في أيرلندا الشمالية مفيداً في هذا الصدد (إطار السياسات كاف).

الإطار 16 – الشرطة والعرق

وفقاً لأحدث البيانات الحكومية لإنجلترا وويلز، بين نيسان/أبريل 2018 وآذار/مارس 2019، تم إيقاف السود في إنجلترا وتفتيشهم بمعدل أعلى بأربع مرات من البيض. والسود أكثر عرضة للقوة التي تستخدمها الشرطة. وفي جميع أنحاء المملكة المتحدة، يُستخدَم الصاعق الكهربائي على السود بمعدل أعلى بثماني مرات من البيض. وفي حين لا يوجد دليل يشير إلى أن السود مسؤولون عن نسب أكبر من الجرائم المرتكبة، من الواضح أن السود هم موضوع اهتمام الشرطة في كثير من الأحيان أكثر من البيض، وبالتالي فإن الجرائم التي يتم الكشف عنها هي جرائم يرتكبها السود بشكل غير متناسب[350].

وفي الولايات المتحدة، أكثر من ثلث الأشخاص في السجن هم من السود، مع أن السود يشكلون أقل من 13 في المئة من السكان[351]. وإن حركة "حياة السود مهمة" هي رد على الاستخدام التمييزي وغير المشروع للقوة ضد قطاع معين من السكان، ودليل على انعدام الثقة العالمي الذي تتسبب به الشرطة لدى المواطنين السود. وعندما تُصنَّف الأدلة المتعلقة باستخدام الشرطة للقوة حسب الإثنية، تظهر صورة متسقة عن الاستخدام المفرط للقوة (المميتة أحياناً) ضد المواطنين السود[352].

وبالمثل، يتواجد السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس في أستراليا أكثر من غيرهم في السجون. وكان حوالي 27 في المائة من نزلاء السجون في أستراليا من السكان الأصليين في عام 2017، في حين لا يشكل السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس سوى حوالي 3 في المائة من السكان[353].

ومن المفارقات أن فنلندا، التي حصلت لسنوات متتالية على درجة مثالية في مؤشر الحرية في العالم التابع لمنظمة بيت الحرية، سجلت أعلى معدلات التحرش والعنف القائمين على العرق في الاتحاد الأوروبي، وفقاً للمسح[354].

وفي جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، أبلغ 14 في المائة فقط من ضحايا التحرش القائم على العرق الشرطة أو أي سلطة أخرى بتجاربهم، معتبرين أن الإبلاغ لن يحدث فرقاً إيجابياً على الرغم من علمهم بقوانين مكافحة التمييز[355].

إطار السياسات كاف – إصلاح الشرطة

التعلم من إصلاح الشرطة في أيرلندا الشمالية: خطوتان إلى الأمام، خطوة إلى الوراء[356]

التاريخ

رداً على أعمال الشغب والعنف الطائفي في صيف عام 1969 في بداية المرحلة الأخيرة من النزاع في أيرلندا، كُلِّفَ الجيش البريطاني بالحفاظ على النظام لدعم شرطة ألستر الملكية. وكان عناصر شرطة ألستر الملكية في الغالب بروتستانت. وخلال النزاع، وبسبب التركيز على "النظام"، أصبحت شرطة ألستر الملكية قوة عسكرية مهمتها مكافحة التمرد. وقد أدى ذلك إلى نفور المجتمعات القومية لأن أنشطتها الاقتصادية والسياسية كانت مراقبة من الشرطة بشكل صارم وكثيراً ما تقلصت في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وسعى اتفاق الجمعة العظيمة (1998) إلى ضمان التمثيل العادل والمعاملة المتساوية للمجتمعات المحلية، والحياد السياسي، والمساءلة. وكان أحد الأهداف الرئيسية لعملية السلام هو إحداث تحول أساسي في العلاقة بين الشرطة والمجتمع، بهدف تحقيق "جهاز شرطي قادر على اجتذاب دعم المجتمع المحلي ككل والحفاظ عليه". وبعد مرور عام على اتفاق الجمعة العظيمة، قدمت اللجنة المستقلة المعنية بالشرطة في أيرلندا الشمالية تقريراً عن سلسلة التغييرات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف.

زيادة التنوع في جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية

مضت اللجنة في تنفيذ هذه التغييرات، التي تضمنت توصية حاسمة لتعزيز التنوع داخل جهاز الشرطة بشكل يعكس تركيبة السكان. والهدف هنا هو تشجيع النظرة إلى الشرطة على أنها أكثر حياداً وتمثيلاً. كما تم تطبيق قاعدة 50:50 في عام 2001. في ذلك الوقت، لم يشكّل الكاثوليك سوى 8 في المائة من عناصر جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية. ووصل التمثيل في نهاية المطاف إلى 70:30 لكنه ظل ثابتاً بسبب زيادة العوامل المثبطة – بما في ذلك القلق بشأن مخاطر الهجمات من القوات شبه العسكرية.

المشاركة المجتمعية

ركّز جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية على إشراك المجتمع المحلي كوسيلة لضمان التمثيل العادل وبناء الثقة بين الشرطة وجميع المجتمعات المحلية. وإن الشراكات بين الشرطة والمجتمع المحلي لأجل السلامة هي هيئات مستقلة تضفي الطابع المؤسسي على الالتزام بالتشاور. وتعكس احتياجات المجتمع المحلي وأولوياته في تحقيق العدالة وتقود أعمال الشرطة المجتمعية. ومع ذلك، تتقلّب الثقة في الشرطة، وعموماً، فإن ثقة المجتمعات القومية في الشرطة أقل من المجتمعات الاتحادية.

وكان هناك التزام طويل الأجل ومتسق بالإصلاح داخل جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية على مدى السنوات الإثنين والعشرين الماضية. ومع ذلك، لا يزال الوضع موضع خلاف، وكذلك موقف جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية. وقد أدى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وما نتج عنه من ترتيبات على الحدود إلى زيادة التوترات مجدداً بين مختلف المجتمعات المحلية.

9.2.5 التنمية المركزة على المجتمع المحلي وإنتاج السياسات بالتشارك مع المجتمع المحلي

يوفر نقل الصلاحيات والتنمية التي يقودها المجتمع المحلي فرصة لبناء التضامن من الأسفل إلى الأعلى. إن تفويض سلطة حكومية أكبر للمدن يسمح للسياسات البلدية بتطوير منصات تقدمية وشاملة للبيئات والسرديات المتعددة الأعراق والمتقبلة للمهاجرين على حد سواء، حتى عندما تتحرك الحكومات الوطنية في اتجاه مختلف. وإلى جانب تفويض السلطة إلى مستوى البلديات، يمكن لتعزيز المشاركة السياسية بين المجتمعات المحلية وداخلها أن يساعدها على إدراك فوائد المشاركة، والتصدي للحرمان الملموس الذي تتغذى منه القومية.

وعند التعمق أكثر، نجد أساليب تندرج تحت التنمية المركزة على المجتمع المحلي. وتشير التنمية المركزة على المجتمع المحلي إلى نهج وطني للبرمجة الإنمائية يشدد على سيطرة المجتمع المحلي على قرارات التخطيط والموارد الاستثمارية. ويرتكز هذا النهج على مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة. وهو مستمد من فكرة أن أحداً لا يفهم أوجه عدم المساواة – وفي كثير من الأحيان إخفاقات السياسات التي تسببت بها – أكثر من الذين يعانون منها.

ومن المبادئ الأساسية لوضع السياسات بالتشارك مع المجتمع المحلي أن المواطنين وأفراد المجتمع المحلي، باعتبارهم "خبراء" في تجربتهم الخاصة، هم محور عملية التصميم والتنفيذ، وليس مجرد مستفيدين من الاستثمارات المصممة بالظاهر لمصلحتهم من قبل خبراء تكنوقراطيين. وعندما يجتمع أولئك الذين يعانون من الظلم وعدم المساواة، يكون لهم تأثير أكبر مما لو تصرفوا بشكل فردي. وتُسهِّل التنمية المركزة على المجتمع المحلي تعبئة الجماعات والعمل على وضع المجتمعات المحلية في وسط التنمية والعمل مع حكوماتها لإيجاد حلول للتحديات[357].

وفي حين يمكن أن ينبع استخدام التنمية المركزة على المجتمع المدني من النوايا الفضلى، فإن أي مبادرة إنمائية تُدخِل موارد جديدة إلى المجتمع المحلي تُخاطر أيضاً بتغيير ديناميات النزاع المحلي وعلاقات القوة. وكما يلحظ بارون وآخرون، فإن التحدي الذي تواجهه المشاريع الإنمائية، ولا سيما مشاريع التنمية المركزة على المجتمع المدني، هو "ضمان معالجة هذه النزاعات معالجة بناءة حتى لا تصبح عنيفة، بل تصبح جزءاً من قوة للتغيير الاجتماعي التدريجي"[358]. وفي أحد مشاريع التنمية المركزة على المجتمع المدني المدعومة من البنك الدولي في إندونيسيا، أفاد مانغاراي، رئيس دائرة روتنغ الفرعية، بأن "تنفيذ برنامج تنمية كيكاماتان قد رفع، من خلال التنسيق بين الجماعات، مستويات الثقة بين مختلف العشائر والجماعات الإثنية والدينية وكذلك بين الأغنياء والفقراء"[359]. ولا يمكن لمشاريع التنمية المركزة على المجتمع المدني وحدها أن تحقق هذا التغيير، ولكن إن كمَّلتها مبادرات أخرى، تكون قادرة على تمكين المجتمعات المحلية من تحسين تماسكها العام من خلال إيجاد الحيز اللازم للحوار. وقد يكون ذلك مهماً في المناطق المتأثرة بالهجرة والنزاع والهشاشة. وفي أفغانستان، كانت النهج المجتمعية ذات دلالة إحصائية لجهة الإعلاء من مكانة المرأة (الشكل 28). ويبقى أن نرى ما إذا كان سيتم الحفاظ على التقدم المحرز لصالح المرأة في أفغانستان في ظل حكومة طالبان الجديدة.

أنشأ مشروع المساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع في ساحل العاج لجاناً لتنمية القرى لضمان مشاركة المجتمع المحلي في تنفيذ الاستثمارات المحلية و"بالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية المستدامة"[360]. ومنذ الحرب الأهلية في البلاد، ساعد المشروع على تقريب المجتمعات المحلية من بعضها البعض من خلال منحها قنوات للتواصل. وقال يو بيفوغني، أخصائي الرصد والتقييم في المشروع: "سمح بناء البنية

الأساسية بتقريب المجتمعات المحلية من بعضها البعض. ومن خلال إظهار كيفية التوسط في النزاعات الداخلية، تساهم التنمية المركزة على المجتمع المحلي في تسوية النزاعات"[361].

وترتبط التنمية المحلية والتنمية المركزة على المجتمع المدني بطريقة أخرى يمكن من خلالها بناء التضامن بين الجماعات ألا وهي: تقريب الناس من بعضهم البعض حرفياً من خلال الحصول على الخدمات المحلية والأماكن المشتركة. ويسمح هذا الاختلاط بإضفاء الطابع الإنساني، وغالباً ما يشار إليه باسم "نظرية التواصل"[362].

الشكل 28 – برنامج التضامن الوطني الأفغاني: أثر تصميم السياسات بالتشارك مع المجتمع المدني على مكانة المرأة

آراء حول دور المرأة في الحياة المجتمعية: "هل من امرأة في القرية تحظى باحترام كبير من الرجال والنساء؟"

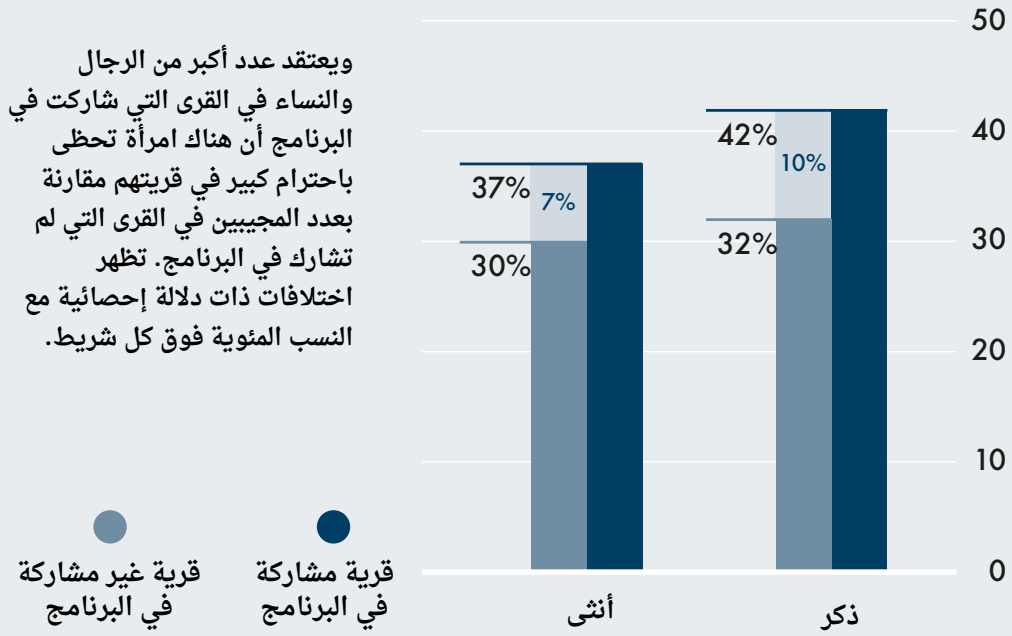

المصدر: Beath and others 2010; UN Assistance Mission in Afghanistan and UNOHCHR 2010.

9.2.6 معرفة من أُهمل: أدوات لتطبيق الشمولية وإظهارها

إن المعلومات حول كيفية إنفاق الموارد الحكومية – والأهم من ذلك، كيفية تقسيمها بين مختلف الجماعات والقطاعات التي تمس حياة الناس – أمر بالغ الأهمية لبناء الشفافية اللازمة للحفاظ على التضامن على المدى الطويل. وإن الشفافية في الميزانية تُعزِّز الثقة في أن المال العام يُستخدَم بشكل جيد، وتُعزِّز المناقشات المستنيرة والشاملة حول كيفية إنفاق المال العام، وتسمح للمواطنين بمحاسبة حكوماتهم على رؤيتها المشتركة للمجتمع بين الدورات الانتخابية.

والشفافية الشاملة والميسَّرة في الميزانية ليست سهلة. بل تتطلب بيانات دقيقة وحديثة عن الإنفاق عبر الوزارات ومختلف مستويات الحكومة، وتعاريف واضحة لمخصصات الإنفاق لتحديد الفئات والقطاعات التي تستفيد، وحد معيّن من المعرفة المالية على مستوى السكان للوصول إلى المعلومات واتخاذ قرارات مستنيرة. وعلى الرغم من هذه التحديات، برزت العديد من النصائح بشأن كيفية وضع مؤشرات إنفاق فعالة ونظم جيدة للإبلاغ عن الميزانية من تجارب مختلف البلدان.

وأحد المجالات التي وضعت فيها مؤشرات الإنفاق لشرح عدم المساواة هو نوع الجنس. وقد أصبح وضع الميزانية المراعية لنوع الجنس والتي تحوّل واقع المساواة بين الجنسين أداة رئيسية للسياسات في معظم البلدان، رغم أن الإبلاغ لا يزال ناقصاً إلى حد كبير. ومن خلال فتح الميزانيات لإظهار كيفية تخصيص الموارد عبر مختلف الوزارات في ما يتعلق بنوع الجنس، تمكنت البلدان من استكشاف الطرق التي جعلت عدم المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من قرارات السياسة العامة. وتكشف البيانات التي جمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سياق تعقّب الاستجابة لنوع الجنس، وكلاهما يرصد مدى مراعاة احتياجات المرأة في استجابات الحكومات للحماية العالمية، أن بلداً واحداً فقط من بين كل ثمانية بلدان في جميع أنحاء العالم لديه تدابير لحماية المرأة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وتدرس أداة التعقُّب التدابير المتخذة في ثلاثة مجالات: التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ودعم الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة. ولم يتخذ سوى خمسة وعشرين بلداً تدابير تغطي المجالات الثلاثة جميعها. وقد تشمل توفير خطوط الاتصال للمساعدة؛ والملاجئ؛ والردود القضائية لمواجهة تصاعد العنف ضد النساء والفتيات أثناء الجائحة؛ والتحويلات النقدية الموجهة مباشرة إلى النساء؛ وتوفير خدمات رعاية الطفل؛ أو إجازة عائلية ومرضية مدفوعة الأجر[363].

وإلى جانب نوع الجنس، لم تتخذ سوى مبادرات قليلة لرصد الإنفاق للفئات الأخرى التي يرجح أن تكون أوجه عدم المساواة فيها جزءاً لا يتجزأ من قرارات السياسة العامة أيضاً. ولكن ليس علينا أن نبدأ من الصفر: يمكن الارتكاز على العمل المنجز في مجال تحديد مخصصات الميزانية على أساس نوع الجنس وقياسها والإبلاغ عنها. ومن التدابير البسيطة التي يمكن تعديلها كمعيار أدنى هو تطبيق مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين الخاص باللجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على فئات أخرى معرضة لخطر الإقصاء من الاستثمارات العامة (الجدول 5). ويطلب المؤشر ببساطة تسجيل جميع الاستثمارات الهامة على نظام من ثلاث نقاط لمراقبة مدى إمكانية إقصاء مختلف الفئات في السياسات. ويمكن أن يكون طرح هذه الأسئلة على أقل تقدير بمثابة تذكير لصانعي السياسات بالنظر في الآثار المحتملة لاستثماراتهم على مختلف الفئات.

الجدول 5 – نظام مقتبس عن لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرصد أثر الاستثمارات العامة على عدم المساواة

غير موجّهة (النتيجة 0)	تم فحص الاستثمار وفق المؤشر إلا أنه لم يتبين أنه موجه لقضايا المساواة على أساس المجموعة X.
هامة (النتيجة 1)	المساواة على أساس المجموعة X هدف هام ومدروس، ولكنها ليست عنصراً رئيسياً في الاستثمار.
رئيسية (النتيجة 2)	المساواة على أساس المجموعة X هدف رئيسي للاستثمار وهي أساسية للتصميم والنتائج المتوقعة. وما كان للاستثمار أن يتم لولا هدف المساواة هذا.

وقد اتخذت بعض البلدان والمؤسسات الإقليمية خطوات إضافية، فاعتمدت عمليات قوية وموجهة جيداً ليس لرصد آثار قراراتها في مجال السياسات على عدم المساواة فحسب، بل أيضاً لدمج اعتبارات عدم المساواة في تصميم السياسات. وتم تصميم **أداة التحليل القائم على نوع الجنس** (GBA+) التابعة لحكومة كندا لتقييم أثر خيارات السياسات على الفئات الاجتماعية المتنوعة واتخاذ خطوات حاسمة نحو تقليل أوجه عدم المساواة في جميع القرارات المتعلقة بالسياسات حيثما أمكن ذلك. وتقدم الأداة عملية مفصلة يمكن من خلالها دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي قد تترتب على عملية صنع القرار، والتوجيه المتعلق بالسياسات على شريحة وتقاطعات واسعة من الفئات المنتمية إلى هويات مختلفة. وتشمل بعض التدابير العملية التي يمكن استخلاصها من هذا النهج ما يلي:

- تحدي الافتراضات حول كيفية تأثر الجماعات المختلفة بالقرارات المتعلقة بالسياسات.
- بناء عنصر تشاوري في القرارات المتعلقة بالسياسات يشمل الأشخاص المتأثرين بعدم المساواة والإقصاء.
- معالجة الثغرات في البيانات والمعلومات التي تحول دون الفهم الكامل لعدم المساواة والإقصاء.
- مراعاة أعمق للمجموعة الكاملة من الفئات المنتمية إلى هويات مختلفة التي قد تتأثر بالسياسة.
- توثيق القرارات المتعلقة بالسياسات والعملية التي مرت بها والتواصل الفعال بشأنها لتعزيز الشفافية والحصول على الدعم.

ويمكن استخدام أداة أخرى لمراعاة آثار القرارات المتعلقة بالسياسات على عدم المساواة، وهي أداة تقييم الفجوة في سياسات العدالة الاجتماعية الخاصة بالإسكوا[364] التي تجري حالياً تجربتها في ما بين بلدان المنطقة. وتحدد هذه الأداة بدقة ديناميات صنع القرار ونطاق أصحاب المصلحة المشاركين في اتخاذ قرارات السياسة العامة، بهدف دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عملية صنع سياسات تشاركية أكثر. وتقدم الأداة المشورة بشأن الفئات التي ينبغي إشراكها في صنع القرار لترسيخ العدالة والمساواة في الحقوق؛ والتوجيه حول كيفية

الجمع بين أصحاب المصلحة لتقييم خيارات السياسة العامة في حوار منظم ومجدي؛ ومنهجية تقييم قوية يطبقها أصحاب المصلحة لقياس مدى تعزيز السياسات للعدالة الاجتماعية والمساواة أو إعاقتها.

الإطار 17 – تحقيق المساواة والشمول من خلال الإنفاق على التعافي من جائحة كوفيد-19

مكتب التخطيط والميزانية
بعثة أوروغواي لدى الأمم المتحدة

عندما تفشت الجائحة، أعلنت أوروغواي إغلاق الأماكن العامة وغيرها من التدابير، وطلبت من الناس ملازمة منازلهم لمنع انتشار المرض بدلاً من إصدار أمر بذلك. واعتبر نهجنا غير تقليدي؛ لكنّ النتائج كانت ناجحة. وندرك أن نهجنا لم يكن مثالياً كما في جميع البلدان التي تواجه هذه الجائحة؛ لكننا نعتقد أن نجاحنا في احتواء انتشار جائحة كوفيد-19 يمكن تفسيره، على الأقل جزئياً، بوجود عقد اجتماعي قوي ومستويات عالية من الثقة في الحكومة. وكانت جهودنا في تنفيذ "الديمقراطية التشاركية"، إلى جانب التزامنا بتخفيض عدم المساواة واعتماد السياسات الاجتماعية الموسعة، ضرورية في استجابتنا للجائحة[365].

وفي عام 2021 شهدت أوروغواي زيادة كبيرة في حالات الإصابة بجائحة كوفيد-19 والاستشفاء والوفيات المتصلة بها، لتصل إلى ذروتها في شهر حزيران/يونيو. وفي الوقت نفسه، من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2021، شمل برنامج التلقيح المنفذ 70 في المائة من السكان المستهدفين الذين تم تلقيحهم. وكان هذا البرنامج ناجحاً جداً، مما أدى إلى تقليل حالات الإصابة والاستشفاء والوفاة بشكل كبير لتصل إلى مستوى منخفض جداً اليوم.

وحافظت أوروغواي على مستويات منخفضة من الفقر وعدم المساواة في الدخل على مدى السنوات العشر الماضية. وانخفض معامل جيني بشكل حاد من أعلى مستوى له وهو 46.4 في عام 2007 إلى حوالي 39.9 في عام 2012 وظل حوالي 39.7 منذ عام 2016. وبين عامي 2007 و2014، وهي فترة من النمو الاقتصادي في أوروغواي، انخفض عدم المساواة في دخل العاملين بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إعادة إرساء التفاوض الجماعي، وزيادة الحد الأدنى للأجور، واللوائح المتعلقة بالخدمات المنزلية، والتغييرات في التأمين ضد البطالة، والتمديد المتعاقب للفترات القانونية للتغطية الصحية، وإجازة الأبوين، وإضفاء الطابع الرسمي على العمل، وتعديلات الهيكل الضريبي[366].

ولقد حاولنا تصميم قطاعاتنا الاقتصادية والاجتماعية وفق نماذج لا تعطي الأولوية للنمو فقط، بل تحقّق أيضاً الفعالية في الحد من أوجه عدم المساواة. والضرائب المباشرة تصاعدية والضرائب غير المباشرة محايدة عملياً، في حين أن الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة تصاعدي إلى حد كبير. ويحصل ما يزيد قليلاً على ثلاثة أرباع الأشخاص الذين تجاوزوا السن القانونية للمعاشات التقاعدية على معاش تقاعدي، و94.5 في المائة من السكان مشمولون بمنفعة واحدة من منافع الحماية الاجتماعية على الأقل[367].

وخلال الجائحة، أدخلنا صندوق التضامن في جائحة كوفيد-19 من خلال إنشاء ضريبة طوارئ صحية مرتبطة بجائحة كوفيد-19 لجمع الأموال للصندوق. وطُبِّقت الضريبة على إجمالي الدخل الذي يتجاوز 2,850 دولاراً أمريكياً، بمعدل 5-20 في المائة، اعتماداً على مقدار الدخل الشهري الإجمالي المستمد من الخدمات الشخصية المقدمة إلى الدولة والحكومات الإدارية والهيئات التابعة للولايات والخدمات اللامركزية[368]. وتوجَّه برامج الإغاثة إلى حد كبير إلى حماية العاملين وتهدف إلى إشراك العاملين في القطاع غير النظامي وتوسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل العاطلين عن العمل. كما تم إدخال منفعة نقدية استثنائية للأسر المستضعفة وعلاوة للمستفيدين من بدل الأسرة.

وعلى الرغم من كل ذلك، نعلم أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل لضمان المساواة للجميع. ونجد معدلات فقر أعلى، وتعليم أقل، ومشاركة أقل في العمل في صفوف السكان المنحدرين من أصل أفريقي وأبناء الشعوب الأصلية. كما ما زلنا نجد عدم مساواة بين الجنسين، مما يؤدي إلى عدم المساواة في ملكية الموارد، وعدم المساواة في سوق العمل، وتمثيل محدود للمرأة في السياسة. وإذ نسترشد بالقول المأثور في أوروغواي، "لأنه لا يوجد أحد هنا أفضل من الآخرين"، فإننا نعتقد أن العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية يجب أن يخدما جميع مواطني أوروغواي على الرغم من جنسهم ونسبهم، ونحن ملتزمون بتحقيق المزيد من التقدم في التضامن والمساواة وتصحيح المظالم التاريخية[369].

9.2.7 قياس عدم المساواة في المناطق الحضرية

كما طورت مجموعة باثفايندرز أداة لقياس عدم المساواة في المناطق الحضرية، وهي مؤشر "احذروا الفجوة"، الذي يعترف بأن المدن يمكن أن يكون فيها تفاوت مكاني هائل ذات تداعيات كبيرة على نتائج الحياة والسلام في المدن[370]. ومن خلال تتبع أبعاد متعددة للرفاه عبر المؤشرات والوحدات الجغرافية الصغيرة، يؤكد مؤشر "احذروا الفجوة" على الجوانب الرئيسية لعدم المساواة في المناطق الحضرية. ويمكن إدراج خمسة أبعاد ومؤشرات محتملة، بالاعتماد جزئياً على البيانات المتاحة، ألا وهي:

1. **الفرص:** الدخل، والبطالة، والشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب، ووقت التنقل.
2. **الخدمات:** التعليم والصحة.
3. **الأمن:** الجريمة، أو تصورات السلامة، أو أوقات استجابة الشرطة أو خدمات الطوارئ.
4. **الاستدامة:** المياه المأمونة، وخطر الفيضانات/الانهيارات الأرضية.
5. **الصوت:** الإقبال على الانتخابات، وتمثيل الحكومة (حصة المرأة).

تم تجميع المؤشر لجاكرتا ومكسيكو سيتي وأديس أبابا. وفي المدن الثلاث، أبرزت النتائج أن الحظوة والحرمان متلازمان. وباستخدام هذه الأداة، يمكن لواضعي السياسات تحديد التحديات ذات الأولوية والمجالات الرئيسية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمار والدعم. فعلى سبيل المثال، تم تحديد قطاع الخدمات في مدينة مكسيكو سيتي كأحد الأبعاد التي تشهد أعلى معدل تفاوت (تراوحت نسبة الحصول على الرعاية الصحية، على سبيل المثال، بين 99 في المائة في تلاتزالا، و12.5 في

المائة في إيجيدوس دي سان أندريس توتوليتبيك). وفي جاكرتا، يشهد قطاع السكن أكبر التفاوتات بين المناطق الفرعية. وهذا يؤكد الحاجة إلى تكييف حلول السياسات حيثما يكون الحرمان أكبر.

وفي أعقاب هذه المشاريع التجريبية، تم تطوير نسخة أخرى من الأداة تقارن بين المؤشرات الأساسية لعدم المساواة والاستجابات الحكومية؛ على سبيل المثال، إذا كانت المناطق ذات الصحة الدنيا تحصل على أكبر استثمار صحي للفرد الواحد، وإذا كانت المناطق التي فيها أكثر الجرائم عنفاً تحصل على أسرع وقت استجابة من الشرطة.

9.3 بناء التضامن عبر الحدود

تذكرنا الجائحة بترابطنا ليس فقط مع جيراننا، ولكن أيضاً مع الغرباء في الجانب الآخر من الكوكب. حتى مع تقييد السفر، يمكن أن تنتشر المتحوّرات الجديدة بسرعة. ويؤدي التوزيع المتحيز للقاحات إلى إتاحة ما يكفي من الوقت لتطور متحوّرات جديدة. ولم يسبق لحجة الدعوة إلى التعاون العالمي بشأن ناقلات الجوائح التي لا حدود لها، وأزمة المناخ، وقضايا الضرائب العالمية أن اكتسبت هذا القدر من الزخم.

ويمكن تقديم حجة مؤيدة لقوة التضافر الذي تتيحه مواءمة الجهود بين بلدان المنطقة الواحدة، مثل سعي الاتحاد الأوروبي إلى حيازة سندات "اليوروبوند" الجماعية في أعقاب جائحة كوفيد-19 على الصعيد الاقتصادي. غير أنّ الحكومات ينبغي أن تكسب تأييد عدد كبير من الناس لكي يكون لديها المجال للتفكير خارج حدودها على المدى الطويل. وإن نتائج الاستطلاع متباينة على هذا الصعيد. فمن بين سبعة بلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط التي شملها استطلاعنا، اعتبرت البلدان المتوسطة الدخل أكثر من البلدان المرتفعة الدخل أن حكوماتها ينبغي أن تقدم دعماً مالياً عالمياً أكبر للتصدي لجائحة كوفيد-19. وهذا الرأي أكثر شيوعاً بين الفئات العمرية الأصغر سناً (18-24 عاماً).

وفي بعض البلدان، تتخذ الحكومات خطوات لخفض مساهماتها الدولية، ملقية اللوم على احتياجات التعافي المحلية. على سبيل المثال، في تموز/يوليو 2021، خفضت المملكة المتحدة مساعداتها الإنمائية. وقد ساهم قيام وسائل الإعلام بتشجيع الناخبين على مناهضة المساعدة الإنمائية على مدى السنين في جعل هذه التخفيضات مجدية، لا بل مناسبة، من الناحية السياسية[371]. وترتبط هذه النتيجة بالقيادة السياسية، وهي أيضاً أحد أعراض ضعف اطّلاع الرأي العام البريطاني نسبياً على العواقب السلبية للاستعمار البريطاني على العديد من البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل. وعلى نطاق أوسع، يمكن للعديد من البلدان الغنية أن تقدم حججاً حول ضرورة تحمّل المسؤولية من خلال التحلي بمزيد من الصدق في التعاطي مع آثار الاستعمار والحرب والتجارة (كما هو مبين في إطار السياسات حاء). وفي الفصل 11، نعود إلى مسألة بناء التضامن العالمي من منظور التغييرات الضريبية العالمية، والمساعدات المالية، وتخفيف عبء الدين.

"أعتقد أن الرئيس ينبغي
أن يكون شخصاً يصعد السلم
من الأسفل إلى الأعلى
ويصبح رئيساً لكي يكون متعاطفاً
ويعرف ما هي كلفة الحياة."

كوستاريكا، ذكر، عمره بين 18 و24 عاماً

10

السياسات التي تضمن المصداقية والثقة

في هذا الفصل، نركِّز على كيفية تفكيك شبكات الامتياز التي يمكن أن تقوض التقدم المحرز في الحد من عدم المساواة والإقصاء. وإن بناء الثقة داخل المجتمع والثقة في المؤسسات الحكومية أمر أساسي في تأمين الدعم العام وأمر حاسم لمنع التراجع.

ومن النتائج الرئيسية التي كشفها بحثنا أن العديد من البلدان التي بدأت في الحد من عدم المساواة واجهت في وقت لاحق انتكاسات: فمن بين أربعة وثلاثين بلداً خفَّض حصة الناتج المحلي الإجمالي لأغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل بما لا يقل عن 3 نقاط مئوية بين عامي 2001 و2010، شهد تسعة عشر بلداً (أكثر من 55 في المائة) تراجعاً جزئياً على الأقل في التقدم بين عامي 2011 و2020. وتشمل هذه البلدان أنغولا واليونان وروسيا.

وكان الاستيلاء على الدولة ونقص التمويل للتنمية من الأنماط التي لوحظت في هذه الحالات. وتتناول السياسات في هذا الفصل كيف يمكن لفرادى البلدان والأسرة الدولية أن تساعد في تجنب هذه الأفخاخ من خلال تفكيك شبكات الاستيلاء على الدولة ومنع تكوينها، ورفع صوت الفئات الفقيرة والمستبعدة في السياسة، وتوفير تمويل أقوى للتنمية.

10.1 مكافحة الفساد والاستيلاء على الدولة على المستوى الوطني

الاستيلاء على الدولة هو عملية تسيطر فيها فئات المصالح الضيقة على توزيع أصول الدولة ومواردها. وهو يعزز عدم المساواة من خلال:

- **وضع القوانين وتنفيذ السياسات التي تخدم الذين يشغلون المناصب الأكثر نفوذاً.**
- **تعطيل المؤسسات والمنظمات التي تهدف إلى ضبط عمل تلك السلطة وتسهيل تمثيل الأقل نفوذاً.**

ويؤدي الاستيلاء على الدولة إلى تقويض العقد الاجتماعي من خلال القضاء على هدف الدولة المتمثل في خدمة المصلحة العامة. ويمكن أن يقابله النظام التعددي، حيث يكون لجميع فئات المصالح صوت – وفرصة للتأثير على السياسة – في حين أن مؤسسات الدولة ملزمة بالتشاور على نطاق واسع والنظر في المصالح المتنوعة.

الإطار 18 – مكافحة الاستيلاء على الدولة في جنوب أفريقيا

بعد انتهاء الفصل العنصري رسمياً في جنوب أفريقيا في عام 1994، كانت توقعات التغيير مرتفعة، وبدا لفترة كما لو أن البلد يسير في الاتجاه الصحيح. ووجد الباحثون أن التفاعلات الاجتماعية بين الفئات العرقية زادت مباشرة بعد نهاية الفصل العنصري ولكنها انخفضت بعد عام 2008. وأظهرت الدراسة أن الفئات العرقية أصبحت أكثر شمولاً في بداية فترة ما بعد الفصل العنصري، ولكن لم يستمر هذا الاتجاه. وكانت فترة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والتي كانت تبشر بمثل هذا الوعد، مشوبة بمزاعم عدم المساواة والفساد والاستيلاء، الأمر الذي يشكل حواجز هائلة أمام ضمان المصداقية والمزيد من التقدم.

وتتعلق الحالة الرمزية للاستيلاء على الدولة في جنوب أفريقيا بالتواطئ بين شبكة من السياسيين ورجال الأعمال. وأبرزهم هي مجموعة غوبتا للتجارة العائلية ورئيس جنوب أفريقيا السابق جاكوب زوما. وكانت أسرة غوبتا قد بدأت بممارسة الأعمال التجارية في جنوب أفريقيا في بداية انتقال البلاد من الفصل العنصري، بدءاً من تكنولوجيا المعلومات ولكنها توسعت مع مرور الوقت إلى عدة قطاعات أخرى بما في ذلك التعدين والدفاع، وهي قطاعات تفتقر عادة إلى الشفافية وتنطوي على علاقات وثيقة مع الحكومة. وظهرت علاقة تبعية تحت حكم زوما. وسمح زوما لأسرة غوبتا بالتأثير على التعيينات الحكومية في مجلس الوزراء والشركات والوكالات الرئيسية المملوكة من الدولة، مما مكّنها من الاستفادة من عقود كبيرة مع الدولة. وسعى زوما بدوره إلى الحصول على حمايتهم ودعمهم – على سبيل المثال من خلال التغطية الإيجابية على قناتهم التلفزيونية – لمساعدته على تأمين النفوذ والحفاظ عليه.

وقد سعى الرئيس سيريل رامافوسا الآن إلى جعل البلاد أكثر منعة للاستيلاء على الدولة من خلال العديد من المبادرات. وتجسدت الاستجابة الأولية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي وضعت بمساهمة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وشملت تسع مشاورات عامة إقليمية. وتسعى الاستراتيجية إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في محاسبة المؤسسات، وتحسين المعايير المهنية في القطاع العام، وتعزيز الرقابة والمساءلة. ويعتبر قطاع المشتريات العامة قطاعاً ذا أولوية، وتهدف الإصلاحات إلى تحسين الشفافية تماشياً مع نهج المساءلة التي يقودها المواطن. وقد كان الرئيس سيريل رامافوسا شخصياً في طليعة من أدركوا عملية الاستيلاء على الدولة وقاموا بمحاربته، بما في ذلك المضي قدماً في الإصلاحات لإقالة مسؤولين في حزبه يجري التحقيق معهم بتهمة الفساد[372].

ومن المفارقات أن لجنة التحقيق القضائية في مزاعم الاستيلاء على الدولة (الملقبة بلجنة زاندو) شكلتها حكومة الرئيس السابق زوما في عام 2018. وقد منحت ولاية "التحقيق في مزاعم الاستيلاء على الدولة والفساد والاحتيال وغيرها من الادعاءات في القطاع العام بما في ذلك أجهزة الدولة"[373].

الإطار 19 – معالجة التأثير العسكري على السياسة

خلال "النظام الجديد" في إندونيسيا (1965-1997)، وهب الجيش وظائف مزدوجة. مما يعني أن الجيش لم يكن مجرد قوة مسلحة، بل كان بإمكان العسكريين أن يعملوا في الوقت نفسه كمسؤولين حكوميين وأن يديروا الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وبعد انتخاب الرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو، سُنَّت إصلاحات تضع الجيش تحت ولاية وزارة الدفاع وتصفي الأنشطة التجارية للجيش. وطُلِبَ من القوات المسلحة الوطنية أن تؤدي "أدواراً داعمة" في أربعة مجالات: حماية حقوق الإنسان، والشؤون المدنية، ومساعدة الشرطة في الحفاظ على الأمن والنظام العام، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكرست الإصلاحات مبدأ "سيادة المدنيين".

وفي السيناريوهات "الوقائية" التي تكون فيها البلدان عرضة للاستيلاء على الدولة أو تنزلق فيها، من المهم بناء زخم سياسي للعمل، الأمر الذي قد يبدو غير عاجل. وهذا أمر بالغ الصعوبة، لأن توليد الدعم العاطفي أو المكثف للوضع الراهن ولرسالة ديمقراطية شاملة يطرح إشكاليات أكثر. وفي المقابل، غالباً ما تبرر الفئات التي تنخرط في الاستيلاء على الدولة أفعالها بالإشارة إلى سرديات الخوف وسياسة إثبات الهوية، التي تميل إلى تعبئة الناس من خلال توليد استجابات عاطفية وعداء للفئات الخارجية.

وفي حين أصبح الناس أكثر وعياً للفساد ويعربون عموماً عن معارضتهم له بقوة، بما في ذلك في الاستطلاع الذي أجريناه، تشير بعض الأدلة إلى أن سرديات مكافحة الفساد قد تأتي بنتائج عكسية لأنها تفاقم التصور بأن الفساد منتشر على نطاق واسع وأنه لا مجال للإصلاح. وبالتالي، ينبغي صياغة الرسائل بعناية بهدف التمكين، ولكن أيضاً لتقديم أمثلة ملموسة على ما تم تحقيقه في سياقات مماثلة. وقد تكون سرديات تصحيح الظلم أكثر فعالية في حشد الدعم العاطفي، في حين قد يكون من الصعب نقل المكاسب في الكفاءة. ولكن وضع إطار للكفاءة قد يكون مفيداً في التوجه للإصلاحيين في صفوف النخبة، الذين يمكنهم الاستفادة من هذه السرديات لبناء تحالفات داخل الحكومة حيث يوحي وضع إطار لمكافحة الفساد بالتهديد. ويمكن الاستفادة من الضغوط التي يفرضها الصحافيون بشأن قضية فساد محددة لإطلاق إصلاحات على نطاق أوسع، كما فعلت كندا في المثال أدناه.

الإطار 20 – استخدام فضيحة فساد محددة لإطلاق إصلاحات على نطاق أوسع لمكافحة الفساد والاستيلاء

في عام 2011، بدأت حكومة كيبيك تحقيقاً في الفساد في قطاع البناء في المقاطعة، تحت وطأة ضغوط متزايدة بعد أن كشف تحقيق أجرته إذاعة كندا عن التعسف في استعمال السلطة على نطاق واسع. وكانت الحكومات البلدية تمنح عقوداً لشركات البناء التي تمول بدورها الأحزاب السياسية بصورة غير قانونية. تواطأت شركات البناء لرفع السعر الأساسي للعقود ورشوة السلطات المتعاقدة لتفضيل بعض المشاريع على غيرها، أو السماح بتعديلات مربحة في العقود، أو التأثير على أعضاء لجنة الاختيار. واستمع التحقيق، المعروف باسم لجنة شاربونو، إلى شهادات أكثر من 250 شاهداً. كما أوصت بإجراء العديد من الإصلاحات، بما في ذلك إنشاء سلطة مستقلة للإشراف على العقود العامة، وحماية أفضل للمبلغين عن المخالفات، وزيادة العقوبات على شركات البناء التي تخرق القانون، بما في ذلك إلغاء ترخيصها بالعمل.

في الحالات التي وصل فيها الاستيلاء على الدولة إلى حد الاعتراف به كمشكلة مركزية، تنطبق جميع السياسات في إطار السياسات لام، ولكن هناك اعتبارات سياسية إضافية حول حشد الدعم العام، وتعطيل المعارضة للإصلاح، والتعبير عن مدى التهديد الذي يسببه الاستيلاء على الدولة بالنسبة للديمقراطيات ولجميع نواحي التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتقدم دراسة الحالة التالية من جنوب أفريقيا مثالاً على ذلك.

إطار السياسات لام – منع الفساد

وفي الحالات التي يوجد فيها فساد (كما هو الحال في جميع المجتمعات) ولكنه لم يصل إلى مستوى قوي جداً من الاستيلاء على القوانين وصنع السياسات، يمكن اتخاذ عدد من التدابير الوقائية[374]:

- التوظيف المفتوح والتنافسي في الأدوار الرئيسية في الشركات المملوكة من الدولة. وضمان تطبيق قوانين المشتريات العامة على إنفاقها وإخضاعها لرقابة منتظمة وواسعة النطاق من قبل المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وإبلاغ البرلمان ونشر التقارير.
- إطار استثمار أجنبي ووطني شفاف، وخاضع للمساءلة أمام أصحاب المصلحة، حيث تكون الاستثمارات مبررة وفقاً لمبادئ السوق وحيث تتم الأعمال بطرق تدعم الأخلاق والنزاهة في بيئات الأعمال.

- الجدارة في التوظيف والترقيات في الخدمة المدنية. ومطالبة جميع الموظفين فوق مستوى معين بالكشف عن أصولهم وأي تضارب في المصالح.

- عمليات الشراء والعطاءات الشفافة، ونشر البيانات حول نوع الإجراء، وعدد مقدمي العروض، وفترة الإعلان، من بين عوامل أخرى. وتدريب موظفي المشتريات العامة على كيفية تنفيذ هذه الإجراءات بكفاءة. وضمان عدم وجود تضارب في المصالح بين لجان التقييم.

- إصلاح تمويل الأحزاب. وهذا أمر صعب للغاية، ولكن الإصلاح الأكثر فائدة عالمياً هو تعزيز الشفافية حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من التحقيق في الصلات المحتملة بين المواقف المتعلقة بالسياسات والتبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السعي إلى منع استخدام الموارد الحكومية في الحملات السياسية أمر أساسي، وكذلك حظر التبرعات المجهولة المصدر. ومن المفيد أيضاً إدراج قيود على التبرعات من مصدر واحد واشتراط الكشف عن أسماء كبار المانحين، وكذلك توفير وقت بث مجاني للأحزاب. والأهم من ذلك، ينبغي وضع قواعد تتعلق بصنع القرار العادل في السياسة العامة، وإجراء مشاورات عامة، ونشر تفاصيل الاجتماعات مع جماعات الضغط. ويمكن أن يساعد هذا الإجراء على ضمان عدم شراء التأثير بسهولة من خلال التبرعات. وعلى نطاق أوسع، لا بد من مراعاة السياق بعناية عند النظر في الإصلاحات المطلوبة وكيف يمكن سوء استخدامها. فعلى سبيل المثال، في حين يوصى في كثير من الأحيان بوضع حدود للإنفاق كأحد الممارسات الفضلى، يمكن إساءة استخدام هذه الحدود لتقويض المعارضين السياسيين[375]. وفي عام 1996، اتفق الحزب الحاكم السابق في المكسيك، الحزب الثوري المؤسساتي، وأحزاب المعارضة على تخصيص حصص متساوية من الموارد العامة لمختلف الأحزاب المتنافسة في الانتخابات. وقد خلق ذلك بيئة تنافسية خلال السنوات الانتقالية وأطلق عملية انتقال سلمية إلى انتخابات مفتوحة في ظل ديمقراطية متعددة الأحزاب. غير أن ذلك يتطلب التزاماً قوياً من القادة السياسيين بإعادة تشكيل ميزان القوى بين الأحزاب بشكل صريح.

- النظر في إمكانية فرض قيود على الضباط السابقين الذين يضطلعون بأدوار مدنية، بالطريقة التي يحد بها تشريع "الباب الدوار" من بعض التعيينات اللاحقة في القطاع العام.

- ضمان عملية استخدام مفتوحة وتنافسية وتطوير وظيفي قائم على الجدارة لقادة وموظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، الذين يشغلون مناصبهم لفترات طويلة. وينبغي أن تكون ولاية المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات واسعة النطاق، وأن تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في البت في طبيعة عمليات التدقيق في الحسابات ونطاقها ومداها؛ وينبغي أن تشمل الولاية القضائية على الشركات المملوكة من الدولة أو، بدلاً من ذلك، الحق في الإشراف على التدقيق المستقل في الشركات المملوكة للدولة من قبل شركات القطاع الخاص. وضمان حصول الشركات المملوكة من الدولة على السجلات والمعلومات بالكامل، والأفضل إصدار تشريع يسمح بفرض عقوبات على الذين لا يمتثلون. وفصل تمويل الشركات المملوكة من الدولة بحيث تتطلب أي تخفيضات موافقة السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء. ومطالبة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان وإعطاء الحكومة الوقت الكافي للتدقيق في التقرير. والتأكد من أن المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات تتمتع بالسلطة لمراقبة الامتثال لتوصياتها، وفرض عقوبات لعدم الامتثال إذا لزم الأمر. وفي الوقت نفسه، يمكن للمواطنين إنشاء أداة لرصد استقلالية المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، ربما باستخدام معيار مثل

معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أو مؤشر InSAI التابع للبنك الدولي.

- ضمان وظائف الصحافة الحرة والمجتمع المدني النشط، وكلاهما جزء لا يتجزأ من تجنب الاستيلاء على الدولة. وعندما يوضع حلفاء الحكومة على رأس مؤسسات مستقلة مثل دور الإعلام، يضيع الخط الفاصل بين الحزب والدولة، مما يعزز الأنظمة القمعية التي تسيطر عليها النخبة الحاكمة. أما السياسات التي تضمن المصداقية والثقة والصحافة الحرة والمجتمع المدني فتشجع الحوار القوي والتأمل الذاتي لدى الحكومات[376]. وفي حالات الاستيلاء على الدولة، تلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً في فضح الفساد وتقديم الأدلة.

- ضمان الملكية النفعية واسترداد الأصول. تتيح قنوات المساءلة غير الرسمية والرسمية للمواطنين الاستخدام الفعال لبيانات الملكية للكشف عن الفساد. ومن خلال إعادة أموال الفساد، يمكن للحكومات تغيير سردية الفساد، وتشجيع مواطنيها على المشاركة في مكافحته[377].

10.2 الإجراءات الدولية لمكافحة الفساد

يمكن للإجراءات الدولية للحد من الفساد والاستيلاء على الدولة أن تعزز وتوطد المؤسسات الوطنية والمحلية التي تسعى إلى إعادة السياسات والممارسات الحكومية إلى الناس عموماً. وفي حين أن هناك طرقاً لا تعد ولا تحصى للقيام بذلك، يتم تسليط الضوء هنا على أربعة مسارات، مع أمثلة ملموسة قد تساعد على تمكين المصلحين داخل الحكومات من اتخاذ إجراءات ملموسة.

- **دعم النظم القُطرية**. ينبغي أن يتم جوهر الإصلاح على الصعيد الوطني، وفي بعض الحالات على المستوى دون الوطني. مما يعني أن تدفقات التمويل الدولية يجب أن تدعم المؤسسات التي تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح جميع أفراد المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص للجهات التي تكون علاقاتها محدودة. ويمكن دعم هذه المؤسسات من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية في الأجل القصير، ولكن النماذج الأفضل تقترح الاستقلال القانوني واستقلال الميزانية. ويمكن تعزيز الاستقلال من خلال نماذج الإيرادات التي تشمل الحفاظ على جزء من الغرامات التي يتم جمعها أثناء التحقيقات أو من خلال بناء عضوية جماعية. ويمكن، بناء على طلب البلدان، تخصيص تمويل أكثر مما يقدم حالياً كنسبة مئوية من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل التمثيل المتساوي في النظم الانتخابية، والحق في تكوين الجميعات، والوصول إلى العدالة، وتقييم الإنصاف في قانون الإجراءات الإدارية.

  - **التمثيل المتساوي:** في بعض الحالات، يعني ذلك تمويل الإصلاح وبناء القدرات في هيئات إدارة الانتخابات لضمان وصول جميع المواطنين إلى الاقتراع والتمثيل. وقد اتخذت كرواتيا خطوات رئيسية لضمان أن تكون إعلانات التمويل السياسي متوفرة على الإنترنت، وأن تكون البيانات ذات الصلة منسجمة أكثر مع عمليات الكشف عن الموجودات والعقود العامة[378]. وتسمح هذه الدعاية للصحافيين ومجموعات المراقبة بإثارة قضية تضارب المصالح وانتهاكات الأخلاق والقضايا القانونية المحتملة.

- **الحق في تكوين الجمعيات:** في حالات أخرى، يعني ذلك دعم جمعيات العمل والتجارة المستقلة والمنظمات غير الربحية، فضلاً عن المؤسسات التي تحمي حقها في التنظيم. وفي محاولة لتحقيق التوازن بين حرية التجمع وسلامة المجتمع، خطت أيرلندا الشمالية بعض الخطوات مع لجنة المسيرات المدنية التابعة لها، التي تسعى إلى الحصول على الموافقات على طرق المسيرات الكبرى[379].

- **تقييم الإنصاف:** لا يمكن للنظم القطرية أن تعزز السياسات لأفقر الناس في المجتمع فحسب. ويتعين عليها أيضاً أن تنظر فيما إذا كان الأثرياء يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب وما إذا كانت هذه الإيرادات توفر السلع العامة بدلاً من الزبائنية الخاصة. وقد يشمل ذلك وضع قواعد تنظر في التكاليف غير المتناسبة التي يتحملها أفراد المجتمع الأكثر فقراً أو المحرومون. وفي الولايات المتحدة، صدر مؤخراً أمر تنفيذي عن مكتب الإدارة والميزانية بتحديد التدابير الرئيسية للإنصاف في اللوائح والسياسات[380].

— **وضع المعايير.** تؤدي المنظمات الدولية دوراً حيوياً في دعم اتخاذ قرارات أكثر عدلاً على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال وضع المعايير.

- يفعل البعض ذلك من خلال معايير إعداد التقارير الصعبة. وتشمل هذه المنظمات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي لديها مجموعة متنوعة من المعايير بشأن نظم الإدارة المتعلقة بالحوكمة والأخلاقيات[381]. وفي حين أن هذه المعايير في حد ذاتها قد لا تكون قادرة على القضاء على الاستيلاء، فإنها وسيلة قيّمة للإشارة إلى وجود نظم حوكمة للسيطرة على الفساد.

- أما القواعد الأخرى فهي لا تتعلق "بالمعايير". وبدلاً من إصدار مجموعة معينة من القواعد مباشرة، تجتمع عدة منظمات ومبادرات دولية وتتبادل البلدان المعلومات على أمل تحفيز السباق إلى القمة وبناء توافق في الآراء بشأن السياسات. ومن الأمثلة التي تندرج في هذه الفئة منظمات مثل شراكة من أجل حكومات منفتحة، أو العديد من مبادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

— **إزالة الفرص المسبّبة للفساد.** لا تتصرف الجهات الفاعلة الفاسدة بمفردها. فهي غالباً ما تحتاج إلى مساعدة الجهات الفاعلة الشرعية الأخرى لتعزيز تأثيرها أو تبييض أنشطتها – الإجرامية أو غير الإجرامية – التي تؤدي إلى الاستيلاء على الدولة. وقد يكون لدى الجهات التمكينية المهنية خبرة في الضرائب أو التمويل أو العقارات أو القانون أو العلاقات العامة، وغالباً ما تخدم عملاء شرعيين آخرين. غير أنه يمكن ثنيها عن التعاون مع الأفراد المتورطين في "المنطقة الرمادية" أو الممارسات الاحتيالية الصريحة. ويشمل النهج القوي قدرة وحدات الاستخبارات المالية على التحقيق في القضايا المرفوعة ضد الجهات التمكينية ورفع القضايا ضدها، ومواءمة القانون، وتبادل المعلومات عبر الولايات القضائية.

- **القدرات.** يمكن تدريب واضعي الأنظمة والمحققين مثل وحدات الاستخبارات المالية ومجالس إدارة الانتخابات وتجهيزهم لفهم كيفية تحديد أماكن الجهات التمكينية في ولايتهم القضائية. وتعمل منظمات مثل مجموعة إيغمونت على إنشاء وحدات الاستخبارات المالية في جميع أنحاء العالم والمساعدة في التنسيق.

- **مواءمة القانون.** قد يسعى المشرعون إلى نظام ملائم لتحمّل المسؤولية من أجل ردع السلوك التمكيني ويشيرون إلى أن هذا النهج يحمي ويكافئ المبلغين عن المخالفات من الشركات، ويثني عن الإبلاغ الخاطئ، ويحد من التهرب من خلال التسويات[382].

- **تبادل المعلومات والتعاون.** يتوقف ضمان درجة عالية من الامتثال على تبادل المعلومات عبر الحدود. والأساس هو التحقق من البيانات ذات الصلة وجعلها قابلة للمشاركة وفقاً لمعايير البيانات القابلة للتشغيل المتبادل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ما يتعلق بمعايير الملكية النفعية[383].

– **تحفيز الحوكمة الضريبية من أجل الإنصاف.** أخيراً، يمكن لواضعي المعايير الدولية والمستثمرين والباحثين أن يساعدوا في تحفيز الحوكمة الأكثر إنصافاً. وينصب الاهتمام المتزايد على تعزيز إمكانية الحصول على التمويل في الحالات التي تكون فيها الحوكمة أقوى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء أسواق سندات تعطي أسعاراً أقل للشركات والحكومات التي لديها أنظمة قائمة لدعم نتائج اجتماعية وبيئية وحوكمة أفضل.

- **أسواق السندات:** تجدر الإشارة إلى الجهود الرامية إلى إدخال سندات سيادية وسندات استدامة على مستوى الشركات، التي تقدم أسعار فائدة أقل من السوق للحكومات الوطنية والشركات التي يمكنها تحقيق أهداف الاستدامة المحددة مسبقاً. ويمكن أن تشمل هذه الأهداف الامتناع عن دفع الرشوة، ودعم حقوق الإنسان، والسندات المتصلة بالمناخ.

- **التصنيف والكشف عن المخاطر:** لا يمكن لأسواق السندات هذه أن تعمل إلا في حال وجود معلومات قابلة للمقارنة عبر البلدان، أو في الأسواق الرئيسية، أو عندما تدعم اللوائح الكشف عن مخاطر الحوكمة (مثل المساهمات السياسية، وأنشطة الضغط، والشركات الفرعية) وغيرها من مخاطر الاستدامة. ويجب أن يكون بإمكان المزيد من الجهات المالية الدولية الفاعلة، مثل وكالات التصنيف، تقييم هذا الخطر لإيجاد أدوات مالية مفيدة.

الإطار 21 – إعادة بناء الثقة

سانجاي برادان

الرئيس التنفيذي، شراكة من أجل حكومات منفتحة

لا يمكن الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية من دون معالجة أوجه عدم المساواة السياسية. مما يعني تغيير قواعد اللعبة، وهو ما لا يمكن القيام به ببساطة في أسفل المجتمع. ولا بد من معالجة عدم المساواة أيضاً في القمة، حيث يكتنز الأقوياء الثروة والفرص.

وقبل أن أعمل في شراكة من أجل حكومات منفتحة، شاهدت بدهشة قصة التحول في مقاطعة كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال قوة وضع الميزانية بشكل تشاركي. وأتى الناس وصوتوا على كيفية تخصيص جزء من الميزانية. ولكن ما حدث بعد ذلك هو ما أثار الإعجاب، تماماً مثل حقيقة أنهم صوتوا: فقد بدأ عدد كبير من المواطنين – للمرة الأولى – في دفع الضرائب، وقفز تحصيل الضرائب بعامل سبعة عشر. ومن خلال السماح لهم بالتعبير والإصغاء إليهم، واصل هؤلاء المواطنون الاستثمار في مجتمعهم والثقة في عمل حكومتهم. ولا يزال الطريق طويلاً، ولكن العقد الاجتماعي، الذي ظل معطلاً لفترة طويلة، بدأ يصطلح. وهذا ما أقنعني بقيمة الانفتاح. ولكن الانفتاح لا يمكن أن يرتبط فقط بصوت الناس الذين يعيشون في الفقر. بل يجب أن يضعف شبكات المحسوبية الشخصية والزبائنية في الطبقة العليا من المجتمع. ولذلك أنا فخور بشكل خاص بالعمل الذي قمنا به في نيجيريا.

وفي عام 2011، تفاوض وزير نيجيري سابق على صفقة سيئة، مما جعل البلاد تخسر مليارات الدولارات من الإيرادات. لكنه لم يفعل ذلك بمفرده. وكان قد تلقى الرشاوى واستخدم شركات احتيالية لنقل الأموال إلى الخارج لتمويل أسلوب حياته الفخم. عندما أطلقت شراكة من أجل حكومات منفتحة في نيجيريا، قادت جماعات المجتمع المدني المنظمة تنظيماً جيداً حملة لإنهاء الشركات الجوفاء المجهولة في البلاد. نجحوا، وأصدر الرئيس ومجلس الوزراء والبرلمان قانوناً يجعل "المستفيدين الفعليين" النهائيين للشركات المرتبطة بالنفط علنيين. وبالتعاون مع جماعات المجتمع المدني، دفع الوزراء الإصلاحيون داخل الحكومة بالإصلاح حتى خط النهاية. ولا بد من أن ننتظر بعض الوقت قبل توقف أصحاب النفوذ والعلاقات الواسعة عن غسل الأموال بالكامل. وبغض النظر عن ذلك، إنها خطوة أولى لا غنى عنها لتصبح سرقة المال العام وتقويض ثقة الناس أصعب.

وثَبُتَ مجدداً أنّ هذا المزيج – بما في ذلك تمكين الأقل نفوذاً، وكبح جماح منتهكي السلطة، والانضمام إلى المصلحين في المجتمع المدني والحكومة – يصلح لمعالجة أصعب قضايانا، بما في ذلك عدم المساواة.

10.3 توسيع نطاق التعبير والمشاركة السياسية

يتناول القسم أعلاه تفكيك الشبكات التي تسعى إلى الاستيلاء على الموارد العامة أو إفسادها، وتعارض التقدم المحرز في مجال عدم المساواة والإقصاء لأنه يؤثر على حصولها المتميز على الموارد العامة. ولكن الحفاظ على المصداقية ومنع ردود الفعل العنيفة يتطلب توسيع المشاركة السياسية لإعلاء صوت المهمشين.

وتظهر الأبحاث مع شريكنا المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية أن الحواجز النظامية والقانونية أمام المشاركة السياسية المتساوية لا تزال قائمة على جميع المستويات وتأخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك الأنظمة الانتخابية غير المؤاتية، ونقص الدعم من الأحزاب السياسية، والحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[384]. وتواجه النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات الإثنية والسكان الأصليون وأفراد مجتمع الميم والشباب كل هذه الحواجز، ولا سيما عدم كفاية التمويل السياسي. وقد باتت الحملات الانتخابية مكلفة، ويجد الطامحون السياسيون والمرشحون من هذه الجماعات صعوبة في تأمين مبالغ كبيرة من المال تكون مطلوبة عادة لإدارة حملة انتخابية والفوز في الانتخابات.

ولمعالجة هذه الحواجز وتأمين تكافؤ الفرص، تم تصميم واعتماد العديد من تدابير التمويل السياسي المستهدفة من قبل بعض الحكومات والأحزاب السياسية والمبادرات الخاصة، على الرغم من أنها تختلف من حيث الهدف والفعالية. ويمكن تصنيف هذه التدابير ضمن التمويل العام المستهدف للأحزاب السياسية، والتدابير داخل الأحزاب، ومبادرات التمويل الخاصة. وتستخدم الحكومات في العديد من البلدان التمويل العام لتشجيع الأحزاب السياسية على تسمية مرشحين من الجماعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً تقليدياً، ومن ثم انتخابهم عن طريق ربط توفير التمويل العام بإنفاذ الحصص الانتخابية

حيثما وجدت. ويمنح التمويل العام الأحزاب السياسية حوافز مالية لتحقيق هدف الحصص أو يعاقبها إذا لم تف بالنسبة المتفق عليها من المرشحين من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وفي حين يستخدم التمويل العام الذي يستهدف نوع الجنس في ثلاثين بلداً، اعتمدت بعض البلدان تدابير التمويل المستهدفة للأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية والسكان الأصليين وأفراد مجتمع الميم.

وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً محتملاً في معالجة هذه الفجوة التمويلية. ويمكنها أن تتجاوز التدابير التشريعية وتعتمد إصلاحاتها الخاصة لتعزيز المشاركة المنصفة، وتجمع الأموال أيضاً لصالح الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والتي لا تستطيع الحصول إلا على تمويل سياسي محدود. وأخيراً، تم إدخال مبادرات خاصة حزبية وغير حزبية في بعض البلدان لدعم فئات معينة في الحصول على أموال الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى تزويد المرشحين بالتدريب والأدوات اللازمة لإدارة حملات فعالة. وقد أسهمت هذه التدابير في تحسين المشاركة السياسية وتمثيل الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في العديد من البلدان. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل سيكون في سياقات عدة أقل أهمية من الآراء المجتمعية: فالتغيير يمكن أن يحدث من خلال العمليات الحزبية الداخلية، وعمليات تحديد الأولويات، والحصص، والحملات الموجهة لفئات محددة (يتضمن هذا الفصل أدناه المزيد من التفاصيل عن هذه المسائل).

10.4 التمويل السياسي للمرأة

كثيراً ما تقل فرص حصول النساء على الموارد اللازمة للنجاح في سعيهنّ للحصول على ترشيح حزبي أو الترشح في الانتخابات، بما في ذلك عدم الوصول إلى الشبكات التي تملك المال والائتمان والزبائنية السياسية. ويستخدم عدد متزايد من البلدان التمويل العام للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية لتشجيع المساواة بين الجنسين.

وللتمويل العام الموجه نحو نوع الجنس طريقان متمايزان. ففي الأول، ترتبط أهلية الحزب السياسي للحصول على مبلغ معين من التمويل العام (أو كامل المبلغ) بمستوى المساواة بين الجنسين بين المرشحين الذين يطرحهم للانتخابات (أو يتمكن من تأمين انتخابهم). وفي الثاني، ترتبط نسبة معينة من التمويل العام الذي يحصل عليه الحزب السياسي رسمياً بأحكام تتعلق بنوع الجنس أو تكون مخصصة للأنشطة المتصلة بنوع الجنس، بما في ذلك تدريب الإناث من الأعضاء وتطويرهن، أو وضع خطة عمل مراعية لنوع الجنس، أو التوعية بشأن نوع الجنس في صفوف الأحزاب السياسية. وفي العديد من البلدان، يُقدَّم تمويل عام إضافي للأحزاب السياسية حسب درجة المساواة بين الجنسين أو ينخفض إذا لم يستوفِ الحزب السياسي تعريفاً محدداً للمساواة بين الجنسين.

والأهداف الثلاثة للتمويل العام الموجه نحو نوع الجنس هي:

- تقديم حوافز للأحزاب السياسية لإدراج المزيد من النساء كمرشحات للانتخابات.
- تحسين قدرة النساء على إدارة حملات ناجحة لترشيح الأحزاب والفوز في الانتخابات.

– القيام بعمل استراتيجي داخل الأحزاب لتحسين المواقف والدعم لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ولذلك، فإن الهدف الأوسع للتمويل العام الموجه نحو نوع الجنس لا يتمثل في معالجة مسألة التمثيل الناقص للمرأة في السياسة فحسب، بل أيضاً في تمكين المرأة أبعد من التمثيل النظامي في الهيئات المنتخبة. ونجد أول استخدام للتمويل العام الموجه نحو نوع الجنس في فنلندا، حيث خصصت نسبة معينة من التمويل العام في عام 1974 للأنشطة الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وابتداءاً من عام 2020، قدم ثلاثون بلداً في جميع أنحاء العالم شكلاً من أشكال التمويل العام الموجه نحو نوع الجنس للأحزاب السياسية، بزيادة ستة أضعاف في السنوات العشرين الماضية. ومع ذلك، فإن 17 في المائة فقط من البلدان لديها تمويل عام موجه نحو نوع الجنس لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة (الشكل 29)، على الرغم من أن العديد من البلدان في جميع الأقاليم تقوم بذلك.

الشكل 29 – البلدان التي تقدم تمويلاً عاماً موجهاً نحو نوع الجنس وتمويلاً عاماً لأغراض أخرى

70%

من البلدان تقدم
التمويل العام المباشر
للأحزاب السياسية

ومع ذلك،

17%

فقط من البلدان لديها
تمويل عام موجه نحو
الجنس لتعزيز المشاركة
السياسية للمرأة

المصدر: Political Finance Database, International IDEA. جُمعَت البيانات بين عامي 2016 و2019.

10.5 دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

إدراكاً منها للتحديات المالية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عند الترشح للمناصب، أنشأت بعض البلدان صناديق أو قررت دعم تطلعاتهم السياسية.

الإطار 22 – التمويل العام الموجه نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كوريا الجنوبية

في عام 2010، قدمت كوريا الجنوبية إعانات عامة للأحزاب السياسية التي ترشح الأشخاص ذوي الإعاقة للمناصب العامة. وضمن هذه المبادرة، يتوجّب على الأحزاب السياسية أن ترشح 1 في المائة أو أكثر من المرشحين ذوي الإعاقة لانتخابات المجلس الوطني. وفي البداية، لم يتلق أي من الأحزاب السياسية هذا الدعم، لأن أياً منها لم يستوف الشروط. وفي عام 2014، تم توزيع 520,000 دولاراً أمريكياً على شكل إعانات إلى حزبين سياسيين لترشيح مرشحين ذوي إعاقة[385].

وحتى الآن، لم يسنّ سوى عدد قليل جداً من البلدان أحكاماً لتوفير التمويل العام لدعم المشاركة السياسية للأقليات العرقية، على الرغم من أنها تواجه أيضاً حواجز أمام الإدماج في المعترك السياسي. ويعطي الإطار 23 مثالاً على ذلك.

الإطار 23 – تمويل الشباب والنساء والأقليات الإثنية في كولومبيا

يحدد قانون كولومبيا رقم 1475 (2011) اللوائح المتعلقة بتنظيم وعمل الأحزاب والحركات السياسية، للعمليات الانتخابية وبعض الإجراءات الأخرى، بما في ذلك أحكام التمويل العام للأقليات العرقية والشباب. وتؤكد المادة 18 من القانون أنه يجب تخصيص التمويل العام "للإدراج الفعال للنساء والشباب والأقليات الإثنية في العملية السياسية". وتؤكد على أنه "على أي حال، ستخصص الأحزاب والحركات في ميزانياتها السنوية مبلغاً لا يقل عن 15 في المائة من مساهمات الدولة التي منحت لها لإجراء دورات تدريبية سياسية وانتخابية ضمن أنشطة مراكز الفكر، وللإدراج الفعال للشباب والنساء والأقليات الإثنية في العملية السياسية"[386].

10.6 تدابير أوسع لدعم الصوت والشمول السياسيين

ينبغي أيضاً استهداف بعض عوامل النجاح الأوسع لكي تكون هذه التدابير فعالة. وتشمل هذه العوامل اعتماد نظم انتخابية مناسبة، وتنفيذ أحكام الحصص، واستراتيجيات الأحزاب السياسية المراعية للفوارق بين الجنسين، والضغط من جانب المجتمع المدني، وبيئة اجتماعية وثقافية إيجابية وتمكينية. وهذا يتطلب من المشرعين والهيئات التنظيمية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يضطلعوا جميعاً بدورهم.

إطار السياسات ميم – إصلاح التمويل السياسي

لينجح أي نوع من التمويل العام المستهدف، تدخل ثلاثة عوامل في الاعتبار، على النحو التالي.

- اعتماد الأحزاب على التمويل العام: على الرغم من استخدام التمويل العام المباشر من أي نوع كان حالياً في أكثر من ثلثي العالم، فإن المبالغ المقدمة في العديد من البلدان أصغر من أن يكون لها أي أثر حقيقي على الأنشطة الحزبية. وفي الحالات التي تعتمد فيها الأحزاب بشكل حصري تقريباً على التمويل الخاص، من غير المرجح أن يكون لتخصيص أو تغيير مبالغ هذا التمويل على أساس مبادرات الإدماج في الأحزاب السياسية تأثير كبير. وفي ألمانيا، تتلقى الأحزاب تمويلاً مطابقاً من الدولة للتبرعات الخاصة بنسبة 0.45 – ولكن فقط عندما تكون التبرعات الخاصة صغيرة (أقل من 3.300 يورو). وعلى الرغم من أن هذا لا يحد من التمويل الخاص، فإنه يوفر حافزاً لجمع التبرعات الصغيرة[387].
- قوة العلاقة بين التمويل العام والمساواة السياسية: يجب أن تكون العلاقة الرسمية بين التمويل العام والشمول السياسي واسعة بما يكفي ليكون لها أثر. وإذا خصصت نسبة ضئيلة من الأموال لأنشطة تدعم المشاركة السياسية للجماعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، أو إذا كان على أي حزب أن يغير بشكل كبير قرارات ترشيحه لتلقي مبلغ إضافي صغير جداً من التمويل العام، فمن غير المرجح أن يكون للتمويل العام المستهدف أثر كبير. ومع ذلك، إذا ما كانت الأحزاب تحصل على مبلغ إضافي كبير من التمويل العام أو تخاطر بخسارة نسبة كبيرة من الأموال التي كانت ستتلقاها لولا ذلك، فمن المرجح أن تكون النتائج كبيرة.
- تصور الحزب للآراء المجتمعية حول المساواة: هذا الموضوع حساس أكثر من حيث صلته بنظرة مسؤولي الحزب إلى الرأي المجتمعي حول المشاركة السياسية للجماعات الممثلة تقليدياً تمثيلاً ناقصاً. ويجب أن يكون أثر التغييرات في التمويل العام أكثر أهمية لقادة الأحزاب من خوفهم من فقدان الأصوات الذي يتصوّرنه نتيجة ترشيح النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم والشباب والسكان الأصليين لمناصب منتخبة. ولا يمكن للأحزاب تحقيق أهدافها دون الفوز الانتخابي، وبالتالي يجب تصميم التمويل العام المستهدف بشكل يراعي الهياكل التحفيزية لمسؤولي الأحزاب. ولتعزيز الشمولية، يمكن للأحزاب أن تنظر في التعهد بالتنوع، وتحقيق التوازن بين متطلبات الخبرة والتنوع بما يتماشى مع هذه التعهدات. كما يمكنها وضع سياسات تضمن المصداقية والثقة في تعيينات/مكاتب متعددة في وقت واحد لتسهيل التغيير السريع، مما يقلل من فرص النظر إلى العملية على أنها لعبة غير مجدية حيث يُنظر إلى المرأة كمنافسة للرجل[388].

10.7 الشباب: قادة اليوم والغد

اشتهرت الناشطة في مجال المناخ غريتا ثونبرغ بلومها لقادة العالم قائلة "كيف تجرؤون"، موضحة كيف أن عدم الالتزام بمستقبل الشباب، من تدنيس موارد العالم إلى عدم الاستثمار في التعليم والخدمات العامة، يوسع "الفجوة بين وعد الإنصاف والحريات الفردية والازدهار، وخبرتهم المعاشة في التهميش والإقصاء وانعدام الفرص"[389]. إن إنكار معارف الشباب وخبراتهم، والتقليل من شأن دورهم كجسر بين مجتمعاتهم والدولة، يقوّض ثقتهم في المؤسسات ويعزّز شعورهم باليأس والإقصاء[390].

ويمكن أن تتخذ زيادة فرص تمثيل الشباب في الحكومة (بعض الأمثلة المبينة أدناه) أشكالاً متنوعة، من المجالس الاستشارية للشباب إلى حصص الشباب، فضلاً عن الفرص الوظيفية والشراكات مع المؤسسات التعليمية والانتخابية لتشجيع مشاركتهم. ويجب أن تقترن هذه الجهود بالموارد المالية والتواصل اللازم لإشراك جميع الشباب، بمن فيهم الشباب من الفئات التي تعاني من التمييز[391]. ودعا البعض، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة، إلى خفض سن التصويت وسن الأهلية للترشح للمناصب المنتخبة[392].

إطار السياسات نون – تمثيل الشباب

- زيادة التمثيل السياسي للشباب: اعتماد نظام الحصص للشباب في الأحزاب الحكومية والأحزاب السياسية وربط الدعم المالي بدمج الشباب، فضلاً عن إصلاح قواعد التسجيل وخفض الحد الأدنى للسن القانوني. وفي تونس، صدر تشريع مؤخراً يلزم القوائم الحزبية والائتلافات الانتخابية والقوائم المستقلة بأن يكون لديها مرشح واحد على الأقل في سن الخامسة والثلاثين وما دون، باعتباره أحد المرشحين الثلاثة الأوائل؛ ونتيجة لذلك، كان أكثر من 37 في المئة من المرشحين المنتخبين في عام 2018 دون سن السادسة والثلاثين[393].

- العمل مع الشباب لإضفاء الشرعية على العمليات الانتخابية وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة: الاستثمار في نشر المعلومات حول فرص المشاركة السياسية، وبناء الشراكات لتطوير قنوات التواصل والمساءلة مع الشباب، فضلاً عن بناء مهارات إدارة النزاع والتداول في السياسات لجميع الجهات الفاعلة في صنع السياسات. وقد اعتمدت أداة أشاهدي التي أنشئت أصلاً في كينيا للسماح للمواطنين بإرسال بيانات لرصد العنف ومنعه في سياقات أخرى، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2012، حيث استخدمت لتحديد مواقع الاقتراع والسماح للمواطنين بتحديد مكان وكيفية التصويت[394].

- إشراك الشباب كشركاء في السياسة العامة وصنع القرار: إنشاء مجالس الشباب والمجالس الاستشارية التي تقدم مدخلات مباشرة في عملية وضع السياسات والميزانية، والاستثمار في الشراكات بين الأجيال في تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، تقوم لجان الشباب في كانتونات كوستاريكا بتصميم وتنفيذ المشاريع بتمويل من المجلس الوطني للشباب[395].

10.8 زيادة حيز المجتمع المدني

"يحصل الناس على وظائف بفضل معارفهم. وهناك أشخاص أكثر كفاءةً منهم، ولكنهم يُوظَّفون لأنهم مقربون من أصدقاء ذلك الشخص أو يرتبطون به بطريقة ما. هذا ما شاهدتُه بنفسي. ويتعلق الأمر بمن يعجبهم ومن لا يتحيزون ضده."

كندا، أنثى، عمرها بين 25 و50 عاماً

إن المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من الهيكل المؤسسي الذي يؤثر على ما إذا كنا سنحصل على توزيع عادل ومجتمعات شاملة أو على الاستقطاب والنزاع. ويرتبط مدى التنسيق والثقة بالمجتمع المدني بمستويات التوتر والنزاع داخل المجتمع، وبكيفية التفاوض بشأنها مع الحكومات.

وقد قادت النقابات العمالية والمنظمات الطلابية والنسائية والدينية وغيرها من المنظمات تاريخياً التغيير الديمقراطي وإعادة توزيع الموارد في أجزاء كثيرة من العالم. وفي حين أن المجتمع المدني بات أكثر تعقيداً وتجزؤاً على مدى العقود الماضية، لطالما أدى دوراً حاسماً في إعادة ضبط الوضع والتعافي، ويأتي ذلك في الوقت المناسب بشكل خاص جراء الجائحة.

والمجتمع المدني ليس مثالياً: فالمنظمات غير الحكومية والحركات الجماهيرية يمكن أن تعاني من مشاكل الفساد نفسها التي تعاني منها الدول، وقد تصرفت بعض منظمات المجتمع المدني بطرق غير متحضرة، وأثارت خطاب الكراهية أو عززت الانقسامات[396]. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني، مهما كان ناقصاً، شريك لا غنى عنه في الجهود الرامية إلى الحد من عدم المساواة والإقصاء. وعندما يكون الفضاء المدني مفتوحاً، يمكن للمواطنين أن ينظموا أنفسهم، وأن يتجمعوا سلمياً، وأن يعبروا عن آرائهم بحرية؛ ويمكن للديمقراطيات أن تحقق أداء أفضل، وتكون الثقة أعلى عموماً[397]. وعندما يكون الفضاء المدني مقيداً، فإن ذلك يقيد قدرة بعض الجماعات التي تمنع تقليدياً – بسبب إثنيتها أو عرقها أو أصلها القومي أو عمرها – من المشاركة في أشكال أخرى من المشاركة السياسية، مما يغذي شعورها باليأس والإقصاء[398]. ومن الضروري في هذه العملية أن تحترم الدول الحقوق المدنية الأساسية وأن تيسِّرها.

ويمكن للمجتمع المدني أن يضمن توفير الخدمات الأساسية التي لا تستطيع الدولة تقديمها، والتي يراها قطاع الشركات غير مربحة. ومع اجتياح الجائحة للعالم أجمع، تدخّل المجتمع المدني في العديد من البلدان[399] واستجاب بدعم سريع وحيوي[400]. والمجتمع المدني هو مؤسسة صالحة للتواصل والمساءلة، ويعبر عن مشاعر وآراء شعبية قد لا تكون موضع ترحيب دائماً ولكنها تبقى مصدر معلومات ومقياساً مفيداً للآراء ووجهات النظر العامة.

وتتمتع عدة بلدان بعلاقات راسخة مع المجتمع المدني وبنظم أو عمليات حوار اجتماعي يعتمد فيها التنفيذ في قطاعات محددة على التشاور و/أو المفاوضات مع المجتمع المدني الذي يمثل الجهات الرئيسية المستهدفة. وتوجد أمثلة على ذلك في مختلف النواحي الجغرافية: كوريا الجنوبية، وسيراليون، وكوستاريكا، وأوروغواي، والعديد من بلدان الشمال الأوروبي، حيث أدت هذه الشراكات إلى النمو والتنمية وإعادة التوزيع وأعاقت النزاعات الكبرى[401].

وأثبت المجتمع المدني أنه طرف رئيسي في عمليات بناء السلام، كما هو الحال في تونس والسودان وكولومبيا؛ وخلال التحولات الرئيسية والضغوط السياسية والاقتصادية، كما هو الحال في جنوب أفريقيا وإندونيسيا وكوستاريكا. والمجتمع المدني هو، في نهاية المطاف، مساحة للتعبير الشعبي. وعلى غرار الشعب، لا يزول المجتمع المدني، بل يصبح ودوداً وبناءاً عندما يصغون إليه ويُعامل باحترام.

وفي عام 2015، فاز ائتلاف تونسي من منظمات المجتمع المدني يضم نقابة عمالية كبيرة ومحامين ونشطاء وعاملين وأصحاب عمل بجائزة نوبل للسلام. وعملت هذه المجموعة على تعزيز الديمقراطية في تونس، لا سيما بعد السنوات الصعبة لمظاهرات الربيع العربي. وضغطت المجموعة من أجل التوصل إلى حل وسط وحوار سياسي، وهي خطوات خففت من حدة الاستقطاب وانعدام الثقة الذي ظهر في أعقاب الاحتجاجات[402].

إطار السياسات سين – توسيع الفضاء المدني وحمايته

ضمان الحصول على المعلومات

من المهم وضع سياسات تشجع مشاركة جميع أفراد المجتمع. وينبغي تسهيل الوصول إلى المعلومات بلغات متنوعة ينطق بها عامة الناس ومن خلال مصادر متنوعة لضمان الوصول الشامل إلى المعلومات وحلقات التغذية الراجعة الدائمة للمجتمع المدني[403].

بناء الثقة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

ويمكن تحقيق ذلك أولاً من خلال ضمان تنوع الأصوات في صنع القرار، وينبغي أن يشمل النساء والمجتمعات المهمشة والأنشطة الشعبية. بناء الثقة يستغرق وقتاً ويعاني من الهشاشة. يتعين على الحكومات أن تفي بالوعود التي قطعتها لتطوير حسن النية[404].

حماية وتعزيز الفضاء المدني عبر الإنترنت

ومع ازدياد إمكانية الوصول إلى الإنترنت، من الضروري الاعتراف بأن الفضاء الإلكتروني بات يعمل كمساحة جديدة للاجتماع، ويمكن للحكومات الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة التي تعزز المشاركة المدنية عبر الإنترنت مع حماية السلامة الرقمية للمستخدمين[405].

توسيع وسائل الإعلام وحمايتها

وسائل الإعلام هي عضو رئيسي في أي فضاء مدني صحي، وعندما يسمح لها بالازدهار، فإنها تكون عوامل تمكين قوية للمساءلة والشفافية. وينبغي توفير الحماية لوسائل الإعلام (بما في ذلك المدونين) حتى لا ينظر إليهم على أنهم أعداء للدولة بل على أنهم ميسرون للنقاش العام[406].

تعزيز إرادة الحكومة لتحسين عملية الحوار الاجتماعي

عندما يقتصر الحوار الاجتماعي على بنود مثل التفاوض على الحد الأدنى للأجور، في حين تتفاقم قضايا أخرى، يصبح التزام الحكومة بتوسيع الفضاء المدني موضع تساؤل. ومن الأمثلة الإيجابية على فوائد الحوار الاجتماعي هو السياق الاسكندنافي حيث أبدت الدولة استعدادها للعمل على قضايا مثل تحسين التعليم والمعاشات التقاعدية والصحة وما إلى ذلك، كما تم تيسير المفاوضات حول الأجور[407].

وهناك مسألة عملية أخرى تقوم عليها المصداقية في التنفيذ غير مشمولة في هذا الفصل ألا وهي: الحصول على التمويل الكافي لضمان استدامة الالتزامات، وتعبئة تمويل إضافي لدعمها عندما تحرز تقدماً.

وسيذكر الفصل التالي التكاليف المالية التفصيلية لتنفيذ السياسات التي نوقشت حتى الآن، وسيقدم، حيثما أمكن، تقديرات متباينة للبلدان التي تواجه قيوداً مالية متغيرة. كما سيبحث في نقاط الانطلاق والاستثمارات التي يمكن أن تضع هذه البلدان على المسار الصحيح. وسيبحث الجزء المتبقي من الفصل في خيارات مختلفة لجمع الإيرادات اللازمة لتأمين هذه التكاليف، وضمان التنفيذ الفعال والمستدام الذي يرتقي إلى مستوى توقعات الناس، ويحافظ على ثقة الناس على المدى الطويل.

"عندما تحارب الفساد، تسترجع أموالنا، والقيمة المضافة هي أن الضريبة ستنخفض. عندئذ ستتمكن من بناء منازل أفضل وتوسيع تغطية الإنترنت. ومن دون محاربة الفساد، لن يكون لديك المال للقيام بأي من ذلك."

تونس، ذكر

كيف تُدفَع التكاليف؟

إن التمويل العام والتمويل لأغراض التنمية مجالان واسعان، وينطويان على مواضيع أكثر مما يمكن أن يغطيه هذا التقرير. والهدف من هذا الفصل هو النظر في مزيج السياسات المطلوب لمعالجة عدم المساواة في إطار مالي عملي وقابل للتطبيق سياسياً. وتتطلب بعض الإصلاحات التي يغطيها هذا الفصل جهوداً كبيرة من جانب الحكومات والأطراف المتعددة والقطاع الخاص والناس: ولكن التغيير يحصل في هذا الاتجاه، ويمكن للقيادة أن تستفيد من كونها سبّاقة. وقد شهدنا بالفعل خطوات إيجابية نحو تحقيق مزيد من العدالة الاقتصادية، من صناديق التضامن المصممة على الصعيد الوطني إلى الاتفاقات الضريبية المتعددة الجنسيات. وتدل هذه المبادرات على جدوى وضع سياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية، وجمع الأموال لدعم المبادرات العامة الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة الأوسع.

"من أين سيأتي المال؟" هو سؤال طبيعي عندما يقترح السياسيون حزم سياسات جريئة. وغالباً ما تقتصر الإجابة على مسائل الضرائب بدلاً من واقع الدين واستخدام السياسات النقدية. وبطبيعة الحال، يختلف الحجم المحتمل لأدوات التمويل المتاحة ومزيجها من بلد إلى آخر. فقد اختارت العديد من البلدان الغنية، بما في ذلك الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، حزم التحفيز الاقتصادي الكبيرة للمساعدة في التعافي من جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، فإن خيار إنفاق المليارات على البنى الأساسية والوظائف الخضراء هو حلم بالنسبة لمعظم بلدان الدخل المنخفض والمتوسط. وتعني زيادة الإنفاق لحماية السكان من كوفيد-19 أن البلدان المثقلة بالديون تواجه مستويات دين لم تشهدها منذ خمسين عاماً.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن عدد البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة يتراوح بين 35 و40 بلداً[408]. ومع ذلك، يقلل هذا التقدير من فداحة الوضع. وقد أعدّينا قائمة بالبلدان التي وصفت بأنها تعاني من حالة مديونية حرجة عبر عدد من المعايير، وتشير تقديراتنا إلى أن نحو 100 بلد سيتعين عليها خفض العجز في الميزانية في هذه الفترة، مع أن الأغلبية لا تزال تواجه الموجة الثالثة أو الرابعة من الجائحة[409]. وقد وصفنا هذه المجموعة بأنها "معرضة لخطر تصحيح الأوضاع المالية المفاجئ". وعلاوة على ذلك، فإن القدرة على إلغاء هذا الدين معقدة لأن العديد من هذه البلدان قد أخذت الديون بشروط غير ميسرة من المقرضين من القطاع الخاص. ولم تكن اتجاهات تمويل التنمية كافية على الإطلاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى قبل كوفيد-19 – والآن هناك أزمة شاملة.

وتريد الأغلبية في خمسة من البلدان الثمانية التي شملها استطلاع مجموعة باثفايندرز ألا وهي تونس وأوروغواي وسيراليون وكندا والسويد أن تستغل الحكومات هذا الوقت لتحديد أولويات الاستثمار بدلاً من سداد الدين العام. وحتى في البلدان الثلاثة الأخرى التي يعتقد فيها الناس أن حكومتهم يجب أن تسدد الدين العام ألا وهي المكسيك وجمهورية كوريا وكوستاريكا فإن الهوامش ضئيلة. إن أعداداً كبيرة من السكان في مختلف أنحاء العالم تريد من حكوماتها أن تنفق المال. وهي محقّة. وكشفت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أنه حتى قبل انتشار الجائحة، كان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إنفاق ميزانية تتراوح بين 45 و59 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل، وحوالي 27-37 في المائة في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وبلغ إجمالي الفجوة التمويلية لهذه البلدان الـ 59 نحو 400 مليار دولار سنوياً من عام 2019 حتى عام 2030[410]. وكانت عواقب هذا النقص في التمويل واسعة النطاق وعميقة.

وليس اعترافاً بالهزيمة أن نذكر واقع التمويل الحكومي. ففي نهاية المطاف، سواء نظرنا إلى عدم المساواة أو الإقصاء أو المناخ، إن كلفة عدم القيام بأي شيء أكبر. وعلى الرغم من أن الفجوة التمويلية الإجمالية لأهداف التنمية المستدامة التي تبلغ 400 مليار دولار تبدو مخيفة، إلا أنها لا تتجاوز 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة، و0.4 في المائة فقط من الاقتصاد العالمي[411].

ويبحث هذا القسم في الخيارات الضريبية المحلية والمالية الدولية على حد سواء. وعلى الصعيد المحلي، ينظر في قضايا الأخلاقيات الضريبية، وبناء قاعدة ضريبية أوسع نطاقاً من خلال الحوار بشأن العقد الاجتماعي، وقضية فرض ضرائب تضامن مؤقتة أو طويلة الأجل على الثروة، أو صناديق التضامن. وعلى الصعيد الدولي، يسلط الضوء على إمكانية اتخاذ إجراءات إضافية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والتدفقات المالية غير المشروعة، واسترداد الأصول، والضرائب المفروضة على الشركات، والتهرب الضريبي. ومن خلال مواجهة قضايا القيود الضريبية على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، يمكننا أيضاً أن نرى أين يجب أن تبذل الأسرة الدولية والمؤسسات المالية الدولية المزيد من الجهود. وإن بناء المصداقية الضريبية في البلدان الأكثر فقراً ليس تحت سيطرتها بالكامل.

"قال إنه يدفع الضرائب كل عام، لكنه لا يرى أي تغيير."

تونس، أنثى، عمرها بين 25 و40 عاماً

ومن المهم، رغم عدم تغطية الموضوع مباشرة هنا، أن نعترف أيضاً بضرورة إعادة النظر على نطاق أوسع في عملية التمويل وسرعته. وكان التفاوت الاقتصادي، ولا سيما المكاسب التي تحققت في المجتمع، مدفوعاً بتضخم أسعار الأصول في السنوات الأخيرة[412]. وتسفر هذه العملية عن فقاعات مالية تنطوي على مخاطر كبيرة[413]، كما يتضح من الأزمة المالية العالمية. وإن تنظيم القطاع المالي هو الأساس لبناء الاستقرار الاقتصادي والمصداقية في المستقبل.

11.1 ما هي الكلفة؟

في حين أن بعض خيارات السياسة العامة الواردة في هذا التقرير تزيد من الموارد المتاحة لمعالجة أوجه عدم المساواة، فإن العديد منها مكلف. ونحن نستكشف هذه التكاليف هنا، سواء لتقديم وجهة نظر عملية بشأن سن هذه السياسات أو للاعتراف بالقيود المالية التي تعمل الحكومات في ظلها. وللأسف، ليس لكل خيارات السياسة العامة تكاليف محددة، ويتعين تكييف معظمها مع السياق المحلي. غير أن التقديرات التالية تقدم لمحة عامة جيدة عن التكاليف المتوقعة. وحيثما أمكن، تُقدَم تقديرات التكاليف أيضاً للسياسات التي تمثل منطلقات للبلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المقيدة مالياً.

وترتبط تغطية الحماية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بثروة البلد، مما يدفع البعض إلى الاستنتاج أن الحماية الاجتماعية الشاملة هي امتياز البلدان الأكثر ثراء. ومع ذلك، يزداد توافق الآراء على أن سداد تكاليف التغطية الشاملة في متناول الجميع، باللجوء إلى المزيج الصحيح من السياسات المحلية والدولية. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الكلفة العالمية لسد الفجوة التمويلية لتغطية الحماية الاجتماعية الشاملة تبلغ 792.6 مليار دولار أمريكي[414]. وتشكل الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل ما يقارب ثلاثة أرباع هذه الفجوة، مدفوعة إلى حد كبير بالفجوات التمويلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تليها الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (23 في المائة) والبلدان المنخفضة الدخل (4 في المائة). ويُفسَّر جزئياً انخفاض حصة التمويل اللازمة في البلدان المنخفضة الدخل بصغر عدد سكانها وانخفاض تكاليف الفوائد في هذه البلدان[415]. وعلى الرغم من أن البلدان المنخفضة الدخل تشكل حصة أصغر من إجمالي فجوة التمويل، فإن هذه الاقتصادات لديها أعلى فجوة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط (5 في المائة) مقارنة بالشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (1.9 في المائة) والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، مما يعني أن التمويل اللازم للحماية الاجتماعية هو الأكبر في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بحجم اقتصاداتها[416].

ولا توجد تقديرات مفصلة لتكاليف السكن الميسور الكلفة. وفي عام 2014، أشارت تقديرات ماكينزي إلى أن الفجوة في توافر السكن بكلفة ميسورة تبلغ نحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع تركيز ثلثي الفجوة في مائة مدينة كبيرة بين المدن الـ 2,400 التي خضعت للتحليل[417]. كما تشير تقديراتها إلى أن الفجوة تبلغ 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في المدن الكبيرة ذات الدخل المنخفض مثل لاغوس ودكا ومومباي. وأشار تقرير صدر مؤخراً عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن نيوزيلندا توفِّر أعلى دعم مباشر للسكن الإيجاري الاجتماعي بنسبة 0.36 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، تليها استراليا بنسبة 0.27 في المائة، ثم الولايات المتحدة وفرنسا (كلاهما 0.21 في المائة)، حيث تنفق جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى أقل من 0.1 في المائة[418]. غير أن التقرير لا يجد أيضاً أي ارتباط مباشر بين الإنفاق الحالي على السكن الإيجاري الاجتماعي وحجم القطاع، حيث أن هولندا لديها أكبر حصة من السكن الاجتماعي بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولا تنفق على القطاع العام منذ عام 1995.

وفي هولندا، يستخدم نظام ضمانات تدعمه الحكومة المركزية لتشجيع الشركات على الاستثمار في السكن الاجتماعي. وفي بعض البلدان، يُعتمد نهج مشترك هو زيادة الديون بين مقدمي السكن الاجتماعي عن طريق تجميع التمويل من خلال دوائر خاصة، أو الاعتماد على رأس المال الخاص من المصارف أو أسواق رأس المال. وفي بلدان أخرى، أنشأ القطاع غير الربحي صناديق متجددة[419]. أما الإنفاق العام على بدلات السكن، الذي يتألف من تحويلات مباشرة إلى الأسر المعيشية تراعي الإمكانات أو الدخل، فهو أكثر تقلباً

في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتضخ المملكة المتحدة أكبر استثمار بنسبة 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها فنلندا بنسبة 0.8 في المائة، وألمانيا والدانمرك وفرنسا كلها بنسبة 0.7 في المائة، وأقل من 0.1 في المائة بالنسبة لحصة كبيرة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[420].

كما لا تتوفر تقديرات شاملة لتكاليف خدمات الرعاية المنصفة. ولكن نجد بعض التقديرات بشأن العائدات المحتملة من الاستثمارات في الرعاية الاجتماعية. وتكشف نتائج المحاكاة لبلدان مختارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن استثمار 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في خدمات الرعاية العامة من شأنه أن يخلق فرص عمل للرجال تقارب فرص العمل عند استثمار نفس المبلغ في قطاعات البناء في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وأستراليا، وما يصل إلى أربعة أضعاف عدد الوظائف للنساء[421]. ومن المتوقع أيضاً أن يكون لهذا الاستثمار أثر إيجابي أكبر على النمو وخفض الديون بحلول عام 2030 مقارنة بنفس الاستثمار في البناء. وقد أوصى منتدى المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً بزيادة استثمار الدخل القومي في خدمات الرعاية العامة الجيدة والمنصفة بنسبة تتراوح بين 3 و10 في المائة.

وفي عام 2019، أصدرت فرقة العمل المعنية بالعدالة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتابعة لمجموعة باثفايندرز التقدير الأول لما هو مطلوب لسد الفجوة القضائية وتحقيق الهدف 16.3 من أهداف التنمية المستدامة. وتقيس الكلفة على أنها تبلغ 20 دولاراً للشخص الواحد سنوياً في البلدان المنخفضة الدخل، و64 دولاراً في البلدان المتوسطة الدخل، و190 دولاراً في البلدان المرتفعة الدخل[422]. وتشمل هذه التقديرات المشورة القانونية؛ والمساعدة والتمكين في المجتمعات المحلية؛ وتكاليف المؤسسات القضائية الرسمية التي تؤدي دوراً رئيسياً في تسوية الصراعات والنزاعات والمظالم؛ والآليات البديلة لحل المشاكل القانونية مثل الوساطة المجتمعية والمحاكم التقليدية وأمين المظالم؛ والآليات التي تحسن من مساءلة النظام القضائي. وتشير إلى أن معظم هذه التكاليف ضرورية للمؤسسات القضائية الرسمية، في حين أن التمكين القانوني والنهج غير النظامية تشكل أقل من 10 في المائة من الكلفة الإجمالية. وفي حين تدعي أنه لا بد من إجراء المزيد من البحوث في هذه المجالات، فإن الاستثمارات في هذه الآليات، التي لا تتجاوز تكلفتها دولاراً أمريكياً للشخص الواحد في البيئات المنخفضة الدخل، يمكن أن تكون نقطة انطلاق فعالة من حيث التكلفة لسد فجوة العدالة الاجتماعية.

ولا تتسم تكاليف السياسات بالشفافية دائماً، ويجب على مجتمع السياسات العالمي أن يبذل المزيد من الجهود لجمع ونشر البيانات عن الميزانيات الحكومية ولجمع التكاليف لأغراض تبادل الدروس. وما نعرفه هو أن هذه النفقات لها عائدات واضحة على الاستثمار بالإضافة إلى الدور الحاسم الذي تؤديه في معالجة أوجه عدم المساواة، ولذلك فإن هذه الأموال تنفق في المكان المناسب. ولكن حتى إذا كانت البلدان مدركة بوضوح لأهمية هذه العائدات، يعاني بعضها في تغطية التكاليف الإجمالية للمزيج الكامل للسياسات المطلوبة لمعالجة أوجه عدم المساواة. ويتعين علينا أن نرى كيف يمكن للحكومات والأسرة الدولية أن يعملوا من أجل زيادة حجم المغلف المالي المتاح للبلدان المقيدة مالياً، من أجل تقديم الدعم لها لتحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن.

11.2 تمويل المساواة والشمول

11.2.1 الدَين[423]

وصل ما لا يقل عن 25-35 بلداً من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط في العالم إلى مستويات من المديونية الحرجة، كما أن العديد منها – بما في ذلك الأرجنتين وبليز والإكوادور ولبنان وزامبيا – قد تخلفت بالفعل عن سداد بعض قروضها[424]. وقد بلغ عدد أكبر من البلدان مستوى من المديونية حيث بات حيزها المالي للاستثمار في التعافي من كوفيد-19 والتنمية الطويلة الأجل مقيداً بشدة. والمشكلة قائمة قبل الجائحة: فقد أنفق أربعة وستون بلداً من البلدان المنخفضة الدخل على خدمة الدين الخارجي أكثر منه على الرعاية الصحية في عام 2019[425]، وابتداءاً من أوائل عام 2020، كان نصف البلدان المنخفضة الدخل بالكامل معرضاً جداً لحالة المديونية الحرجة[426]. ولم تتسبب جائحة كوفيد-19 سوى بتفاقم الوضع: إذ يتوقع أن يرتفع متوسط نسب الدين إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[427] في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وبحلول نهاية عام 2021، من المتوقع أن يستقر إجمالي الدين عند حوالي 50 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، وحوالي 70 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل والأسواق الناشئة، ولكن ليس قبل عام 2025[428]. وتواجه بلدان الدخل المنخفض والمتوسط تحدياً مزدوجاً جراء كوفيد-19 وأزمة الدين.

"إن العالم النامي على شفير الخراب المالي والفقر المتزايد والجوع والمعاناة التي لا توصف."

أنطونيو غوتيريش

في أيار/مايو 2020، ومع تكشّف حقيقة جائحة كوفيد-19، قدّمت مجموعة العشرين، بدافع من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، "مبادرة تعليق سداد خدمة الدين" – وهي عبارة عن عرض يتيح لسبعة وسبعين بلداً من أفقر البلدان تعليق سداد الفائدة للدائنين الثنائيين الرسميين (أي الحكومات الغنية)، وذلك حتى كانون الأول/ديسمبر 2020 كما أُقر في البداية، وتم تمديده مؤخراً حتى كانون الأول/ديسمبر 2021[429]. وستضاف المدفوعات المعلقة إلى الديون، على أن تدفع في غضون خمس سنوات. ولا ينطبق "تخفيف عبء الدين" هذا إلا على الفوائد المستحقة للحكومات، وليس على ما تدين به للمقرضين من القطاع الخاص. واستبعد البنك الدولي نفسه من تخفيف عبء الدين هذا، رافضاً الدعوات إلى تجميد 7 مليارات دولار أمريكي من مدفوعات الفائدة المستحقة له، قائلاً إن هذا التسامح يضر بقدرة البنك على تقديم قروض جديدة[430]. وعلى هذا النحو، فإن 41 في المائة فقط من مبلغ 42.7 مليار دولار أمريكي الذي تدين به البلدان المستفيدة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين ضمن مدفوعات الديون لعام 2020 مؤهل للإعفاء. وحتى الآن[431]، تقدم 44 بلداً بطلب لتخفيف عبء الديون بموجب مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وتم تأجيل ما مجموعه 5.4 مليار دولار أمريكي من مدفوعات الفائدة، على أن تُضاف إلى إجمالي ديونها المستحقة، والتي بلغت 477 مليار دولار أمريكي في عام 2018[432].

ويتعين على البلدان المستفيدة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين أن تطلب تعليق مدفوعات فوائدها لتخفيف عبء الدين. وإن تقديم هذا الطلب يجعل ملاءتها المالية موضع تساؤل ويدعو وكالات تقدير الجدارة الائتمانية إلى النظر في تخفيض تصنيف ديونها، كما حدث بالفعل مع إثيوبيا وباكستان والكاميرون. وبدلاً من تخفيف عبء ديونها، قفزت تكاليف اقتراضها، وبالتالي زادت أعباء ديونها. ولذلك، ربما ليس من المستغرب أن أكثر من ثلاثين بلداً مؤهلاً قد رفض المشاركة، وفقاً لإحدى الروايات[433]، وقد أشارت

إلى التهديد بخفض تصنيفها كعامل هام في قرارها. وتشير مصادر أخرى إلى دينامية مماثلة[434]. ولم يتم تمويل المبادرات الإيجابية بين القطاعين العام والخاص التي كان من الممكن أن تساعد في هذه الحالة، مثل مرفق استدامة السيولة[435].

وتمتد الآثار المتتالية للإجراءات الائتمانية السلبية إلى ما هو أبعد من برنامج تعليق سداد خدمة الدين. وشهد ما لا يقل عن ستة وثلاثين بلداً من البلدان المنخفضة الدخل تخفيضاً في تصنيفهم الائتماني في عام 2020، مع ما ترتب على ذلك من آثار على الاستثمار وأسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، اضطر عدد من البلدان (مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا) إلى التخلي عن خططها لجمع الموارد من الأسواق الأجنبية لمواجهة التقلبات الاقتصادية جراء جائحة كوفيد-19[436]. والواقع أن بلداً واحداً فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ألا وهو ساحل العاج كان قادراً على الوصول إلى سوق الديون السيادية[437] منذ بداية العام الماضي. وفي الوقت نفسه، أشارت وكالة تصنيف واحدة على الأقل إلى احتمال اعتماد المزيد من التصنيفات السلبية ما لم تشر الحكومات إلى اعتزامها البدء في سحب[438] الحوافز الضريبية التي تمكنت من وضعها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021. إن القوة التي تتمتع بها وكالات التصنيف الائتماني الخاصة الثلاث الكبرى موديز، وستاندرد آند بورز وفيتش، التي تسيطر على أكثر من 94 في المائة من التصنيفات الائتمانية المستحقة[439]، هائلة وغير عادلة.

وبطبيعة الحال، قد يطرح الحيز المالي أيضاً مشكلة بالنسبة للبلدان الغنية. وقد أثبتت الأساطير حول الحاجة إلى الانكماش المالي بعد الأزمة المالية في بلدان مثل المملكة المتحدة أنها ليست ضارة اجتماعياً فحسب، بل وغير عقلانية من الناحية الاقتصادية[440]، ولكن المناقشات حول الانكماش المالي، المعروف باسم حزم الإجراءات التقشفية، لا تزال محتدمة. وهذا أمر غير ضروري: فالبلدان التي لديها قواعد ضريبية قوية ومستودع ضخم من الثروة والأصول تستطيع الاقتراض بسهولة نسبية في الأسواق الدولية، وبأسعار فائدة منخفضة. وغالباً ما يكون القرار سياسياً، كما قال الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل بول كروغمان: "... غالباً ما يستخدم الحديث المخيف عن الديون والعجز كغطاء لجدول أعمال مختلف تماماً، أي محاولة خفض الحجم الإجمالي للحكومة وخاصة الإنفاق على التأمين الاجتماعي"[441].

وينبغي أن تنظر البلدان الغنية إلى إنفاقها الخاص – وخاصة على إضفاء الطابع الأخضر على اقتصاداتها – في هذا المنعطف الحرج من تاريخ البشرية، فضلاً عن النظر بجدية في دورها في إنتاج وحل أزمة السيولة والديون العالمية. وحتى لو لم يكن ذلك لأسباب خيرية، فإن البلدان الغنية سوف تعاني إذا تعثرت البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل بشكل متزايد في تكاليف التجارة والإنتاج[442]، وتداعيات تغيُّر المناخ، وعدم الاستقرار السياسي[443]. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من المشاكل المناخية التي تواجه دول الجنوب اليوم جاءت نتيجة التطور الصناعي والنمو "القذر" في الغرب.

إطار السياسات عين – معالجة أزمة الديون

وقف سداد الديون والتخفيف من عبء الدين

إن سلسلة أزمات الديون غير المنضبطة والممتدة ستكون كارثية بالنسبة لأفقر بلدان العالم وتخلق عدم استقرار سياسي ستكون له عواقب غير مباشرة على جميع مناطق العالم بما في ذلك البلدان المرتفعة الدخل. كما تمنع الديون بلدان الدخل المنخفض والمتوسط من تلقيح سكانها، مما يطيل الجائحة وتكاليفها البشرية والاقتصادية. إن تجميد سداد الدين الذي تم تنظيمه في عام 2020 وتمديده في عام 2021 غير كاف من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية.

وينبغي توسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لتشمل جميع الدائنين (بما في ذلك الدائنين المتعددي الأطراف والخاصين)، وإلغاء دفع الفائدة (بدلاً من تعليقه)، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان النامية التي تعاني من حالة مديونية حرجة (وليس البلدان المنخفضة الدخل فقط). ويجب على الأسرة الدولية التحرك بسرعة من أجل:

- ضمان إعادة هيكلة الديون والإعفاء من الديون. ويتعين على مجموعة العشرين، والمؤسسات المالية الدولية، والصين، ونادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة أن تعمل معاً لتنفيذ المبادئ التوجيهية لإطار مشترك من أجل تخفيف عبء الدين في ظل جائحة كوفيد-19. ويتمثل جزء كبير من المشكلة الحالية في السيولة أي القدرة على ترحيل سداد أصل الدين بأسعار معقولة. ويتطلب هذا التحدي اهتماماً عاجلاً، بما في ذلك دعم مبادرات مثل مرفق استدامة السيولة. كما أن هناك أسباب موجبة كافية لإلغاء المزيد من الديون المتراكمة بسبب جائحة كوفيد-19.
- وإطار عادل وشفاف وملزم ومتعدد الأطراف لحل أزمة الديون يعالج الديون غير المشروعة وغير المستدامة.
- واستعراض وتغييرات شاملة على الصعيدين الوطني والعالمي في سياسات وممارسات الإقراض والاقتراض والدفع الرامية إلى منع إعادة تراكم الديون غير المشروعة وغير المستدامة مجدداً، وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية، ودعم حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها[444].

توسيع القدرة على الإقراض بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

إن الإقراض الحالي في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مقيد "بهامش المناورة"، أي حدود الإقراض التي وضعتها حكومات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للحفاظ على تصنيفات AAA. والواقع أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرئيسية تحافظ على نسب أسهم إلى القروض تتراوح بين 20 و60 في المائة، وهي نسبة أعلى عدة مرات من نسبة المصارف التجارية البالغة 1015 في المائة، مما يقلل بشكل كبير من حجم أموال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المتاحة للإقراض. وفي الواقع، يجبر ذلك حكومات غانا أو كينيا، على سبيل المثال، على الاقتراض من الأسواق التجارية بفائدة تتراوح بين 9 و10 في المائة بدلاً من زيادة الاقتراض بفائدة تبلغ حوالي 1 في المائة من المصارف الإنمائية المتعددة الجهات. وهذا يزيد من ضيق حيزها المالي ويزيد من تفاقم حالة ديونها.

وبدون الحاجة إلى أن يزيد أي بلد من استثماراته، فإن تخفيف قواعد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن يوفر للبلدان المنخفضة الدخل ضخاً كبيراً للأموال المخصصة للتنمية على مدى السنوات العشر القادمة. كما أن تخفيف القواعد إلى حد كبير لن يشكل خطراً على

تصنيفات AAA الخاصة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويرجع ذلك إلى أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تستبعد "رأس المال تحت الطلب" – وهي الأموال التي يلتزم المساهمون بإتاحتها إذا لزم الأمر لمنع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من التخلف عن سداد قروضها الخاصة – عند تحديد كفاية رأس المال. وفي المقابل، تشمل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية رأس المال تحت الطلب عند تحديد تصنيفات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وليس تفاوتاً بسيطاً: فرأس المال تحت الطلب يمثل 94 في المائة من مجموع الأموال المكتتب فيها في البنك الدولي[445]. ونتيجة لذلك، يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تزيد الإقراض بشكل كبير دون تعريض تصنيفاتها لـ AAA للخطر: بمقدار 600 مليار دولار أمريكي، وفقاً لأحد التقديرات[446]، أو حتى 750 مليار دولار أمريكي وفقاً لتقديرات أخرى[447]. وإذا كان المساهمون في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استعداد للمخاطرة بخفض التصنيف إلى AA+، فقد يعززون الإقراض بما يصل إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي[448] (حتى قبل الجائحة، قدمت حجج سليمة مفادها أن منافع تصنيف AA+ تفوق التكاليف[449]، على الأقل بالنسبة للعديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف).

تعجيل تغذية وصرف التمويل الميسر من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

وتختلف المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي جزء من البنك الدولي وأحد المصادر الرئيسية للتمويل الميسر للبلدان المنخفضة الدخل وبعض الشرائح الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، عن غيرها من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عندما يتعلق الأمر بخيارات تأمين تمويل إضافي. وبدلاً من سحب الأموال من الأسواق الخاصة (المدعومة برأس المال تحت الطلب)، تُموَّل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) من قبل الحكومات المانحة من خلال "عمليات التغذية" العادية. وبالتالي فإن تخفيف القواعد المتعلقة بإقراض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لن يؤدي إلى زيادة إنفاق المؤسسة الدولية للتنمية، ولكن قد تؤدي سبل أخرى إلى ذلك، على الأقل في المدى القريب. والجدير بالذكر أن عمليات تغذية موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) تستمر دائماً لمدة ثلاث سنوات. وينبغي أن تستمر الجولة الحالية، IDA19، عادة حتى عام 2022. ومع ذلك، أدت الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 في البلدان المؤهلة للحصول على الدعم من المؤسسة الدولية للتنمية إلى قيام البنك الدولي بتسريع إنفاقه لموارد IDA19، مع زيادة الالتزامات بنسبة 65 في المائة في عام 2020[450] مقارنة بعام 2019. ونتيجة هذه الظروف الاستثنائية، بدأ البنك الدولي مناقشات مع حملة أسهمه للموافقة على تجديد سابق لموارد IDA20 بحلول نهاية عام 2021، على أن تبدأ المدفوعات قبل ستة أشهر من منتصف عام 2022[451].

إعادة النظر في دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية

لتغيير الحوافز بسرعة في هذا الصدد، يمكن السعي للحصول على موافقة وكالات تقدير الجدارة الائتمانية على عدم تخفيض تصنيف البلدان لمشاركتها في برامج مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، أو الإطار المشترك إذا وحين يتم تشغيله. وقد يكون من الضروري أيضاً التوصل إلى اتفاق أوسع. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمة المالية في عام 2008 هو أن الحكومات في مختلف أنحاء العالم ابتعدت عن الإنفاق لمواجهة التقلبات الاقتصادية في وقت مبكر للغاية، مهملة الاستثمار في الإنفاق الكافي للوصول إلى الفقراء والطبقة الوسطى. وقد يضمن خطر إجراء تخفيضات (إضافية) في التصنيف في عام 2021 تكرار هذه الدينامية.

وقد لا يكون تنظيم وكالات التصنيف الخاصة كافياً. وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن العالم بحاجة إلى وكالة تصنيف عامة ومستقلة لإجراء تقييمات موضوعية للجدارة الائتمانية للكيانات السيدة والشركات[452].

الإطار 24 – التوصل إلى حل وسط في التمويل. كيف نسدد الكلفة؟ إدارة مخاطر الكوارث والسياسات الدولية لعملية تمويل التنمية

الوزير فرانسيس كاي كاي وسارة كليف
وزير التخطيط الوطني في سيراليون، ومديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك

بالنسبة لسيراليون، فإن معالجة مشكلة عدم المساواة والإقصاء أمر أساسي في تنميتنا، وأبعادها دولية ووطنية على حد سواء.

وقد شهدت سيراليون حرباً أهلية وحشية من عام 1991 إلى عام 2002. وكجزء من تعافينا من النزاع، قمنا ببرامج إنمائية مجتمعية لتوفير الحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية والوصول إلى العدالة. كما أنشأنا برنامج الحقيقة والمصالحة الذي يطرح فهماً مشتركاً للدوافع التي أدت إلى النزاع وكيفية منع تكراره، وكانت نسبة عدم المساواة والإقصاء بين الدوافع الأخرى مرتفعة جداً في ذلك الوقت. ومنذ النزاع، خفضنا معدل الفقر المدقع من 73 إلى 43 في المائة من عدد السكان المتزايد وقلصنا باستمرار عدم المساواة، حيث انتقل معامل جيني من 40.2 إلى 35.7 نقطة.

وفي عام 2013، واجهنا فجأة الحسرة جراء أزمة الإيبولا والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية العميقة المتصلة بها. ومع ذلك، فإن الدمار الذي لحق بنا في تلك الفترة أعدنا للحرب ضد جائحة كوفيد-19، مما يعزز رأينا بأن المشاكل الرئيسية الحاضرة يمكن معالجتها بشكل أفضل عندما تكون المجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وخلال انتشار الجائحة، أعطت سيراليون الأولوية لشبابنا. وقدمت الحكومة الغذاء لأكثر من 300,000 تلميذ في عام 2020، واستفاد منه 2.5 مليون تلميذ. وليس لدينا تغطية إنترنت كافية للدراسة عن بعد من خلال منصة زوم، ولكن الأطفال تمكنوا من مواكبة دراساتهم من خلال برنامج تعليمي إذاعي مبتكر تم تجريبه في أزمة الإيبولا وظل مفيداً خلال الجائحة. وسيكون التعليم والوصول إلى عدالة محورها الناس أساسيين في خطتنا الإنمائية الوطنية في المستقبل.

وعلى الرغم من جهودنا الوطنية، لا يمكن لسيراليون أن تحقق أهدافها بمفردها. ولدينا شراكات ممتازة في مجال التنمية، وقد استفدنا من الدعم والمرونة التي أحاطنا بها شركاؤنا الدوليون خلال الجائحة. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات ملحة. الأول هو الحصول على اللقاحات. ولم نتلق حتى الآن سوى 96,000 لقاح من خلال مرفق كوفاكس أو التبرعات الثنائية. ونحن بحاجة إلى تسريع التلقيح جداً خلال أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022 حتى يتمكن الناس من العودة إلى العمل بأمان. والثاني هو الحصول على التمويل: فقد شهدنا انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2 في المائة، وارتفع عجزنا الوطني إلى 2.6 في المائة في عام 2020، مع استمرار تقييد عمليات القطاع الخاص بشدة جراء الجائحة. ولا يمكننا تحمل تكاليف برامج الحماية الاجتماعية إلى أجل غير مسمى. ولقد تلقينا 50.4 مليون دولار أمريكي من التمويل الجديد من صندوق النقد الدولي للتعافي من جائحة كوفيد-19، ولكن هذا لا يمثل سوى خمس الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي. وستستفيد سيراليون من تخفيف عبء الديون، وتعجيل صرف موارد IDA20، وحقوق السحب الخاصة التي يمكن إعادة تخصيصها للبلدان المنخفضة الدخل، ومواصلة التقدم في الاتفاقات الضريبية الدولية للشركات مع الاهتمام بحقوق "الاستخدام" للبلدان المنخفضة الدخل، والإجراءات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول.

وسيراليون ليست فريدة من نوعها في هذه التحديات: فهي شائعة بين معظم البلدان المنخفضة الدخل وأقراننا في تحالف الدول الهشة في مجموعة السبعة زائد. ويبدو أن التعافي الاقتصادي غير متكافئ على الصعيد الدولي – فقد قالت كريستالينا جورجيفا (صندوق النقد الدولي) مؤخراً: "لا بد من أن نكرر أن هذه فترة حرجة بالنسبة للعالم. وإذا أردنا التصدي لهذا التعافي

المتفاقم ذي المسارين، يجب أن نتخذ الآن إجراءات عاجلة في مجال السياسات"[453]. وقد أدى هذا الانفصال الدولي إلى إضعاف الثقة الدولية في التعاون في قضايا مثل تغيُّر المناخ، ويغذي الشعور بعدم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء العالم. وقد يؤدي التعافي غير المتكافئ إلى تأجيج الشعبوية والقومية، مما يصعِّب التعاون في المسائل المشتركة العالمية مثل الوقاية من الجوائح في المستقبل. وبينما نقوم بسد الفجوة محلياً، يجب أن نتذكر أن الفجوة الدولية لا تزال قائمة، مما يعمق أوجه عدم المساواة – ويمثّل تناقضاً في أهدافنا المشتركة.

11.2.2 المخصصات الجديدة لحقوق السحب الخاصة

استجابت الحكومات ذات الدخل المرتفع للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة من خلال زيادة الإنفاق التحفيزي بشكل كبير، حيث موّلت بنوكها المركزية عامة النفقات التي حطمت الأرقام القياسية[454]. إن الحكومات ذات الدخل المنخفض والمتوسط مقيدة بشدة في قدرتها على التمويل الذاتي لمثل هذه الطفرة في الإنفاق لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وذلك ليس أقله ضرورة دفع جزء كبير من نفقاتها بالعملات الأجنبية التي لا تستطيع مصارفها المركزية إصدارها.

وتأتي إحدى أسرع الطرق وأقلها كلفة للحصول على دعم حقيقي "للعملة الصعبة" للبلدان المنخفضة الدخل على شكل حقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي، وهي أصل احتياطي يمكن تداوله بين البلدان مقابل السيولة أو النقد. وتساعد مخصصات حقوق السحب الخاصة، التي أنشأها صندوق النقد الدولي في عام 1969، الدول في جميع أنحاء العالم في أوقات الضغوط الاقتصادية.

ويشبه تخصيص حقوق السحب الخاصة طباعة الأموال من جانب مصرف مركزي، مما يسمح للبلدان بشراء احتياطيات النقد الأجنبي اللازمة لدفع ثمن الواردات[455]. ومن المهم للغاية أن يتم تخصيص حقوق السحب الخاصة وفقاً لحصص حيازات صندوق النقد الدولي، وبالتالي فإن القاعدة الأساسية أن يستفيد جميع البلدان، ولكن البلدان المرتفعة الدخل تستفيد أكثر بكثير من البلدان المنخفضة الدخل، حيث تتلقى الأخيرة ما يقرب من 3 في المائة من المخصصات الجديدة مقارنة بنسبة 68 في المائة لبلدان مجموعة العشرين[456].

في تموز/يوليو 2021، أعلن صندوق النقد الدولي عن خطط لتخصيص ما قيمته 650 مليار دولار أمريكي من الأموال الاحتياطية لدعم التعافي الاقتصادي العالمي من جائحة كوفيد-19[457]. ويمكن أن يساعد مصدر التمويل هذا، الذي يوزع في شكل حقوق سحب خاصة، البلدان على شراء لقاحات كوفيد-19، والاستثمار في التعافي الاقتصادي المنصف، والحصول على علاجات الرعاية الصحية المنقذة للحياة[458]. وفي حين جرت مناقشات حول احتمال الحصول على مبلغ أعلى، فإن المخصصات العامة البالغة 650 مليار دولار أمريكي في حقوق السحب الخاصة توفر حبل نجاة للبلدان منخفضة الدخل تقدر بنحو 21 مليار دولار أمريكي، أو ما يقرب من ضعف حجم إنفاق صندوق النقد الدولي على البلدان منخفضة الدخل في عام 2020[459].

إطار السياسات فاء – المخصصات الجديدة لحقوق السحب الخاصة

إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة

من خلال عملية صندوق النقد الدولي لتخصيص حيازات حقوق السحب الخاصة، ستحصل دول مجموعة العشرين – التي لديها بالفعل موارد مالية وافرة ومساحة اقتراض لدعم تعافيها الاقتصادي – على 68 في المائة من حقوق السحب الخاصة الجديدة، أو 442.8 مليار دولار أمريكي. ولذلك، يتعين على وزراء المالية في مجموعة العشرين أن يلتزموا بشكل جماعي بإقراض ما لا يقل عن نصف مخصصاتهم الجديدة من حقوق السحب الخاصة لدعم التعافي الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل هذا العام. ويمكن للبلدان المرتفعة الدخل أن تمنح أو تقرض حقوق السحب الخاصة بها بسعر التكلفة للبلدان المنخفضة الدخل، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر الخاص بصندوق النقد الدولي.

ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يخصص حقوق السحب الخاصة "بطريقة استثنائية"[460]، موزعة على أساس الحاجة وليس الحصص، كما فعل في عام 2009. غير أن هذا الخيار يتطلب إدخال تعديل على مواد اتفاق الصندوق، ويستغرق، على الأقل، وقتاً في حين يكون الوقت جوهرياً[461].

التأكُّد من أنَّ آليات الإقراض الخاصة بحقوق السحب الخاصة ميسَّرة وتُضاف إلى التزامات المعونة القائمة.

وينبغي أن يكون الدعم المالي المقدَّم من خلال حقوق السحب الخاصة الجديدة خالياً من الديون وميسَّراً قدر الإمكان لتوفير الوسائل الفضلى لدعم البلدان الفقيرة المتعثرة دون أن يزيد من عبء ديونها. كما يجب أن تكون حقوق السحب الخاصة المتبرع بها عبارة عن مساعدات إضافية جديدة، وليس بديلاً عن المساعدات الخارجية التي كانت البلدان الغنية تخطط لتقديمها.

11.2.3 المساعدة الإنمائية الرسمية

إن المساعدة الإنمائية الرسمية سمة أساسية في كثير من الميزانيات الحكومية، وغالباً ما يؤدي تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً رئيسياً في الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية في صميم مزيج السياسات الذي يناقشه هذا التقرير. وهذا لا ينطبق على البلدان المنخفضة الدخل فحسب، بل ينطبق أيضاً على البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات والدول الجزرية الصغيرة. وكانت توفالو قد حصلت على الحصة الأعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة للدخل القومي الإجمالي في عام 2019 (55.8 في المائة)، تليها الصومال (38 في المائة)، واليمن (34 في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (31.6 في المائة)، وناورو (31.2 في المائة). ونجد أسباباً تاريخية وأخلاقية لا تُعدّ ولا تُحصى لدعم المزيد من الاستثمارات في المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأكثر ثراء – ولكن الأزمات العالمية مثل تغيُّر المناخ وجائحة كوفيد-19 هي أيضاً تذكير صارخ بأن الأسرة

الدولية تغرق أو تسبح معاً، والاستثمارات في المساعدة الإنمائية الرسمية هي استثمارات في الأسرة الدولية ككل.

وفي حين تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية حصة هامة من الإنفاق العام في الدول الجزرية المنخفضة الدخل والهشة والصغيرة، أو عنصراً حاسماً في الإنفاق على القطاعات الاجتماعية الرئيسية في البلدان المتوسطة الدخل الأقل اعتماداً على المعونة، فإنها تشكل جزءاً ضئيلاً من الإنفاق العام في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي عام 1970، وافق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على هدف إنفاق لا يتجاوز 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من تواضع هذا الهدف، لم تصل إليه أو تتجاوزه سوى ستة بلدان، وفي عام 2020 أنفقت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.3 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية في المتوسط[462]. وخفضت المملكة المتحدة، التي كانت آخر الدول الست التي تحقق هذا الهدف، التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0.5 في المائة في عام 2020، مشيرة إلى الظروف الاستثنائية لأزمة كوفيد-19. وقد تم ذلك في ظل الحاجة الواضحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لمساعدة البلدان على مواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة للجائحة. وقوبل القرار بردود فعل عنيفة من المجتمع المدني والرأي العام وحتى من داخل حزب الحكومة الحالي نفسه.

وستكون المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً رئيسياً في الموارد المالية التي ينبغي أن تستفيد منها البلدان من أجل تنفيذ مزيج السياسات اللازمة لمعالجة أوجه عدم المساواة في المستقبل المنظور. ويمكن إجراء مناقشات بشأن الحد من الاعتماد على المعونة (رفع بلد من قائمة البلدان الأقل نمواً) في الأجل المتوسط إلى البعيد، ولكن ينبغي في الوقت الحاضر أن تركز البلدان المساهمة في المعونة على تحقيق أو تجاوز هدفها الذي دام أربعة عقود وضمان إنفاق الأموال بفعالية وكفاءة على أنواع السياسات التي ستؤدي إلى تغيير منهجي.

11.2.4 الضرائب

في خضم الأزمة الحالية والآثار الاقتصادية غير المتكافئة الواضحة للجائحة، لا مفر من المطالبة بزيادة الضرائب – ضرائب التضامن القصيرة الأجل والزيادات الأطول أجلاً في تعبئة الموارد المحلية – وهي أيضاً مبررة. وتكافح الحكومات من أجل "أثر مزدوج" متمثل في انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب التوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي وارتفاع النفقات بسبب ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية. ويتطلب تحصيل الضرائب بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلى الصعيد الوطني، يشكل بناء القاعدة الضريبية جزءاً رئيسياً من العقد الاجتماعي. وبذلك، فإنه يوفر أرباحاً مزدوجاً من خلال زيادة الحيز المالي مع ترسيخ العلاقة بالاتجاهين بين الدولة والمواطن. وإن تفصيل مختلف أساليب زيادة القاعدة الضريبية لا يندرج ضمن نطاق هذه الورقة، ولكنّ البحث الذي أجراه مؤخراً مركز التعاون الدولي وجد أن العنصرين الرئيسيين اللذين يجبران الناس على الامتثال للأنظمة الضريبية هما الثقة في النظام، وإدراك عدالته[463]. ويمكن استخدام ست آليات لتحسين التصورات المجتمعية على نحو يحقق هذين الهدفين ألا وهي: الثقة (المصداقية)؛ والمعاملة بالمثل؛ والشفافية؛ والعدالة التوزيعية؛ والعدالة الإجرائية؛ والعدالة الجزائية.

ويجب إنفاذ الشرعية المالية من خلال تشريع الحصول على المعلومات[464]. وتفتقر العديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط إلى هذا الإنفاذ بسبب المعلومات التي عفا عليها الزمن على مواقعها الحكومية على شبكة الإنترنت. وإنّ إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالدولة محدودة بالنسبة لمعظم مواطني هذه البلدان. ويؤدي انعدام الثقة في النظام إلى محدودية الامتثال. ويمكن أيضاً الاستفادة من وسائل الإعلام لإتاحة بعض المعلومات من أجل تعزيز الوعي. ففي زمبابوي، على سبيل المثال، تفصّل آليات الإبلاغ العامة الدورية كيفية استخدام أموال ضرائب المواطنين. وقد ساعدت هذه التحديثات على تعزيز الشفافية والمساءلة، مما أسهم بدوره في زيادة الدعم العام للضرائب[465].
والسلفادور وسيراليون من بين البلدان التي تقدم المزيد من الأمثلة على ما يصلح لزيادة القاعدة الضريبية[466].

وكشفت استطلاعات الرأي التي أجريناها أن الناس على استعداد لدفع المزيد من الضرائب، ولا سيما على الصحة والتعليم والسكن ومكافحة الجريمة والسلامة. ومع ذلك، كان الاستياء واضحاً بشأن الطريقة التي يعمل بها النظام الضريبي حالياً. فقد عبّر عدد كبير من الناس (83 في المائة) في جميع البلدان عن انزعاجهم من أن بعض الأثرياء ليسوا مضطرين لدفع حصتهم العادلة، وعبّر 80 في المائة من الناس عن انزعاجهم لعدم خضوع الشركات الكبيرة حالياً لنسبة كافية من الضرائب. وبشكل عام، فإن 76 في المائة من الناس منزعجون من غياب الشفافية في النظام الضريبي.

11.3 قضية فرض ضريبة تضامن

ليست الضرائب التضامنية ممارسة جديدة، خاصة في أوقات الأزمات. فقد استخدمت هذه الضرائب على مدى قرون عديدة لمجموعة واسعة من الأغراض مع مستويات متفاوتة من النجاح، وتخدم مجموعة متنوعة من الأغراض الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفق شكلها، وهدفها، ووقت تنفيذها. ولعل هذا التنوع عامل رئيسي يسهم في ملاءمة ضرائب التضامن لحل المشاكل القصيرة الأجل في حالات الطوارئ.

وإن جائحة كوفيد-19 واحدة من هذه الحالات الطارئة، ذات الآثار العالمية غير المسبوقة على الحياة وسبل العيش والاقتصادات. وتحتاج الحكومات إلى المزيد من الإيرادات، ولكن من المرجح أن تواجه أي زيادة في الضرائب على الدخل وعلى القيمة المضافة رد فعل عنيف من المكلفين، وخاصة في الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل[467]. وتقدم الاحتجاجات الأخيرة في كولومبيا مثالاً على عواقب فرض ضرائب تنازلية[468]. وبالتالي، يقع العبء على عاتق الأثرياء[469]، أي أولئك الذين لديهم قدرة أكبر على الدفع. وبناء على ذلك، تلجأ عدة بلدان إلى فرض ضرائب تضامن لتخفيف العجز المالي الناجم عن جائحة كوفيد-19، ولا سيما على الثروة. ويقوم آخرون بإنشاء صناديق طوعية لتجميع الموارد من القطاعين العام والخاص للتمويل المتّصل بجائحة كوفيد-19.

ويمكن أن تتخذ ضرائب التضامن أشكالاً مختلفة. ويمكن فرضها على دخل الشركات والأفراد، كضرائب على الثروة، أو كأشكال مختلفة من الرسوم أو الغرامات الإضافية. وبدلاً من ذلك، يمكن توجيه التبرعات نحو صندوق التضامن. لكن، يجب التنبّه إلى أن كل بلد لديه مجموعة مختلفة من الظروف والاحتياجات. ولذلك، فإن أي استجابة لآثار الجائحة يجب أن تكون مصممة خصيصاً للظروف الخاصة بالبلد. ويمكن لنقص البيانات أن يعيق أي جهود من هذا القبيل. ويشير واريس إلى أن القاعدة الضريبية محدودة

للغاية في معظم البلدان الأفريقية، حيث لا يدفع سوى جزء من السكان ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات[470]. ويجب النظر في هذا الواقع عند صياغة أي استجابة فعالة للأزمة، ولكن الجائحة وعواقبها الاجتماعية غير المتكافئة توفر أيضاً حجة لتوسيع القاعدة الضريبية في مثل هذه الظروف.

وتناول البحث الذي أجرته مجموعة باثفايندرز إيجابيات ضرائب التضامن وسلبياتها، فضلاً عن نجاحها في الماضي[471]. وعلى الرغم من اختلاف الحقائق في كل بلد، ظهرت عدة عوامل مشتركة تستخدم كمؤشرات لنجاح أي ضريبة تضامن. والمؤشر الأساسي هو تحقيق الغرض الذي تم اعتماد الضريبة من أجله. وتشمل المؤشرات الأخرى ما إذا كانت الإيرادات التي تم جمعها كبيرة؛ ومستويات الامتثال وقبول الناس والدعم؛ وما إذا كان لا بد من تدابير أخرى مكمّلة للضريبة؛ والأهم، الشفافية حول ما إذا كانت الضريبة مؤقتة أو طويلة الأجل (إذا كان الحال كذلك، كم من الوقت)، والأغراض التي ستُنفَق من أجلها.

وبطبيعة الحال، يختلف مبلغ الأموال التي يتم جمعها استناداً إلى تصميم ضريبة التضامن. وتشير التقديرات إلى أن الضريبة التي فرضتها الأرجنتين لمرة واحدة بنسبة 2 في المائة على الثروات التي تزيد قيمتها عن 200 مليون بيزو (حوالي 3 ملايين دولار أمريكي)[472]، مع رفع المعدل إلى 3.5 في المائة على الأفراد الذين تزيد ثروتهم عن 3 مليارات بيزو، ستتجاوز 3 مليارات دولار كمجموع صافي من 12 ألف شخص[473].

وتشمل ضريبة التضامن المصممة تصميماً جيداً شرحاً واضحاً لأهدافها ومواعيدها النهائية، مع سرد لبناء التضامن. ومن الأهمية بمكان وضع خطط واضحة لإنفاق الإيرادات المتأتية من هذه المبادرات، ويجب توثيق آثار هذه الأموال توثيقاً جيداً للحفاظ على دعم الناس لها وتعزيز استخدامها في المستقبل إذا لزم الأمر. كما أن التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة والوزارات الحكومية مفتاح نجاح ضرائب التضامن. وكانت صناديق التضامن التي سُنَّت في جنوب أفريقيا ونيجيريا تنطوي على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين[474].

11.4 ما وراء ضرائب التضامن

أدت جائحة كوفيد-19 إلى إعادة إحياء المناقشات السياسية والأكاديمية حول زيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب جديدة على الثروة والميراث، والمعاملات المالية، وإصلاح النظام الضريبي الدولي بشكل عام. وفي أميركا اللاتينية، فإن فكرة فرض ضريبة على الثروة ليست جديدة: فسويسرا والنرويج والأرجنتين وكولومبيا وأوروغواي تطبق بمثل هذه الضرائب بمعدلات مختلفة. وقد طبقت البرازيل وكولومبيا والأرجنتين ضرائب على المعاملات المصرفية والمالية في الماضي.

وتمثّل الهند دراسة حالة جيدة بشكل خاص عن الأماكن التي يمكن أن يكون فيها لضرائب التضامن والضرائب الأوسع على الثروة قدرة كبيرة على جمع الأموال، وهو أمر بالغ الأهمية الآن في ظل الحاجة الماسة إلى هذه الأموال بعد الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19. وفي حين لا تزال الهند تضم 180 مليون فقير، فإن نسبة أصحاب الملايين في البلاد هي الأسرع نمواً في العالم. ووفق تقرير صادر عن معهد كريدي سويس للبحوث[475]، يبلغ عدد أصحاب الملايين من الدولارات الأمريكية 759,000 مليونيراً في الهند. ويشير التقرير كذلك إلى أن هذا العدد قد يصل إلى 1.2 مليون في عام 2024. ووفق قائمة هورون العالمية للأثرياء لعام 2020، تحتل الهند أيضاً المركز الثالث على مستوى العالم (بعد

الصين والولايات المتحدة) من حيث أصحاب المليارات من الدولارات الأمريكية، حيث بلغ عددهم 137 ملياردير[476].

وبالنسبة للهند والعديد من البلدان الأخرى المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإن القضية هي أن البنية الأساسية غير موجودة لتطبيق الضرائب على الثروة على المدى القصير. وكانت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في الهند (باستثناء حصة الولايات من الضرائب) 8.1 في المائة فقط في آذار/مارس 2021، وهي نسبة أقل بكثير من متوسط النسبة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغة 34 في المائة[477]. ومن ناحية أخرى، تفرض الضرائب غير المباشرة (مثل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك) عبئاً أكبر على الفقراء، مما يؤدي إلى تفاقم درجة عدم المساواة المرتفعة أصلاً. وإن الافتقار إلى البنية الأساسية المؤسسية لتحصيل الضرائب على الثروة وضمان كيفية إنفاقها يشكل قيداً حقيقياً: مما حفَّز النقاش بشأن صناديق التضامن، المحصورة بالغرض منها، بدلاً من الضرائب[478]. ونعتبر أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأفضلية ولكن يستحق الأمر اعتمادها في بعض الظروف القطرية.

وتقدم آخرون بأفكار لإنشاء صناديق ثروة سيادية جديدة مملوكة ومستثمرة لصالح الشباب والمهمشين، فضلاً عن التفاوض على توزيع الأرباح مع شركات التكنولوجيا مما يعكس أن بياناتنا الشخصية ذات قيمة كبيرة لهذه الشركات في الاقتصاد الرقمي[479].

11.4.1 معالجة سوء استخدام الضريبة على الشركات

يمثل سوء استخدام الضريبة على الشركات أحد أصعب التحديات أمام التوزيع المنصف للموارد. ويقوض بشكل أساسي الجهود الرامية إلى التضامن، ناهيك عن الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل السياسات الاجتماعية الحيوية ومعالجة أوجه عدم المساواة. وبفضل مبادرة أطلقتها مؤخراً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لنشر بيانات عن الشؤون المالية للشركات المتعددة الجنسيات، أصبح من الممكن الآن تتبع سوء استخدام ضرائب الشركات بمزيد من التفصيل على مستوى كل بلد. وقد وقَّع مؤخراً 130 بلداً وولاية قضائية اتفاقاً ضريبياً عالمياً هاماً بهدف تحديث النظام الضريبي القديم جداً. وننظر إلى هذه الصفقة باعتبارها تقدماً رائداً نحو التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الضريبة على الشركات، ولكننا نفهم العيوب التي أثارتها منظمة أوكسفام وغيرها (الإطار 25 أدناه). إن الطريق نحو العدالة العالمية في الضريبة على الشركات طويل: لا بد من تسخير الزخم الذي بنته هذه المبادرات الأخيرة للدفع باتجاه المزيد من الإصلاحات.

الإطار 25 – إصلاح نظامنا العالمي للضريبة على الشركات

غابرييلا بوشر
مديرة تنفيذية، منظمة أوكسفام

إن التوصل إلى اتفاق عالمي طال انتظاره بشأن الضريبة على الشركات يوفر فرصة تاريخية لمعالجة الظلم الضريبي الذي يشكل جوهر أزمة عدم المساواة اليوم. وقد شهدت العقود العديدة الماضية تحوّلاً لا هوادة فيه في العبء الضريبي من رأس المال والأرباح المتعددة الجنسيات إلى العمل والاستهلاك، ما رسّخ الثروة والسلطة في القمة، وقضى على قدرة الحكومة على تأمين حقوق الناس. وكانت البلدان تخسر ما يصل إلى 240 مليار دولار أمريكي بسبب التهرّب من دفع الضرائب على الشركات كل عام[480]. والآن، تشهد الجائحة تسارع الأزمات المالية في البلدان المنخفضة الدخل، إلى جانب أعباء الديون[481] الخانقة فيما تتفاقم تهديدات التقشف وتتعمّق عدم المساواة[482].

وأيَّد أكثر من 130 بلداً الخطوط العريضة لصفقة الضريبة على الشركات التي من المقرر أن توافق عليها مجموعة العشرين هذا العام. ووصفها وزير المالية الفرنسي "بالثورة الضريبية"[483]. وقد تكون مفيدة لبعض البلدان الغنية – ولكن بالتأكيد ليس للبائعات المتجولات في أوغندا، أو الممرضات في نيبال، أو الشركات الصغيرة التي شارفت على الانهيار.

وتتمحور الصفقة حول "ركيزتين"، ينطوي كل منهما على أوجه قصور كبيرة. وتحاول الركيزة الأولى أن تجعل الشركات المتعددة الجنسيات تدفع المزيد من الضرائب حيث تبيع منتجاتها، الأمر الذي طال انتظاره. ومع ذلك، فإن القواعد ضيّقة جداً، لأنها ستنطبق على عدد قليل من الشركات يبلغ ثمانية وسبعين شركة[484]، ولا تعيد توزيع سوى جزء صغير من الضرائب[485]. وما يثير القلق جداً هو أنه على البلدان، كجزء من الصفقة، أن تلغي أي ضرائب محلية مفروضة مسبقاً على شركات التكنولوجيا. وقد اعتمدت بلدان واسعة النطاق مثل نيجيريا والمملكة المتحدة والهند مثل هذه الضرائب الوطنية على التكنولوجيا في السنوات الأخيرة. وتعني إزالة هذه الضرائب أن شركات التكنولوجيا الكبرى قد تحصل على تخفيض ضريبي. وتشير التقديرات إلى أنه بموجب الاتفاق الجديد، سيتعين على جوجل دفع أقل من ثلث ما تدفعه بموجب الضريبة الرقمية الحالية في المملكة المتحدة[486].

والركيزة الثانية للصفقة الضريبية هي الحد الأدنى العالمي للضريبة الذي يحظى بإشادة كبيرة عند 15 في المائة. ولكن هنا أيضاً، نجد العديد من المشاكل الرئيسية. أولاً، المعدل ببساطة منخفض للغاية ويمكن أن يطبِّع معدلات الضرائب المفروضة على الشركات المرتبطة بالملاذات الضريبية مثل إيرلاند وسنغافورة. ثانياً، إن نسبة الـ 15 في المائة ليست حداً أدنى حقيقياً: ستسمح شريحة من الثغرات للعديد من الشركات بالاستمرار في دفع معدلات أقل بكثير من هذا المبلغ[487]. وأخيراً وبشكل صادم، يمنح الاقتراح بعض البلدان الغنية (وخاصة دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي) ثلثي إجمالي الإيرادات الناتجة عن الحد الأدنى للضريبة[488]، مما يترك أفقر البلدان بأقل من 3 في المائة – على الرغم من كونها موطناً لأكثر من ثلث سكان العالم.

ويحتاج العالم إلى صفقة عادلة وطموحة تحدُّ من عدم المساواة، وليس إلى استيلاء البلدان الغنية على الأموال ما يعمِّق أزمة عدم المساواة اليوم. فبدلاً من خفض الضرائب على شركات التكنولوجيا والإعفاءات للقطاع المالي، نحتاج إلى إعادة توزيع ضريبي أكثر طموحاً إلى البلدان التي تتم فيها المبيعات. وينبغي أن تكون البلدان قادرة على تنفيذ تدابير أحادية لفرض الضرائب على الشركات التي لا تشملها الصفقة الضريبية. إضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى ضريبة عالمية دنيا لا تقل عن 25 في المائة كما اقترحت اللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية للشركات. ويمكن أن

يؤدي ذلك إلى جمع ما يقرب من 17 مليار دولار أمريكي أكثر سنوياً لأفقر بلدان العالم مقارنة بمعدل 15 في المائة، أو ما يكفي لتوفير لقاح كوفيد-19 لأكثر من 80 في المائة من سكانها[489].

ولكن حتى ذلك لن يكون سوى البداية. ومن الجدير بالذكر أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حرص قادة مثل فرانكلين روزفلت على أن تدفع الشركات معدلات ضريبية تتراوح بين 40 و50 في المائة، وظلّت قائمة لعقود من الزمن. ويجب على الحكومات أن تتمتع بهذا المستوى من الطموح إذا ما أرادت حقاً أن تعزز الاستثمار في الخدمات والحمايات الشاملة، والممرضات والمعلمين، والمؤسسات الصغيرة في جميع أنحاء العالم. وعندئذ فقط يمكننا أن نبدأ حقاً في مواجهة أزمة عدم المساواة في أيامنا هذه.

11.5 دور التدفقات المالية غير المشروعة

من الصعب تصور تعافي عالمي منصف ومستدام دون اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وتخسر البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل على حد سواء تريليونات الدولارات الأمريكية سنوياً بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، ولكن بلدان الدخل المنخفض والمتوسط تشعر بتأثيرها بشكل غير متناسب، حيث لا تحرم المخالفات المالية المجتمعات من الموارد التي تشتد الحاجة إليها فحسب، بل تقوِّض أيضاً الثقة وتؤجج المظالم وتفاقم عدم المساواة. ورغم أن وقف تيار التدفقات المالية غير المشروعة كان منذ أمد بعيد من أولويات النظام المتعدد الأطراف، فإن التقدم كان بطيئاً. وفي الواقع، في عام 2015، خسرت البلدان الأفريقية ما يقدر بنحو 50 مليار دولار أمريكي سنوياً لصالح التدفقات المالية غير المشروعة[490]، وبحلول عام 2020 أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى 88.6 مليار دولار أمريكي[491]. ونجد أدلة متزايدة على أن جائحة كوفيد-19 قد زادت الوضع سوءاً[492].

إطار السياسات صاد – العدالة الضريبية

بناء القاعدة الضريبية

تحقق بعض النجاح في تبادل خبرات مفتشي الضرائب والخبراء من البلدان الغنية مع أولئك الذين يحاولون بناء قاعدتهم الضريبية[493]. وتمكنت السلفادور من مضاعفة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11 في المائة إلى 22.9 في المائة بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لإدخال نظم تكنولوجيا المعلومات، وتحسين خدمات المكلفين، وتوسيع المعلومات العامة عن النظام الضريبي، ورفع مستوى المهارات المهنية داخل دائرة الضرائب[494,495]. وينبغي توسيع نطاق مبادرات مثل "مفتشو ضرائب بلا حدود" التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإتاحة

أي دعم تقني للإصلاح الضريبي بسهولة. وترد فيما يلي نصائح عامة للبلدان التي تحاول توسيع قاعدتها الضريبية:

- **البساطة:** تجعل القوانين الضريبية البسيطة التهرب الضريبي والفساد أصعب، وتُشجِّع على الامتثال.
- **الشفافية:** يجب أن يثق الناس بأن حكوماتهم ستحسن استخدام مساهماتهم، ولذلك ينبغي أن تكون الحكومة شفافة قدر الإمكان وتُخصِّص الأموال لمجالات واضحة خاصة بالسياسات. كما يمكنها نشر الاستراتيجيات الخاصة بالإيرادات على المدى المتوسط، وتفصيل الإنفاق الحكومي حسب الإدارات حتى يطّلع الناس على كيفية استخدام الضرائب التي يدفعونها.
- **الرقمنة:** يمكن توفير الوقت وزيادة الامتثال من خلال التعبئة الإلكترونية. ومع ذلك، يجب توفير البنية التحتية الأساسية والحصول على خدمة الإنترنت الموثوقة لينجح هذا العمل.
- **التفكير أبعد من ضرائب الدخل:** يمكن للبلدان أن تفرض أيضاً ضرائب على الثروة وعلى العقارات من أجل تعظيم حجم مواردها الضريبية بطريقة تدريجية. ويمكن اللجوء إلى أفكار مبتكرة مثل فرض رسوم على شركات التكنولوجيا الكبرى، على غرار أمازون وجوجل وآبل، عند استخدامها لبياناتنا الخاصة[496].

فرض ضريبة تضامن

- نظراً للآثار غير المتناسبة على الفقراء ودور العاملين الأساسيين الذين يتعين عليهم مواجهة الجائحة، ينبغي أن تستكشف الحكومات دور ضريبة التضامن التي تُفرض على الأثرياء. إذا كانت ضريبة على الثروة أو الدخل، وينبغي أن يعتمد طولها على الصيغة التي تزيد من الإيرادات.
- وينبغي استخدام ضريبة التضامن لبناء سردية الترابط والمسؤولية التي يتحملها الأغنياء عن "دفع مستحقاتهم"، وإذا تم ذلك كما يجب، يمكن أن يبني الأساس للمعاملة بالمثل على المدى الطويل بين الضرائب والخدمات.

معالجة تجنب دفع ضريبة الشركات

- كما توضح غابرييلا بوتشر من أوكسفام (الإطار 25)، فإن الإطار الشامل لمجموعة العشرين/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو خطوة إلى الأمام بالمعنى المعياري (من حيث السابقة التي يأتي بها) ولكنه فرصة ضائعة من حيث النطاق والحجم. وإننا بحاجة إلى إصلاح شامل من شأنه أن يؤدي إلى فرض ضريبة على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف أنحاء العالم بما يتماشى مع أنشطتها الحقيقية في كل بلد، فضلاً عن فرض ضريبة دنيا عالمية وفعالة أكثر طموحاً على الشركات المتعددة الجنسيات، ربما حوالي 25 في المائة، الأمر الذي يضع حداً للمنافسة الضريبية الضارة بين البلدان ويحد من الحافز للشركات المتعددة الجنسيات لتحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية.
- تطبيق قواعد الملكية النفعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الفور على الملاذات الضريبية. وتشير تقديرات شبكة العدالة الضريبية إلى ضياع ضرائب بقيمة 427 مليار دولار أمريكي كل عام بسبب الملاذات الضريبية[497]، وهي مليارات يمكن إنفاقها على مجالات الصحة والتعليم والسكن وغيرها من مجالات السياسات المدرجة في هذا التقرير. وينبغي للمراكز المالية

التي ترغب في تعزيز سمعتها أن تنظر أيضاً في إنشاء سجلات عالمية للأصول لإضفاء الشفافية على الحيازات النفعية للأموال في ولايتها القضائية.

- تمكين المواطن والمجتمع المدني من المشاركة في المناقشات الضريبية وتأمين المعلومات والتدريب للمشاركة بشكل مثمر في تلك المناقشات[498].

اتخاذ الإجراءات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة

ترتبط العديد من الإجراءات المطلوبة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بمسائل الشفافية التي أثيرت في الفصل السابق بشأن التصدي للفساد. وإن زيادة الشفافية المالية وسيلة فعالة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتتطلب سياسات:

- القضاء على الشركات الجوفاء المجهولة من خلال اعتماد سجلات الملكية النفعية بما يتماشى مع معايير الشفافية الدولية، بما في ذلك الملاذات الضريبية.
- الكشف عن التهرب الضريبي عبر الحدود وردعه. وسمحت بوابة التبادل الآلي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان بتبادل المعلومات.
- تعزيز قوانين وممارسات مكافحة غسل الأموال.
- الحد من التلاعب بقيم الفواتير التجارية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات في المؤسسات ذات الصلة مثل السلطات الجمركية وسلطات الإيرادات الضريبية، مما يسمح بتحديد التلاعب بقيم الفواتير التجارية.
- تحسين شفافية الشركات المتعددة الجنسيات بما يتماشى مع خطة عمل تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والركيزة الأولى في الاتفاق الضريبي العالمي الجديد (يمكن الاطلاع على القسم السابق بشأن معالجة سوء استخدام الضريبة). ويستوجب الإبلاغ القُطري من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات أن تقدم عائداً سنوياً يُفصِّل العناصر الرئيسية للبيانات المالية حسب الولاية القضائية.

"نحن أنفسنا فعلنا أموراً، ربما من دون التفكير في أننا ارتكبنا أخطاء، وأعتقد أننا إذا أقسمنا بقول الحقيقة، يمكننا تغيير الأمور."

كوستاريكا، أنثى، عمرها 50 عاماً وما فوق

12

استنتاجات وتوصيات

في غلاسكو، اسكتلندا، في أيار/مايو 2021، أصبح شارع سكني هادئ نقطة محورية في المعركة من أجل مجتمعات شاملة. وبحلول الساعة العاشرة صباحاً، تجمع حشد صغير عندما سمع السكان المحليون أنّه تم إلقاء القبض على رَجُلَين في مداهمة حصلت فجراً ووضعا في شاحنة حكومية لترحيلهما. ولم يحصل الرجلان من أصل هندي على الإجراءات القانونية الواجبة في طلَبَي اللجوء اللذين قدماهما. وكان كلاهما عضوين محبوبين ومحترمين في معبد السيخ غوردوارا المحلي للسيخ حيث كان الصديقان يعملان على إطعام المشردين. وسرعان ما تحوّل تجمّع السكان المحليين إلى حشد من مئات الأشخاص بعد الظهر. وكان من بينهم جيران وعائلات يحتفلون باليوم الأول من العيد إلى جانب نشطاء في مجال حقوق اللجوء. وهتفوا "هؤلاء جيراننا، دعوهم وشأنهم". وبعد ثماني ساعات، وبعد أن منع الحشد الشاحنة من التحرك، أُطلِق سراح الرجلين وعادا إلى مجتمعهما المحلي وعرض عليهما محامون محليون ناشطون في مجال حقوق الإنسان المساعدة من أجل التصدي للترحيل غير المشروع.

وشكر طالبا اللجوء الحشد، حيث تحدَّث أحدهما، لاخفير سينغ، من خلال مترجم، قائلاً: "أخذوني من دون سابق إنذار من شقتي، اقتحموا المنزل وأخذوني إلى الشاحنة. كنت قلقاً ومستاءاً وأتساءل كيف سأعامل في مركز الاحتجاز. وأنا سعيد جداً لأن نصيبي كان أن أعيش في غلاسكو وسط أناس تجمعهم الألفة والمودة لدرجة أنهم يخرجون إلى الشارع لمساعدة من يخصّهم. لقد دهشت وغمرني الفرح إزاء الدعم الذي تلقيته من سكان غلاسكو. هذا أسعد شعور. شكراً جزيلاً لكم".

إنها قصة فرح، وحب، وأمل. كما أنها قصة مجتمع وإنسانية ونضال.

نتحدث كثيراً عن كلفة عدم المساواة، ولكن لا بد أيضاً من ذكر فوائد المجتمع الذي يقدّر كل شخص على قدم المساواة ولا يسمح بمكافآت ظالمة للأغنياء الجاحدين. وببساطة، إن أنواع النتائج التي تحققها المساواة والشمول – الرفاه العالي والأمن المادي والفرص لأطفالنا والرعاية لمرضانا وكبار السن والسلامة والعدالة والفخر المجتمعي القوي والشعور بالانتماء – توفر أساس المجتمعات التي نريد جميعاً أن نعيش فيها.

وقد أثبتنا في جميع فصول هذا التقرير أنّ التغيير ممكن. وقد قامت بلدان مثل بوتسوانا بإصلاحات واسعة النطاق لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإعطاء صوت أكبر

للفئات المهمشة. وقد شقّت سيراليون مسارها من خلال الحوار الاجتماعي والاستثمار في الصحة والتعليم لرؤية تحسينات مستمرة منذ التسعينات، حتى في ظل انطلاقة صعبة للغاية. وفي الولايات المتحدة، سمح الدعم الإضافي للرعاية الاجتماعية لأفقر الناس بانخفاض الفقر بأعداد قياسية خلال الجائحة، مما يذكرنا بأن السياسة تحدث فرقاً.

"أعتقد أنه تقدم بطيء، ولكن هناك تقدم - السير بخطوات صغيرة، على ما أعتقد، أفضل من لا شيء."

كندا، أنثى، عمرها 50 عاماً وما فوق

وهذا لا يعني أن التقدم سهل. إذ إن الحساب السياسي لمعالجة عدم المساواة والإقصاء معقَّد بفعل عوامل مختلفة. فالدول التي استولت عليها المصالح الخاصة ومصالح الشركات، والتحيزات الراسخة تجاه الفئات المهمشة، والقادة السياسيون المستعدون لإثارة الانقسامات من أجل الحفاظ على السلطة والحصول عليها، هي في كثير من الأحيان العوامل الثابتة التي تحول دون التغيير. ولا يمكننا أن نكون ساذجين بشأن التغيير المؤسسي الذي تتطلبه المساواة.

ولا يمكن للبلدان أن تتصدى دوماً لهذه التحديات بمفردها. فالتمويل المحدود ومستويات الدَين الوطني المرتفعة، والعقبات التاريخية والجغرافية، أمور تكبّل البلدان في أغلب الأحيان. إن النظام المالي العالمي، بما في ذلك التهديد بخفض التصنيف من قبل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الخاصة بسبب الرغبة في الاستثمار بشكل أكبر في النظم الصحية، يلقي بظلاله على عشرات البلدان. وعلى الرغم من ذلك، الخيارات متاحة لجميع البلدان، بغض النظر عن الدخل ومستويات عدم المساواة والإقصاء القائمة. وفي نهاية المطاف، سيتطلب التغيير وجود جهات فاعلة متعددة من سياسيين ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات مالية دولية، فضلاً عن بذل الجهود اللازمة على الصعيد العالمي لإنجاح هذا التغيير.

ومما لا شك فيه هو أن أوجه عدم المساواة الاقتصادية والفئوية تعوق تقدم البشرية، وأن العمل بات ملحاً.

ولهذا التقرير ثلاث نتائج رئيسية:

- يطالب الناس في جميع أنحاء العالم **بعقد اجتماعي جديد من أجل شفاء عالم منقسم**. وتُظهر استطلاعات الرأي قلقاً شديداً بشأن الانقسامات المجتمعية وتوافقاً في الآراء حول ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجتها على نحو يمنح القوة والاحترام.

- اعتمدت البلدان والمجتمعات المحلية التي أحرزت تقدماً مطرداً نحو مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة نهجاً ثلاثي الأبعاد بوجه عام: فقد حققت **نتائج واضحة** تُحدث فرقاً ملموساً في الحياة اليومية للناس، في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والسكن والأجور؛ وتمكّنت من **بناء التضامن** من خلال عمليات الكشف عن الحقيقة، واستخدام البرامج المجتمعية الصلبة على سبيل المثال؛ **وضَمِنت المصداقية وسعت إلى تجنب الانتكاسات** من خلال مكافحة الفساد في المراحل الأولى من الإصلاح وتوسيع نطاق السلطة السياسية، فضلاً عن زيادة التمويل العام اللازم لوضع السياسات.

- إنَّ السياسات الدولية عنصرٌ هام يكمّل الإجراءات الوطنية. وفي الوقت الحاضر، تتمثل الأولويات الثلاث الملحّة في **التوزيع المنصف للقاحات، وإمكانية الحصول على التمويل، والمعايير والاتفاقات الضريبية** التي تحفّز أولئك الذين استفادوا

أكثر من غيرهم من النمو على المساهمة في جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 ومواجهة تغيُّر المناخ.

ثلاث توصيات للقادة الوطنيين وشركائهم:

- توجيه الاهتمام إلى المجالات التي لا تحظى بالقدر الكافي من الرعاية والتي تحقق تحسينات واضحة في حياة الناس، مثل الحصول على السكن والمنافع الاجتماعية الواسعة النطاق (وليس فقط تلك الموجّهة لفئات معينة)، وتوفير تعويضات للعاملين الأساسيين والعاملين في اقتصاد الرعاية وحمايتهم.

- الاستثمار في النُهج الرامية إلى تعزيز التضامن على المدى الطويل من خلال الحوار وآليات الكشف عن الحقيقة، وإصلاح الشرطة والقضاء، وتمكين المجتمع المحلي وإشراكه في وضع السياسات، والاستثمار في التعليم من أجل تنمية المهارات ولأسباب مدنية على حد سواء. والجمع بين هذه الجهود والسرديات التي توحّد الناس لبناء التضامن بين مختلف فئات المجتمع وبناء توافق في الآراء من أجل عقد اجتماعي جديد.

- ضمان المصداقية والثقة العامة من خلال اتخاذ تدابير مكافحة الفساد، وتوسيع نطاق الوصول إلى المناصب السياسية، وحماية الحيز المدني. وفهم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في هذه المجالات لمنع مخاطر الانتكاس اللاحقة حتى عندما تتمتع الحكومات بولاية وقدرات قوية.

أربع توصيات للأسرة الدولية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين:

- التوسع الفوري في إمدادات اللقاحات وتمويلها، فضلاً عن إمكانية الحصول على التقنيات الطبية الأخرى.

- الموافقة على آليات جديدة وعلى تخفيف عبء الديون للبلدان البالغ عددها أكثر من 100 بلد والخاضعة لقيود مالية تهدد تعافيها من جائحة كوفيد-19[499].

- تعزيز الآليات الدولية لإجراءات مكافحة الفساد، بما في ذلك التعاون بين الولايات القضائية، ودعم الملكية النفعية والتعاقد المفتوح.

- كأساس لمزيد من التحسين: (1) رصد الالتزامات الدولية والوطنية والبحث في الصلة بينها؛ (2) تحسين البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في خفض أوجه عدم المساواة والإقصاء، سواء كانت عامة أو قائمة على أساس الهوية.

وينبغي أن يكون هذا التقرير بمثابة دليل عملي لصانعي السياسات والمؤثرين، ومرجع من الإمكانيات التي يمكن أن يستفيد منها الناس، ودعوة إلى جميع القادة السياسيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وليس نقص الأفكار أو الخبرة ما يمنعنا من المضي قدماً، وقد حان وقت العمل.

الحواشي

1. Atanda, Kay, and Cojocaru Alexandru, “Shocks and vulnerability to poverty in middle-income countries,” World Bank Blogs, March 31, 2021, https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/shocks-and-vulnerability-poverty-middle-income-countries.
2. UN ILO, “The ILO’s World Employment and Social Outlook: Trends 2021,” UN ILO, 2021, www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_794834/lang--en/index.htm.
3. Dolan, Kerry A., “Forbes’ 35th Annual World’s Billionaires List: Facts and Figures 2021,” Forbes Magazine, April 6, 2021, www.forbes.forbes-/06/04/com/sites/kerryadolan/2021 35th-annual-worlds-billionaires-list-facts-and-figures-2021/?sh=6f0400b35e58.
4. World Bank, “Gini Coefficient estimates,” World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=IE.
5. World Bank, “Gini Index – Botswana,” World Bank, 2015, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=BW.
6. نجمع بين البحوث الجديدة المكلّف بإعدادها والبحوث الثانوية، سواء كانت كمية أو نوعية. ونبني على جهود الذين بدأوا العمل في مجال إيجاد الحلول لعدم المساواة وندين لهم بالامتنان على ذلك، مثل توني أتكينسون وجو ستيغليتز.
7. NYU Center on International Cooperation, “Cross-country opinion research in Canada, Costa Rica, Mexico, Sierra Leone, South Korea, Sweden, Tunisia, and Uruguay on policies to combat inequality,” August 1, 2021. أجري المسح في الفترة من 4 حزيران/يونيو إلى 23 تموز/يوليو 2021 في ثمانية بلدان، عبر الهاتف في أوروغواي وتونس وكوستاريكا والمكسيك، ووجهاً لوجه في سيراليون، وعبر الإنترنت في السويد وكندا وكوريا الجنوبية. وقد أجريت عموماً 17,047 مقابلة مع مجيبين تبلغ أعمارهم 18 عاماً وما فوق من عامة السكان. وإن نتائج المسح مرجّحة بالأهداف السكانية.
8. Honwana, Alcinda, “Youth Struggles: From the Arab Spring to Black Lives Matter and Beyond,” African Studies Review 62 No: 1 (March 2019): 8-21. doi:10.1017/asr.2018.144.
9. World Bank, “Fair Progress? Economic Mobility across Generations Around the World,” World Bank, 2015, www.worldbank.org/en/topic/poverty/publication/fair-progress-economic-mobility-across-generations-around-the-world.
10. World Bank, “Rural-Urban Migration in Developing Countries: Lessons from the Literature,” World Bank, 2015, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35610.
11. في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدم برانكو ميلانوفيتش معلومات محدثة في ما يتعلق بأبحاثه استناداً إلى بيانات ما بعد عام 2008. وأظهرت بعض النتائج الرئيسية لعمله أن التقارب مستمر بين آسيا والغرب من حيث نصيب الفرد من الدخل وأن الطبقة الوسطى في الغرب كانت الفئة التي حققت أسوأ النتائج منذ القياس السابق الذي أجراه. وقد حسّن أغنى 1 في المائة من أصحاب الدخل الأعلى في جميع أنحاء العالم مكانتهم منذ عام 2008 بالقيمة المطلقة، ولكن معدل نمو دخلهم كان أبطأ من نمو دخل معظم الفئات المحرومة في البلدان النامية. Milanovic, Branko, “Elephant who lost its trunk: Continued growth in Asia, but the slowdown in top 1% growth after the financial crisis,” 2020, https://voxeu.org/article/continued-growth-asia-slowdown-top-1-growth-after-financial-crisis.
12. Agrawal, Khushbu and Yukihiko Hamada, “Reforming Political Finance for More Diversity in Political Office,” NYU Center on International Cooperation, May 26, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/reforming-political-finance-more-diversity-political-office.
13. المرجع نفسه.
14. Sandbu, Marin, The Economics of Belonging: A Radical Plan to Win Back the Left Behind to Achieve Prosperity for All (Princeton: Princeton

University Press, 2020).

15. Shafik, Minouche, What We Owe Each Other: A New Social Contract for a Better Society (Princeton: Princeton University Press, 2021), /04/www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2021 what-we-owe-each-other-book-minouche-shafik.htm.

16. Cliffe, Sarah, and von Chamier, Paul, "Restoring Civic Trust in the Post-Pandemic Era," NYU Center on International Cooperation, May 19, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/restoring-civic-trust-post-pandemic-era; based on Edelman Trust Barometer 2021, www.edelman.com/trust/2021-trust-barometer.

17. Ian Goldin, Rescue: From Global Crisis to a BetterWorld (S.l.: SCEPTRE, 2022).

18. IMF, "Fault Lines Widen in the Global Recovery," World Economic Outlook (WEO), July 2021, https://www.imf.org/en/Publications/world-economic-/27/07/WEO/Issues/2021 outlook-update-july-2021.

19. المنهجية: من أجل تحليلنا، اعتبرنا أن البلدان "المعرضة للخضوع فوراً لإجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة فيها" هي البلدان التي استوفت أياً من التسميات التالية: "مثقلة بالديون" كما وصفها برنامج تحليل القدرة على تحمل الدين لصندوق النقد الدولي أو مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، أو "معرضة للتأثر مالياً" كما وصفها تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقابلية التأثر بالديون السيادية في الاقتصادات النامية، أو هي بلدان منحتها وكالات ستاندرد آند بورز أو فيتش أو موديز تصنيفاً ائتمانياً أدنى بمستويين على الأقل من مرتبة "الخردة"، أو تتجاوز مدفوعات فوائدها على الديون السيادية 20 في المائة من إيراداتها الحكومية السنوية، أو انخفضت إيراداتها الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطتين مئويتين على الأقل خلال السنوات الخمس التي سبقت جائحة كوفيد-19. وتشمل القائمة الناتجة عن ذلك 113 بلداً، ما يمثل غالبية دول أعضاء الأمم المتحدة (59.1 في المائة) البالغ عددها 193 دولة. ولعل تعرض هذا العدد الكبير من البلدان لإجراءات فورية من أجل تصحيح أوضاع المالية العامة فيها هو دليل على حجم الأزمة وتأثيرها المحتمل على التعافي ما بعد جائحة كوفيد-19 وعلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة. والقائمة الكاملة للبلدان هي: أرمينيا، أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إثيوبيا، إسواتيني، إكوادور، الأرجنتين، الأردن، البحرين، البرازيل، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، السنغال، السودان، الصومال، العراق، الكاميرون، النيجر، الهند، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بورتوريكو، بيلاروس، تركيا، ترينيداد، تشاد، توباغو، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور- ليشتي، جامايكا، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، سيراليون، سيشيل، طاجيكستان، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فنزويلا، فيجي، قيرغيزستان، كابو فيردي، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبريا، ليسوتو، مالي، مصر، ملاوي، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هنغاريا.

20. Roudabeh Kishi, Mel Pavlik, and Sam Jones, "2019 Year in Review," The Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), 2020, https://acleddata.com/acleddatanew/wp-ACLED_/03/content/uploads/dlm_uploads/2020 AnnualReport2019_WebVersion.pdf.

21. Tørres, Liv, "A Civil or Uncivil Civil Society," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/civil-or-uncivil-civil-society.

22. Ronald Reagan Presidential Foundation & Institute, "Ronald Reagan Inaugural Address 1981," Ronald Reagan Presidential Foundation & Institute, January 20, 1981, www.reaganfoundation.org/ronald-reagan/reagan-quotes-speeches/inaugural-address-2.

23. Margaret Thatcher, "Margaret Thatcher: a life in quotes," The Guardian, April 8, 2013, www.theguardian.com/politics/2013/apr/08/margaret-thatcher-quotes.

24. Robert J. Shiller, Narrative Economics: How Stories Go Viral And Drive Major Economic Events (Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2019).

25. von Chamier, Paul, "Inequality, Lockdown, and COVID-19: Unequal Societies Struggle to Contain the Virus," NYU Center on International Cooperation, April 13, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/inequality-lockdown-and-covid-19-unequal-societies-

struggle-contain-virus.

26. Grigoli, Francesco, and Robles, Adrian, "Inequality Overhang," IMF Working Paper no. 76/17, March 28, 2017. www.imf.org/en/Inequality-/28/03/Publications/WP/Issues/2017 Overhang-44774.

27. Ostry, Jonathan, "Equality and Efficiency," IMF Finance & Development 48, no. 3, September 2011, www.imf.org/external/pubs/ft/Berg.htm./09/fandd/2011

28. McKinsey & Company, "How advancing women's equality can add $12 trillion to global growth," 2015, www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/how-advancingwomens-equality-can-add-12-trillion-toglobal-growth.

29. Nwanze, Cheta, "Nigeria – Breaking the Hold of State Capture," All Africa, January 28, 2021, https://allafrica.com/stories/202101280610.html.

30. Islam, Nazrul and John Winkel, "Climate Change and Social Inequality," Working paper no. 152, UN Department of Economic & Social Affairs, 2017, www.un.org/esa/desa/papers/2017/wp152_2017.pdf.

31. World Bank "Country Overview: Costa Rica," World Bank Group, April 6, 2021, www.worldbank.org/en/country/costarica/overview.

32. Education Policy and Data Center, UNICEF and Learning from Peace, "Does Education Inequality Lead to Violent Conflict?," fhi360, Accessed July 27, 2021. www.fhi360.org/sites/default/files/media/documents/epdc-inequality-conflict.pdf.

33. Chiba, Daina and Kristian Skrede Gleditsch, "The shape of things to come? Expanding the inequality and grievance model for civil war forecasts with event data," Journal of Peace Research 54, no. 2 (February 22, 2017): 257-15. https://doi.org/10.1177%2F0022343316684192.

34. Emmett, Chad and Valerie M. Hudson, "Sex and World Peace," The Wilson Center, last modified April 2012. www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/event/Hudson%20Presentation.pdf.

35. Fajnzylber, Pablo, Lederman, Daniel and Norman Loayza, "Inequality and Violent Crime," The Journal of Law & Economics 45, no. 1 (April 2002): 1-39. www.jstor.org/338347./stable/10.1086

36. Minouche Shafik, What We Owe Each Other: A New Social Contract (Princeton University Press, 2021).

37. بما في ذلك 31 ورقة بحثية ومشاورات مع 10 بلدان.

38. Casey, Katherine, Rachel Glennerster, and Edward Miguel, "Healing the Wounds: Learning from Sierra Leone's Post-War Institutional Reforms," National Bureau of Economic Research, September 2012. https://doi.org/10.3386/w18368.

39. International Security Sector Advisory Team (ISSAT), "Transforming Internal Security in Sierra Leone: Sierra Leone Police and broader Justice Sector Reform," Geneva Centre for Security Sector Governance, 2010, https://issat.dcaf.ch/Learn/Resource-Library/Policy-and-Research-Papers/Transforming-Internal-Security-in-Sierra-Leone-Sierra-Leone-Police-and-broader-Justice-Sector-Reform.

40. Roberts, Elisa, "In Sierra Leone, Corruption Isn't Gone, but It Is Falling Under Bio," World Politics Review, April 14, 2020, www.worldpoliticsreview.com/articles/28679/in-sierra-leone-corruptionisn-t-gone-but-it-is-falling-under-bio.

41. Goldin, Ian, "Essential Workers," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/essential-workers-0.

42. Pearson, Ruth and Eva Neitzert, "Learning from Covid: How to make care central to economic policy around the world," UK Women's Budget Group, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/learning-covid-how-make-care-central-economic-policy-around-world.

43. Moayed, Tara, Scott Guggenheim, and Paul von Chamier, "From Regressive Subsidies to Progressive Redistribution: The Role of Redistribution and Recognition in Energy Subsidy Reform," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/regressive-subsidies-progressive-redistribution-role-redistribution-and-recognition.

44. NYU Center on International Cooperation, "Report from the country visit to Indonesia," NYU Center on International Cooperation, April 2019.
45. Klugman, Jeni and Matthew Moore, "COVID-19 Has a Postcode: How urban housing and spatial inequality are shaping the COVID-19 crisis," NYU Center on International Cooperation, December 11, 2020.
46. Goldin, "Essential Workers".
47. Bailey, Laura E. and Nanjala Nyabola, "Digital Equity as an Enabling Platform for Equality and Inclusion," NYU Center on International Cooperation, June 9, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/digital-equity-enabling-platform-equality-and-inclusion.
48. Bredenoord Jan, "Self-Managed Cooperative Housing by Mutual-Assistance as Introduced in Central America between 2004 and 2016; the Attractiveness of the 'FUCVAM' Model of Uruguay," Journal of Architectural Engineering Technology 6: 188, doi: 10.4172/2168-9717 1000188.
49. "Citizens' Action to Face Poverty," https://frentealapobreza.mx/wp/15704914 51131/quienes-somos/; Phillips, Ben, "How to Tackle Inequality: Lessons From Mexico's Successful Campaign to Raise the Minimum Wage," NYU Center on International Cooperation, November 26, 2019, https://cic.nyu.edu/blog/how-tackle-inequality-lessons-mexicos-successful-campaign-raise-minimum-wage.
50. Klugman, Jeni and Matthew Moore, "Introducing the Mind-the-Gap-Index: A tool to understand urban spatial inequality," NYU Center on International Cooperation, May 6, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/introducing-mind-gap-index-tool-understand-urban-spatial-inequality.
51. Pearson and Neitzert, "Learning from COVID-19".
52. Stewart, Sheelagh, "People-Centered Justice Approaches to Addressing Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/people-centered-justice-approaches-addressing-inequality-and-exclusion.
53. Moayed, Tara, "Recognizing Communities: Local Level Responses to the Pathfinders Grand Challenges," NYU Center on International Cooperation, February 22, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/recognizing-communities-local-level-responses-pathfinders-grand-challenges.
54. Moayed, Guggenheim, and von Chamier, "From Regressive Subsidies".
55. de Greiff, Pablo, "The Applicability of Transitional Justice in Pre-conflict Contexts," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/applicability-transitional-justice-pre-conflict-contexts.
56. World Bank, "World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development," World Bank, 2011, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4389, 31.
57. Tørres, Liv, "Social Dialogue as a Tool to Fight Inequality & Recover after a Pandemic," July 6, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/social-dialogue-tool-fight-inequality-recover-after-pandemic.
58. المرجع نفسه.
59. Lustig, Nora. Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty (New Orleans: CEQ Institute at Tulane University, 2018).
60. Susan Neiman, Learning form the Germans: Race and the Memory of Evil (New York: Farrar, Strauss and Giroux, 2019).
61. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "A Review of the Evidence and a Global Strategy for Violence Prevention," NYU Center on International Cooperation, 468ba1c7--March 2020, https://530cfd94-d934c67a84734064.filesusr.com/ugd/6c192f_f6036b2b1ecf4fd1a3d7687ff7098a46.pdf.
62. Stewart, Sheelagh, "People-Centered Justice".
63. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Justice for All: Report of the Task Force on Justice," NYU Center on International Cooperation, May 2019, https://cic.nyu.edu/sites/default/files/justice_for_all_report_fact_sheet_24apr19_1_1.pdf.
64. Martin, Neil, Andrés Irarrazaval, William Matheson, "Recognition – An OECD Perspective

Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion," NYU Center on International Cooperation, July 2019, https://cic.nyu.edu/sites/default/files/oecdpaper_recognition_-_an_oecd_perspective_pdf.

65. Moayed, "Recognizing Communities".

66. Beath, Andrew, Fotini Christia, and Ruben Enikolopov, "Randomized Impact Evaluation of Afghanistan's National Solidarity Programme–Final Report," MIT, Harvard, New Economic School, February 14, 2012, http://e-gap.org/wp/wp-content/uploads/20120220-BCE-NSP-IE-2FU-PAP.pdf.

67. Barron, Patrick, "Community-Driven Development in Post-Conflict and Conflict-Affected Areas: Experiences from East Asia," World Bank, 2011, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27414.

68. Gayatri, Irine and Kate Buchanan, "Women at the Indonesian peace table: Enhancing the contributions of women to conflict resolution," Centre for Humanitarian Dialogue and the Indonesian Institute of Sciences, November 2010, www.researchgate.net/publication/337438803_Women_at_the_Indonesian_peace_table_Enhancing_the_contributions_of_women_to_conflict_resolution.

69. David-Barrett, Elizabeth, "State Capture and Inequality," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/state-capture-and-inequality.

70. المرجع نفسه.

71. BBC News, "South Africa's Ace Magashule: Top ANC Official Refuses to Step Down," BBC News, May 6, 2021, www.bbc.com/news/world-africa-57004308.

72. "Judicial Commission of Inquiry into Allegations of State Capture (Call for Evidence/Information): PMG," Parliamentary Monitoring Group South Africa, June 22, 2018, https://pmg.org.za/call-for-comment/694.

73. David-Barrett, "State Capture".

74. Open Government Partnership, "Beneficial Ownership," Open Government Partnership, Accessed July 30, 2021, www.opengovpartnership.org/policy-area/beneficial-ownership. لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الفصل 9.

75. شراكة من أجل حكومات منفتحة. www.opengovpartnership.org.

76. Agrawal and Hamada, "Reforming Political".

77. المرجع نفسه.

78. Ekiert, Grzegorz, Jan Kubik, & Michal Wenzel, "Civil society and three dimensions of inequality in post-1989 Poland," Comparative Politics, 49 no. 3 (2017): 331-350, www.jstor.org/stable/26330961.

79. Durán-Valverde, F., Pacheco-Jiménez, J., Muzaffar, T & Elizondo-Barboza, H. (2019), "Measuring Financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3: Global estimates and strategies for developing countries," ESS Working Paper No 73. Geneva: International Labour Organization. www.ilo.org/secsoc/information-resources/publications-andtools/Workingpapers/WCMS_729111/lang--en/index.htm.

80. Lustig, Nora et al., "Fiscal policy incidence on inequality and poverty in low and middle-income countries," Group of 24 and Friedrich-Ebert-Stiftung New York, 2019, www.g24.org/wp-content/uploads/2019/01/Fiscal_Policy_Incidence_on_Inequality_and_Poverty.pdf.

81. Vitor Gaspar et al., "A Covid-19 Recovery Contribution," IMF Blog, May 7, 2021, https://blogs.imf.org/2021/04/16/a-covid-19-recovery-contribution.

82. Waris, Attiya, "Solidarity Taxes in the Context of Economic Recovery Following the COVID-19 Pandemic," NYU Center on International Cooperation, May 14, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/solidarity-taxes-context-economic-recovery-following-covid-19-pandemic.

83. McKinsey Global Institute, "A blueprint for addressing the global affordable housing challenge" McKinsey & Company, 2014, www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/urbanization/tackling%20the%20worlds%20affordable%20housing%20challenge/mgi_affordable_housing_executive%20summary_october%202014.ashx.

84. "Public Spending on Support to Social Rental Housing," OECD Affordable Housing Database,

last updated May 31, 2021, www.oecd.org/els/1-Public-spending-social-rental--family/PH4housing.pdf.

85. De Henau, Jerome and Diane Perrons, "Investing in the care economy to boost employment and gender equality," Women's Budget Group, 2016, https://wbg.org.uk/wp-De_Henau_Perrons_/11/content/uploads/2016WBG_CareEconomy_ITUC_briefing_final.pdf.

86. Settimo, Ricardo, "Higher Multilateral Development Bank Lending, Unchanged Capital Resources and Triple-A Rating, A Possible Trinity after All?," Bank of Italy Occasional Paper no. 488 (April 2019), https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3432994.

87. Bucher, Gabriela, "The World Needs a Fair Tax Deal, Not a G7-Money Grab," Bloomberg Tax, 2021, https://news.bloomberglaw.com/daily-tax-report/the-world-needs-a-fair-tax-deal-not-a-g7-money-grab.

88. Gabriel Zucman, Teresa Lavender Fagan, and Thomas Piketty, The Hidden Wealth of Nations: The Scourge of Tax Havens (Chicago: The University of Chicago Press, 2016).

89. Blyth, Mark and Eric Lonergan, Angrynomics (Cambridge: Cambridge University Press, 2020).

90. World Health Organization, "WHO Coronavirus (COVID-19) Dashboard," World Health Organization, https://covid19.who.int.

91. Berkhout, Esmé et al., "The Inequality Report," Oxfam International, January 2021, https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/bp-the-inequality-virus-/621149/handle/10546250121-en.pdf.

92. Min, Yongyi and Francesca Perucci, "UN/DESA Policy Brief #81: Impact of COVID-19 on SDG progress: a statistical perspective," United Nations Department of Economic and Social Affairs, August 27, 2020, www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-81-impact-of-covid-19-on-sdg-progress-a-statistical-perspective.

93. Zamore, Leah and Ben Phillips, "COVID-19 and Public Support for Radical Policies," NYU Center on International Cooperation, June 25, 2020, https://cic.nyu.edu/publications/covid-19-and-public-support-radical-policies.

94. وفقاً لبحث في قاعدة بيانات نيكسيس يوني (Nexis Uni).

95. Narayan, Amber and Roy Van der Weide, "Intergenerational Mobility across the World," VOX, CEPR Policy Portal, July 2, 2018, https://voxeu.org/article/intergenerational-mobility-across-world.

96. "The Opportunity Atlas", Opportunity Insights, www.opportunityatlas.org.

97. Informes Urbanos, "A Dinâmica Do IDH-M Entre 2000 e 2010 No Município De Suas Dimensões e São Paulo," Prefeitura de São Paulo, Prefeitura de São Paulo, November 2017, www.prefeitura.sp.gov.br/cidade/secretarias/upload/Informes_Urbanos/29_Dimensoes_IDH-M.pdf.

98. World Bank, "Household Monitoring Systems to Track the Impacts of the Covid-19 Pandemic," World Bank, December 11, 2020, www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/high-frequency-monitoring-surveys.

99. Narayan, Amber and Carolina Sánchez-Páramo, "Impact of Covid-19 on Households: What Do Phone Surveys Tell Us?," World Bank Blogs, November 20, 2020, https://blogs.worldbank.org/voices/impact-covid-19-households-what-do-phone-surveys-tell-us.

100. Narayan, Amber, Nobuo Yoshida, and Haoyu Wu, "How COVID-19 Affects Households in Poorest Countries – Insights from Phone Surveys," World Bank Blogs, December 10, 2020, https://blogs.worldbank.org/voices/how-covid-19-affects-households-poorest-countries-insights-phone-surveys.

101. Bundervoet, Tom, Maria E Dávalos, and Natalia Garcia, "Working paper. The Short-Term Impacts of COVID-19 on Households in Developing Countries: An Overview Based on a Harmonized Data Set of High-Frequency Surveys," World Bank, March 2021, https://documents1.worldbank.org/curated/en/285001615830629714/pdf/The-Short-Term-Impacts-of-COVID-19-on-Households-in-Developing-Countries-An-Overview-Based-on-a-Harmonized-Data-Set-of-High-Frequency-Surveys.pdf.

102. Kugler, Maurice D. et al., "How Did the COVID-19 Crisis Affect Different Types of Workers in the Developing World?", Policy Research working paper; no. WPS 9703; COVID-19 (Coronavirus) Washington, D.C.: World Bank Group, 2021, http://documents.worldbank.org/curated/en/409921624030877958/How-Did-the-COVID-19-Crisis-Affect-Different-Types-of-Workers-in-the-Developing-World.

103. Narayan, Amber and Hill, Ruth, "What COVID-19 Can Mean for Long-term Inequality in Developing Countries," World Bank Blogs, January 7, 2021, https://blogs.worldbank.org/voices/what-covid-19-can-mean-long-term-inequality-developing-countries.

104. Agrawal, Sarthak et al., "COVID-19 and Inequality: How Unequal Was the Recovery from the Initial Shock? (English)," World Bank Group, 2021, http://documents.worldbank.org/curated/en/700711624541133306/COVID-19-and-Inequality-How-Unequal-Was-the-Recovery-from-the-Initial-Shock.

105. Gaudin, Yannick and Pareyón Noguez, Rebeca, "Brechas estructurales en América Latina y el Caribe: una perspectiva conceptual-metodológica," CEPAL, November 2020, www.cepal.org/es/publicaciones/46435-brechas-estructurales-america-latina-caribe-perspectiva-conceptual-metodologica.

106. Bárcena, Alicia, "Pactos políticos para la igualdad y el desarrollo sostenible en América Latina y el Caribe post COVID-19," CEPAL, 2021, www.cepal.org/sites/default/files/pr/files/informe_especial_covid-19_n0_8.pdf.

107. Press Release, "We Must Dismantle the Culture of Privilege to Be Able to Finance the 2030 Agenda: Alicia Bárcena," ELAC, October 23, 2017, www.cepal.org/en/comunicados/debemos-desmantelar-la-cultura-privilegios-poder-financiar-la-agenda-2030-alicia-barcena.

108. "COVID-19 Observatory in Latin America and the Caribbean: Economic and social impact," CEPAL, 2021, www.cepal.org/es/temas/covid-19.

109. Press Release, "Pandemic Prompts Rise in Poverty to Levels Unprecedented in Recent Decades and Sharply Affects Inequality and Employment," ELAC, March 4, 2021, www.cepal.org/en/pressreleases/pandemic-prompts-rise-poverty-levels-unprecedented-recent-decades-and-sharply-affects.

110. Ortiz-Ospina, Esteban and Max Roser, "Economic inequality by gender," OurWorldInData.org, March 2018, https://ourworldindata.org/economic-inequality-by-gender.

111. Donner, Francesca, and Emma Goldberg, "In 25 Years, the Pay Gap Has Shrunk by Just 8 Cents," The New York Times, March 24, 2021, us/equal-pay-/24/03/www.nytimes.com/2021 day-explainer.html.

112. World Economic Forum, "Global Gender Gap Index 2020: Box 1: Progress towards gender equality in wages, where do we stand?", World Economic Forum, 2020, https://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2020/the-global-gender-gap-index-2020/box-1.

113. Almodóvar-Reteguis, Nayda, "Where in the world do women still face legal barriers to own and administer assets?", World Bank Blogs, June 18, 2019, https://blogs.worldbank.org/opendata/where-world-do-women-still-face-legal-barriers-own-and-administer-assets.

114. Kabeer, Nalia, "Can the MDGs provide a pathway to social justice? The challenge of intersecting inequalities," Millennium Achievement Fund, September 2, 2010, www.mdgfund.org/sites/default/files/MDGs_and_Inequalities_Final_Report.pdf.

115. 54 باستخدام أحدث بيانات المسوح الديمغرافية والصحية المتاحة خلال السنوات العشر الماضية، و2 (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) باستخدام بيانات التعداد الوطني للسكان. إعداد مركز التعاون الدولي بالاستناد إلى المسوح الديمغرافية والصحية وبيانات الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية. "Demographic and Health Surveys (various) [Datasets]", 2004-ICF, 2017، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.Rockville, Maryland: ICF [Distributor]; "Survey of consumer finances (SCF) 2019," U.S. Federal Reserve Board, 2020, www.federalreserve.gov/econres/scfindex.htm.

116. Alesina, Alberto, Stelios Michalopoulos, and Elias Papaioannou, "Ethnic Inequality," Journal of Political Economy 124, no. 2 (April 2016): 428-88, https://doi.org/10.1086/685300,

www.journals.uchicago.edu/doi/abs/10.1086/685300.

117. Hickel, Jason, "How bad is global inequality, really," Jason Hickel, March 1, 2019, www.global-inequality-/1/3/jasonhickel.org/blog/2019 from-1980-to-2016.

118. OECD, "Under Pressure: The Squeezed Middle Class," OECD, 2019, www.oecd.org/els/soc/OECD-middle-class-2019-main-findings.pdf.

119. Abeyratne, Sirimal, "Economic Roots of Political Conflict: The Case of Sri Lanka," The World Economy 27, no. 8 (September 27, 2004): 1295–1314. https://taxpolicy.crawford.anu.edu.au/acde/asarc/pdf/papers/2002/WP2002_03.pdf.

120. UN Women, UNFPA and Quilt.AI, "COVID-19 and Violence against Women: The evidence behind the talk. Insights from Big Data Analysis in Asian Countries," UNFPA, UN Women, Quilt.AI (March 2021), https://asiapacific.unfpa.org/en/publications/covid-19-and-violence-against-women-evidence-behind-talk.

121. UNICEF, "Ending Child Marriage: A profile of progress in Bangladesh," UNICEF, 2020, www.unicef.org/bangladesh/en/reports/ending-child-marriage.

122. Advocacy for Social Change (ASC), BRAC UN Women Bangladesh Country Office and Center on International Cooperation (CIC), New York University, "Demographic and Socioeconomic Changes Induced by the COVID-19 Pandemic in Bangladesh: Dynamics and challenges of new circumstances," Advocacy for Social Change (ASC), BRAC UN Women Bangladesh Country Office and Center on International Cooperation (CIC), New York University, July 2021, www.brac.net/images/news/2021/Brief-executive-summary-for-policy-dialogue.pdf.

123. Abeyratne, Sirimal, "Economic Roots of Political Conflict: The Case of Sri Lanka," The World Economy 27, no. 8 (September 27, 2004): 1295-1314. https://taxpolicy.crawford.anu.edu.au/acde/asarc/pdf/papers/2002/WP2002_03.pdf.

124. World Bank, "Gini Index (World Bank estimate) – Botswana," World Bank, 2015, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=BW.

125. "Pula Fund", Bank of Botswana, www.bankofbotswana.bw/content/pula-fund.

126. Hasanov, Fuad and Oded Izraeli, "How Much Inequality is Necessary for Growth?", Harvard Business Review, January 2012, https://hbr.how-much-inequality-is-necessary-/01/org/2012 for-growth.

127. NYU Center on International Cooperation, "Countries Marked by Inequality Less Likely to Contain Coronavirus Pandemic, New Analysis Concludes," NYU Center on International Cooperation, April 13, 2021, www.nyu.edu/about/news-publications/news/2021/april/countries-marked-by-inequality-less-likely-to-contain-coronaviru.html.

128. Schreiber, Melody, "Our Vaccine Rollout Has an Inequality Problem," The New Republic, January 29, 2021, https://newrepublic.com/article/161170/vaccine-rollout-inequality-problem.

129. The Economist, "Vaccine nationalism means that poor countries will be left behind," The Economist, July 28, 2021, www.economist.com/vaccine-nationalism-/28/01/graphic-detail/2021 means-that-poor-countries-will-be-left-behind.

130. Carnegie Endowment for International Peace, "Global Protest Tracker," Carnegie Endowment for International Peace, July 7, 2021. https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker.

131. Durante, Ruben, Guiso, Luigi, and Giorgio Gulino, "Civic capital and social distancing: Evidence from Italians' response to COVID-19," Vox EU, April 16, 2020, https://voxeu.org/article/civic-capital-and-social-distancing.

132. Grigoli, Francesco and Adrian Robles, "Inequality Overhang," IMF Working Papers, International Monetary Fund, March 28, 2017, www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2017/wp1776.ashx.

133. Grigoli, Francesco, "A New Twist in the Link Between Inequality and Economic Development," IMF Blog, May 11, 2017, https://a-new-twist-in-/11/05/blogs.imf.org/2017 the-link-between-inequality-and-economic-development.

134. Berg, Andrew G. and Jonathan D. Ostry, "Equality and Efficiency," Finance and Development 48, no. 3 (September 2011): 12-15. /09/www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011 Berg.htm.

135. World Bank, "Globally, Countries Lose $160 Trillion in Wealth Due to Earnings Gaps Between Women and Men," World Bank, May 30, 2018, www.worldbank.org/en/news/press-globally-countries-lose-/30/05/release/2018 160-trillion-in-wealth-due-to-earnings-gaps-between-women-and-men.

136. Ulfelder, Jay, "It's Harder Than It Looks To Link Inequality With Global Turmoil," FiveThirtyEight, January 7, 2016, https://fivethirtyeight.com/features/its-harder-than-it-looks-to-link-inequality-with-global-turmoil.

137. GDELT, "The GDELT Project," Last modified July 2021, www.gdeltproject.org.

138. المرجع نفسه.

139. United Nations and World Bank, "Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violence Conflict," World Bank, 2018, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28337.

140. Education Policy and Data Center, UNICEF and Learning from Peace, "Does Education Inequality Lead to Violent Conflict?," FHI360, accessed July 27, 2021. www.fhi360.org/sites/default/files/media/documents/epdc-inequality-conflict.pdf.

141. Chiba, Daina and Kristian Skrede Gleditsch, "The shape of things to come? Expanding the inequality and grievance model for civil war forecasts with event data," Journal of Peace Research 54, no. 2 (February 22, 2017): 257-15, https://doi.2F0022343316684192.%org/10.1177

142. Emmett, Chad and Valerie M. Hudson, "Sex and World Peace," The Wilson Center, Last modified April 2012. www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/event/Hudson%20Presentation.pdf.

143. Fajnzylber, Pablo, Lederman, Daniel and Norman Loayza, "Inequality and Violent Crime," The Journal of Law & Economics 45, no. 1 (April 2002): 1-39. www.jstor.org/338347./stable/10.1086

144. Filho, Alexandre DP Chiavegatto and Ichiro Kawachi, "Income inequality is associated with adolescent fertility in Brazil: a longitudinal multilevel analysis of 5,565 municipalities," BMC Public Health 15, no. 103 (February 2015), 2.-1369-015-https://doi.org/10.1186/s12889

145. World Bank, "LAC: Poverty, Poor Education and Lack of Opportunities Increase Risk of Teenage Pregnancy," World Bank, December 12, 2013, www.worldbank.org/en/news/press-lac-poverty-education-/12/12/release/2013 teenage-pregnancy.

146. Penman-Aguilar, Ana, Carter, Marion, Snead, Christine, and Athena P. Kourtis, "Socioeconomic Disadvantage as a Social Determinant of Teen Childbearing in the U.S," Public Health Reports 128, suppl. 1 (March 2013): 5-22, www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3562742.

147. Center for Disease Control and Prevention, "Social Determinants and Eliminating Disparities in Teen Pregnancy," CDC, Last modified October 15, 2021, www.cdc.gov/teenpregnancy/about/social-determinants-disparities-teen-pregnancy.htm.

148. Viner, Russell M. and Joseph L. Ward. "The impact of income inequality and national wealth on child and adolescent mortality in low and middle-income countries," BMC Public Health 17, no. 439 (May 2017), https://bmcpublichealth.biomedcentral.com/4310.-017-articles/10.1186/s12889

149. Su, Dejun et al., "Income inequality and obesity prevalence among OECD countries," Journal of Biosocial Science 44, no. 4 (January 2012): 417-432, www.researchgate.net/publication/51980897_Income_inequality_and_obesity_prevalence_among_OECD_countries.

150. Koehring, Martin, "Inequality in access to care undermines cancer-control efforts in Latin America," The Economist Intelligence Unit, August 8, 2017, https://eiuperspectives.economist.com/healthcare/inequality-accesscare-undermines-cancer-control-effortslatin-america.

151. Pickett, Kate E. et al., "Wider income gaps, wider waistbands? An ecological study of obesity and income inequality," Journal of Epidemiology and Community Health 59 (February 2005): 670-674, www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1733121/pdf/v059p00670.pdf.

152. المرجع نفسه.

153. Herbert, Joe, "The Scandal of Inequality and

Its Effect on Mental Health," Psychology Today, November 17, 2018, www.psychologytoday.com/us/blog/hormones-and-the-brain/201811/the-scandal-inequality-and-its-effect-mental-health.

154. The Economist, "Does inequality cause suicide, drug abuse and mental illness?," The Economist, June 14, 2018, https://www./14/06/economist.com/books-and-arts/2018does-inequalitycause-suicide-drug-abuse-and-mental-illness.

155. Khazaei, Salman et al., "Suicide rate in relation to the Human Development Index and other health related factors: A global ecological study from 91 countries," Journal of Epidemiology and Global Health 7, no. 2 (June 2017): 131-134, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2210600616300430.

156. Machado, Daiane B., Rasella, David and Darci Santos, "Impact of Income Inequality and Other Social Determinants on Suicide Rate in Brazil," PLOS ONE 10 (April 2015), www.researchgate.net/publication/277348425_Impact_of_Income_Inequality_and_Other_Social_Determinants_on_Suicide_Rate_in_Brazil.

157. Tuters, Stephanie, "Wilkinson, R., & Pickett, K. (2009). The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better. London: Allen Lane," Leadership and Policy in Schools 11, no. 1 (February 2012): 129-134, www.15700763.201/tandfonline.com/doi/abs/10.10801.577928.

158. International Labour Organization, "Indigenous peoples and climate change," ILO, 2017, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_551189.pdf.

159. المرجع نفسه.

160. Oxfam, Calvet Investments and Ceres, "Physical Risks from Climate Change," May 2012, Oxfam, https://s3.amazonaws.com/oxfam-us/www/static/media/files/physical-risks-from-climate-change.pdf.

161. Lockwood, Matthew, "Right-wing populism and the climate change agenda: exploring the linkages," Environmental Politics 47, no. 4 (April 2018): 712-732, www.tandfonline.com/scroll=?09644016.2018.1458411/doi/full/10.1080top&needAccess=true.

162. Diffenbaugh, Noah S. and Marshall Burke, "Global warming has increased global economic inequality," Proceedings of the National Academy of Sciences 166, no. 20 (May 2019): 9808-9813, www.pnas.org/9808./20/content/116

163. Greenpeace, "Exxon and the Oil Industry Knew About Climate Change," Greenpeace, accessed July 28, 2021, www.greenpeace.org/usa/ending-the-climate-crisis/exxon-and-the-oil-industry-knew-about-climate-change.

164. Paul von Chamier, "Economic Inequality and Political Instability: How Recent Worsening of Income Disparities Links with Street Protests against Governments," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/economic-inequality-and-political-instability-how-recent-worsening-income-disparities.

165. Fuentes-Nieva, Ricardo, "The Way We Voluntarily Pay Taxes." NYU Center on International Cooperation, May 2021, https://cic.nyu.edu/sites/default/files/the_way_we_voluntarily_pay_taxes_may_2021_0.pdf.

166. Sjoberg, Fredrik M. et al., "Voice and Punishment: A Global Survey Experiment on Tax Morale," Policy Research working paper no. 8855, World Bank, 2019, https://openknowledge.worldbank.org/31713./handle/10986

167. Ali, Merima, Odd-Helge Fjeldstad and Ingrid Hoem Sjursen, "To pay or not to pay? Citizens' attitudes towards taxation in Kenya, Tanzania, Uganda and South Africa," Working paper no. 143, Afro Barometer, 2013, https://afrobarometer.org/publications/99-attitudes-%80%pay-or-not-pay-citizens%E2towards-taxation-kenya-tanzania-uganda-and-south.

168. Eisinger, Jesse, Ernsthausen, Jeff and Paul Kiel, "The Secret IRS Files: Trove of Never-Before-Seen Records Reveal How the Wealthiest Avoid Income Tax," ProPublica, June 8, 2021, www.propublica.org/article/the-secret-irs-files-trove-of-never-before-seen-records-reveal-how-the-wealthiest-avoid-income-tax.

169. von Chamier, Paul, "Inequality, Lockdown".

170. Zúñiga, Nieves, "Correlation Between

Corruption and Inequality," Transparency International, September 20, 2017, https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/correlation-between-corruption-and-inequality.

171. International Monetary Fund Fiscal Affairs Department, "Corruption: Costs and Mitigating Strategies," International Monetary Fund, May 11, 2016, www.imf.org/en/Publications/Staff-Corruption-/31/12/Discussion-Notes/Issues/2016 Costs-and-Mitigating-Strategies-43888.

172. You, Jong-Sung, "Corruption and Inequality as Correlates of Social Trust: Fairness Matters More Than Similarity," Harvard University, 2005, https://projects.iq.harvard.edu/files/sss_blog/files/social.trust_you_081905.pdf.

173. International Monetary Fund Fiscal Affairs Department, "Corruption: Costs and Mitigating Strategies".

174. Koumpias, Antonios M. et al., "Trust in Government Institutions and Tax Morale," International Center for Public Policy, Andrew Young School of Policy Studies, Georgia State University, February 2020, https://econpapers.repec.org/paper/aysispwps/paper2001.htm.

175. حدثت دينامية مختلفة قليلاً في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الصين وجنوب وشرق آسيا والاتحاد السوفياتي السابق، حيث أدى إطلاق العنان لحوافز السوق إلى تركيز سريع للثروة والتباهي في إظهارها.

176. Sánchez-Ancochea, Diego, Costs of Inequality in Latin America (London: Bloomsbury Publish, 2010).

177. يمكن الاطلاع على موجز السياسات الذي ستصدره قريباً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تصورات عدم المساواة وتفضيلات إعادة التوزيع.

178. Gould, Eric and Alexander Hijzen, "Growing Apart, Losing Trust? The Impact of Inequality on Social Capital," IMF, August 22, 2016, www./31/12/imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016 Growing-Apart-Losing-Trust-The-Impact-of-Inequality-on-Social-Capital-44197.

179. OECD et al., (forthcoming), Latin American Economic Outlook 2021 (Paris: OECD Publishing).

180. يُجري مركز وايز التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مسحاً للأدلة من أجل تحديد أثر الجائحة على الأبعاد المختلفة التي تسهم في رفاه الناس (الدخل، والعمل، والصحة، والترابط الاجتماعي، والرضا عن الحياة، ونوعية البيئة، والسلامة الشخصية...). ومن المقرر أن يصدر التقرير النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

181. "قارن دخلك" هي أداة تفاعلية على شبكة الإنترنت تتيح للمستخدمين اختبار تصوراتهم بشأن عدم المساواة في الدخل والعدالة الضريبية والتعبير عن آرائهم حول كيفية توزيع الدخل والمجالات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية في الإنفاق العام. وهي متاحة في 8 لغات وتراعي شروط السرية التامة ولا يتم فيها الكشف عن الهوية. وللوصول إلى هذه الأداة، يمكن الاطلاع على:.www compareyourincome.org.وتستند النتائج المعروضة هنا إلى بيانات جُمعَت في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى أيار/مايو 2021.

182. Ronald Reagan Presidential Foundation & Institute, "Ronald Reagan Inaugural Address 1981," Ronald Reagan Presidential Foundation & Institute, January 20, 1981, www.reaganfoundation.org/ronald-reagan/reagan-quotes-speeches/inaugural-address-2.

183. Margaret Thatcher, "Margaret Thatcher: a life in quotes," The Guardian, April 8, 2013, www.theguardian.com/politics/2013/apr/08/margaret-thatcher-quotes.

184. PolicyLink, "Narrative Change in a Shifting Political Landscape: The Ambassadors for Health Equity Focus on Building a Culture of Health," PolicyLink, July 13, 2017, www.policylink.org/equity-in-action/blog-posts/health-equity-ambassadors.

185. Race Class Narrative, "Race Class Narrative Handout," 2019, www.demos.org/sites/default/Race_Class_Narrative_Handout_/03-files/2019 large-print_0.pdf.

186. Centre for Labour & Social Studies. Bridging race and class: Narratives that work (2021), forthcoming.

187. Morfit, Michael, "Pancasila: The Indonesian State Ideology According to the New Order Government," Asian Survey 21, no. 8 (August 1981): 838-851, https://doi./org/10.2307 2643886.

188. Wright, Lenka, "What Works Cities Blog Post: Using behavioral science to keep San José clean," What Works Cities, August 31, 2016, https://whatworkscities.bloomberg.org/works-cities-blog-post-using-behavioral-science-keep-san-jose-clean.

189. The dataset used for this analysis includes Gini coefficient records for 169 countries

(Source: The World Bank Poverty Calculator – PovCalNet), Top 10% and Top 1% earners' share of annual GDP records for 154 countries (Source: World Inequality Database), and V-Dem exclusion score percentile position records for 174 countries (Source: Varieties of Democracy – V-Dem).

190. Nyati-Ramahobo, Lydia, "Minority Tribes in Botswana: the Politics of Recognition," Minority Rights Group International, January 7, 2009, www.refworld.org/pdfid/496dc0c82.pdf.

191. "The World Bank in Botswana," World Bank, accessed August 5, 2021. www.worldbank.org/en/country/botswana/overview#3.

192. Tazeen, H. and Z. Tanzer, "Women's Movements, Plural Legal Systems, and the Botswana Constitution: How Reform Happens," Policy Research Working Paper 6690, World Bank, 2013, https://openknowledge.worldbank.WPS6690./16924/org/bitstream/handle/10986 pdf?sequence=1&isAllowed=y.

193. Beghin, Natalie, "Notes on Inequality and Poverty in Brazil: Current Situation and Challenges (From Poverty to Power: Background Paper)," Oxfam International, 2008, https://oxfamilibrary.openrepository.fp2p-bp-/112516/com/bitstream/handle/10546 notes-inequality-poverty-brazil-current-140608-en.pdf.

194. Lehman, Stan, "A Look at Offensive Comments by Brazil Candidate Bolsonaro," AP News, September 29, 2018, https://apnews.com/article/1f9b79df9b1d4f14aeb1694f0dc13276.

195. Janine Berg (ed), "Labour markets, institutions and inequality," ILO, 2015, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_347249.pdf.

196. NZLabour, "100 Days Challenge with Prime Minister JACINDA ARDERN," YouTube, June 20, 2018, www.youtube.com/watch?v=LcnF32zFZ8c.

197. Ocasio-Cortez, Alexandria, "Last January I Was Sworn in for My First Term in Congress. So, What Have We Accomplished since Then Let's Take 2(ISH) Minutes to Review," Twitter, December 11, 2020, https://twitter.com/AOC/status/1337406134089605123?s=20.

198. للحصول على استعراض حديث للتقدم المحرز نحو الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة لعام 2030 (2020)، يمكن الاطلاع على: State of commitment to universal health coverage: 2020 Synthesis. www.uhc2030.org/fileadmin/uploads/uhc2030/Documents/Key_Issues/State_of_UHC/SoUHCC_synthesis_2020_final_web.pdf؛ وللحصول على استعراض للدروس المستفادة من السياسات التي وُضعَت لتوفير التغطية الصحية الشاملة، يمكن الاطلاع على: World Bank (2014). Universal Health Coverage for Inclusive Sustainable Development. www.worldbank.org/en/topic/health/publication/universal-health-coverage-for-inclusive-sustainable-development. وللحصول على تقييم شامل للتقدم المحرز في مجال المساواة في التعليم، يمكن الاطلاع على: UNESCO (2020). Global Education Monitoring Report 2020. https://en.unesco.org/gem-report/report/2020/inclusion؛ وللحصول على استعراض منهجي لتأثير برامج التعليم، يمكن الاطلاع على: Snilstveit et al. (2015). Interventions for improving learning outcomes and access to education in low- and middle-income countries: a systematic review, 3ie Systematic Review 24: London. www.3ieimpact.org/evidence-hub/publications/systematic-review-summaries/impact-education-programmes-learning-school-participation-low-and-middle-income-countries.

199. Adam Wexler et al., "Tracking Global Covid-19 Vaccine Equity," KFF, July 28, 2021, www.kff.org/coronavirus-covid-19/issue-brief/tracking-global-covid-19-vaccine-equity/.

200. Duke Global Health Innovation Center, "The Race for Global COVID-19 Vaccine Equity," Launch & Scale Speedometer, Duke University. https://launchandscalefaster.org/COVID-19.

201. "Edelman Trust Barometer 2021 – Spring Trust Bubble Bursts; Biggest Loss For Government," Edelmen, 2021, accessed August 4, 2021, www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2021-01/2021-edelman-trust-barometer.pdf.

202. Erfani, Parsa et al., "Intellectual property waiver for covid-19 vaccines will advance global health equity," BMJ, 374, no. 1837 (August 2021), doi: 10.1136/bmj.n1837. PMID: 34344728.

203. Agarwal, Ruchir and Gita Gopinath, "A Proposal to End the Covid-19 Pandemic," International Monetary Fund, May 19, 2021, www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-

A-Proposal-to-Endthe-/19/05/Notes/Issues/2021 COVID-19-Pandemic-460263.

204. يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات الراصد المالي لصندوق النقد الدولي التي تلخص الإنفاق الإضافي والإيرادات المتنازل عنها في ما يتعلق بالاستجابة الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19.

205. Gentilini, Ugo et al., "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures," World Bank, 2020, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33635.

206. Oxfam, "Shelter from the storm: The global need for universal social protection in times of COVID-19," Oxfam Briefing Paper, December 2020, https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621132/bp-socialprotection-covid-19-151220-en.pdf.

207. Kidd, Stephen, "The demise of Mexico's Prospera programme: a tragedy foretold," Development Pathways Blog, June 2, 2019, www.developmentpathways.co.uk/blog/the-demise-of-mexicos-prospera-programmea-tragedy-foretold.

208. ILO, "ILO Flagship Programme on Social Protection, Social Protection delivery and case study evidence of effective policies," ILO, www.social-protection.org/gimi/Flagship.action.

209. OECD, "COVID-19 crisis response in MENA countries," OECD, 2020, www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisisresponse-in-mena-countries-4b366396.

210. Press Release, "Tunisia Takes a Step Closer to a New Economy and Digital Transformation," World Bank, June 14, 2019, www.worldbank./14/06/org/en/news/press-release/2019 tunisiatakes-a-step-closer-to-a-new-economy-and-digital-transformation.

211. Blofield, Merike, Nora Lustig, and Mart Trasberg, "Social Protection During the Pandemic: Argentina, Brazil, Colombia, and Mexico," Center for Global Development, February 3, 2021, www.cgdev.org/publication/social-protection-during-pandemic-argentinabrazil-colombia-and-mexico.

212. المرجع نفسه.

213. يمكن الاطلاع على مقياس التقييم المراعي لقضايا الجنسين التابع لمنظمة الصحة العالمية من أجل الحصول على تعاريف للبرامج المراعية لقضايا الجنسين: www.who.int/gender/mainstreaming/GMH_Participant_GenderAssessmentScale.pdf.

214. Skinner, Caroline and Vanessa Watson, "Planning and informal food traders under COVID-19 – the South African case," African Centre for Cities, February 11, 2021, www.africancentreforcities.net/viewpoint-planning-and-informal-foodtraders-under-covid-19-the-south-african-case.

215. UN-Habitat, "Housing Rights".

216. Lloyd, Alcynna, "Home prices are rising faster than wages in 80% of U.S. markets," HousingWire, January 10, 2019, www.housingwire.com/articles/47878-homeprices-are-rising-faster-than-wages-in-80-ofus-markets.

217. Angel, Shlomo et al., "In defence of density," International Growth Centre, July 3, 2020, www.theigc.org/blog/in-defence-of-density.

218. Housing Rights: UN-HABITAT, UN, 2021, https://unhabitat.org/programme/housing-rights.

219. Randy Shaw, Generation Priced Out: Who Gets to Live in the New Urban America (University of California Press: 2018).

220. Rizvi, Zaigham, "The challenge of affordable housing for low-income city-dwellers," World Bank Blogs, September 8, 2016, https://blogs.worldbank.org/psd/challengeaffordable-housing-low-income-city-dwellers.

221. Fuchs, Michael, "Lowering the high interest rate cost of housing finance in Africa," Working Paper Series, No 1. Centre for Affordable Housing Finance in Africa (CAHF), June 8, 2018, https://housingfinanceafrica.org/documents/working-paper-lowering-the-high-interest-ratecost-of-housing-finance-in-africa.

222. Belsky, Eric et.al, "Advancing Inclusive and Sustainable Urban Development: Correcting Planning Failures And Connecting Communities To Capital," Joint Center for Housing Studies of Harvard University, December 13, 2013, www.jchs.harvard.edu/research-areas/reports/advancing-inclusive-and-sustainableurban-development-correcting-planning.

223. Bosch-Badia, Maria Teresa et al., "Speculation and Real Estate: Can Speculation Contribute

to an Efficient Real Estate Market?," Critical Housing Analysis 1 no. 2 (June 29, 2014): 44-52, doi.10.13060/23362839.2014.2.2.114.

224. O'Neill, Phillip, "The Financialisation of Urban Infrastructure: A Framework of Analysis," Urban Studies 56, no. 7 (February 28, 2018): 1304-1325, https://doi.2F0042098017751983.%org/10.1177

225. Banner, Stuart, Speculation: A History of the Fine Line between Gambling and Investing (New York: Oxford University Press, 2017); Abdulai, R.T. et al. (eds.), Real estate, construction and economic development in emerging market economies (London: Routledge, 2016).

226. Goodfellow, Tom, "Urban Fortunes and Skeleton Cityscapes: Real Estate and Late Urbanization in Kigali and Addis Ababa," International Journal of Urban and Regional Research (October 26, 2017), https://doi.2427.12550.-1468/org/10.1111

227. Shatkin, Gavin, Cities for profit: the real estate turn in Asia's urban politics (Ithaca: Cornell University Press, 2017).

228. "Who owns what? Enforceable property rights are still far too rare in poor countries" The Economist, September 10, 2020, www.who-owns-/12/09/economist.com/leaders/2020what.

229. Mbiba, Beacon, "Idioms of accumulation: corporate accumulation by dispossession in urban Zimbabwe," International Journal of Urban and Regional Research 41 no. 2: (May 31, 2017), 213-34, https://doi.org/10.1111/1468-2427.12468.

230. Waston, Vanessa, "African urban fantasies: dreams or nightmares?," Environment and Urbanization 26 no. 1 (December 6, 2013): 215-231, https://doi.org/10.1177%2F0956247813513705.

231. Côté-Roy, Laurence and Sarah Moser, "Does Africa not deserve shiny new cities?' The power of seductive rhetoric around new cities in Africa," Urban Studies 56 no. 12 (October 30, 2018): 2391-407, https://doi.2F0042098018793032.Paling,%org/10.1177

Willem, "Planning a future for Phnom Penh: mega projects, aid dependence and disjointed governance," Urban Studies 49 no. 13 (August 2, 2012): 2889-912, https://doi.2F0042098012452457.%org/10.1177

232. Ren, Xuefei, "Aspirational urbanism from Beijing to Rio de Janeiro: Olympic cities in the Global South and contradictions," Journal of Urban Affairs 39 no. 7 (August 16, 2017): 894-908, https://doi.org/10.1080/07352166.2017.1345553.

233. Tom Gillespie, "African Cities: Capitalism's Urban Frontier," Review of African Political Economy (ROAPE), July 23, 2020, http://roape.african-citiescapitalisms-urban-/23/07/net/2020frontier.

234. Ana Poblacion et al., "Stable Homes Make Healthy Families." Children's Health Watch, July 2017, https://childrenshealthwatch.org/wp-content/uploads/CHW-Stable-Homes-2-pager-web.pdf.

235. LeBas, A. 2013, "Violence and Urban Order in Nairobi, Kenya and Lagos, Nigeria." Studies in Comparative International Development 48 (3): 240-262; Oteng-Ababio, M. 2016, "Beyond Poverty and Criminalization: Splintering Youth Groups and 'Conflict of Governmentalities' in Urban Ghana." Ghana Journal of Geography 8 (1): 51-78.

236. LeBas, Adrienne, "Violence and Urban Order in Nairobi, Kenya and Lagos, Nigeria," Studies in Comparative International Development 48 no. 3 (July 16, 2013): 240-262, https://link.-013-springer.com/article/10.1007/s12116 9134-y; Oteng-Ababio, Martin, "Beyond Poverty and Criminalization: Splintering Youth Groups and 'Conflict of Governmentalities' in Urban Ghana," Ghana Journal of Geography 8 no. 1 (2016): 51-78, www.ajol.info/index.php/gjg/article/view/138518.

237. Randy Shaw, 2018.

238. CLG, "Rethinking Housing Policies Harnessing local innovation to address the global housing crisis." Working Paper, World Summit of Local and Regional Leaders, November 11-15, 2019, www.gold.uclg.org/sites/default/files/UCLG_Rethinking_Housing_Online_0.pdf.

239. Alain Bertaud, Order without Design: How Markets Shape Cities (Cambridge: MIT Press, 2018).

240. "Who Are We?", ARRU, www.arru.nat.tn/index.php?id=8&L=2&cHash=7ec69ebb0de9e77

38f59a2fa6f2e0dfc.
241. UCLG, 2019.
242. Benjamin Nahoum, Raúl Vallés, "The Uruguayan Experience: 50 years of housing cooperatives" in Manuel Martín Hernández & Vicente Díaz García eds, Visiones del Hábitat en América Latina: participación, autogestión, habitabilidad (Madrid: Editorial Reverte, 2018).
243. Kamara, Abou Bakarr, Wilson Prichard, and Niccolo Merigi, "Freetown Just Implemented a New Property Tax System That Could Quintuple Revenue," ICTD, June 19, 2020, www.ictd.ac/blog/freetown-new-property-tax-system-quintuple-revenue/.
244. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Digital Equity as an Enabling Platform for Equality and Inclusion," NYU Center on International Cooperation, 2021, www.sdg16.plus.
245. المرجع نفسه.
246. المرجع نفسه.
247. CNBC, "Singapore Covid-19 contact-tracing data accessible to police," CNBC, January 5, singapore-/05/01/2021, www.cnbc.com/2021 covid-19-contact-tracing-data-accessible-to-police.html.
248. Khera, Reetika, Dissent on Aadhar: Big Data Meets Big Brother (Delhi: Orient Black Swan, 2019).
249. Panigrahi, Subhashish, "#MarginalizedAadhaar: Is India's Aadhaar enabling more exclusion in social welfare for marginalized communities?", Global Voices, Feburary 17, 2020. https://globalvoices. marginalizedaadhaar-is-indias-/17/02/org/2020 aadhaar-enabling-more-exclusion-in-social-welfare-for-marginalized-communities.
250. Pearson and Neitzert, "Learning from Covid".
251. Press Release, "COVID-19: Only one in eight countries worldwide have measures in place to protect women against social and economic impacts, new data shows," UN Women, September 2020, www.unwomen.org/en/news/press-release-launch-of-covid-19-/9/stories/2020 global-gender-response-tracker.
252. منظمة العمل الدولية، "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق"، منظمة العمل الدولية، 2018، مجموعات www.ilo.org/wcmsp5//عام/--- dcomm/---publ/documents/publication/------ wcms_633135.pdf.
253. المرجع نفسه.
254. Fudge, Judy, "Global Care Chains: Transnational Migrant Care Workers," International Journal of Comparative Labour Law and Industrial Relations 28 no. 1: 63-69, https://kluwerlawonline.com/journalarticle/ International+Journal+of+Comparative+Labour+Law+and+Industrial+Relations/28.1/ IJCL2012005.
255. Hochschild, Arlie R., "Global Care Chains and Emotional Surplus Value," in Hutton, W. and Giddens, A. (eds), On The Edge: Living with Global Capitalism (London: Jonathan Cape, 2020).
256. Parreñas, Rhacel, Servants of Globalization: Women, Migration, and Domestic Work (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001).
257. Yeates, Nicola, "Global Care Chains: critical reflections and lines of enquiry," International Feminist Journal of Politi 6 no. 3 (2004): 369-1461674042000235/391, https://doi.org/10.1080 573.
258. OECD, "Workforce and safety in long-term care during the Covid-19 pandemic," OECD, Last updated June 22, 2020, www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/workforce-and-safety-in-long-term-care-during-the-covid-19-pandemic-43fc5d50/#section-d1e83.
259. المرجع نفسه.
260. Charmes, Jacques, "The Unpaid Care Work and the Labour Market: An analysis of time use data based on the latest WorldCompilation of Time-use Surveys," ILO Working Paper, December 19, 2019, www.ilo.org/gender/ Informationresources/Publications/ WCMS_732791/lang--en/index.htm.
261. ILO, "Care Work".
262. Sultana, Anjum and Carmina Ravanera, "A Feminist Economic Recovery Plan for Canada: Making the Economy Work for Everyone," The Institute for Gender and the Economy (GATE) and YWCA Canada, July 28, 2020, www.gendereconomy.org/a-feminist-economic-recovery-plan-for-canada.
263. ILO, "Convention no. 189: Decent work for

domestic workers," ILO, 2011, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_161104.pdf.

264. ILO, "Landmark treaty for domestic workers comes into force," ILO, 2013, www.ilo.org/global/standards/information-resources-and-publications/news/WCMS_220793/lang--en/index.htm.

265. Fawcett Society, "Written submission on Shared Parental Leave and Pay," Fawcett Society, 2018, http://data.parliament.uk/writtenevidence/committeeevidence.svc/evidencedocument/women-and-equalities-committee/fathers-and-the-workplace/written/48173.pdf.

266. يشير معدل التعويض إلى مبلغ الدخل المفقود الذي سيستعاض عنه بدفع إجازة الأبوة/الأمومة.

267. Fawcett Society, "Written submission".

268. Lloyd-Sherlock, Peter and Karla Giacomin, "Belo Horizonte's pioneering community care programme for older people," Corona Older, November 24, 2020, https://corona-older.belo-horizontes-pioneering-/24/11/com/2020community-care-programme-for-older-people.

269. De Henau, Jerome and Diane Perrons, "Investing in the care economy to boost employment and gender equality," Women's Budget Group, March 2016, https://wbg.org.De_Henau_/11/uk/wp-content/uploads/2016Perrons_WBG_CareEconomy_ITUC_briefing_final.pdf.

270. OECD, "LMF1.2. Maternal employment rates," OECD Family Database, 2020, www.oecd.org/els/family/LMF1_2_Maternal_Employment.pdf.

271. Meagher, Gabrielle and Marta Szebehely, "Equality in the social service state: Nordic childcare models in comparative perspective," in Kvist, J. et al., (eds.), The Nordic Welfare model in the 21st Century, January 2012, DOI: 10.1332/policypress/9781847426604.003.0005.

272. Hedenigg, Silvia, "Caring economics and the Nordic Model," Interdisciplinary Journal of Partnership Studies 6 no. 2, (August 2019), DOI: 10.24926/ijps.v6i2.2086.

273. Heintze, Cornelia "On the Highroad: The Scandinavian path to a care system for today," WISO Diskurs, November 2013, https://library.fes.de/pdf-files/id/10333.pdf.

274. Autonomy, "The shorter working week: A radical and pragmatic proposal," Autonomy, https://autonomy.work/portfolio/the-shorter-working-week-a-report-from-autonomy-in-collaboration-with-members-of-the-4-day-week-campaign/.

275. Congregalli, Matteo, "Swedish researchers examined whether a six-hour workday is the way forward; here's what they found," Equal Times, April 2018, www.equaltimes.org/swedish-researchers-examined?lang=en#.XUwXN6eZOu5.

276. Congregalli, "Swedish researchers;" Booth, Robert, "Is this the age of the four-day week?", The Guardian, March 13, 2019. www.theguardian.com/world/2019/mar/13/age-of-four-day-week-workers-productivity.

277. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Technology and the Future of Work," NYU Center on International Cooperation, 2021, www.sdg16.plus(يصدر قريباً).

278. G20, "Communiqué G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting," G20, 2020, https://g20.org/en/media/Documents/G20_FMCBG_Communiqu%C3%A9_EN%20(2).pdf.

279. European Council, "Joint statement of the Members of the European Council," 2020, Consilium, www.consilium.europa.eu/26-vc-euco-statement-en.pdf./media/43076

280. Stiglitz, Joseph, "Creating a learning society," Project Syndicate, June 3, 2014, www.project-syndicate.org/commentary/joseph-e--stiglitz-makes-the-case-for-a-return-to-industrial-policy-in-developed-and-developing-countries-alike.

281. United Nations Environmental Program, 2021.

282. Ministry of Economy and Finance, Republic of Korea, "Korean New Deal," Ministry of Economy and Finance, Republic of Korea, 2020, https://english.moef.go.kr/pc/selectTbPressCenterDtl.do?boardCd=N0001&seq=4948.

283. Chowdhury, Sarwat, "South Korea's Green New Deal in the year of transition," UNDP, Feburary 8, 2021, https://www.undp.org/

blogs/south-koreas-green-new-deal-year-transition.
284. International Labor Organization, "Youth and COVID-19," 2021, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_753026.pdf.
285. UNFPA – UN/PBSO, 2018.
286. Graeme Simpson and Ali Altiok, 2020.
287. Annie Lowrey, "Millennials Don't Stand a Chance," The Atlantic, April 13, 2020, www.theatlantic.com/ideas/millennials-are-new-lost-/04/archive/2020generation/609832/.
288. International Renewable Energy Agency, "Renewable Energy and Jobs – Annual Review 2020," IRENA, September 2020, www.irena.org/publications/2020/Sep/Renewable-Energy-and-Jobs-Annual-Review-2020.
289. European Commission, "A European Green Deal," 2020, https://ec.europa.eu/info/european-green-/2024-strategy/priorities-2019deal_en.
290. "Jóvenes Construyendo el Futuro." https://jovenesconstruyendoelfuturo.stps.gob.mx/datos.
291. Stewart, Frances, "Horizontal Inequalities as a Cause of Conflict: A Review of CRISE Findings," (background paper to the World Bank Development Report 2011), August 10, 2010, 9126./http://hdl.handle.net/10986
292. Hoff, Karla and Priyanka Pandey, "Making up people – the effect of identity on preferences and performance in a modernizing society," Policy Research Working Paper Series, o. 6223. The World Bank, 2012, http://hdl.handle.12068./net/10986
293. Ilan Dar-nimrod, Steven J Heine, "Exposure to Scientific Theories Affects Women's Math Performance," Science 314, no 5798 (October 2006): 435, https://doi.org/10.1126/science.1131100.
294. Green, Duncan, "What can we learn from 200 case studies of 'emergent agency in a time of Covid'?," FP2P, March 17, 2021, https://oxfamapps.org/fp2p/what-can-we-learn-from-200-case-studies-of-emergent-agency-in-a-time-of-covid.
295. Lea den Broeder, et al., "Community engagement in deprived neighbourhoods during the COVID-19 crisis: perspectives for more resilient and healthier communities," Health Promotion International daab098 (July 2021), https://doi.org/10.1093/heapro/daab098.
296. Diego Sanchez-Ancochea. The Costs of Inequality in Latin America: Lessons and Warnings for the Rest of the World (New York: Bloomsbury Publishing, 2020).
297. OECD, "Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising," OECD, December 2011, www.oecd.org/els/soc/dividedwestandwhyinequalitykeepsrising.htm.
298. Mosquera, David M., "How to tackle prejudice series case study 2: Tackling structural racism: Learning from social mobilization in Colombia," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/how-tackleprejudice-series-case-study-2-tackling-structuralracism-learning-social.
299. Philip Oltermann, "How Angela Merkel's great migrant gamble paid off," The Guardian, August 30, 2020, www.theguardian.com/world/2020/aug/30/angela-merkel-great-migrant-gamble-paid-off.
300. Waris, "Solidarity Taxes".
301. Ndinga-Kanga, Masana, "How to tackle prejudice series case study 1: Racism, Xenophobia and Misogyny: Policy lessons from South Africa," NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/how-tackle-prejudice-series-case-study-1-racism-xenophobia-and-misogyny-policy-lessons.
302. Livingston, Gretchen and Anna Brown, "1. Trends and patterns in intermarriage," Pew Research Center, May 18, 2017, www.1-/18/05/pewresearch.org/social-trends/2017trends-and-patterns-in-intermarriage.
303. Alatas, Vivi et al., "Targeting the Poor: Evidence from a Field Experiment in Indonesia," American Economic Review 102 no. 4 (June 2012), 1206-40, www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.102.4.1206.
304. Alatas, Vivi et al., "Self Targeting: Evidence from a Field Experiment in Indonesia." Journal of Political Economy 124 no. 2 (2016): 371–427.
305. MacDonald, Brennan, "'Canada's

responsibility': Trudeau responds to report of unmarked graves at residential school site," CBC, June 24, 2021, www.cbc.ca/news/politics/trudeau-responds-marieval-residential-school-discovery-1.6078601.

306. Pablo de Greiff, "Theorizing Transitional Justice," in Transitional Justice, Melissa Williams, Rosemary Nagy, and Jon Elster, eds. NOMOS, vol. LI (New York: New York University Press, 2012).

307. Yann Algan et al., "The European Trust Crisis and the Rise in Populism," Brookings Papers on Economic Activities (Fall 2017): 310-400, https://www.jstor.org/stable/90019460; Manuel Funke, et al., "Going to Extremes: Politics after Financial Crises, 1870-2014," European Economic Review 88 (September 2016): 227-60, https://doi.org/10.1016/j.euroecorev2016.03.006.

308. Devlin, Kat and Mara Mordeci, "Supporters of European populist parties stand out on key issues, from EU to Putin," Pew Research Center, November 18, 2019, www.pewresearch.org/supporters-of-european-/18/11/fact-tank/2019populist-parties-stand-out-on-key-issues-from-eu-to-putin.

309. Lord Ashcroft, "How the United Kingdom voted on Thursday... and why," Lord Ashcroft Polls, June 24, 2016, https://lordashcroftpolls.how-the-united-kingdom-voted-/06/com/2016and-why.

310. Snoussi, Dhelia, and Laurie Mompelat, "'We are ghosts': Race, Class and Institutional Prejudice," Rennymede and Center for Labour and Social Studies, July 2019, www.trustforlondon.org.uk/publications/we-are-ghosts-race-class-and-institutional-privilege.

311. Marianna Sotomayor and Jacqueline Alemany, "Democrats Look to Move Past Partisan Rancor and Set Serious Tone for Jan. 6 Investigation," The Washington Post, (July 27, 2021), www.washingtonpost.com/politics/jan-6-committee-2380e54e-ee1a-11eb-ab6f-/26/07/cheney/2021b41a066381df_story.html.

312. Juliana J. Jiménez, "California Compensates Victims of Forced Sterilizations, Many of Them Latinas," NBCNews.com, July 23, 2021, www.nbcnews.com/news/latino/california-compensates-victims-forced-sterilizations-many-latinas-rcna1471.

313. Hilary Andersson, "'Heartbreaking' Conditions in US Migrant Child Camp," BBC News, June 23, 2021, www.bbc.com/news/world-us-canada-57561760.

314. Government of Canada; Indigenous and Northern Affairs Canada, "Truth and Reconciliation Commission of Canada," Government of Canada; Indigenous and Northern Affairs Canada, June 11, 2021, www.152910/rcaanc-cirnac.gc.ca/eng/14501244055926060525.

315. Natalia Junquera, "Spain Drafts More Ambitious Historical Memory Bill Amid Wave of Revisionism," EL PAÍS, July 22, 2021, https://spain-/22-07-english.elpais.com/news/2021drafts-more-ambitious-historical-memorybill-amid-wave-of-revisionism.html.

316. Lydall, Ross, "Sadiq Khan orders review of slavery link statues amid racism row," Evening Standard, June 9, 2020, www.standard.co.uk/news/uk/london-landmarks-to-be-reviewed-by-diversity-experts-amid-racism-row-a4463341.html.

317. UN Secretary General, "Our Common Agenda," United Nations, 2021, www.un.org/en/un75/common-agenda.

318. Humphreys, Joe, "Why Ireland's citizens' assembly is a model for Europe," The Irish Times, November 27, 2016, www.irishtimes.com/culture/why-ireland-s-citizens-assembly-is-a-model-for-europe-1.2876808.

319. "Race-Class: Our ProgressiveNarrative" Demos. www.demos.org/sites/default/files/publications/Race_Class_Narrative_Handout_C3_June%206.pdf.

320. Purdy-Moore, Sophia, "BLM and education: are we any closer to a school system that works for all?," Race Matters, Runnymede, June 3, 2021, www.runnymedetrust.org/blog/blm-and-education-are-we-any-closer-to-a-school-system-that-works-for-all.

321. Neiman, Susan, Learning form the Germans: Race and the Memory of Evil (New York: Farrar, Strauss and Giroux, 2019).

322. Gopal, Priyamvada, Insurgent Empire: Anticolonial Resistance and British Dissent (London; Brooklyn, NY: Verso, 2019); Malik,

Nesrine, We Need New Stories: The Myths that Subvert Freedom (New York: W.W. Norton & Company, 2019).

323. Nembhard, Jessica G., Collective Courage: A History of African American Cooperative Economic Thought and Practice (University Park: Pennsylvania State University, 2014).

324. Agyeman, Julian and Kofi Boone, "Could collective ownership of a 'Black commons' help advance economic justice?," Fast Company, June 19, 2020, www.fastcompany.com/90518679/could-collective-ownership-of-a-black-commons-help-advance-economic-justice.

325. W.E. Burdghardt du Boise ed., Economic Co-Operation Among Negro Americans (Washington D.C.: Carnegie Institute of Washington, 1907).

326. "1969: Fannie Lou Hamer Founds Freedom Farm Cooperative," Digital SNCC Gateway, https://snccdigital.org/events/fannie-lou-hamer-founds-freedom-farm-cooperative.

327. "A Celebration of Black History," Publix Employees Federal Credit Union, February a-/05/02/5, 2021. www.pefcu.blog/2021 celebration-of-black-history.

328. Aberg-Riger, Ariel, "'Solidarity, Not Charity': A Visual History of Mutual Aid," Bloomberg City Lab, December 22, 2020, www.bloomberg.com/a-visual-history-of-/22-12-news/features/2020 mutual-aid.

329. Witt, Susan, "Proposal for a 'Black Commons'," Center for New Economics, January 2018, https://centerforneweconomics.org/publications/proposal-for-a-black-commons.

330. Rubin, Erin, "Answering the Reparations Question," Nonprofit Quarterly, March 19, 2019, https://nonprofitquarterly.org/answering-the-reparations-question.

331. Simpson, Graeme and Ali Altiok, "'Building Back Better': Youth, Risk and Resilience in the coronavirus (COVID-19) Pandemic," ACCORD, September 2, 2020, www.accord.org.za/analysis/building-back-better-youth-risk-and-resilience-in-the-coronavirus-covid-19-pandemic/.

332. Janfaza, Rachel, "'Building Back Better': Youth, Risk and Resilience in the coronavirus (COVID-19) Pandemic," CNN Politics, January 17, 2021, www.cnn.com/2021/01/17/politics/young-leaders-memo-biden-administration/index.html?fbclid=IwAR1ICFj4CkT1sJuF9IaxeCZzD0T32xYweYseuCXD5Dgc5qk-O3hdKw98-5w.

333. دراسة التقدم المحرز.

334. Office of the Secretary-General's Envoy on Youth, "If I Disappear: Global Report on Protecting Young People in Civic Space," United Nations, 2021, www.un.org/youthenvoy/wp-content/Global-Report-on-Protecting.-/06/uploads/2021 Young-People-in-Civic-Space.pdf.

335. "About Us," Youth Partnership for Peacebuilding and Development, https://youthpartnershipatwork.org/about-us.

336. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Justice for All: Report of the Task Force on Justice," NYU Center on International Cooperation, May 2019, https://cic.nyu.edu/sites/default/files/justice_for_all_report_fact_sheet_24apr19_1_1.pdf.

337. "Building Peaceful and Inclusive Societies through Justice for All," Pathfinders for Peaceful, Just and Peaceful Societies, April 14, 2021, www.justice.sdg16.plus/ministerial.

338. OECD and World Justice Project, "Building a Business Case for Access to Justice," OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project, p.5, https://www.oecd.org/gov/building-a-business-case-for-access-to-justice.pdf.

339. European Union Agency for Fundamental Rights, "Fundamental rights: challenges and achievements in 2011. Annual Report 2011," European Agency for Fundamental Rights, June 20, 2012, p. 198, https://fra.europa.eu/en/publication/2012/fundamental-rights-challenges-and-achievements-2011.

340. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Justice for All".

341. المرجع نفسه.

342. Manuel, Marcus, and Clare Manuel, "People-centred justice for all – A route to scaling up access to justice advice and assistance in low-income countries," ODI Report, April 13, 2021, https://cdn.odi.org/media/documents/FINAL_-_DPF-PoGo_Justice_Finance_-_120421.pdf.

343. المرجع نفسه.

344. Dale, Pamela, "Delivering Justice to Sierra Leone's Poor: An Analysis of the Work of Timap

for Justice," The World Bank, 2009, http://hdl.30532./handle.net/10986

345. Abdikeeva, Alphia, "Roma Health Rights in Macedonia, Romania, And Serbia: A Baseline for Legal Advocacy," Open Society Foundations, June 26, 2013, www.opensocietyfoundations.org/publications/roma-health-rights-macedonia-romania-and-serbia-baseline-legal-advocacy.

346. Open Government Partnership, "Improving Access to Justice for Marginalized Groups of Citizens (mk0137)," Open Government Partnership, August 10, 2020. www.opengovpartnership.org/members/north-macedonia/commitments/MK0137.

347. Namati. "How Countries Recognize and Finance Community Paralegals," Namati. Accessed July 30, 2021, https://namati.org/resources/community-paralegals-recognition-and-financing.

348. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "The Task Force on Justice," 2019.

349. Temblores, "Plataforma Grita," Temblores, July 2021, www.temblores.org/grita.

350. Home Office, "Crime outcomes in England and Wales 2018 to 2019," Government of UK, July 18, 2019, www.gov.uk/government/statistics/crime-outcomes-in-england-and-wales-2018-to-2019.

351. Quarcoo, Asley, "Global Democracy Supporters Must Confront Systemic Racism," Carnegie Endowment For International Piece, July 15, 2020, https://carnegieendowment.global-democracy-supporters-/15/07/org/2020must-confront-systemic-racism-pub-82298.

352. Robinson, Michael A., "Black Bodies on the Ground: Policing Disparities in the African American Community–An Analysis of Newsprint From January 1, 2015, Through December 31, 2015," Journal of Black Studies (April 7, 2017), https://doi.2F0021934717702134.%org/10.1177

353. Jeyaratnam, Emil, "Twelve Charts on Race and Racism in Australia," The Conversation, November 27, 2018, https://theconversation.com/twelve-charts-on-race-and-racism-in-australia-105961.

354. "Being Black in the EU," European Union Agency for Fundamental Rights, November 28, 2018, https://fra.europa.eu/en/publication/2018/being-black-eu.

355. Quarcoo, "Global Democracy Supporters Must Confront Systemic Racism".

356. Caparini, Marina and Juneseo Hwang, "Police reform in Northern Ireland: Achievements and future challenges," Stockholm International Peace Research, October 2019, www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2019/police-reform-northern-ireland-achievements-and-future-challenges.

357. Tara Moayed, "Recognizing Communities: Local Level Responses to the Pathfinder's Grand Challenge," NYU Center on International Cooperation, 2019, https://cic.nyu.edu/sites/default/files/moayed_recognizing_communities_formatted.pdf.

358. Patrick Barron, Rachael Diprose, and Michael Woolcock, "Local Conflict and Community Development in Indonesia: Assessing the Impact of the Kecamatan Development Program," Working Paper 40478 (The World Bank, 2006). https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/487771468269091358/local-conflict-and-community-development-in-indonesia-assessing-the-impact-of-the-kecamatan-development-program.

359. المرجع نفسه.

360. World Bank, "Cote d'Ivoire – Post-Conflict Assistance Project," Implementation Completion and Results Report, World Bank, 2016, https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/163161468771867578/cote-divoire-emergency-post-conflict-assistance-project-p082817-implementation-status-results-report-sequence-07.

361. "In Africa, Community-Driven Development Tackles Fragility From the Ground Up," The World Bank: News, June 11, 2015, www.in-/11/06/worldbank.org/en/news/feature/2015africa-community-driven-development-tackles-fragility-from-the-ground-up.

362. Everett, Jim A, "Intergroup Contact Theory: Past, present, and future," The Inquisitive Mind 2 no. 17 (2013), www.in-mind.org/article/intergroup-contact-theory-past-present-and-future.

363. UNDP, "COVID-19 Global Gender Response Tracker," UNDP, 2021, https://data.undp.org/gendertracker.

364. UN ESCWA, "Policy Gap Assessment Tool (PGAT)," UN ESCWA, December 2020, www.unescwa.org/publications/social-justice-policy-gap-assessment-tool.

365. Pribble, Jennifer, "Uruguay quietly beats coronavirus, distinguishing itself from its South American neighbours – yet again," The Conversation, June 15, 2020, https://theconversation.com/uruguay-quietly-beats-coronavirus-distinguishing-itself-from-its-south-american-neighbors-yet-again-140037.

366. Amarante, Verónica-Infante and Ricardo B., "Hacia un desarollo inclusivo: el caso del Urugay [Towards inclusive development: the case of Uruguay]," CEPAL, August 2016, www.cepal.org/es/publicaciones/40494-un-desarrollo-inclusivo-caso-uruguay.

367. International Labour Organization, "World Social Protection Report 2017-2019," International Labour Office, 2017, www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_604882/lang--en/index.htm.

368. Waris, "Solidarity Taxes".

369. Goñi, Uki, "Uruguay's Quiet Democratic Miracle," The New York Times Opinion, February 9, 2016, www.nytimes.opinion/uruguays-quiet-/10/02/com/2016democratic-miracle.html.

370. Klugman and Moore, "Introducing the Mind-the-Gap-Index".

371. "UK Public Attitudes towards Development," Bond for International Development, May 2015, www.bond.org.uk/sites/default/files/resource-documents/uk_public_attitudes_towards_development.pdf.

372. BBC News, "South Africa's Ace Magashule: Top ANC Official Refuses to Step Down," BBC News, May 6, 2021, www.bbc.com/news/world-africa-57004308.

373. "Judicial Commission of Inquiry into Allegations of State Capture (Call for Evidence/Information): PMG," Parliamentary Monitoring Group, June 22, 2018, https://pmg.org.za/call-for-comment/694.

374. David-Barrett, "State Capture".

375. Walecki, Martin, "Practical Solutions for Spending Limits." In Magnus Ohman & Hani Zainulbhai (Eds.), Political Finance Regulation: The Global Experience, International Foundation for Electoral Systems, 2009, www.eods.eu/library/IFES.Political_Finance_Regulation_The_Global_Experience.pdf.

376. Media Freedom Rapid Response, "MFRRrr Report: State Capture and Media Freedom," International Press Institute, July 28, 2021. https://ipi.media/mfrr-report-state-capture-and-media-freedom.

377. World Bank, "The World Bank and UNODC Stolen Asset Recovery Initiative, The Puppet Masters," World Bank, 2011, https://star.worldbank.org/sites/star/files/puppetmastersv1.pdf.

378. Open Government Partnership, "Croatia," Open Government Partnership, June 23, 2021. www.opengovpartnership.org/members/croatia.

379. Open Government Partnership, "Citizen Involvement in Parades in Northern Ireland," Open Government Partnership, October 30, 2019, www.opengovpartnership.org/stories/lessons-from-reformers-citizen-involvement-in-parades-in-northern-ireland.

380. United States Government, The White House, "Executive Order on Advancing Racial Equity and Support for Underserved Communities through the Federal Government," The White House, The United States Government, January 21, 2021. www.whitehouse.gov/briefing-room/executive-/20/01/presidential-actions/2021order-advancing-racial-equity-and-support-for-underserved-communities-through-the-federal-government.

381. International Organization for Standardization, "Governance and Ethics Including Anti-bribery, Anti-procurement Fraud, Corporate Social Responsibility," ISO, .July 27, 2021. www.iso.org/ics/03.100.02/x

382. George Mason University, "Trade Based Money Laundering Conference Report," George Mason University, 2019, https://traccc.schar.gmu.edu/TBML-Conference-/09/wp-content/uploads/2020Report.pdf.

383. "Open Ownership," Open Ownership, Accessed July 30, 2021, www.openownership.org.

384. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Reforming Political Finance".
385. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Reforming Political Finance,"; Koo, Hooman "Korea," in Financing Democracy: Funding of Political Parties and Election Campaigns and the Risk of Policy Capture, OECD Publishing, 2016, https://doi.12-en.-9789264249455/org/10.1787
386. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Reforming Political Finance;" Senate of the Republic of Colombia, Ley Estatutaria 1475 de 2011 [Statutory Bill 1475 of 2011], 2011, www.registraduria.gov.co/IMG/pdf/ley_1475_2011.pdf.
387. GRECO, "Evaluation Report on Germany on Transparency of Party Funding," Group of States Against Corruption, December 4, 2009, https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016806c6362.
388. Annesley, Claire, "The Impatient Person's Guide to achieving diversity in leadership teams," University of Sussex, May 2018, available at https://blogs.sussex.ac.uk/policy-engagement/Claire-Annesley-Achieving-/05/files/2018diversity-in-leadership-teams.pdf.
389. Honwana, Alcinda, "Youth Struggles: From the Arab Spring to Black Lives Matter and Beyond," African Studies Review 62 No: 1 (March 2019): 8-21. doi:10.1017/asr.2018.144.
390. UNFPA – UN/PBSO, Graeme Simpson, "The Missing Peace: Independent Progress Study on Youth, Peace and Security," United Nations, 2018, www.youth4peace.info/system/youth-web-english.pdf./10-files/2018
391. UNDP, "Youth Participation in Electoral Processes – Handbook for Electoral Management Bodies," UNDP, 2016, www.undp.org/publications/youth-participation-electoral-processes-handbook-electoral-management-bodies.
392. UN Secretary General. (2021). op. cit.
393. African Leadership Institute, African Union's Office of the Youth Envoy, "Greater Inclusion of African Youth in Public Service," The African Leadership Institute, 2020, https://au.int/sites/default/files/documents/39165-doc-greaterinclusionofafricanyouthreportaugust2020.pdf.
394. UNDP, "Youth Participation".
395. OECD, "Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?", OECD, October 2020, www.oecd-ilibrary.org/governance/governance-for-youth-trust-and-intergenerational-justice_c3e5cb8a-en.
396. Tørres, Liv, "Social Dialogue".
397. OHCHR, "UN Guidance Note: Protection and Promotion of Civil Space," United Nations, September 2020, www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf.
398. UNFPA – UN/PBSO, 2018.
399. Civicus, "2021 State of Civil Society Report, 10 Years," Civicus, 2021, https://civicus.org/state-of-civil-society-report-2021.
400. Civicus, "Solidarity in the time of COVID-19," Civicus, 2020, www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2020/-solidarity-in-thetime-of-covid-19_en.pdf.
401. Tørres, Liv, "Social Dialogue".
402. Faiola, Anthony, "Tunisian Group Wins Nobel Peace Prize," The Washington Post, October 9, 2015, www.washingtonpost.com/world/tunisian-national-dialogue-quartet-wins-the-b85871ae-/09/10/2015-nobel-peace-prize/20156e1a-11e5-aa5b-f78a98956699_story.html.
403. OHCHR, "UN Guidance Note: Protection and Promotion of Civil Space," United Nations, September 2020, www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf.
404. المرجع نفسه.
405. المرجع نفسه.
406. المرجع نفسه.
407. Tørres, Liv, "Social Dialogue".
408. IMF, "List of LIC DSAs for PRGT-Eligible Countries," IMF, June 30, 2021, www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf.
409. استخدمنا برنامج تحليل القدرة على تحمّل الدين (DSA) لصندوق النقد الدولي أو مبادرة تعليق سداد خدمة الدين (DSSI) الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، لتحديد البلدان التي صنّفها تحليل مواطن الضعف المتعلقة بالديون السيادية في الاقتصاديات النامية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها ضعيفة من الناحية الضريبية، وحصلت على تصنيف ائتماني أقل بمستويين على الأقل من مرتبة "الخردة" إما من قبل ستاندرد آند بورز أو فيتش أو موديز، حيث تتجاوز مدفوعات فوائد الديون السيادية

20 في المائة من إيراداتها الحكومية السنوية.

410. Fajans-Turner, Vanessa and Taylor Smith, "New Report Estimates SDG Financing Needs for 59 of the World's Lowest Income Countries," Sustainable Development Solutions Network, September 24, 2019, www.unsdsn.org/new-report-estimates-sdg-financing-needs-for-59-of-the-worlds-lowest-income-countries.

411. المرجع نفسه.

412. Kumhof, Michael, Romain Rancière, and Pablo Winant. 2015, "Inequality, Leverage, and Crises," American Economic Review, 105 no. 3 (2015): 1217-45. www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20110683.

413. Piketty, Thomas, Capital in the 21st Century (Cambridge: Belknap Press, 2014).

414. Durán-Valverde, Fabio et al., "Measuring Financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3: Global estimates and strategies for developing countries." ESS Working Paper No 73, International Labour Organization, 2019, www.ilo.org/secsoc/information-resources/publications-andtools/Workingpapers/WCMS_729111/lang--en/index.htm.

415. المرجع نفسه.

416. المرجع نفسه.

417. McKinsey Global Institute, "A blueprint for addressing the global affordable housing challenge," McKinsey & Company (2014) www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/urbanization/tackling%20the%20worlds%20affordable%20housing%20challenge/mgi_affordable_housing_executive%20summary_october%202014.ashx.

418. "Public Spending on Support to Social Rental Housing," OECD Affordable Housing Database, last updated May 31, 2021, www.oecd.org/els/1-Public-spending-social-rental--family/PH4housing.pdf.

419. المرجع نفسه.

420. المرجع نفسه.

421. De Henau, Jerome and Diane Perrons, "Investing in the care economy to boost employment and gender equality," Women's Budget Group, 2016, /11/https://wbg.org.uk/wp-content/uploads/2016De_Henau_Perrons_WBG_CareEconomy_ITUC_briefing_final.pdf.

422. Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, "Justice for All".

423. Nichols, Michelle, "Ahead of G20, U.N. chief warns 'developing world on precipice of financial ruin," Reuters, November 20, 2020, www.reuters.com/article/us-g20-un-guterres-idUSKBN2802DS.

424. Smith, Elliot, "Zambia becomes Africa's first coronavirus-era default: What happens now?," CNBC, November 23, 2020, www.zambia-becomes-/23/11/cnbc.com/2020africas-firstcoronavirus-era-default-what-happensnow.html.

425. Elliot. Larry, "Pressure grows for developing world debt relief over coronavirus," The Guardian, April 12, 2020, www.cnbc.zambia-becomes-africas-first-/23/11/com/2020coronavirus-era-default-what-happens-now.html.

426. "Low interest rates and high debt will shape the years ahead – Annual Report," IMF, 2020, www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2020/eng/spotlight/debt-dynamics.

427. Georgieva, Kristalina, Ceyla Pazarbasioglu, and Rhoda Weeks-Brown, "Reform of the International Debt Architecture is Urgently Needed," IMF Blog, October 1, 2020, https://reform-of-the-/01/10/blogs.imf.org/2020international-debt-architecture-is-urgently-needed/#%3A~%3Atext%3DAs%20IMF%20research%20has%20recently%2Cinflows%20than%20preemptive%20debt%20restructurings.

428. UNDP, "Sovereign Vulnerabilities in Developing Economies," UNDP Global Policy Network, 2021, www.undp.org/publications/sovereign-debt-vulnerabilities-developing-economies#modal-publication-download.

429. World Bank, "COVID 19: Debt Service Suspension Initiative," World Bank, July 28, 2021, www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative.

430. Grohmann, Karolos, "IOC removes two Belarus coaches, sprinter says order came from 'high up'," Reuters, August 6, 2021, www.reuters.com/lifestyle/sports/two-belarus-team-members-stripped-games-accreditation-05.-08-removed-olympic-village-2021

431. "G20 readies limited extension of debt relief for poorest nations," Financial Times, October 13, 2020, https://covid19africawatch.org/g20-readies-limited-extension-of-debt-relief-for-poorest-nations.
432. Munevar, Daniel "The G20 'Common Framework for Debt Treatments beyond the DSSI': It is bound to fail? Part 1," European Network on Debt and Development, October 22, 2020, www.eurodad.org/the_g20_common_framework_for_debt_treatments_beyond_the_dssi_is_it_bound_to_fail.
433. Shastry, Vasuki, and Jeremy Mark, "Credit rating agencies could resolve African debt impasse," Atlantic Council, September 8, 2020, www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/credit-rating-agencies-could-resolve-african-debt-impasse.
434. Sifon-Arevalo, Roberto, "Global Sovereign Rating Trends 2021: Mounting Debt and Uncertainty Underpin a Negative Outlook Bias," S&P Global Ratings, January 27, 2021, www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/210127-global-sovereign-rating-trends-2021-mounting-debt-and-uncertainty-underpin-a-negative-outlook-bias-11815270.
435. Press Release, "ECA launches LSF, a vehicle for debt management and fiscal sustainability," UNECA, March 23, 2021, www.uneca.org/stories/eca-launches-lsf%2C-a-vehicle-for-debt-management-and-fiscal-sustainability.
436. African Peer Review Mechanism Continental Secretariat, "Africa Sovereign Credit Rating Review. Mid-Year Outlook," African Peer Review Mechanism, June 2020, www.aprm-au.org/publications/africa-sovereign-credit-rating-review.
437. Kharas, Homi, and Meagan Dooley, "COVID-19's legacy of debt and debt service in developing countries," Global Working Paper #148, Center for Sustainable Development at Brookings, December 2020, www.brookings.COVID-19-/12/edu/wp-content/uploads/2020 legacy-of-debt_final.pdf.
438. Sifon-Arevalo, "Global Sovereign Rating Trends".
439. Office of Credit Ratings, "Annual Report on Nationally Recognized Statistical Rating Organizations," U.S. Securities and Exchange Commission, December 2020, www.sec.gov/files/2020-annual-report-on-nrsros.pdf.
440. Blyth, Mark, Austerity: The history of a bad idea (Oxford: Oxford University Press, 2015).
441. Krugman, Paul, "The Austerity Delusion," The Guardian, April 29, 2015, www.theguardian.com/business/ng-interactive/2015/apr/29/the-austerity-delusion.
442. Çakmaklı, Cem et al., "Economic costs of inequitable vaccine distribution across the world," Vox EU (February 2021), https://voxeu.org/article/economic-costs-inequitable-vaccine-distribution-across-world.
443. Cliffe, Sarah et al., "Are we facing a wave of conflict in high-income countries?", NYU Center on International Cooperation, February 2021, https://cic.nyu.edu/publications/are-we-facing-wave-conflict-high-income-countries.
444. "Global Week of Action for Debt Cancellation Letter," October 14, 2020, https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/eurodad/pages/1150/attachments/original/1602771155/Letter_on_Debt_Justice-English.pdf?1602771155.
445. Landers, Clemence, Nancy Lee, Scott Morris, "More Than $1 Trillion in MDB Firepower Exists as We Approach a COVID-19 "Break the Glass" Moment," Center for Global Development, March 26, 2020, www.cgdev.org/blog/more-1-trillion-mdb-firepower-exists-we-approach-covid-19-break-glass-moment.
446. Munir, Waqas, "Scaling up Lending at the Multi-Lateral Development Banks: Benefits and Costs of Expanding and Optimizing MDB Balance Sheets," GEGI Working Paper 013, Boston University Global Development Policy Center, April 2018, https://www.bu.edu/gdp/pdf..1-Munir_Gallagher_2018/04/files/2018
447. Humphrey, Chris, "All hands on deck: how to scale up multilateral financing to face the Covid-19 crisis," Emerging analysis and ideas, Overseas Development Institute, April 2020, https://cdn.odi.org/media/documents/200408_mbds_coronavirus_final.pdf.
448. المرجع نفسه.
449. Munir, "Scaling up".
450. Saldinger, Adva, "World Bank eyes early IDA replenishment as it boosts spending in

COVID-19 response," Devex, February 19, 2021, www.devex.com/news/world-bank-eyes-early-ida-replenishment-as-it-boosts-spending-in-covid-19-response-99207.

451. المرجع نفسه.

452. Secretariat of the UNCTAD, "Trade and Development Report 2020," United Nations Conference on Trade and Development, 2020, https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2020_en.pdf.

453. Kristalina Georgieva, "Urgent Action Needed to Address a Worsening 'Two-Track' Recovery," IMF Blog (IMF, July 9, 2021), https://blogs.urgent-action-needed-to-/07/07/imf.org/2021 address-a-worsening-two-track-recovery.

454. Schomberg, William, David Milliken, Andy Bruce, "Bank of England ramps up stimulus again to tackle COVID-19 and Brexit hit," Reuters, November 5, 2020, www.reuters.com/article/us-britain-boe/bank-of-england-ramps-up-stimulus-again-to-tackle-covid-19-and-brexit-hit-idUSKBN27L0S0.

455. Plant, Mark, "Making the IMF's Special Drawing Rights Work for COVID-19 Economic Relief," CGD Note, Center for Global Development, May 2020, www.cgdev.org/sites/default/files/Plant-SDR-Allocations-COVID19.pdf.

456. Plant, Mark and David Andrews, "What is the Best Way to Allocate New SDRs?," Center for Global Development, February 4, 2021, www.cgdev.org/blog/what-best-wayallocate-new-sdrs.

457. "IMF Managing Director Welcomes G7 Action to Help the World Exit the Pandemic Crisis," IMF Press, International Monetary Fund, June 13, 2021, www.imf.org/en/News/pr21173-imf-managing-/13/06/Articles/2021 director-welcomes-g7-action-to-help-the-world-exit-the-pandemic-crisis.

458. Liao, Kristine, "Special Drawing Rights: What Are SDRs and How Can They Boost the Global COVID-19 Recovery?," Global Citizen, February 12, 2021, www.globalcitizen.org/en/content/what-are-special-drawing-rights.

459. Plant and Andrews, "What is the Best".

460. "Questions and Answers on Special Drawing Rights," International Monetary Fund, last updated July 12, 2021, www.imf.org/en/About/FAQ/special-drawing-right#Q.%20How%20did%20the%20Fourth%20Amendment%20special%20allocation%20of%20SDRs%20come%20about.

461. Andrews, David, "How Might an SDR Allocation Be Better Tailored to Support Low-Income Countries?", Center for Global Development, February 4, 2021, www.cgdev.org/publication/how-might-sdr-allocation-be-better-tailored-support-low-income-countries.

462. "Official Development Assistance (ODA)," OECD. www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/official-development-assistance.htm.

463. Fuetes-Nieva, "The Way We Voluntarily Pay".

464. Nazir, Afshin and Vallarie Yiega, "Debt, Access to Information and Illicit Financial Flows: An Analysis Based on the Mozambique Hidden Loans Case," Financing For Development 1, no. 2 (2020): 237, http://uonjournals.uonbi.ac.ke/588./ojs/index.php/ffd/article/view/568

465. Bhat, Nisha et al., "Zimbabwe's National AIDS Levy: A Case Study," Journal of Social Aspects of HIV/AIDS 13, no. 1 (2016): 12, www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4762022.

466. World Bank, "Mobilizing Tax Resources to Boost Growth and Prosperity in Sub-Saharan Africa," World Bank Blog, September 9, 2019, /09/09/www.worldbank.org/en/results/2019 mobilizing-tax-resources-to-boost-growth-and-prosperity-in-sub-saharan-africa.

467. ومع ذلك، فإن زيادة معدلات ضريبة الدخل ستؤثر على الأرجح على الطبقة العليا فقط.

468. BBC News, "Colombians taje to the streets to oppose tax reform," BBC News, April 29, 2021, www.bbc.com/news/world-latin-america-56928650

469. Moore, Mick and Wilson Prichard, "How Should We Tax after the Pandemic?," The International Centre for Tax and Development (ICTD), May 26, 2020, www.ictd.ac/blog/how-tax-after-pandemic-covid/, accessed 20 January 2021.

470. Waris, Attiya, Financing Africa (Bamenda, Cameroon: Langaa RPCIG, 2019).

471. Waris, "Solidarity Taxes".

472. Lafuente, Esteban, "Impuesto a la riqueza. Cómo es el proyecto que hoy presentó el

oficialismo," La Nación, August 28, 2020, www.lanacion.com.ar/economia/impuesto-riqueza-heller-escribio-proyecto-espera-sesiones-nid2358893.

473. O'Boyle, Brendan, "Latin America's Plans to Tax the Rich," Americas Quarterly, May 7, 2020, www.americasquarterly.org/article/latin-americas-plans-to-tax-the-rich.

474. Waris, "Solidarity Taxes".

475. Credit Suisse, "The Global Wealth Report 2021," Credit Suisse, June 2021, www.credit-suisse.com/about-us/en/reports-research/global-wealth-report.html.

476. "Hurun Global List," Hurun Global, 2020, www.hurun.net/en-US/Rank/HsRankDetails?num=PYSXN53E.

477. "India Tax Revenue: % of GDP, 1997-2021," CEIC, www.ceicdata.com/en/indicator/india/tax-revenue--of-gdp.

478. UN ESCWA, "Policy Gap Assessment Tool (PGAT)," UN ESCWA, December 2020, www.unescwa.org/publications/social-justice-policy-gap-assessment-tool.

479. Blyth, Mark, and Eric Lonergan, Angrynomics (Cambridge University Press, 2020).

480. "Understanding tax avoidance," OECD, February 2021, www.oecd.org/tax/beps.

481. "Remarks by World Bank Group President David Malpass at the Western and Central Africa Regional Media Roundtable," The World Bank, May 20, 2021, www.worldbank.org/en/remarks-by-world-/20/05/news/speech/2021bank-group-president-david-malpass-at-the-western-and-central-africa-regional-media-roundtable.

482. Martin, Eric, "Oxfam Says IMF Loans Force Spending Cuts That Exacerbate Poverty," Bloomberg, October 12, 2020, www.bloomberg.oxfam-says-imf-/12-10-com/news/articles/2020loans-force-spending-cuts-that-exacerbate-poverty.

483. "France hails 'tax revolution' opportunity as G20 back plan to deter tax havens," Radio France International, July 11, 2021, www.rfi.fr/en/international/20210711-https-www-rfi-fr-en-international-20210701-france-among-130-countries-to-back-deal-on-global-minimum-tax-for-companies.

484. Deverux, Michael and Martin Simmler, "Who Will Pay Amount A?," European Network for Economic and Fiscal Policy Research Policy Brief 36, vol 5 (July 2021), www.econpol.eu/EconPol_Policy_/07-sites/default/files/2021Brief_36_Who_Will_Pay_Amount_A_0.pdf.

485. Hallum, Christian and Susana Ruiz Rodriguez, "Tax revolution or just... meh?," Equals, July 27, 2021, https://equalshope.org/index.tax-revolution-or-just-meh./29/07/php/2021

486. Dunnagan, Alex, "Will Facebook, Google, eBay and Amazon pay more in UK tax under the new global tax deal?," Tax Watch, June 2021, www.taxwatchuk.org/dst_tax_cut.

487. Baraké, Mona et al., "Minimizing the Minimum Tax? The Critical Effect of Substance Carve-outs" Note no. 1, EU Tax Observartory, July 2021, www.taxobservatory.eu/wp-content/EU-Tax-Observatory-Note-n.1-/07/uploads/2021Substance-carve-outs.pdf.

488. "Por una reforma justa del sistema fiscal internacional," Oxfam Intermón, www.oxfamintermon.org/es/reforma-justa-sistema-fiscal-internacional?utm_source=sap&utm_campaign=Enews%202108&utm_content=informacion.

489. Press Release, "G20/OECD Inclusive Framework tax deal: a missed opportunity," Independent Commission for the Reform of International Corporate Taxation, 1 July /1/7/2021, www.icrict.com/press-release/2021g20oecd-inclusive-framework-tax-deal-a-missed-opportunity-e6b2g.

490. UNECA, "Institutional architecture to address illicit financial flows from Africa," UNECA, 2020, www.uneca.org/institutionalarchitecture-address-illicit-financial-flows-africa#:~:text=Africa%20is%20losing%20significant%20resources,needs%20to%20meet%20its%20SDGs.

491. Akiwumi, Paul "How Africa can curb illicit financial flows to strengthen economies post COVID-19," UNCTAD, October 9, 2020, https://unctad.org/news/how-africa-can-curb-illicit-financial-flows-strengtheneconomies-post-covid-19.

492. Vittori, Jodi, "Illicit Financial Flows Will be Easier During the Coronavirus Pandemic," Carnegie Endowment for International Peace, April 2, 2021; Basquill, John, "Regulators issue

money laundering warning as criminals adapt to Covid-19," Global Trade Review, April 1, 2020, www.gtreview.com/news/europe/regulators-issue-money-laundering-warning-as-criminalsadapt-to-covid-19/; "EBA statement on actions to mitigate financial crime risks in the COVID-19 pandemic," European Banking Authority, March 31, 2020, www.fma.gv.at/download.php?d=4426.

493. OECD, "Tax Inspectors Without Borders and partners pass USD 1 billion milestone in additional tax revenues for developing countries," OECD, April 4, 2021, www.oecd.org/tax/tax-inspectors-withoutborders-and-partners-pass-usd-1-billionmilestone-in-additional-tax-revenues-for-developing-countries.htm.

494. OECD, "Development Co-operation Report 2014," OECD Publishing, 2014, https://doi.org/10.1787/dcr-2014-en.

495. OECD, "Revenue Statistics in Latin American and the Caribbean 2021 – El Salvador," OECD, 2021, www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-latin-america-and-caribbean-el-salvador.pdf.

496. Blyth and Lonergan, "Angryomics".

497. "How much money is in tax havens," Tax Justice Network, https://taxjustice.net/faq/how-much-money-is-in-tax-havens.

498. ICRIT, "Four ways to tackle international tax competition," ICRIT, November 2016, https://static1.squarespace.com/static/5a0c602bf43b5594845abb81/t/5a25cdcbec212dbeed80d78c/1512426962658/ICRICT_Tax+Competition+Report_ENG_web+version+%281%29.pdf.

499. يشمل هذا العدد 36 بلداً وصفها صندوق النقد الدولي بأنها تعاني من حالة مديونية حرجة، وتواجه مستوى عالياً من المديونية الحرجة في تحليل القدرة على تحمل الدين، فضلاً عن بلدان أخرى، بالغ عددها 62 بلداً، اضطرت إلى طلب تمويل خاص متعلق بجائحة كوفيد-19 من صندوق النقد الدولي. /www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker#REGION.

مصادر الصور

افتتاحيات الفصول

1. سكان ينتمون لرابطة النساء من السكان الأصليين في ساتيري ماوي، في المنطقة الغربية من ماناوس، أمازوناس، البرازيل يجتمعون في 21 تموز/يوليو 2020 لتصنيع أقنعة واقية لاستخدامها خلال جائحة كوفيد-19. © Raphael Alves/ Flickr User: IMF Photo (CC BY-NC-ND 2.0) www.flickr.com/photos/imfphoto/50804499252/in/photostream.
2. الانتخابات العامة في سيراليون في عام 2018. Flickr User: Commonwealth Secretariat (CC BY-NC-ND 2.0). https://bit.ly/3CIF887.
3. المساواة هي التنوع.Photo by Amy Elting on Unsplash. https://unsplash.com/photos/_9ETHblkvXQ.
4. أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ في جائحة كوفيد-19، دانموندي، دكا. Flickr User: UN Women Asia and the Pacific, (c) UN Women/ Fahad Abdullah Kaizer (CC BY-NC 2.0). www.flickr.com/photos/unwomenasiapacific/50037921616.
5. اتحاد طلاب جامعة يانغون YGN، ميانمار. Photo by Saw Wunna on Unsplash. https://unsplash.com/photos/uqpqiPX65C0.
6. طواحين الهواء في بيونغ تشانغ غان، كوريا الجنوبية. Photo by TJ K. on Unsplash. https://unsplash.com/photos/3XvTINwvgWI.
7. الفلبين: مرفق آسيا الهادئ للحصول على لقاحات كوفيد-19. Flickr User: Asian Development Bank (CC BY-NC 2.0). www.flickr.com/photos/asiandevelopmentbank/51276285254.
8. مدينة هو تشي منه، فيتنام. Photo by Michu Đăng Quang on Unsplash. https://unsplash.com/photos/jGvB14dRAmQ.
9. الطلاب يحتجون على تغيُّر المناخ. Photo by Saw Wunna on Unsplash. https://unsplash.com/photos/7SE389kUVGw.
10. الانتخابات العامة في نيجيريا في عام 2019. تظهر النساء بطاقات هوية الناخب في الطابور في مركز الاقتراع خلال الانتخابات العامة في نيجيريا في شباط/فبراير 2019. Flickr User: Commonwealth Secretariat (CC BY-NC 2.0). www.flickr.com/photos/comsec/50109553 957/in/album-72157715084007077.
11. يحسب راجا ميا الأرباح التي حقّقها في هذا اليوم على عربة ريكاشة. Photo: IMF Photo/K M Asad; Flicker User: Internation Monetary Fund (CC BY-NC-ND 2.0). www.flickr.com/photos/imfphoto/50803654248.
12. مايداي هامبورغ ريشت أوف شتات – لا تهتم بالأوراق. Flickr User: Rasande Tyskar (CC BYNC 2.0). www.flickr.com/photos/rasande/16711032874.

يتناول هذا التقرير الرئيسي الذي أعدّه برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، التابع لمجموعة باثفايندرز (Pathfinders)، حلولاً تساعد في تحقيق المساواة والشمول. وهو تتويجٌ لعدة سنوات من البحوث والجهود التي قامت بها شراكة فريدة بين عشرة بلدان، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأوكسفام، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، إلى جانب العديد من الشركاء والخبراء الدوليين.

ويبني التقرير جسراً بين ما يقال عن "إعادة البناء على نحو أفضل" وما يُفعَل في الواقع: جسرٌ بين إطلاق الوعود وإحراز التقدم. ويؤكد على الحاجة إلى تجديد العقود الاجتماعية بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، وبين بلدان الدخل المرتفع والمنخفض والمتوسط. ولا بد من وضع هذه العقود الاجتماعية من أجل خدمة الأجيال المقبلة، ودرء الانهيار المناخي وانتشار الأوبئة فضلاً عن ضمان الاحترام والفرص والعدالة للجميع.

وينبغي أن يكون هذا التقرير بمثابة دليل عملي لصانعي السياسات والمؤثرين، ومرجع من الإمكانيات التي يمكن أن يستفيد منها الناس، ودعوة إلى جميع القادة السياسيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

NYU | CENTER ON INTERNATIONAL COOPERATION
CIC

PATHFINDERS
FOR PEACEFUL, JUST AND INCLUSIVE SOCIETIES